٧٩٢٧

٨١٩ المطول للسعد التفتازاني لـ مسعود بن عمر ـ ٧٩٣هـ
م. س
كتبه محمد سنة ١٠٨٩هـ .

٢٣٣ ق ٢٢ س ٢٦٫٥×١٤سم

نسخة حسنة، خطها تعليق حسن مشكول بخط تعليق

مغاير، طبع مرات آخرها سنة ١٣٠٤هـ .

٧٩٣ ٧

ع ب

الأعلام ٨ : ١١٣ الظاهرية (علوم اللغة العربية) : ٣٠٦

١ـ البلاغة العربية أ ـ المؤلف ب ـ العنوان

جـ ـ تاريخ النسخ د ـ شرح تلخيص المفتاح

هـ ـ شرح التفتازاني على تلخيص المفتاح

[redacted]

١٠٧

شرح كتاب: تلخيص المفتاح للخطيب القزويني

١٠٨٩هـ

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٧٩٣٧ ف ٢١١٧٢٨٥

العنوان: المطول

المؤلف: مسعود بن عمر التفتازاني ٧٩٢هـ

تاريخ النسخ: مكتمل سنة ١٠٨٩هـ

اسم الناسخ:

عدد الأوراق: ٣٢٢ ق

ملاحظات:

كتاب
فحول [illegible]

ذكر بعضهم ان الشعراء على اربع طبقات
الجاهليون وهم الذين [illegible] وفضلا [illegible]
[illegible] عصر الاسلام وزهير [illegible]
[illegible] الذين ادركوا الجاهلية [illegible]
[illegible] وهم الذين [illegible]
[illegible] فاسلموا [illegible]
والاسلام [illegible] اهل الاسلام [illegible]
[illegible] وجرير و [illegible]
كالفرزدق [illegible] يستشهد بكلامهم [illegible]
[illegible] والمحدثون من [illegible]
واشعارهم [illegible]
وهم الذين [illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي الهمنا حقايق المعاني ودقايق البيان وخصنا ببدايع الايادي وروايع الاحسان اتقن بحكمته نظام العالم على ما اقتضته الحال واورد بوافر نعمه فرق الانام في طرق الانعام والافضال والصلوة على نبيه محمد خير من نبع من ضيضئ الكرم والسماحة واشرف من نبع من مهد وحي الله بالبلاغة والفصاحة وعلى آله واصحابه الذين بهم تلألأ غرة الحق واشرق وجه الدين واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين

فان احق الفضايل بالتقديم واسبقها في استيجاب التعظيم هو التحلي بحقايق العلوم والمعارف والتصدي للاحاطة بمجامع الصناعات من النكت واللطايف لاسيما علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن فانه كشاف عن حقايق التنزيل مفتاح لدقايق التاويل فايق بتبيان دلايل الاعجاز واسرار البلاغة ايضاح لمعالم الايجاز واثار الفصاحة تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله ومعضله تقريب للغوص على فرايد مجمله ومفصله قواعده كافية في ضوء المصباح الى انوار التاويل موارده شافية عن التهاب الاكباد الى اسرار التنزيل به ظهر لباب اثار تراكيبه وصفا ومنه عذب عباب بحار اساليبه وصفا لا يدرك الواصف المطري خصايصه وان يكن سابقا في كل ما وصفا ثم انه قد وقع في ايدي جماعة هم اسراء التقليد فطفقوا يتعاطونه من غير توثيق وتشديد يحومون في تحرير مقاصده حول القيل والقال ولم يتصدوا لتقرير لطايفه على مقتضى المقام والحال لا يخرج عن ربقة التقليد اعناقهم حتى تسرح في رياض التحقيق احداقهم ولا يتقشع غشاوة التعصب عن بصايرهم حتى ينطبع دقايق التعقل في ضمايرهم كل ذلك لبضاعتهم من اللجاج والعناد وجل صناعتهم الانحراف عن منهج الرشاد فهيهات التنبه للرمزة الدقيقة الشان والتفطن للمحة الخفية المكان واني بعد ما قضيت من بعض الفنون وطري واجلت في مستودعات اسراره قداح نظري بعثني صدق الهمة في الارتقاء الى مدارج الكمال وفرط الشعف باخذ العلم من افواه الرجال على الترحل الى خوارزم مخط رجال الافاضل ومخيم ارباب الفضايل حرسها الله عن بوائق الزمان وحرسها عن طوارق الحدثان فشمرت عن ساق الجد الى اقتناء ذخاير العلوم والمعارف واقتناص الاوانس من عيون اللطايف وصرفت شطرا من الزمان الى الفحص عن دقايق علم البيان اراجع الشيوخ الذين حازوا قصب السبق في مضماره واباحث الحذاق الذين غاصوا على درر الفرايد في بحاره وكثيرا ما كان يختلج في قلبي ان اشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب الى الامام العلامة عمدة الاسلام قدوة الانام افضل المتاخرين اكمل المتبحرين جلال الملة والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق

افاض الله عليه سجال الغفران واسكنه فراديس الجنان
اذ قد وجدته مختصرا جامعا لغرر اصول هذا الفن وقواعده
حاويا لنكت مسائله وعوايده محتويا على حقايق هي لباب
آراء المتقدمين منطويا على دقايق هي نتايج فوايد افكار
المتاخرين مايلا عن غاية الاطناب ونهاية الايجاز لايجا
عليه مخايل السحر ودلايل الاعجاز ففي كل لفظ منه روض
من المنى وفي كل سطر منه عقد من الدرر وكان يهوشني عن
ذلك اني في زمان ارى العلم قد عطلت مشاهده ومعاهده
وسدت مصادره وموارده وخلت دياره ومراسمه
وعفت اطلاله ومعالمه حتى اشفت شموس الفضل على
الافول واستوطن الافاضل زوايا الخمول يتلهفون
من اندراس اطلال العلوم والفضايل ويتاسفون من
انعكاس احوال الاذكيا والافاضل وهكذا يذهب الزمان
على الغرر ويطفى العلم فيه ويندرس الاثر لكني لما رايت
توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب وتحصيله
واشتداد اعناقهم نحو الاحاطة بجمله وتفاصيله والكرام
قد حرموا توفيق الاهتداء الى ما فيه من مطويات الرموز
والاسرار اذ لم يقع له شرح يكشف عن وجوه خرايده الاستار
ترى بعض متعاطيه قد اكتفوا بما فهموه من ظاهر المقال
من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال وبعضهم قد
تصدوا للسلوك من الطريقة بغير دليل فاضلوا كثيرا عن سواء

٢

سواء السبيل فاضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل اختلست من
اثناء التحصيل فرصا مع ما اتجرع من الزمان غصصا وطفقت
اقتحم موارد السهر غايصا في مراجعة الفضلاء المشار اليهم
بالبنان ومدارسة الكتب المصنفة في فن البيان لاسيما دلايل
الاعجاز واسرار البلاغة ولقد انهيت في تفحصها غاية
الوسع والطاقة ثم جمعت لشرح هذا الكتاب ما ينزل صعاب
عن نهاياته الابية ويسهل طريق الوصول الى ذخاير كنوزه
المخفية واودعته فوايد نفيسة شحت بها كتب القدماء
وفوايد شريفة سمحت بها اذهان الاذكيا وغرايب نكت
اهتديت اليها بنور التوفيق ولطايف فقر اتخذتها
من عيون التحقيق وتمسكت في دفع اعتراضاته بذيل
العدل والانصاف وتجنبت في رد ما اورد عليه من
مذهب البغي والاعتساف واشرت الى حل اكثر غوامض
المفتاح والايضاح ونبهت على بعض ما وقع من التسامح
للفاضل العلامة في شرح المفتاح واومأت الى مواضع
زلت فيها اقدام الاقوام في هذه الصناعة واغمضت عما
وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة ورفضت
التأسي بجماعة جعلوا التحقيق الواجبات وما فرضت
على نفسي سنتهم في تطويل الواضحات وحين فرغت عن
تسويد هذه الصحايف بتلك اللطايف رماني الدهر
بالارزاء التي فوادي في غشاء من نبال فصرت اذا اصابتني

سهام تكسرت النصال على النصال وذلك من تواتر الاخبار
بتفاقم المصائب في العشائر والاخوان عند تلاطم امواج
الفتن في بلاد خراسان لاسيما نيسابور بها حل الشباب
تميمتي واول ارض مس جلدي ترابها فلقد جرد
الدهر على اهاليها سيف العدوان واباد من كان فيها من
السكان فلم يدع من اطلالها الا دمنة لم تتكلم من ام اوفى
ولم يبق من حزن بها الا قوم بلدح مجحف كأن لم يكن بين
الحجون الى الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر فطرحت الاوزار
في ذرى البهاء ونسجت عليها عناكب النسيان وضربت
بيني وبينها حجابا مستورا وجعلتها كأن لم تكن شيئا مذكورا
والى الله المشتكى من دهر اذا اساء اصر على اساءته وان
احسن ندم عليها من ساعته ثم التجأ في فرط الملال وضيق
سوء الحال الى الله تعالى ان يلفظني ارض الى ارض ويجبذني دفع الى خفض
حتى انخت بحضرة هراة حماها الله تعالى عن الآفات
فشخ عيني منها الى جنة النعيم بلدة طيبة ومقام كريم
شعر لقد جمعت فيها المحاسن كلها واسنها الايمان واليمن
والامن فشاهدت ان قد سطعت انوار العلم والهدى
وخمدت نيران الجهل والغواية وظل ظل الملك ممدودا
ولواء الشرع بالعز معقودا وعاد والاسلام الى ذروته
وآض روض الفضل الى مائه وانتظم شمل بني بعد
الشتات ووصل حبلهم عقيب البتات واستظل الا

الانام بظلال العدل الى ما لهم ونظم والاحسان وارتعوا
في رياض الامن والامان كل ذلك بميامن دولة سلطان
الاسلام ظل الله على الانام مالك رقاب الامم خليفة الله
في العالم حامي بلاد اهل الايمان ماحي اثار الكفر والطغيان
ناصر الشريعة القويمة سالك الطريقة المستقيمة باسط
مهاد العدل والانصاف هادم الاساس الجور و
الاعتساف عالي لواء الولاية في الافاق مالك سرير الخلافة
بالاستحقاق المجتهد في نصب سرادقات الامن والامان
الممتثل لنص الله يامر بالعدل والاحسان الخالص
طويته في اعلاء كلمة الله الصادق نيته في احياء سنة
رسول الله صلعم خليفة ملك الآفاق سطوته والحق
كان مداه ايته سلكا نجوم حول ذراه العالمون كما
ترى الحجيج ببيت الله مقتربا يجيء يستلم ركني منه الزمان
وكم تكامل في بلطفه من سخط هلكا اطاد صاعقة
كم فضله فيها الى السماك لواء الشرع قد سمكا وصاد
الرشد فيها كل معتسف قد كان في ظلمات الغي
منهمكا فالدين صار قرير العين مبتسما والملك اقبل
بالاقبال ممتسكا علا فاصبح يدعوه الورى ملكا
وربما فتحوا عينا عنوا ملكا وهو السلطان العادل
المجاهد في سبيل الله معز الحق والدنيا والدين غياث
الاسلام ومغيث المسلمين ابو الحسين محمد كرت

جامعة الرياض المكتبة قسم المخطوطات

لا زالت اقطار الارض مشرقة بانوار معدلته وغصات
الجهات مورقة بسحايب رافته فهو الذى صرف عنانا العناية
عن حماية الاسلام وشيد بنيان الهداية اثر ما اشرف
على الانهدام وامطر على العالمين سحايب الافضال و
الانعام ومنحهم بنعم العالمين مزيد الاسباب
والاكرام اقامت فى الرقاب له ايادى هى الاطواق
والناس الحمام فقرات الحمد لله الذى اذهب عنا الحزن
وسمت نيران الاحبة الوطن وجرت بعيم لطفه
مغبوطا محظوظا وبعين عنايته ملحوظا محفوظا فشد
لكن دعصدى عطفى حتى رجعت الى ما جمعت وشمرت
الذيل لتصحيحه وترتيبه واستنهضت الرجل والخيل
فى تنقيحه وتهذيبه واضفت اليه ما سمح به فى اثناء
ذلك الفكر الفاتر وسنح بعون الله وفضله للنظر القاصر
فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر الفوايد وبحرا مشحونا
بنفايس الفرايد فجعلته تحفة لحضرته العلية وخدمة
لسدته السنية لا زالت ملجا لطوايف الانام وملاذا
لهم من حوادث الايام وحصنا حصينا للاسلام
بالنبى واله عليهم السلام والمرجو من خلانى وخلص
اخوانى ان يشغلوا فى صالح الدعاء ويشكروا لى
ما عانيت فى هذا التاليف من الكد والعناء والى الله
التضرع فى ان ينفع به المحصلين الذين هم للحق

طالبون وعن طريق العناد ناكبون وغرضهم تحصيل
الحق المبين لا تصوير الباطل بصورة اليقين وهذا الغرض
موصوف عزيز المرام قليل الوجود فى هذه الايام فقد غلب
على الطبايع اللدد والعناد وفشا الجدال والجحد بين
العباد ولكنى فاتنى من الناس الثناء الجميل فى العاجل
فحسبى ما ارجوه من الثواب الجزيل فى الاجل وما توفيقى
الا بالله عليه توكلت واليه انيب قال المصنف رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه وتعالى
اداء لحق شىء مما يجب عليه من شكر نعمايه التى تاليف هذا
المختصر اثر من اثارها والحمد هو الثناء باللسان على الجميل
سواء تعلق بالفضايل او بالفواضل والشكر فعل
ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا
باللسان او اعتقادا ومحبة بالجنان او عملا وخدمة
بالاركان فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه
يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره و
متعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار المتعلق
واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن هنا
تحقق تصادقهما فى الثناء باللسان فى مقابلة
الاحسان وتفارقهما فى صدق الحمد فقط على الوصف
بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء
بالجنان فى مقابلة الاحسان والله اسم للذات الواجب

الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق
او الرازق او نحو مما يوهم اختصاص استحقاق الحمد بوصف
دون وصف بل انما تعرض للانعام بعد الدلالة على
استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين بهو وقدم
الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر
الله اهم في نفسه على ان صاحب الكشاف قد صرح
بان فيه ايضا دلالة على اختصاص الحمد وانه به حقيق
وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام في الحمد للتعريف
الجنس دون الاستغراق ليس كما توهم كثير من
الناس مبنيا على ان افعال العباد عندهم ليست
مخلوقة لله تعالى فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه
بل على ان الحمد من المصادر السادة مسد الافعال
واصله النصب والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام
والثبوت والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق
فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النايب مناب
الفعل انما هو المصدر النكرة مثل سلام عليك
ومع لا مانع من ان يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق
الاستغراق فالاولى ان كونه للجنس مبني على انه
المتبادر الى الفهم الشايع في الاستعمال لا سيما
في المصادر وعند خفاء قراين الاستغراق او على
ان اللام لا تفيد سوى التعريف والاسم لا يدل

لا يدل الا على مسماه فاذن لا يكون ثمة استغراق وما في قوله
على ما انعم مصدرية لا موصولة اما لفظا فلاحتياج الموصولة
الى التقدير اي انعم به بتقديره في المعطوف عليه اعني علم الكون ما لم
نعلم مفعوله ومن زعم ان التقدير وعلمه ما لم نعلم بدل من الضمير
المحذوف او جر لمبتدأ محذوف او نصب بتقدير اعني فقد
تعسف واما معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من وصف
المنعم ابكن من الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم به
لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه
بشيء دون شيء ولتذهب نفس كل مذهب ممكن ثم صرح
ببعض النعم ايماء الى اصول ما يحتاج اليه في بقاء النوع
وبيانه ان الانسان مدني بالطبع اي محتاج في تعيشه الى التمدن
الى التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه ليتعاونوا ويتشاركوا
ويتشاركوا في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن
وغيرها وهذا موقوف على ان يعرف كل احد صاحبه
ما في ضميره والاشارة لا تفي بالمعدومات والمعقولات
الصرفة وفي الكتابة مشقة فانعم الله عليهم بتعليم البيان
وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ثم ان هذا
الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل
يتفق الجميع عليه لان كل واحد يشتهي ما يحتاج
اليه ويغضب على من يزاحمه فيقع الجور ويختل امر
الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتناول الجزئيات

الى المحصورة بل لا بد لها من قوانين كلية هي علم الشرائع
ولا بد لها من واضع يقررها على ما ينبغي مصونة عن
عن الخطاء وهو الشارع ثم الشارع لا بد ان يمتاز
باستحقاق الطاعة وهو انما يتقرر بآيات تدل على
انه من عند ربه تعالى وهي المعجزات واعلى معجزات نبينا
القرآن الفارق بين الحق والباطل فقوله وعلم
من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال
وتنبيها على جلالة نعمة البيان كما اشير اليه في قوله تعالى
خلق الانسان علمه البيان ومن البيان بيان لقوله ما لم
نعلم مد عليه رعاية للسجع والصلوة على سيدنا محمد
خير من نطق بالصواب دعاء للشارع المقنن للقوانين
وافضل من اوتي الحكمة اشارة الى القوانين لا هنا
الحكمة هي علم الشرائع على ما فسر في الكشاف ولفظ اوتي
تنبيه على انه من عند ربه لا من عند نفسه وترك الفاعل
لان هذا الفعل لا يصلح الا لله تعالى وفصل الخطاب
اشارة الى المعجزة لان الفصل التمييز وصف الكلام
البين فصل بمعنى مفصول فيفصل الكلام الخطاب
البين من الكلام الملخص الذي يتبينه من يخاطب به
ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اي الفاصل من الخطاب
الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطاء
ثم دعا لمن عاون الشارع في تمهيد الاحكام وتبليغها

وتبليغها الى العباد بقوله وعلى آله اصله اهل بدليل اهيل
خص استعماله في الاشراف ومن له خطر وعن الكسائي سمعت
اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل وآل واويل الاطهار جمع
طاهر كصاحب واصحاب وصحابته الاخيار جمع خير
بالتشديد اما بعد اصله مهما يكن من شيء بعد الحمد
والثناء فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتدا وفعل
هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط
لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الا
لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدا قضاء لحق ما
وابقاء له بقدر الامكان ويجيء لهذا زيادة تحقيق في
احوال متعلقات الفعل فلما كان فلما ظرف بمعنى اذ يستعمل
استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى قال سيبويه
لما لوجوب امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم
انه حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول
ولما لثبوت الاول والوجه ما تقدم علم البلاغة هو
المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم
قدرا وادقها سرا لا حاجة الى تخصيص العلوم
بالعربية لانه لم يجعله اجل جميع العلوم بل جعل ما سواها
طائفة من العلوم اجل ما سواها وجعل من هذه
الطائفة مع ان هذا ادعاء منه وكل حزب بما لديهم
فرحون اذ به اي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيرها

من العلوم يعرف دقائق العربية وأسرارها فيكون
من أدق العلوم سراً وبه يكشف عن وجوه الإعجاز في
نظم القرآن أستارها فيكون من أجل العلوم قدراً لأن
المراد بكشف الأستار معرفة أنه معجز لكونه في أعلى مراتب
البلاغة لاشتماله على الدقائق والأسرار والخواص
الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة إلى التصديق
النبي عم في جميع ما جاء به لينتفع آثاره فيفاز بالسعادات
الدنيوية والأخروية فيكون من أجل العلوم لكون
معلومه من أجل المعلومات وغايته من أشرف الغايات
وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته فإن قيل كيف
التوفيق بين ما ذكر ههنا وبين ما ذكر في المفتاح من أن
مدرك الإعجاز هو الذوق ليس إلا ونفس وجه
الإعجاز لا يمكن كشف القناع عنها قلنا معنى كلامه
مدرك ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بهذا وما ذكر
ههنا لا يدل على أنه يمكن وصفه بل على أنه إنما يدرك
بهذا العلم ولولا الذوق المكتسب لا انفهام العلوم و
وليس الحصر حقيقياً حتى يرد الاعتراض عليه بأن
يعرف ذلك بحسب السليقة وقد أشير إلى هذا في مواضع
من المفتاح كقوله في علم الاستدلال وجه الإعجاز أمر من
جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق إليه إلا طول
خدمة هذين العلمين وفي موضع آخر لا علم بعدما

علم الأصول الكشف للقناع بنفي علام الغيوب فلا يدخل
كنه بلاغة القرآن إلا تحت علمه الثاني كما ذكر في المفتاح
تشبيه وجوه الإعجاز في النفس بالأشياء المحتجبة
الأستار استعارة بالكناية وإثبات الوجوه استعارة
تخييلية وذكر الأستار ترشيح وقد جرينا في هذا على
اصطلاح المصنف والقرآن فعلان بمعنى مفعول جعل اسماً للا
للكلام المنزل على النبي عم ونظماً تأليف كلماته مترتبة المعاني
متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا توالبها
في النطق وضم بعضها إلى البعض كيف ما اتفق على نظم
الحروف فإنه توالبها في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه
حتى لو قيل مكان ضرب ربض لما أدى فساداً وليس الإعجاز
بمجرد الألفاظ وإلا لما كان للطائف العلمين مدخل
فيه لأنها لا تتعلق بنفس الألفاظ فلهذا أضاف النظم
على اللفظ ولأن فيه استعارة لطيفة وإشارة
إلى أن كلماته كالدرر وكان القسم الثالث من مفتاح
العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة سراج الملة
والدين أبو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله
بغفرانه أعظم ما صنف فيه أي في علم البلاغة
وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما صنف تميز من أعظم
لكونه أحسنها ترتيباً أي لكون القسم الثالث أحسن
الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو وضع كل شيء في

بره ضبطه والكل مسئلة مثلا مراتب بعضها اليق بها من بعض
ففي ضبطها فيه احسن وان شئت ان تعرف صدق هذا
المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر تراها كانها
عقد فرقت اثناؤه لا الية و لكونه انها تحرير او هو
تهذيب الكلام و لكونه اكثرها للاصول والقواعد
ما يتعلق وهو متعلق بمحذوف يفسره قوله جمعا لانه معمول
المصدر لا يتقدم عليه لانه عند العمل مأول بان
مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم
على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشيء المرتب
الاجزاء عليه هذا والاظهر انه جائز اذا كان المعمول ظرفا
او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تأخذكم
بهما رأفة ومثل هذا كثير في كلامهم والتقدير تكلف
وليس كل ما أول بشيء حكمه حكم ما اول به مع ان الظرف
مما يكفيه رائحة من الفعل لان له شأنا ليس لغيره لتنزله
من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه
ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها ولكن كان
القسم الثالث غير مصون اي محفوظ عن الحشو وهو
الزائد المستغنى عنه وعن التطويل وهو الزائد لا
المراد بلا فائدة وسيجيء الفرق بينهما في باب الاطناب
وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقا على الذهن
تحصيل معناه قابلا للاختصار بعد ضر اي كان قابلا للاختصار

قابلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا بعد ضر كان محتاجا الى الايضاح
لما فيه من التعقيد والى التجريد عما فيه من الحشو الفت مختصرا جواب لما اي
لما كان ما تقدم سببا لتأليف مختصر يتضمن ما فيه اي في القسم الثالث
من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته ليتعرف احكامها
منه كقولنا كل حكم منكر يجب توكيده فانه ينطبق على ان
زيدا قائم وان عمرا راكب وغير ذلك مما يلقى الى المنكر بان يقال
هذا كلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر يؤكد فيعلم انه يؤكد ويشتمل
على ما يحتاج اليه لا على ما يستغني عنه لتكون حشوا من الامثلة وهي الجزئيات
التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد
هي الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل
وكلام العرب الموثوق بعربيتهم وهي اخص من الامثلة ولم آل من الالو
وهو التقصير جهدا بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة و با
بالفتح المشقة وقد يستعمل الالو في قولهم لا آلوك جهدا متعديا الى مفعولين
والمعنى لا امنعك جهدا وحذف ههنا المفعول الاول لانه غير مقصود اي لم
امنع اجتهادا في تحقيقه اي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث
وتهذيبه اي تنقيحه وترتيبه اي المختصر ترتيبا اقرب تناولا اي اخذا
وهو في الاصل مد اليد الى الشيء من ترتيبه اي ترتيب السكاكي او
القسم الثالث اضافة للمصدر الى الفاعل او المفعول ولم ابالغ
في اختصار لفظه اي لفظ المختصر تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه

فان ترك المبالغة في الاختصار تقريبا لتعاطيه اي تناوله وطلبا
لتسهيل فهمه على طالبيه ولو طلبا باول الفعل المنفي بالمثبت على ما ذكر لكان
المعنى ان المبالغة في الاختصار لم تكن للتقريب والتسهيل بل لامر اخر
وهذا مبني على اصل ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان من حكم النفي
اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له
خصوصا مثلا اذا قيل لم ياتك القوم مجتمعين كان نفيا للاجتماع في
اتيانهم مما كان يستدعي الاثبات ولعمري لقد افرط المصنف في وصف القسم
الثالث بان فيه حشوا او تطويلا او تعقيدا اولا ولو كان تعريضا
على ما ذكرنا وتعريضا بالثاني في وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل الماخذ
اي لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث واضفت الى
ذلك اي المذكور من القواعد وغيرها فوائد عثرت اي اطلعت في بعض
كتب القوم عليها اي على الفوائد وزوائد لم اظفر في كلام احد
القوم بالتصريح بها اي بالزوائد ولا الاشارة اليها بان يكون
كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها
لبيان نفيها ولا اثباتا كالتعقيد احترازا فانه على المفتاح وغيره ولقد عجب
في صدر ملخصات كتابه فوائد وتحريرات خاطر
ملخصا بعض المفتاح وانا اسال الله من فضله ان ينفع به
حسن او لاقتضائه للتخصيص والتفرقي وكانه قصد الجمع
ملاحظة بالجملة الاسمية وما لانه تقصد الاستمرار فيه نظر

فيه نظر لحصول من المفضل عن نفسه كما في قوله تعالى لو يطيعكم من فضله
حاصل من ان ينفع به اي بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح
او القسم الثالث منه انه اي الله ولي ذلك النفع وهو حسبي اي محسبي
وكافي لا اسال غيره فعلى هذا كان الانسب ان نقول انه
بتقديم المفعول ونعم الوكيل عطف اما على جملة وهو حسبي والمخصوص
محذوف كما في قوله تعالى نعم العبد فيلزم من باب عطف الجملة الفعلية الا
نشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبي وهو نعم الوكيل
وفي ان المخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره
في قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وان لا يصح باعتبار
ان تضمين المفرد معنى كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل
سكنا على رأي لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار
وهذا اوان الشروع في المقصود فنقول رتب المختصر على مقدمة
وثلثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد والتحسين
في هذا الفن او لا الثاني المقدمة والاول وان كان الغرض منه
الاحتراز عن الخطاء في تادية المعنى المراد فهو الفن الاول والا فان
كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني
والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعلى هذا
ظاهر يدفع بالتنبيه وقيل رتبته على مقدمة وثلثة فنون و
خاتمة لان الثالث ان توقف عليه المقصود فمقدمة والا فخاتمة و

والحق ان الخاتمة خارجة من الفن الثالث كما بين هنالك ان شاء الله تعالى

ولما انجر كلامه الى ذكر المقدمة اى الحصار المقصود فى الفنون الثلثة

كل منها معهود ومعروف بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكرها اولا اشارة

اليها فلم يكن لتعريفها معنى فنكرها وقال مقدمة اى هذه مقدمة فى

بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة فى علمى المعانى

والبيان وما يناسب ذلك مما انجر اليه الكلام وكصر الثانى

نعرف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلثة ووجه الاحتياج

اليها والمقدمة ماخوذ من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من

قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله

كمعرفة حدوده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه

قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع لها فيه سواء

توقف عليها ام لا وبعدم فرق البعض بين مقدمة العلم و

مقدمة الكتاب اشكل عليهم امر ان احتاجوا الى التفصى

عنهما الا بتكلف احدهما بيان توقف مسائل العلوم الثلثة

على ما ذكر فى هذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح فى آخر المعانى

والبيان والثانى ما وقع فى بعض الكتب من ان المقدمة

فى بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه زعما منهم ان هذا

غير المقدمة واعلم ان للناس فى تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا

شتى لا فائدة فى ايرادها الا الاطناب فالاولى ان نقتصر على

بعض ما ذكر فى الكتاب فنقول الفصاحة وهى فى الاصل تنبئ عن

الابانة والظهور يقال فصح الاعجمى وافصح اذا انطلق لسانه

وخلصت لغته من اللكنة وجادت فلم يلحن وافصح به

اى صرح يوصف بها المفرد يقال كلمة فصيحة والكلام يقال كلام فصيح

وقصيدة فصيحة فى النظم والمتكلم يقال كاتب فصيح

وشاعر فصيح والبلاغة وهى تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف

بها الاخيران اى الكلام والمتكلم فقط دون المفرد يقال كلام

بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء

الافعال بمعنى انته وكثيرا ما تصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزاء

شرط محذوف اى اذا وصفت بها الاخيرين فقط اى فانته

عن وصف المفرد بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم

عبارة عن كون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من

استقراء كلام العرب كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم

وقد علموا ان الالفاظ الكثيرة الدوران فيما بينهم لا بد ان يكون

جارية على القوانين سالمة من تنافر الحروف والكلمات ومن

الغرابة والتعقيد اللفظى والمعنوى جزم المصنف بان اللفظ

الفصيح ما يكون سالما عن مخالفة القوانين والتنافر والغرابة والتعقيد

وقد يبحث فى تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكر لكونه لازما لها لا

لازما لما كانت المخالفة فى المفرد راجعة الى اللغة وفى الكلام الى

المفرد والكلام كلاهما حقيقتان مختلفتان وكذا كانت
البلاغة يقال بمعنيين مصطلحين يحصلهما كون الكلام على وفق مقتضى الحال
وكان كل الفصاحة والبلاغة يقع صفة للمتكلم ايضا باعتبار آخر
تعريفهما باعتبار ... وصفا له ثم عرف كلا منهما على
حدة ... يتعذر جمع الحقائق المختلفة في تعريف واحد ولهذا
فذكر تعريفهما كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس
وغيرها لان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلاثة من اطلاق
اللفظ المشترك على معانيه المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة
ولانه لا يتعذر تعريف مطلق العين الشامل للشمس والذهب وغير ذلك
فصح ان تعريف البلاغة على حدة ... في كلام الناس لكنه
اخذه من اطلاقاتهم واعتبارا ... لا يتوجه الاعتراض على قولهم
كلام الناس ما يصلح لتعريفهما بانه لا مدخل للرأي في تفسير الالفاظ ولا
الا ان يجاب عنه بان المراد من الناس المعهودون ثم لما كانت
معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة في تعريف
البلاغة وجب تقديمها ولهذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد فقال
فالفصاحة الكائنة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة
ومخالفة القياس اللغوي اي المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد في
الكلمة شيء من هذه الثلاثة لا يكون فصيحة فالتنافر وصف في الكلمة

غدائره

وفرع يزين المتن اسود فاحم   اثيث كقنو النخلة المتعثكل

الكلمة توجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها منه ما يكون
التناهي فيه نحو الهعخع بالخاء المعجمة في قول اعرابي سئل عن ناقته
تركتها ترعى الهعخع ومنه ما دون ذلك نحو مستشزر في قول
امرئ القيس غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع
في البيت السابق مستشزرات مرتفعات ان روي بالكسر
على لفظ اسم الفاعل ومرفوعات ان روي بالفتح استشزره
رفعه واستشزر ارتفع يتعدى ولا يتعدى الى العلى تضل العقاص
في مثنى ومرسل تضل تغيب والعقاص جمع عقيصة وهي
الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول والمرسل خلاف المثنى
يعني ان ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وان شعره ينقسم
الى عقاص ومثنى ومرسل والاول يغيب في الاخيرين والغرض
بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشأ الثقل في مستشزر هو
توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي
من المهموسة الشديدة والزاء المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال
مستشرف لزال ذلك الثقل وفيه نظر لان الراء المهملة ايضا
من المجهورة فيجب ان يكون مستشرف ايضا متنافرا بل منشأ الثقل
هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة قال ابن الاثير ليس التنافر
بسبب بعد المخارج وان الائتلاف في اضدادها الا كالطفرة
ولا بسبب قربها وان الاشغال في اضدادها الا كالمشي في القيد

ما نجده غير متنافر من القريب المخرج كالجيش والشجر والنزيل ائمة اشهد دون
البعيد ما هو بخلافه كملع بخلاف علم وذلك ان الانتقال في علم
من الحلق الى الشفة ايسر من انتقاله من الشفة الى الحلق لانحدار من حسن
غلب ملع وحلم وهلم بل هذا امر ذوقي فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا
متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها او غير
ذلك لهذا الشيخ المصنف بالثقل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذر
ضبطه فالاولى ان يحال الى سلامة الذوق وقد سنح لي بعض الاعلام
ان اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه
لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا فلا يخرج سورة
فيها العلم اعجمي عن الفصاحة وزاده بعضهم بان انتفاء وصف الجزء
كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء الكل وهذا غلط فاحش لان فصاحة
الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام
المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من
مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لجزئه والقياس على وقوع مفرد غير
عربي في الكلام العربي فاسد لانه ممنوع ولو سلم فالمعنى انه عربي الاسلوب
والنظم ولو سلم فباعتبار الاعم الاغلب ثم لم يشترط في الكلام العربي
ان يكون كل كلمة منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام ان يكون
كل كلمة منه فصيحة فاين هذا من ذلك على تقدير تسليم انه لا يخرج
السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملا على كلام غير فصيح

فصيح والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل كلمة غير فصيحة
مما يقود الى نسبة الجهل او العجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا
كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة
الاستعمال فمنها ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في
كتب اللغة المبسوطة كتكأكأتم تكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا
في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط من حماره واجتمع الناس
عليه ما لكم تكأكأتم علي تكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا عني اي
اجتمعتم تنحوا عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله
في الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة و
هاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون
في اذنه فافلت من ايديهم فقال ما لكم تكأكأتم علي كما تكأكؤون
على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان
شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه
بعيد نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي
مدققا مطولا وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي
انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء
وسريج اسم قين تنسب اليه السيوف او كالسراج في البريق
واللمعان وهذا قريب من قولهم سرج وجهه بالكسر اي حسن
وسرج الله وجهه اي بهجه وحسنه انما لم يجعل اسم مفعول

وجهه اي

فتنبه لا اشتمال انهم لم يعثروا على هذا الاستعمال وان يكون
مولدا مستحدثا من السراج على انه لا يبعد ان يقال ان سرج الله
وجهه ايضا من باب الغرابة واما صاحب مجمل اللغة فقد ذكر ان
سرج الله وجهه اي بهجه وحسنه ثم ان هذا المعنى لا يقال الغرابة
كما يفهم من كلامهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال ووحشية
في مقابلة المعتادة وفي حجب قوم دون قوم والوحشية في المستعمل
على ما تركيب تنفر الطبع عنه وفي مقابلة العذبة فالغريب
بل الوحشية ثم يجوز ان يكون عذبة فلا يحسن تفسيره بالوحشية فقد ذكر
الفصاحة المفردات اريد بالوحشية غير ما ذكر فلا نسلم ان الغرابة
بذلك المعنى تخل بالفصاحة لانا نقول هذا التفسير اصطلاح مذكور
في كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب الى الوحش الذي يسكن
القفار استعير للالفاظ التي لم يؤنس استعمالها والوحشي
قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذي
لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل
شرنبث واشمخر واقمطر وهي في النظم احسن منها في النثر
ومنه غريب القران والحديث والغريب القبيح يعاب استعماله
مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب
الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك
مثل جحيش للفريد واطلخم الامر وجفخت وامثال ذلك وبهذا ظهر ان

وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال تفسير للوحشية فمنع
كونه مخلا بالفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد وان
اردت بالفصاحة معنى آخر فعليك ان تبين ان خلوصها من التنافر
والغرابة والمخالفة لا يخل بها فلا مشاحة والمخالفة ان يكون الكلمة على
خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات
الفاظهم الموضوعة او ما في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام
والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف واما
نحو ابى يأبى وعور واستحوذ وقطط شعره والل السقاء
وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست
من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع وهي في حكم المستثنى
فكانه قال القياس كذا الا في هذه الصور بل المخالفة ما لا يكون على وفق
ما ثبت من الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله
الحمد لله العلي الاجلل والقياس الاجل بالادغام فصاحة المفرد خلوصه
مما ذكر ومن الكراهة في السمع بان يمج الكلمة ويتبرأ السمع من سماعها
كما يتبرأ من اصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات
والاصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما تستكرهه
نحو الجرشى في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة ابي الحسن علي
مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرشى اي النفس شريف
النسب فالاسم مبارك لانه موافق اسم امير المؤمنين علي

الشعر لكن الفصيح متوقف فيه نظراً لايهامها ... الغرابة
المفسرة بالوحشية لظهور ان الجرشى اما من قبيل تكأكأتم وافرنقعوا
او الجحيش وطلخ وقد ذهب ... وجوه آخر الاول ان
... في النقل فقد ... تحت التنافر والا فلا يخل بالفصاحة
الثاني ان ماذكره هذا القائل في بيان هذا الشرط ان اللفظ
من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل
كيفية له كما عرف في موضعه وضعف هذين الوجهين ظاهر
الثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ
فصيح يستكره في السمع اذا ادي بنغم غير متناسبة
وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادي بنغم متناسبة
وصوت طيب وليس شيء لا قطع باستلذاذ او كراهة دون التفصيل
سواء ادي بصوت حسن او غيره ولذا جعلت ... دون ...
والرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيزى ودسر
ولكون ذلك ... لانه قد يعرض له اسباب الاخلال
بالفصاحة ما لم ... فقد اللفظ فصيحا فان المفردات
الالفاظ يتفاوت باختلاف المقامات كما سيجيء في الخاتمة
ولفظ ضيزى ودسر كذلك والفصاحة في الكلام خلوصه
من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها

مع فصاحتها حال من الضمير في خلوصه اي خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته
واحترز به عن نحو زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان
يكون حالا من الكلمات في تنافر الكلمات لانه يستلزم ان
يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت
او غير متنافرة فصيحا لانه يصدق عليه انه خالص من تنافر الكلمات
حال كونها فصيحة فافهم فالضعف ان يكون تأليف اجزاء الكلام على خلاف
القانون النحوي المشهور فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور
كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان
كان مثل هذه الصورة اعني ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به
كالفاعل المشتمل ... في قوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء
الكلاب العاويات وقد فعل وقوله لما عصى اصحابه مصعبا ادى
اليه الكيل صاعا بصاع ورد بان الضمير للمصدر المدلول
عليه بالفعل اي رب الجزي واصحاب العصيان كقوله تعالى
اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل واما قوله جزى بنوه ابا
الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار وقوله الا ليت شعري
هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب فشاذ لا يقاس عليه
والتنافر ان تكون الكلمات ثقيلة على اللسان [illegible] وان كان كل منها فصيحا
في الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب قبر صدره [illegible]
قبر حرب بمكان قفر اي خال من الماء والكلاء ومنه ما دون ذلك [illegible]

والاعتبار اللطيف

مثل قوله اي ابي تمام كريم متى امدحه امدحه والورى معي واذا ما
لمته لمته وحدي ... فرد ... ولو ... الطلاب ركنه
... يستحق المدح دون الملامة و في استحقاق
... الثاني ... اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوى
كانه تحقق الورى ... مستحق المدح بالقوم دون الذم
او ... فان في امدحه ثقلا لما بين
الحاء والهاء من التقارب ... ان ...
... تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر
فلم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل نحو فسبحه
والقول باشتمال القران على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن
صرح بذلك ابن العميد وهو ... عند البيت ...
حبيب ... هذا التكرير في امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما
من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر ولو قال
فان في تكرير امدحه ثقلا ... بين المتجانسين ...
ان التنافر في الاول ... اجتماع الكلمات وفي الثاني في حروف
منها وزعم بعضهم ان من التنافر جمع كلمة مع اخرى غير مناسبة لها
كجمع سطل مع قنديل ... بالنسبة الى ... وهو ... لانه
... على ... فهو اخلال بالبلاغة دون
الفصاحة والتعقيد اي كون الكلام ... على ان المقصود ...

من المسمى بالمعقد ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه
لخلل واقع اما في النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق
ترتيب المعاني بسبب تقديم او تاخير او حذف او اضمار او غير ذلك
مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين
فان قلت سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شائع
الاستعمال في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا ...
منها المنضم مع اعتبار الجميع بكونه وارد ... ضعف التاليف
لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي كما توهمه بعضهم كقول
الفرزدق في مدح خال هشام ابن عبد الملك وهو ابراهيم
ابن هشام ابن اسمعيل المخزومي وما مثله في الناس حي يقاربه
اي احد يشبهه في الفضائل الا مملكا ... الملك ...
ابو امه اي ام ذلك الملك ابوه اي ابو ابراهيم الممدوح والجملة صفة
مملكا اي لا يماثله احد الا ابن اخته الذي هو هشام ففيه فصل بين
المبتدا والخبر اعني ابو امه ابوه بالاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف
والصفة اعني حي ... فهذا التقدم ...
الاستثناء ... زيادة في التعقيد ... وحي خبره وما
... على اللغة التميمية وقيل ... لتقدم الخبر
... قلق في المعنى يظهر بالتامل فيه ... مماثل في الناس
حيا يقاربه ... يقاربه مماثل اليه في الناس فالصحيح ان مثله

الاسم حاو الناس ... فيفصل بين المبتدأ والخبر

... ظاهر الدلالة على المراد لخلل في انتقال الذهن

من المعنى الاول الى الثاني المقصود وذلك الخلل يكون لايراد

اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن

الدالة على المقصود كقول الآخر وهو عباس بن الاحنف سأطلب

بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب اي تصب عيناي الدموع لتجمدا

المبني عليها الكلام الشيخ في دلائل الاعجاز والتلخيص عن سكب الدموع

جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من

الكآبة والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكاني

واضحكني اي ساءني وسرني ... وبكاني الدهر وربما اضحكني الدهر بما ارضى

ولكنه اخطأ في الكناية عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح

والسرور بجمود العين فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع

حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة لا الى ما قصده

الشاعر من السرور الحاصل بملاقاة الاصدقاء ومواصلة الاحبة

ولهذا لا يصح ان يدعى في الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال

لا ابكى الله عينك وذلك في قوله الا ان عينا لم تجد يوم واسط

عليك بجاري دمعها لجمود ... فيما يخلان بالمطر ...

من الدمع مجازا من باب استعمال المقيد في المطلق ...

عن المسرة لكونه لازما لها عادة قلنا هذا انما يكون في الكلام الذي استعمل ...

عن التعقيد المعنوي الظاهر وان الذهن لا ينتقل الى معنى السرور من الكلام

الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثاني

ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام الذي ...

... عند البلغاء ...

بلاغة الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب

والجريان على عكس المقصود فالان اطلب البعد ليتسبب الى القرب ...

الاحزان والفراق فبعد هذا اطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال

واطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح والسرور وهذا ان تسكب بتقدير

ان تعطف على ... فالمعنى ابكي واحزن

الان ليحصل في المستقبل الفرح والسرور بالقرب والوصال ...

الدموع ... الطلب ... الامر المطلوب ...

انه مطلوب ... هذا هو المعنى المشهور فيما بين القوم والاظهر

ما فيه من التكلف والتعسف ... في المعاني ... التصحيح

الكلام ... من التلهف والتوجع ... بالنفس ...

وتوطينها عليه حتى كانه امر مطلوب ... اليوم ... بالبعد

الاسعاد

الظرف لا يتعلق

والقوافي [illegible] على [illegible] الاقران والاشواق والجزع [illegible]

[illegible] بعد [illegible] الدموع من عيني [illegible]

[illegible] لان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسر [illegible]

فهذا هو المفهوم من دلائل الاعجاز [illegible]

التاكيد على ما ذكره في الكشف [illegible] قالوا غيره [illegible] الفصاحة

الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وهو ذكر الشيء مرة بعد اخرى و

كثرته ان يكون ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات وكثرة التكرار

كقوله وتسعدني في غمرة بعد غمرة [illegible]

سبوح لها منها عليها شواهد [illegible]

[illegible] التذكير والتانيث [illegible]

[illegible] على [illegible]

متعلق [illegible] على الظرف [illegible]

[illegible] وتتابع الاضافات

مثل قوله اي ابن بابك حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي

حمامة الاجرعي [illegible] وتتابع [illegible]

[illegible] والخفة [illegible]

وسع [illegible] الصحاح وفيه نظر لان كلا من كثرة

التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل

الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة كيف وقد قال النبي عليه السلام

الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن

ابراهيم قال الشيخ عبد القاهر [illegible] الاضافات [illegible]

فانها [illegible] باستعمالها كقوله يا علي ابن حمزة [illegible]

[illegible]

[illegible] تتابع الاضافات [illegible]

[illegible]

[illegible] كلام [illegible]

تتابع الاضافات [illegible]

[illegible]

بكثرة التكرار وتتابع الاضافات [illegible]

[illegible] تتابع الاضافات [illegible]

التكرار [illegible]

[illegible]

[illegible]

ظلت

عشق

الاطراد

وما اورده المص في الايضاح آه وذكره الشارح بما من قوله وغيره اما قوله فلاح هو الذي اورده المص
في الايضاح والتلخيص بانه جعل ونظائره للمص ووجه الاشعار الاول انه اورد كلام الشيخ استشهادا
بعد عده وقد جعل قوله يا علي بن حمزة عمار البيت منه تتابع الاضافات مع عدم الترتيب فيه لان
ابن الاول صفة علي والثاني صفة حمزة ووجه الثاني ان تناول تتابع الاضافات الغير المرتبة
انما علم بايراد كلام الشيخ مستشهدا به فلما علم بايراد ذلك الشارح علم ان المص اورد الحديث
بعد ذكر كثرة التكرار وتتابع الاضافات مثالا لهما جميعا ووجه الاشعار الثالث انه جعل يا علي
بن حمزة البيت وقوله وظلت تدير الكاس من قبيل تتابع الاضافات مع انهما متشابهة بذا وقد
يقال لا ضرورة تلجئ الى حمل كلام المص على انه اراد تتابع الاضافات ما ذكر بل اراد به تتابع
صورة الاضافة سواء كان في الحقيقة من قبيل الاضافة كما في البيت او لا كما في الحديث فانه في صورة
الاضافة مرتبة اذ لا فرق بين كون الابن صفة لما قبله كما هو الواقع وبين كونه مضافا اليه في
الهيئة الصورية اذ لو كان كذلك لم يتغير حاله عما هو عليه الآن ثم الاشعار الثالث مسلم لكن لا باعتبار
جعل قوله يا علي بن حمزة بن عمار منه تتابع الاضافات الصورية فيه ثلاثة كما لا يخفى بل باعتبار
قوله عشاق ووديا ثم الوجوه فلاح منه فان صورة الاضافة ايضا متشابهة فيه اذ لو اضيف الوجوه
الى ملاح لسقط اللام منه بخلاف الكريم في الحديث لكونه صفة متشبهة وبخلاف [illegible] في البيت
لكونه في صورة اسم الفاعل
فتامل [illegible]

الاطراد وهو ان تأتي باسماء الممدوح او غيره واسماء آبائه على ترتيب

الولادة من غير تكلف في السبك وسبب اطراد ... في كثرة ...

الحماسي في اطراده وسهولته انسجامه كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم

بعتيبة بن الحارث بن شهاب

وذهب عزهم ... حالهم ... عرشهم ... بنقلك ... عتيبة بن الحارث

الا بالقوة ... ان يلوح على الكاتب جنابا مختلفة [illegible]

[illegible] وان كان لفظ فصيح

دون كلام [illegible] او لفظ بليغ [illegible]

[illegible] فان قلت [illegible]

[illegible] يتوقف عليه [illegible]

[illegible] فالمراد [illegible]

[illegible] الكلام [illegible] مقتضى الحال المراد

بالحال الامر الداعي الى [illegible] اى الى ان يعتبر مع الكلام

الذي يؤدى به اصل المعنى [illegible] مقتضى الحال

[illegible] التاكيد [illegible]

[illegible] التاكيد كان الكلام [illegible] الاطلاق

كان عاريا عن التاكيد [illegible] المسند اليه [illegible]

[illegible] وغير ذلك من [illegible]

اى مع فصاحة الكلام فان البلاغة انما تتحقق عند تحقق الامرين

[illegible] فان مقامات الكلام متفاوتة [illegible]

[illegible]

الاطلاق والحذف والاثبات [illegible] فمقام الانكار [illegible]

[illegible] والفصاحة [illegible] المتكلم

[illegible] الكيف [illegible]

[illegible]

[illegible] والمراد بالفصاحة [illegible]

[illegible]

[illegible] الكيفيات [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الفصاحة من الصفات [illegible]

[illegible] الاصطلاح [illegible]

[illegible]

اى سواء كان [illegible] المقصود بلفظ فصيح [illegible]

[illegible] عن المقصود

[illegible] الكلام [illegible]

[illegible]

[illegible] الكلام [illegible] المتكلم [illegible]

مقصود بكلام فصيح [illegible]

... فعند تفاوت المقامات تختلف مقتضيات

المقام ... الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذلك ... [illegible]

مقتضى الاحوال ... تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات

الاحوال وبيان ذلك ان ... اعتبار مناسب ... [illegible]

ان يكون ... بالجزاء ... [illegible]

راجعا الى نفس الاسناد ... مؤكدا ... [illegible]

... او الى المسند اليه بكونه محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا ...

او غير مخصوص ... من التوابع او غير مصحوب ... مقدما او مؤخرا ...

على المسند ... او الى المسند كالذكر مع زيادة كونه مفردا

فعلا او جملة ... مقيد المطلق او غير مقيد

ما سنفصل ... [illegible]

والايجاز والاطناب ... [illegible]

... مقام التنكير اي المقام الذي يناسبه تنكير المسند

اليه او المسند يباين مقام تعريفه ومقام اطلاق الحكم ... المسند اليه

او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد او اداة قصر ...

... ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته ...

مقام تأخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه ... فمقام كل من

التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اي خلاف كل منها

ومقام الفصل ... يباين مقام الوصل ... على

... عليه البلاغة ...

والثانية من الاحوال المختلفة باكثر من ... ومقام الايجاز يباين

مقام خلافه اي الاطناب والمساواة ... [illegible]

... مقام الانكار

والاطناب ... الى الكلام ... فان لكل من الايجاز

والاطناب ... مراتب متفاوتة ومقام كل يباين

مقام الاخر وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي فان مقام الاول

يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني

الخفية ما لا يناسب الغبي ... الفطن لان

الذكاء شدة ... هذه القوة الذهن

... والغباوة ...

... الفطنة ... الفطن ...

... مقام ليس ...

... مثل ...

مقام ليس ...

مقام ... المسند ...

... الاسمية او الفعلية ...

... مقام ... الحقيقية او ...

... مقام ... مقام ...

ان يقصد بهذا المقام مجموع ما ذكر من التقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات
مناسبة وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه اي انحطاط
شانه بعدمها اي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم
مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت
اليه وراعيت حاله واعتبار هذا الامر في المعنى اولا وبالذات وفي
اللفظ ثانيا وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح اشارة
الى ما سبق اذ لا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل
في البلاغة دون العرضي الخارجي لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية
والمعنوية لكنها عارضة عن حد البلاغة فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب
للحال والمقام كالتأكيد والاطلاق وغيرهما مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح
وتسميته [illegible] زيادة تحقيق والفاء في قوله فمقتضى [illegible]
على ما تقدم وتحقيقه انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان
الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة المصدر تفيد
الحصر كما يقال [illegible] ومعلوم انه انما يرتفع
بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فتعين [illegible]
[illegible] ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته للاعتبار المناسب
ليس ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى الحال ان يكون المراد [illegible] باعتبار
المناسب ومقتضى الحال واحدا [illegible]
[illegible] وهذا اعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم

بالنظم حيث يقول النظم هو توخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التي
يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد ثبت [illegible] ان ليس النظم الا ان
تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان
تنظر في الخبر مثلا الى الوجوه التي تراها في مثل زيد منطلق وزيد ينطلق
وينطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد
هو منطلق المنطلق هو زيد وكذا في الشرط والجزاء الى الوجوه التي تراها في ان تخرج اخرج
وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج وفي الحال الى الوجوه التي تراها في
مثل جاءني زيد مسرعا او يسرع او وهو مسرع او وهو يسرع او قد اسرع
الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيء به حيث ينبغي له وتنظر
في الحروف التي تشترك في معنى وينفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى
فتضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو ان تجيء بما في نفي الحال وبلا
في نفي الاستقبال وبان فيما يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون
وباذا فيما علم انه كائن وتنظر في الجمل التي تسرد فتعرف موضع الفصل من
موضع الوصل وفي الوصل موضع الواو من موضع الفاء [illegible]
وذلك وتتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والحذف والتكرار والاضمار والاظهار
والاضمار فتضع كلا من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له
ثم ليس مجموع هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير راجعا
الى الالفاظ انفسها من حيث هي وانما تعرض لها بسبب المعاني
والاغراض التي يصاغ لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض و

استعمال بعضها مع بعض ... لا من حيث هي الفاظ وهي في نفسها لا في غايتها
الفصيح بل يريد ان اللفظة منكرة غريبة او فصيحة ... وهذا اشار المصنف بقوله
فانها صفة راجعة الى اللفظ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت
بل باعتبار افادة المعنى يعني الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق
باداته وذلك لان من انها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى
الحال فظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير
اعتبار افادة المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا له او غير مطابق له
ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق المعنى والاغراض التي يصاغ لها
الا الكلام وكثيرا ما تسمى فيها يطلق الطرف لا قدر من صفة الاحسان وبالتاكيد
عن الكثرة والعامل فيه ما يليه على ما ذكره في الكشاف في قوله تعالى
قليلا ما تشكرون اي في كثير من الاحيان تسمى ذلك الوصف
الذي هو الفصاحة ايضا كما تسمى بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع ما ناقض
التوهم من كلام الشيخ في دلائل الاعجاز في مواضع منه ان الفصاحة
صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه
وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة
في الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروي والبدوي ولا شك ان الفصاحة
من صفات الفاضلة فيكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق
بين الكلامين ان المراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به حيث
انها لا من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب

انها من صفات الالفاظ اذ انها من صفاتها باعتبار افادتها المعنى
عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد صح

التركيب ولا تناقض بين كلامي الشيخ ... فلا تناقض في كلام المصنف
فكانه لم يتصفح ولائل الاعجاز حتى التصفح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ
فان قيل ... ان الفصاحة يطلق على معنيين احدهما ما ...
في صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعه الى نفس اللفظ والثاني ما هو وصف في الكلام
به يقع التفاضل ويحصل الاعجاز وعليه يطلق البراعة والبلاغة و
البيان ونحو ذلك ولا نزاع في ان الموصوف بها عرفا هو
اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان
منشأ هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ او المعنى والشيخ يبالغ
كل المبالغة في ان الكلام الذي يدق فيه اللفظ والمعنى فيه به
التفاضل هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي ثم يجد لذلك
المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فهناك الفاظ ومعان اول ومعان
ثوان والشيخ يطلق على المعاني الاول بل على الفاظ ... اللفظ
ثم ترتب الالفاظ ويطلق على المعاني ... اسم النظم والصورة والخواص والمزايا
والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف
الراجعة اليها وان الفضيلة التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة
والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك عائد اليها لا الى الالفاظ المنطوقة
التي هي الاصوات والحروف ولا الى المعاني اللغوية التي هي الاغراض التي
يريد المتكلم اثباتها او نفيها فحيث يثبت انها من صفات الالفاظ
والمعاني يريد بها تلك المعاني الثواني وحيث ينفي ان يكون من صفاتها
يريد بها ... المعاني الاول ... لما كانت الالفاظ

لا من اجل انه يوضع في النطق بين من اجل لطائف تدرك بالفهم بقلة انه
من اللحن في الاعراب والغلط في الالفاظ ثم انا لا ننكر ان يكون في الفاظ
وسلاستها ما يزيد في الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون
الاعجاز به ويكون هو الاصل والعمدة
لم يصح فان قيل ... ان الفضيلة
التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما يكون في المعنى
دون اللفظ والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان
عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف بها المعنى كما يمتنع
ان يوصف بانه دال ولما اتى البلاغة في الكلام طرفان اعلى اليه
منتهى البلاغة لذا في الاعلى الا احاج وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقي
الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته
فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة
وعلم البلاغة كافل بتمام تعريف الامرين فمن اتقنه واحاط به
لم لا يجوز ان يراعي حق رعايته فيأتي بكلام هو في الطرف الاعلى من
البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة قلنا لا يعرف بهذا العلم الا ان هذا
الحال يقتضي ذلك الاعتبار مثلا واما الاطلاع على كمية الاحوال و
كيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامر آخر ولو سلم فالاحاطة
الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع على ما مر ولئن سلم فمن مارس هذا الفن
شراه لا يقدر على تأليف كلام فضلا عما هو في الطرف الاعلى وما يقرب منه

فيريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة وبالمعاني المعاني اللغوية التي جعلت معلولة
في النطق ويستوي فيها ... وكيف ... على هذا
بل هو ... الالفاظ ... بالالفاظ ولم يكن ...
المعاني ... الالفاظ في النطق تجوزوا ... عن ترتيب المعاني
ترتيب الالفاظ ... اللفظ ... الذي ... النفس
... يريدوا اللفظ المنطوق ولكن ... اللفظ الذي دل على المعنى
... الفصاحة ...
الزيادات والكيفيات والخصوصيات ...
ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي تحدث في المعنى ...
... صورة ... وقياس ...
... ان ... يكون ... خصوصية ...
في دون ذلك ... المعنى ...
عن ذلك الفرق بان قلنا المعنى في هذا الصورة غير ...
... الجاحظ
واما الشعر صناعة ... ما ذكره الشيخ ...
... من الصفات الالفاظ المنطوقة ... في ذلك
... الفصاحة ... وهو ...
... من اجل ... معناه فلم ...
... الفصاحة التي وقع النزاع فيها الفصاحة ... اللفظ ...

لا انها صفات للمعاني

ظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز
وهو فاسد لان ما يقرب منه انما هو المراتب العلية ولا اعجاز فيها لان حد الاعجاز هو الطرف
الاعلى الذي اليه ينتهي البلاغة اذ المراد بالحد هو هذا وذلك حقيقيا كالنهاية
او نوعيا كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز في كلام غير البشر
وما يقرب منه في كلام البشر قلنا لا وجه لذلك اذ لا يمكن للبشر ان يعارضه فيما اذا انه
حدا لا يمكن ان يجاوزه او المراد ان الاعلى هو غاية الاعجاز وما يقرب منه
النهاية وليس هي الاعجاز قلنا اما الاول فيشهد لا نفهم من اللفظ مع
ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام البشر او غيره
واما الثاني فلا يرتفع الفساد وهو ان الحق هو ان حد الاعجاز هو مع
مرتبته اي مرتبة للبلاغة ودرجة حد الاعجاز والاضافة للبيان وتسمية قول
صاحب الكشف فانه قوله تعالى لو جد وافيه اختلافا كثيرا اي الكثير
الكثير منه مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته وكان بعضه بالغا حد الاعجاز
وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته وبعضه انحط بين النوم واليقظة
ان قوله وما يقرب منه عطف على قوله هو والضمير في منه راجع الى الطرف الاعلى
لا الى حد الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن
معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح من ان
البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب
منه اي من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده
كما ذكره وذكر ان بعض الابيات اعلى طبقة من البعض مع ان الكل

لان الجميع مشترك في امتناع معارضته وقيل في نهاية الاعجاز ان الطرف
الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز واسفل وهو ما اذا غير
الكلام عنه الى ما دونه اي الى مرتبة هي ادنى منه وانزل
التحق هذا الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات
الحيوانات التي تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف
والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما اي بين الطرفين مراتب
كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات
ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة
وتتبعها اي بلاغة الكلام وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة تورث الكلام
حسنا وفي هذا اشارة الى ان تحسين الكلام بعلم البديع وفي قوله تتبعها اشارة الى ان هذه
الوجوه للكلام عرضية خارجة عن حد البلاغة ولفظ تتبعها اشعار بان
هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها
تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم متصفا بصفة
كالفصاحة والبلاغة ولهذا لم يتعرض لها في بلاغة الكلام
ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فعلم مما تقدم
لبيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان وانحصار مقاصد الكتاب
في الفنون الثلاثة وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث لم يجعل البديع
مستقلا للفصاحة وحصرها في المعاني والبيان دون اللغة والنحو
والتجوز تعرض على ما تقدم من ان البديع ان كل بليغ كلاما كان او متكلما

فصيح لان الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة على ما سبق ولا عكس اي ليس كل

فصيح بليغا وهو ظاهر لان البلاغة في الكلام مرجعها اي ما يجب ان

تحصل حتى يمكن حصولها كما يقال مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع

ولا طباقه اي بابه يتحققان ويتحصلان وذلك الى الاحتراز عن الخطأ

في تأدية المعنى المراد والا لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير

فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما سبق من ان البلاغة عبارة عن

المطابقة مع الفصاحة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات

الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها فان قلت فلم لم يجعل مرجع البلاغة

بالعقد الفاسد [illegible] فيما فصل [illegible] هو ما سيأتي من ان

ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح [illegible] الصحيح ان

الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال [illegible]

عن الخطأ في ايراد المقصود وتمييز الكلام الفصيح من غيره وفساده

وكذا ان [illegible]

على ما تقدم من ان البلاغة [illegible]

او يتوقف عليه [illegible]

[illegible] ان البلاغة [illegible] الامرين [illegible]

[illegible] الاحتراز عليها يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين

وهو امر [illegible] بعد [illegible]

[illegible] المعاني والبيان واما تحقيق قوله

قوله والثاني اي تمييز الفصيح من غيره والعبر معرفة ان هذا الكلام

فصيح وذلك غير فصيح فهو انه مركب اجزاؤه غير انه تمييز السالم

عن غيره اي معرفة ان هذا سالم من الغرابة دون ذلك

~~تحرز عن الغرابة~~ [illegible] عن الغرابة وغير السالم

من المخالفة عن غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة

غير السالم من الغرابة عن غيره يبين في علم متن اللغة اذ به يعرف

ان في تكاكأتم ومسرجا غرابة بخلاف اجتمعتم وكالسراج لان من

تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني المفردات المأنوسة علم

ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير او تخريج فهو غير سالم من الغرابة

او بتصفح ما بين الاشياء وغير السالم من مخالفة القياس

يبين في علم الصرف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس

دون الاجل وقس على هذا البواقي فلم يصح ان تمييز الفصيح من غيره

منه ما يبين اي يوضح في علم متن اللغة اي غير السالم من

الغرابة عن غيره [illegible] في متن اللغة بمعرفة اوضاع

المفردات لان اللغة قد تطلق على جميع اقسام العربية

او في علم التصريف لمخالفة القياس او في علم النحو كضعف

التأليف والتعقيد اللفظي او يدرك بالحس كالتنافر اذ به يدرك

ان مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات

وهو اي ما يبين في هذه العلوم او يدرك بالحس ما عداه

[illegible] تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني المفردات المأنوسة [illegible]

التعقيد المعنوي اذ لا يعرف تلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم عن
التعقيد المعنوي عن غيره والغرض من هذا الكلام تبيين ما يحتاج
العلوم المذكورة او بذلك الحس ويحترز به عما يجب ان يحترز عنه
ليعلم انه ليس مما يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطأ
في التأدية وتمييز السالم من التعقيد عن غيره ليحترز عن التعقيد
فمست الحاجة الى علم يحترز به عن الخطأ وعلم يحترز به عن
التعقيد لتتم امر البلاغة فوضعوا علم المعاني والبيان وسموهما
علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها واليه اشار
بقوله وما يحترز به عن الاول اي الخطأ في التأدية علم
المعاني فالمراد بالاول اول الامرين الباقيين اللذين احتيج
الى الاحتراز عنهما واما الاول المقابل للثاني الذي هو تمييز
الفصيح من غيره فانما هو الاحتراز عن الخطأ الى الحس وما يحترز
به عن التعقيد المعنوي علم البيان فظهر ان علم البلاغة منحصر
في علمي المعاني والبيان وان كانت البلاغة يرجع الى غيرهما
من العلوم ايضا وعليك بالتأمل في هذا المقام فانه مزال
الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا
علم البديع واليه اشار بقوله وما يعرف به وجوه التحسين
علم البديع ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها
انحصر مقصوده في الفنون الثلاثة وكثير من الناس يسمي الجميع

الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخيرين اي الثاني
والثالث علم البيان والثلاثة علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة

والله اعلم الفن الاول علم المعاني قدمه على علم البيان لكونه
منه بمنزلة المفرد من المركب لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد
في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فهي باو
اعتبار ليست في علم المعاني والمفرد مقدم على المركب طبعا وقبل
الشروع في مقاصد العلم اشار الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالا ليكون
للطالب زيادة بصيرة وبيان ان كل علم فهو مسائل كثيرة تضبطها جهة
وحدة باعتبارها تعد علما واحدا تفرد بالتدوين ومن حاول
تحصيل كثرة تضبطها جهة وحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة
لئلا تفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال وهو علم
اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويقال لها الصناعة
ايضا بيان ذلك انه وضع هذا الفن علما وضع عليه الاصول
مستنبطة من تراكيب البلغاء تحصل من ادراكها وممارستها
قوة بها يتمكن من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها
فتلك القوة هي العلم ولذا قالوا وجه الشبه بين العلم والحيوة
كونهما جهتي الادراك الا ترى انك لو قلت فلان يعلم النحو
لا تريد ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد ان له حالة
بسيطة اجمالية هي مبدأ لتفاصيل مسائله حاضرة في ذهنه

مر بيان ان المراد [illegible] ملكة [illegible] بها يمكن
من استحضارها ويجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد
لانه كثيرا ما يطلق عليها وانما المعرفة تقال للادراك الجزئي او البسيط
والعلم للكلي او المركب ولذا يقال عرفت الله دون علمته
وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين
لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم
ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد عن هذين الاعتبارين
ولذا يقال انه تعالى عالم ولا يقال انه عارف والمصنف قد جرى على
استعمال المعرفة في الجزئيات فقال يعرف به احوال اللفظ
العربي دون يعلم فكانه قال هو علم يستنبط منه ادراكات
جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى
ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها
تحصل جملة بالفعل لان وجود ما لا نهاية له محال وبهذا
يندفع ما قيل ان اريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية
او البعض الغير المعين فهو تعريف بالمجهول او المعين فلا دلالة
عليه وكذا قيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا
لاحد او البعض فيكون حاصلا لكل من عرف مسئلة منه والمراد
باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتاخير والتعريف
والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ

مقتضى الحال احترز به عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة مثل الاعلال والادغام
والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد منه في تادية اصل المعنى وكذا
المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية
المطابقة وهو تنبيه على ان المراد انه علم يعرف به هذه
الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا
اعتبار هذه الحيثية للزم ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة
هذه الاحوال بان يتصور معنى التعريف والتنكير والتقديم والتاخير مثلا
وهذا واضح زواله وبهذا يخرج علم البيان عن هذا التعريف
لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا وان كانت من احوال
اللفظ ويقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث انها
يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال الفلاني
يقتضي ايراد تشبيه او استعارة او كناية ونحو ذلك فان قلت
اذا كان احوال اللفظ هي التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك وهي بعينها
الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ المفتاح
حيث يقول الحالة المقتضية للتاكيد او الذكر او الحذف الى غير ذلك
فكيف يصح قوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال
وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها قلت قد صرح [illegible]
بان مقتضى الحال هو التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على
انها بها يتحقق مقتضى الحال والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام

موكد وكلام ذكر فيه المسند اليه او حذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقته
الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذى يورده المتكلم يكون جزئيا من جزئيات
ذلك الكلام ويصدق هو عليه صدق الكلى على الجزئى مثلا يصدق
على ان زيدا قايم انه كلام موكد وعلى زيد قايم انه كلام ذكر فيه المسند اليه
وعلى قولنا الهلال والله انه كلام حذف فيه المسند اليه فظاهر ان
تلك الاحوال التى بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال
فى التحقيق فانهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ باعتبار
ان كون الجملة موكدة او غير موكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ
بالعربى مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ
العربى لا غير واعلم ان شيخنا عرف صاحب المفتاح علم المعانى بانه تتبع
خواص تراكيب الكلام فى الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره
ليحترز بالوقوف عليها عن الخطاء فى تطبيق الكلام على ما يقتضى
الحال ذكره وفيه نظر لان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا
يصح تعريف شىء من العلوم به ثم قال وفى تراكيب
البلغاء حيث قال واعنى بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له
فضل تميز ومعرفة وهى تراكيب البلغاء ولا خفاء فى ان معرفة
البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها فى
كتابه بقوله البلاغة بلوغ المتكلم فى تادية المعانى حدا له اختصاص بتوفية
خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية

على وجهها فان اراد بالتراكيب فى تعريف البلاغة تراكيب البلغاء
وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم يبين فالصحيح
الاولى ان يراد بالتتبع المعرفة كما صرح به فى كتابه اطلاقا للملزوم
على اللازم تنبيها على انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء بحيث
ان معرفة [illegible] علم المعانى وتوقف
الاول مبنى على المجاز وفى الثانى بعد تسليم لانه كلام [illegible]
على انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء بان المراد بها تراكيب
البلغاء الموصوفين بالبلاغة ومعرفتهم لا تتوقف على معرفة
البلاغة بالمعنى المذكور لجواز ان يعرف بحسب عرف الناس
ان امرء القيس مثلا بليغ فيتتبع خواص تراكيبه من غير ان يتصور
المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل احد من العوام ان يعرف
فقهاء البلد فيتتبع اقوالهم من غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام
الشرعية الفرعية المكتسب من ادلتها التفصيلية وهو ظاهر وليس
ذلك الا لانه يعلم من قوله بتوفية خواص التراكيب حقها الا ان يكون
المتكلم بحسب ايراد كل تركيب فى المورد الذى يليق به المقام
الذى يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قايم اذا كان مخاطبا
او منكرا او واثقا ان زيدا القايم فيما اذا كان منكرا او زيدا قايم
فيما اذا كان الخالى طلب حاكما ظانا بالجواب وخطاء الان فانه
ان زيدا قايم ان يكون لنفى شك او رد انكار وخالية زيدا

ضربت ان يكون الحصر وتخصيصه لا بغير ذلك فتتبعها حقها ان
يورد التركيب في صورة ورده وفيما يوسوه وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام
لمقتضى الحال فمعنى توفيته خواص التراكيب حقها ان يورد كل
كلام موافقا لمقتضى الحال اي من خالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة
تراكيب ذلك المتكلم كما يفهم عن ذلك قوله
في تادية المعنى وكذا قوله وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية
على وجهها او لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد
كل تشبيه ومجاز وكناية كذلك سبيع وعلى ما هو حقه وليس المعنى على انه
يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها وهذا في غاية
الحسن وفي نهاية اللطافة والعجب من العلامة وغيره كيف
خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه وكيف ظنوا بالسكاكي
انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء وتوقف الشيء بنفسه
ومعاله سد فلنه اشار الى الفوق عن الاحاطة بها بنطاق البيان
ثم الاوضح في تعريف علم المعاني انه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام
العربي لمقتضى الحال وتحقيق المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب
انحصار الكلام في اجزائه لان الكلام في جزئياته والانحصار في علم
المعاني على كل باب وظاهر هذا الكلام يشعر بان العلم عبارة
عن نفس القواعد على ما مر وتعريف المقصود وبيان الانحصار
والتنبيه الاذى تعارض على المقصود الاول احوال الاسناد

الاسناد الخبري الثاني احوال المسند اليه الثالث احوال المسند الرابع
احوال متعلقات الفعل الخامس القصر السادس الانشاء
السابع الفصل والوصل الثامن الايجاز والاطناب والمساواة
وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة
يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها
بوقوع النسبة ولا وقوعها او بايقاع النسبة وانتزاعها غلط في
هذا المقام لانه يشمل النسبة الانشائية فلا يصح التقسيم بل
النسبة هنا تعلق احد جزئي الكلام بالاخر بحيث يصح
السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما كما في الا
نشائيات فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة
الثلاثة اي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية
تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيين
او سلبيين او لا تطابقه بان يكون احدهما ثبوتيا والاخر سلبيا
فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء
والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند
واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في
معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك وهذا
لا جهة لتخصيصه بالخبر لان الانشاء ايضا لا بد له مما ذكره وقد يكون
للمسند اليه متعلقات وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر

أو بغير قصر وكل جملة قرنت بأخرى إما معطوفة عليها أو غير معطوفة

والكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة احترز به عن التطويل على ما لا يخفى ولا حاجة إليه بعد تقييد الكلام بالبليغ لأن ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فلا يكون بليغا أو غير زائد عليه هذا ظاهر لكن لا طائل تحته لأن جميع ما ذكر من القصر والفصل والوصل والإيجاز ومقابليه إنما هي من أحوال الجملة أو المسند إليه أو المسند فالذي ينبغي أن يبين سبب إفراد هذه الأحوال على حدة وجعل كل منها بابا برأسه وإلا فتقديم كل من المسند إليه والمسند مقدم أو مؤخر معرف أو منكر إلى غير ذلك من الأحوال فلم يجعل كل من هذه الأحوال بابا على حدة ومن رام تقرير هذا بالشرح بين النفي والإثبات فقط وخلاصة الكثير والظهور والأقرب أن يقال اللفظ إما جملة أو مفرد فأحوال الجملة هي الباب الأول والمفرد إما عمدة أو فضلة والعمدة إما مسند إليه أو مسند فجعل أحوال هذه الثلاثة أبوابا ثلاثة ثم ذكر أحوال الفضلة والتعلقات المسند إليه والمسند لما كان من هذه الأحوال ما ليس مختصا بواحد لكثرة المباحث وتعدد ذكره وهو القصر أفرده بابا خامسا وكذا من أحوال الجملة ما له مزيد شرف ولم يتعلق بزيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعله بابا سادسا والإيجاز من أحوال الجملة ولذا لم يتعلق بأحوال القصر وأحوال الفصل والوصل

والوصل ولما كان من الأحوال ما لا يختص مفردا ولا جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها أحوال يشترك فيها الخبر والإنشاء ولما كان ههنا مباحث راجعة إلى الإنشاء خاصة جعل الإنشاء بابا ثامنا فانحصر في ثمانية أبواب

تنبيه وتسمية هذا البحث بالتنبيه لأنه قد سبق منه ذكر ما في قوله تطابقه أو لا تطابقه وقد علم أن الخبر كلام يكون لنسبته خارج في أحد الأزمنة الثلاثة تطابقه أو لا تطابقه فأخر ههنا هذا المبحث الكلام الخبر بحسب التعريف المشهور للخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب فيه نظر الأخبار كافة ثم الصدق هو الخبر والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع وعدمها والخبر عن الشيء بأنه كذا تعريف ما هو صفة المتكلم فلا دور

اتفقوا على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون بالانحصار في تفسيرهما فذهب الجمهور إلى ما ذكره المصنف بقوله صدق الخبر مطابقته أي مطابقة حكمه فإن مرجع الصدق والكذب إلى الحكم أولا وبالذات وإلى الخبر ثانيا وبالواسطة للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري وكذبه عدمها أي عدم مطابقته للواقع يعني أن الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين شيئين إما بالثبوت بأن هذا ذاك أو بالنفي بأن هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد وأن يكون

بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان تكون هذا ذاك او لم
يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام
لتلك النسبة الواقعة في الخارج بان تكونا ثبوتيتين او سلبيتين
صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج
وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار الحالي فلا بد
له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ تقصد مطابقته لذلك
الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا خارج له تقصد مطابقته بل البيع
يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح في ذلك
ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية لثبوت المطابق بين
قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وتصور القيام لزيد متحقق موجود
في الخارج فانا لو قطعنا النظر من ادراك الذهن وحكمه فالقيام
حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية وقيل قائله النظام
ومن تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك
الاعتقاد خطا غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها اي عدم
مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطا فقول القائل السماء تحتنا
معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب والواو في
قوله ولو خطا للحال وقيل للعطف اي لو لم يكن خطا ولو كان
خطا والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم والراجح فيعم العلم
وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم

جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح والخبر المعلوم والمعتقد
والمظنون والموهوم كاذب لانه الحكم بخلاف الطرف الراجح واما
الشاك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي
الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا
ويثبت الواسطة اللهم الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق
عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا بالاتفاق الشاك ليس بمخبر
ليكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو
مجرد تصور كما صرح به ارباب المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق
للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها وذلك
لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية
وقال زيد في الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا
تيقن ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر
وهذا ظاهر وتمسك النظام بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون
قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد
ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى جعلهم كاذبين
في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق
عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد هذا الاستدلال بان
المعنى لكاذبون في الشهادة وادعائهم فيها المواطاة فالتكذيب
راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا

بهذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة انّ واللام وكون الجملة اسمية
ولا شك انه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون
بافواههم ما ليس في قلوبهم وما قيل انه خبر راجع الى قولهم نشهد وانه
خبر غير مطابق للواقع لا يخفى لظهور انه ليس بخبر بل انشاء لا اخبار
لكن سلم انه خبر بل انشاء فالمعنى انهم لكاذبون في تسميتها
اي في تسمية هذا الاخبار الكائن عن غير المواطأة شهادة لان المواطأة
شرط في الشهادة وخبر بطلان منع ان لا يكون غلطا في اطلاق
اللفظ لكن لا الآن تسمية شيء ليس من باب الاخبار وتوهم
فالشرط المواطأة في مطلق الشهادة ممنوع وحاصل الجواب
منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا
بهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم ما اشار اليه بقوله
او المشهود به اي المعنى انهم لكاذبون في المشهود به اعني قولهم انك
لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم
الكاسد لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا
عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطابقة فيه فليتأمل
لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار
مطابقة الاعتقاد وعدمها فبين ان يكون بعيدا فظهر بما
ذكرنا فساد ما قيل ان الجواب الحقيقي منع كون التكذيب راجعا
الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلاثة لبيان السند واعلم ان

ههنا وجها آخر لم يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب راجعا الى حلف
المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله
حتى ينفضوا من حوله كما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم
انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن ابي ابن سلول
يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله
ولو رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي
فذكره للنبي صلى الله عليه وسلم فدعاني فحدثته فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم
الى عبد الله بن ابي واصحابه فحلفوا ما قالوا فكذبني رسول الله صلى الله عليه وسلم
وصدقهم فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال
لي عمي ما اردت الى ان كذبك رسول الله صلى الله عليه وسلم و
مقتك فانزل الله تعالى اذا جاءك المنافقون فبعث الي النبي صلى
الله عليه وسلم فقرأ فقال ان الله قد صدقك يا زيد (الجاحظ انكر
انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيق كلامه
ان الخبر اما مطابق للواقع او لا وكل منهما اما مع اعتقاد انه
مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة
اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد
انه مطابق وواحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد انه غير مطابق
والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته
للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدمها معه اي عدم

مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق ويلزم في الاول مطابقة
الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدمها بالضرورة لتوافق الواقع والاعتقاد
حينئذ وغيرهما وهي الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد اللامطابقة
او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او
بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق
والكذب بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر
في كل منهما جميع الامرين اللذين اكتفوا بواحد منهما
فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام
وقد وقع ههنا في شرح المفتاح ما يقضي منه العجب
واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا
ام به جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالحشر
والنشر في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو
ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة غير الكذب
لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى الكذب ام اخبر
حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم
لم يعتقدوه اي الصدق فعند اظهار تكذيبه لا يريدون
بكلامه الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال
لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر والمعنى لا دلالة لقولهم
ام به جنة على معنى ام به صدق بوجه من الوجوه فلا يجوز ان

ان يعبروا عنه فمرادهم بكونه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب
وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون
من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا
في نفس الامر فمعنى الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق
عدم الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل عدم الاعتقاد دليلا على عدم
كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قررناه والجواب
ظاهر ورد هذا الاستدلال بان المعنى اي معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر
عنه اي عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون يلزمه ان لا افتراء
له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس قسيما للكذب بل
لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب بزعمهم في نوعيه
اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب
فالمعنى اقصد الافتراء اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد
لما به من الجنة فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف
الاصل فلا يصار اليه بلا دليل ولو سلم ان المعنى افترى
ام لم يفتر بل هو مجنون وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له
ولا شعور فيكون مرادهم حصر كونه كاذبا او ليس بخبر فلا يكون
صادقا ولا كاذبا قلت دليل التقييد نقل ائمة اللغة واستعمال العرب
ولا نسلم ان المجنون لا قصد له ولا شعور في قرينة الكلام فان قول المجنون والنائم
او ليس حق زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا يعرف

بينهما واسطة وفيه بحث لأن المشهور فيما بين القوم أن احتمال الصدق والكذب
من خواص الخبر لا يجري في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد
ويا زيد الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على النسبة وذكر بعضهم أنه
لا فرق بين النسبة في المركب الإخباري وغيره إلا بأنه إن
عبر عنها بكلام تام سمي خبرا وتصديقا كقولنا زيد إنسان
أو فرس وإلا سمي مركبا تقييديا وتصورا كما في قولنا يا زيد
الإنسان صادق ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفاضل
محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي
دون الإخباري حتى قالوا إن الأوصاف قبل العلم بها أخبار
كما أن الأخبار بعد العلم بها أوصاف فظهر الفرق ثم الصدق
والكذب فالظاهر أن النسبة كما ذكره الشيخ إنما يتصف بهما
إلا ما قصد المتكلم إثباته أو نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك
وحينئذ فإطلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف لما
هو المعتاد في تعريف الألفاظ عرف اللغة والعرف وإن أريد تجديد اصطلاح
فلا مشاحة الباب الأول أحوال الإسناد الخبري وهو ضم كلمة أو ما
يجري مجراها إلى أخرى بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم إحداهما
ثابت لمفهوم الأخرى أو منفي عنه وهذا أولى من تعريفه بالحكم
بمفهوم لمفهوم بأنه ثابت له أو منفي عنه كما في المفتاح للقطع بأن
المسند إليه والمسند من أوصاف الألفاظ في عرفهم وإنما ابتدأ بأحوال الخبر

الخبر لكونه أعظم شأنا وأتم فائدة لأنه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة
وفيه تقع الصياغات العجيبة وبه يقع غالبا المزايا التي بها التفاضل
ولكونه الأصل في الكلام لأن الإنشاء إنما يحصل منه بالاشتقاق كالأمر والنهي
أو النقل كعسى ونعم وبعت واشتريت أو زيادة أداة كالاستفهام و
التمني وما أشبه ذلك ثم قدم البحث على أحوال المسند إليه والمسند على
النسبة متأخرة عن الطرفين لأن علم المعاني إنما يبحث عن أحوال
اللفظ الموصوف بكونه مسندا إليه ومسندا وهذا الوصف إنما يتحقق
بعد تحقق الإسناد لأنه ما لم يسند أحد اللفظين إلى الآخر لم يصر أحدهما
مسندا إليه والآخر مسندا والمتقدم على النسبة إنما هو ذات الطرفين و
لا بحث لنا عنها لا شك أن قصد المخبر أي من يكون بصدد الإخبار
والإعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فإنه كثيرا ما تورد الجملة الخبرية
لأغراض أخر سوى إفادة الحكم أو لازمه كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران
رب إني وضعتها أنثى إظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها
والتحزن إلى ربها لأنها كانت ترجو وتقدر أن تلد ذكرا وقوله تعالى
حكاية عن زكريا عليه السلام رب إني وهن العظم مني إظهارا
للضعف والتخشع وقوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين الآية
إظهارا لما بينهما من التفاوت العظيم ليتأنف القاعد ويترفع بنفسه
عن انحطاط منزلته ومثله هل يستوي الذين يعلمون والذين
لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وأمثال هذا أكثر من أن يحصى وكذلك

أحوال الإسناد

ليتأنف

شاهداً على ما ذكرت قول الامام المرزوقي رحمه الله عليه في قوم قبلنا اسم
اي فافاد ... بسماعه هذا الكلام تحسرت او تفجع وليس باخبار
لكنه اذا كان بصدد الاخبار فلا شك انه قصده بخبره افادة
المخاطب الحكم كقولنا زيد قائم لمن لا يعلم انه قائم او كونه اي المخبر عالما
به اي بالحكم كقولك قد حفظت التورية لمن حفظ والمراد بالحكم
ههنا وقوع النسبة مثلا او لا وقوعها والظاهر ان يحمل قصد المخبر افادة
انه قد وقع النسبة او انه عالم بانها وقعت او لا فانه لو اريد بذلك
كان الانكار الحكم بمعنى لا امتناع ان يقصد انه لم يقع النسبة فافهم
قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر انما هو علم المخبر بوجود
المعنى او الانبات في بعد صدق الخبر وانه لا بد في الخبر من ثبوت المعنى او
انتفائه والا لما وقع شك من سامع في الخبر بسمعه بل حصل
علم بثبوت ما اثبت وانتفاء ما نفى اذ لا معنى للدلالة الا افادة
العلم بذلك الشيء وما لحق ضرب زيد ... وقد وجد مثله الضرب ...
اطلاق اللفظ على معناه الذي وضع له لا يتحقق الكذب اصلا والجواب
ولكن يلزم التناقض عند الاخبار في الواقع بامرين متناقضين قلت ظاهر
ان العلم بثبوت شيء لا يستلزم ثبوته في الواقع فكانهم ارادوا
انه لا بد في الخبر من ثبوت المعنى في الواقع قطعا بحيث لا يحتمل عدم الثبوت
والا لما كان ... على ثبوت المعنى او انتفائه معلوم البطلان قطعا
اذ لا معنى للدلالة الا ... اذا سمعت ... زيد قائم

منه انه فرح وعدم الطرح اقتضى عقلا ولا انه يقع او يتبين للسامع من تعلم
هذا ان تقول سمعت ما من فلان ولو كان العلوم القطعية ... بالثبوت
او انتفا الكلام معلوم جميع القضايا متحققا وانما قلنا التنبيه قولهم بين
مفهومي زيد قائم وزيد ليس بقائم تناقض لامتناع تحقق المتناقضين
ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار من حيث
اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلوله بل هو نقيضه
وقولهم يحتمل الصدق والكذب يريدون ان الكذب يحتمله لفظ الخبر والصدق بل
المراد انه يحتمل من حيث هو اي لانه لا يمتنع عقلا ان لا يكون
مدلول اللفظ ثابتا ... اي الحاكم الذي يقصد بالخبر افادته فائدة
الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لازمها اي لازم فائدة الخبر لما ذكر
في المفتاح ان الفائدة الاولى بدون الثانية ممتنع ووجود الثانية بدون
الاولى لا يمتنع كما هو حكم اللازم المجهول الملزوم واراد اي لازم الاعم
... بحسب الواقع او الاعتقاد فان الملزوم بدونه ممتنع وهو بدون الملزوم
لا يمتنع تحققها لمعنى العموم فعلى هذا فائدة الخبر هي الحكم ولازمها
كون المخبر عالما به وسمي الملزوم لانه كلما افاد الحكم افاد انه عالم
به من غير عكس كما في حفظت التورية وزعم العلامة في شرح هذا الكلام من
المفتاح ان فائدة الخبر هي استفادة السامع من الخبر الحكم ولازمها
استفادته منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح
في بحث تعريف المسند اليه ... او رده المصنف في تفسير هذا الكلام

... اي يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني وهو علم
المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول العلم الاول
وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل بعد حصوله عنده
اما لانه قد حصل قبل ان يحصل [illegible] او حال ان العلم بكون
المخبر عالما بالحكم لا بد فيه من ان يكون هذا الحكم حاصلا في ذهنه
ضرورة وان لم يجب ان يكون [illegible] ذلك الخبر وكذا الثاني
لان علة حصوله سماع الخبر من المخبر اذ التقدير ان حصوله انما هو من
نفس الخبر [illegible] على الاول بقوله لامتناع حصول الثاني قبل حصول
الاول [illegible] الثاني بقوله مع ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني
ولا يمتنع ان يحصل العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثاني
لجواز ان يكون الاول حاصلا قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله [illegible]
لامتناع حصول الحاصل كالعلم بكونه حافظا للتورية وقد يكون [illegible]
هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه من شانه ان يستفاد من الخبر فانه
قبيل الخبر [illegible] او لا يخطر ببالنا ان صورة هذا الحكم حاصلة
في الذهن الجزم لا واسطة اذا سمعنا الخبر وحصل [illegible] العلم بكونه
مخبره عالما به يحصل في ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمنا قبل
او لا فيكون الاول حاصلا غاية انه لا يكون [illegible] ابدا فالجواب
عن الاول ان العلم بكون صورة الحكم حاصلة في ذهن المخبر ضروري
لوجود علته اي سماع الخبر والذهول انما هو عن هذا العلم وهو جائز وفيه

وفيه نظر ويمكن ان يقال ان اللازم في فائدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم
الحكم في ذهنه وهذا متحقق ضرورة سواء علم السامع ان المخبر عالم بالحكم
او لم يعلم لكن هذا ينافي تفسير المصنف وغيره الثاني بان الغرض افادة [illegible]
الى ما هو مخزون عنده [illegible] لا يقال انه علمه ولو سلم فانا نقول [illegible]
اذا كان مستحضرا له وقت هذا [illegible] فانه يحصل العلم الثاني دون الاول
وبهذا تم مقصودنا فان قيل لا نسلم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم
به لجواز ان يكون الخبر مظنونا او مشكوكا او موهوما او كذبا محضا قلنا
المراد بالعلم هنا الاعتقاد الجازم المطابق للواقع بل حصول صورة
هذا الحكم في ذهنه وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للاخبار وقد ينزل
المخاطب العالم بهما اي بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر
وان كان عالما بالفائدة لعدم جريه على موجب العلم فان من لا
يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلوة
الصلوة واجبة لانه موجب العلم العمل [illegible] العارف [illegible]
[illegible] لان موجب العلم ترك السؤال [illegible] في جواب
[illegible] يخشى موجبات العلم [illegible]
المقام وان شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن
اشتراه ما له في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا
يعلمون كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد
القسمي وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم [illegible] ان شئت ان

يعلموا

توقف ان العالم بانه ... من فائدة الخبر وغيرها ينزل منزلة الجاهل
لاعتبارات خطابية لان الآية من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر
ولازمها منزلة الجاهل اي جعل بمنزلته على ان قوله لو كانوا يعلمون معناه
لو كان لهم علم بذلك الشيء لانتفعوا منه اي ليس لهم علم به فلا
ينتفعون وبهذا ... لم يبق الابهام لان معنى الكلام بلوغ علمه
اثر الانتفاع على ان قوله تعالى ولقد علموا الآية ظهر انه لا ابهام مع علمهم
لان هذا الخطاب لمحمد عليه السلام واصحابه ولا دليل على كونهم عالمين
به وهو ظاهر على ان شيئا من الوجهين لا يوافق ما في المفتاح
ثم اشار الى زيادة التعميم وان وجود الشيء سواء كان هو الحكم او غيره
ينزل منزلة عدمه فقال ونظيره في النفي والاثبات اي في نفي الحكم
واثباته ... واذا كان قصد المخبر بخبره ... فينبغي ان
يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو واشار الى
تفصيله بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه
اي لا يكون عالما بوقوع النسبة ولا وقوعها ولا مترددا في ان النسبة
هل هي واقعة ام لا فعلم ان ما سبق الى بعض الاوهام
من انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو
من التردد فيه ضرورة ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن
ليس بشيء الا ترى انك تقول ان زيدا في الدار لمن يتردد في
انه هل هو فيها ام لا ولا حكم له بشيء من النفي والاثبات بل الحكم

الحكم الذهني ... فيتمكن ... فقط استغني على لفظ المجهول
عن مؤكدات الحكم ونحوها ان واللام واسمية الجملة وتكرير ... ونون التاكيد
واما المتردد فيه ... وان كان المخاطب مترددا فيه طالبا
للحكم طالبا له حسن تقويته اي الحكم بمؤكد ... وإلا الاعجاز
... ان الحكم ... بعد الطلب لكن ... ان يكون
... على خلاف ... به فان ...
الجواب ... لانه ... الا ان ... تقول
... كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد ... نقول انه
... وانه في الدار ... به وان كان المخاطب
منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكيده اي الحكم بحسب الانكار قوة
وضعفا فكلما ازداد في الانكار زيد في التاكيد كما قال الله
تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا في المرة الاولى
انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم
انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة
لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما
انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون فكان ... الرسل ...
الى ... اصحاب ... ورسل من الله تعالى ...
الرسالة ... رسالة ... ولذا ... ارسلنا اثنين
~~... رسالة ...~~

اذ ارسلنا اليهم اثنين فعدل عن التصريح
الى الكناية لانه ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر زعما منهم ان البشر
لا يكون رسولا لله وان البشرية في اعتقادهم تنافي الرسالة
من الله لا ان رسول الله وقوله كذبوا اي الرسل الثلاثة مبني
على تكذيب الاثنين منهم تكذيب للثالث لاتحاد كلامهم
والمرسل به والا فالمكذب في المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله
تعالى اذ ارسلنا اليهم اي الى اصحاب القرية وهم اهل انطاكية
اثنين هما شمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث اي قويناهما
برسول ثالث وهو بولس وحبيب النجار ويسمى الضرب الاول
ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام
عليها اي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التاكيد في الاول
والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التاكيد بحسب الانكار
في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من
مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر
مقتضى الحال من غير عكس كما في الصورة الاخراج لا على مقتضى
الظاهر فانه قيل اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا
اكدت الكلام وقلت ان زيدا لقائم يكون هذا اخراجا على وفق
مقتضى الظاهر لانه يقتضي التاكيد وليس على وفق مقتضى
الحال لانه يقتضي ترك التاكيد لكن تركنا هذا القسم لكونه غير

غير بليغ فح يكون بينهما عموم من وجه لا مطلقا قلنا لا نسلم
انه ليس بخطى وفق مقتضى الحال لان المقتضي ترك التاكيد
بحسب غير الظاهر لا مطلقا كما لا يخفى الحال
ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير
الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص
لا يوجب انتفاء العام على انه لا معنى لجعل الانكار
كلا انكار ثم تاكيد الكلام اذ لا يعرف اعتبار
الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه وكثيرا ما
نصب على الظرف او المصدر اي حينا كثيرا
او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اي خلاف
مقتضى الظاهر يعني ان وقوعه في الكلام
كثير في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى
يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا
فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه
اي الى غير السائل ما يلوح له اي لغير السائل
بالخبر اي يشير اليه فيستشرف غير السائل
له اي للخبر يعني ينظر اليه نظر المستشرف للشيء
اذا رفع رأسه ينظر اليه وبسط كفه فوق
الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف المتردد

الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اي لا تدعني
يا نوح في شان قومك واستدفاع العذاب
عنهم بشفاعتك فهذا الكلام يلوح بالخبر مع
ما سبق من قوله واصنع الفلك باعيننا فصار
المقام مقام ان يتردد المخاطب في انهم هل
صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا ويطلبه فقيل
انهم مغرقون
مؤكدا اي محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام
المقدم يشير اشارة ما الى جنس الخبر في ان النفس
يتفطن والفهم المتنازع يكاد يتردد فيه
ويطلبه لا انه يشير الى حقيقة الخبر ومثله
وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء
وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم ويا ايها
الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم
وغير ذلك مما ياتي بعد الاوامر والنواهي وهو كثير
في التنزيل جدا وقال الشيخ عبد القاهر ان في هذه
المقامات تصحيح الكلام السابق والاحتجاج له
وبيان وجه الفائدة فيه ويغني غناء الفاء ويجعل غير
المنكر كالمنكر اذا لاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر

جامعة الرياض
المكتبة المركزية - قسم المخطوطات

شيء من امارات الانكار نحو قول حجل بن نضلة
جاء شقيق اسم رجل عارضا رمحه اي واضعا على العرض
فهو لا ينكر ان في بني عمك رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من
غير التفات وتهيؤ امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم
عزل لا اي لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب
خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا بان
ونحو ثم انكم بعد ذلك لميتون مؤكدا بان واللام وان
كان مما لا ينكر لان تماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل
لما بعده من امارات الانكار ويجعل المنكر كغير المنكر اذا
كان معه اي مع المنكر ما ان تامله اي شيء من الدلائل و
الشواهد ان تامل المنكر ذلك الشيء ارتدع عن انكاره
ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او محسوسا
عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تاكيد
لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد لكنه لم يتاملها
ليرتدع عن الانكار وقد ذكر في مثل لفظ الكتاب ههنا وجوه
متعسفة لا فائدة في ايرادها وقوله نحو لا ريب فيه
ظاهر في التمثيل لما نحن بصدده فان قيل التمثيل به لا يكاد يصح
لوجهين احدهما ان هذا الحكم اعني نفي الريب بالكلية
مما لا يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين فضلا عن ان يؤكد نفيها
لقوله ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم بالتكرير نحو
والثاني انه قد ذكر في بحث
الفصل والوصل ان قوله
لا ريب فيه تاكيد

زيد قائم زيد قائم ويكون على مقتضى الظاهر بل مقصود المهم انه
قد يجعل انكار المنكر كلا انكار تعويلا على ما يزيله فيترك
التاكيد كما جعل الريب بناء على ما يزيله كلا ريب حتى صح
نفي الريب بالكلية مع كثرة المرتابين فيكون تنزيل
وجود الشيء منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله فالجواب
عن الاول انه لما نفي الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة
المرتابين ذكروا له تاويلين احدهما ما ذكر في السوال
وسوابه جعل الريب كلا ريب تعويلا على ما يزيله و[illegible]
لا يكون مثالا لما نحن فيه وثانيهما ما ذكره صاحب الكشاف
وسوابه ما نفي الريب عنه بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى
انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه لانه من وضوح الدلالة
وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه
فكانه قيل لا ينبغي ان يرتاب في انه من عند الله تعالى وهذا
حكم صحيح لكن ينكره كثير من ان يوكد لكن ترك تاكيده لانهم
جعلوا كفر المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الانكار لو تاملوها
وسوابه كلام معجز اتى به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة
وعن الثاني المذكور في بحث الفصل والوصل انه بمنزلة التاكيد
المعنوي ونزل منزلة نفسه في جاءني زيد نفسه دفعا لتوهم
السهو والتجوز فلا يكون من قبيل التكرير لكن المذكور ههنا لا بل
الايجاز يوكد السوال وسوابه قال لا ريب فيه بيانه وتوكيد
وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وهو بمنزلة ان

ان تقول هو ذلك الكتاب بتقعيده مرة ثانية لتثبيته فان قلت
فيذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر
في علم البيان بالكناية وهي ذكر لازم الشيء عنه الى ملزومه
فما وجهه قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه
بحسب الظاهر كناية عن انك نزلت هذا المقام والحال المحقق
منزلة المقام والحال الذي يطابقه ظاهر الكلام
فيه الاعتبارات اللائقة بذلك المقام لان هذا المعنى
مما يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل عنه الذهن
اليه مثلا قولك للمنكر الاسلام حق مجردا
عن التاكيد كناية عن انك جعلت انكاره كلا انكار ونزلته
منزلة خالي الذهن تعويلا على ما يزيل الانكار لان سوق
الكلام مع المنكر مساق خالي الذهن مما ينتقل عنه الى
هذا المعنى ونظير ذلك ما ذكره صاحب اللباب في شرح قوله
في المهد ينطق عن سعادة جده اثر النجابة ساطع
البرهان جملة مستانفة جوابا عن سوال كانه قيل
كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع في المهد ففي
هذه الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم
السوال تحقيقا وذلك كناية عن ان هذه الغرابة [illegible]
وندرته مما لا يلوح صدقه للسامع في بادي الراي
ويتوجه اليه السوال عن بيان كيفيته وبيان صدقه فسيق
الكلام مساق الكلام مع السائل المسترشد الى

البواقي ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من
قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب فيه اشار الى التعميم دفعا
لتوهم التخصيص فقال وهكذا اعتبارات النفي التجريد
عن المؤكدات في الابتدائي وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلبي
ووجوب التاكيد بحسب الانكار والامثلة ظاهرة وكذا
يخرج الكلام فيها على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكر فيما تقدم
وههنا بحث ينبغي التنبيه عليه وهو انه لا يخفى فائدة ان في تاكيد
الحكم لنفي الشك او رد الانكار ولا يجب في كل كلام مؤكد ان
يكون الغرض منه رد الانكار تحقيقا او تقديرا وكذا التجرد
عن التاكيد قال الشيخ عبد القاهر قد يدخل كلمة ان للدلالة على ان
الظن كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون كقولك للشيء
وهو بمرأى ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ما ترى واحسنت
الى فلان ثم انه فعل جزائي ما ترى وعليه رب اني وضعتها
انثى ورب ان قومي كذبون ومن خصائصها ان ضمير الشان
معها حسنا ليس بدونها بل لا يصلح بدونها انه من يتق ويصبر
الآية وانه من يعمل سوءا وانه لا يفلح الكافرون ومنها انها تهيئ
النكرة لان تصلح مبتدأ كقوله ان شواء ونشوة وخبب
البازل الأمون وان كانت النكرة موصوفة فرب ما
ان احسن كقوله ان دهرا يلف شملي بسعدى لزمان يهم
بالاحسان ومنها حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا

وان عمرا وافلوا سقطت ان لم يحسن الحذف اولم يحسن
انتهى كلامه وقد يترك تاكيد الحكم المنكر لان نفس المتكلم لا تساعد
على تاكيده لكونه غير معتقد له او لانه لا يروج منه ولا يتقبل
على لفظ التاكيد ويؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج
قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا قالوا
آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما ليس ما خاطبوا
المؤمنين جديرا باقوى الكلامين واوكدهما لانهم في ادعاء
حدوث الايمان منهم لا في ادعاء انهم اوحديون فيه
اما لان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث
والمحرك من العقائد واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه
على لفظ التاكيد والمبالغة واما مخاطبة اخوانهم في
الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق
رغبة ووفور نشاط وهو رائج عنهم متقبل منهم فكان
التحقيق مظنة للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب
ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول انك لعالم كامل
وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله واذا اريد
ان ينبه السامع على ان هذا المتكلم كاذب في ادعائه
ان هذا الخبر على وفق اعتقاده المنافقين يؤكد الحكم
وان لم يكن المخاطب منكرا للمطابق بالادعاء وعليه
قوله تعالى ان المنافقين لكاذبون واما قوله تعالى والله
يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه مما يجب ان يبالغ في تحقيقه

لانه لو وقع الابهام والا فالمخاطب عالم به وبلازمه فتامل
واستخرج من امثال هذا ما يناسب المقام ثم الاسناد مطلقا
سواء كان خبريا او انشائيا ولهذا ذكره بالاسم الظاهر دون
الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبري منه حقيقة عقلية لم
يقل اما حقيقة او مجاز لان من الاسناد ما ليس بحقيقة
ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا
الحيوان جسم فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه
ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفة للاسناد دون
الكلام كما فعل عبد القاهر وصاحب المفتاح قال وانما
اخترناه لان نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة او مجازا
الى العقل على هذا لنفسه بلا واسطة وعلى قولهما لاشتماله
على ما ينسب الى العقل اعني الاسناد ويعني ان تسمية
الاسناد حقيقة عقلية انما هي باعتبار انه ثابت في محله
ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك هو العقل
دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شيء يحصل بقصد المتكلم
دون واضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد
بواضع اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما
الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون
الخروج وفي الزمان الماضي دون المستقبل فالاسناد
ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه باعتبار ان
اسناده منسوب اليه فان قيل لم يذكر بحث الحقيقة

والمجاز العقلي في علم البيان كما فعله صاحب
المفتاح ومن تبعه قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم
المعاني دون البيان فكانه مبني على انه من الاحوال المذكورة
في التعريف كالتاكيد والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر لان
علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق
بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز
العقليين ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلا في علم المعاني
والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند اليه
والمسند وهي اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه
كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
واسم التفضيل والظرف واحترز بهذا عما لا يكون
المسند فيه فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم الى ما هو له
اي الى شيء الفعل او معناه له اي لذلك الشيء كالفاعل
فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا او المفعول به فيما بني له
نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو
بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار عند المتكلم
متعلق بالظرف اعني له وبهذا ليدخل فيه ما يطابق الاعتقاد
دون الواقع لكن يخرج عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء
يطابق الواقع ام لا فاذا ذهب بقوله في الظاهر ...
بالظرف المذكور اي الى ما يكون الفعل او معناه له عند
المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدركه من ظاهر حاله وذلك بان

لا ينصب قرينة على ان غير ما هو له اعتقاده ومعنى كونه
له ان معناه قائم به ومعنى ان يسند اليه سواء كان مخلوقا
لله تعالى او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب
او لا كمرض ومات ولا يشترط صحة حمله عليه والاحتراز عما
يكون المسند فيه مصدرا فقد دخل فيه ما يطابق الواقع
والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله البقل وما يطابق
الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل وما
يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله
وهو يخفيها منه خلق الله تعالى الافعال كلها فان اسناد
خلق الافعال الى الله تعالى اسناد الى ما هو له عند
المتكلم في الظ وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال
غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو جاء
زيد وانت اي والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ
دونه فهذا ايضا اسناد الفعل الى ما هو له عنده في الظ
لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف ارادته وقوله
وانت تعلم بتقديم المسند اليه احترازا عما اذا كان المخاطب
ايضا عالما بانه لم يجئ فانه لا يتعين كونه حقيقة بل ينقسم
الى قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم
يجئ عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ فانه ح لا
يتعين كونه حقيقة والثاني ان لا يكون عالما به والاول
لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة ولا

ولا في الظ لوجود القرينة الصارفة فلا يكون
حقيقة عقلية بل ان كان بملابسة يكون مجازا والا فهو
من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل
ينسب قائله الى ما يكره كما صرح به في المفتاح وخلاف الثاني
فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجئ كان
من ظاهره انه اسناد الى ما هو له عند المتكلم بناء على
سهو او نسيان وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح
وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به
ما عند المتكلم من الحكم فيه لامور الاول انه جعلها صفة
للكلام والمص جعلها صفة للاسناد والثاني انه غير مانع
لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا او معناه نحو الانسان
جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى
حقيقة وكفاك قول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة وضعتها
على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه
فتعريف المص غير منعكس لخروجه عنه الثالث انه غير منعكس
لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد سواء كان يطابق
الواقع او لا لانه ترك التقييد بقولنا في الظ والاعتذار
عنه بانه انما تركه مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكره
في تعريف المجاز الايهام لا يلتفت اليه في التعريفات بل جوابه
انا لا نم عدم صدقه على ما ذكر فان قوله هي المفاد به
ما عند المتكلم اعم من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة او

في الطلب بل دلالته على النفي اظهر لعدم الاطلاع على
الطلب ولقايل ان يقول ان تعريف المص غير مطرد ولا
منعكس اما الاول فلصدقه على نحو قولها فانما هي
اقبال وادبار وصف الفاعل او المفعول بالمصدر
فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلايل الاعجاز وقال
لم نرد بالاقبال والادبار غير معناهما حتى يكون
المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل
وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا
على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان
كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال
وذات ادبار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء
مغسول وكلام عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح
الذوق والمعرفة نسابة للمعنى ومعنى تقدير المضاف فيه
انه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم تقصد المبالغة
المذكورة لكان حقه ان يجاء فيه بلفظ الذات لا انه مراد
وجوابه ان لفظ ما في التعريف عبارة عن الملابس اي الفاعل
او المفعول به بناء على ما صرح به فيما سيجيء وهذا اسناد
الى المبتدا والاسناد الى المبتدا عنده ليس بحقيقة
ولا مجاز واما الثاني فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد
وما ضرب عمرو من المنفيات فان اسناد القيام والضرب
ليس الى ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظ وان اريد اسناد

اسناد القيام والضرب ليس الى ما هو له لا في الحقيقة ولا في
الظ المنفيين الى ما هو له فقد دخل فيه في التعريف من المجاز
العقلي ما هو منفي نحو ما صام يومي وما نام ليلي والشاعر
الشاعر فنمت وليل المطي بنايم وحاصل الاشكال فيه ان
الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات او النفي واثبات الفعل
لما هو له معناه ظ فما معنى نفي الفعل عما هو له المتكلم والظ
وجوابه ان معناه انه لو اعتبر الكلام مجردا عن النفي
واديه بصورة الاثبات لكان اسنادا الى ما هو له لان
النفي فرع الاثبات والاسناد في نحو قام زيد الى ما هو
له فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت ما قام زيد بخلاف
الاسناد في نحو صام نهاري فانه اسناد الى غير ما هو له
فيكون مجازا سواء اثبت او نفي وكذا الكلام في ساير
الانشاءات مثل ليصم نهارك وليت نهاري صايم
وما اشبه ذلك فليتامل ومنه اي من الاسناد مجاز عقلي
ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا وهو
اسناده اي اسناد الفعل او معناه الى ملابس له غير ما هو له
اي غير الملابس الذي يكون ذلك الفعل او معناه له قوله
يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل وغير المفعول فيما بني للمفعول
بتاول متعلق باسناده وحقيقة قولك تاولت الشيء
انك تطلبت ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذي
يؤول اليه من العقل لان اولت وتاولت فعلت وتفعلت

عن آل الامر الى كذا ويؤول اليه اى انتهى اليه والمآل المرجع كذا
في دلايل الاعجاز وحاصله ان تنصب قرينة صارفة للاسناد
عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى تفسير التعريفين بقوله
وله اى للفعل ملابسات شتى مختلفة جمع شتيت كمريض
ومرضى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان
والمكان والسبب لم يتعرض للمفعول معه والحال ونحو
هما لان الفعل لا يسند اليها فاسناده الى الفاعل او الى
المفعول به اذا كان مبنيا له اى للفاعل او المفعول به يعني
ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له والى المفعول به
اذا كان مبنيا له حقيقة فقوله في تعريف الحقيقة ما هو له
يشملهما كما مر من الامثلة واسناده الى غيرهما اى غير
الفاعل او المفعول به يعني ما غير الفاعل في المبني للفاعل
وغير المفعول في المبني للمفعول للملابسة يعني لاجل ان
ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل مجاز فقد
استعير الاسناد مما هو له لغير ما هو له لمشابهته اياه في الملابسة
كما استعير للرجل الشجاع اسم الاسد لمشابهته اياه في الجرأة
ولا مجاز ولا استعارة في شيء من طرفي الاسناد وانما
الغرض تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به
لا تشبيه الذي يفاد بكأن والكاف ونحوهما وانما هو
عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكما
القادر في اسناد الفعل اليه وسيتضح قولنا أنبت الربيع البقل

بليس فرد ورفع بها الاسم ونصب الخبر فان الغرض بيان تقرير
ما قرروه في نفوسهم وجهة راعوها في اعطائهم ليس حكم ما في العمل
كقولهم عيشة راضية فيما بني للفاعل واسند الى المفعول به
اذ العيشة مرضية وسيل مفعم في عكسه اى فيما بني للمفعول
من افعمت الاناء ملأته وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر
في المصدر والاولى ان يمثل بنحو جد جده لان الشعر وان كان
على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى تأليف الشعر فيكون
من قبيل عيشة راضية وتحقيقه ما ذكره المرزوقي وهو ان من عادة
العرب ان يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة
في وصفه ما يتبعونه به تأكيدا وتنبيها على تناهيه في ذلك
قولهم ظل ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر ونهاره صائم
في الزمان ونهر جار في المكان وبنى الامير المدينة في
السبب الآمر او ضربه التأديب في السبب الغائي وسيل نوم
يقوم الغاب اى اهل الغاب وقد خرج من تعريف الاسناد
المجازي امران احدهما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر
نحو رجل عدل وانما هي اقبال وادبار على ما مر والثاني وصف
الشيء بوصف محدثه وصاحبه نحو الكتاب الحكيم فان
المبني للفاعل قد اسند الى المفعول الذي يلابسه
ذلك المسند بل فعل آخر من افعال المتكلم انشأت الكتاب
وكلامه ظاهر في ان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا
يجب ان يكون مما يلابسه ذلك المسند وكذا ما اسند اليه

المقصود الذي يلابس الفعل آخرين أفعال فاعله نحو الضلال

البعيد والعذاب الاليم فان البعيد انما هو الضال والاليم

هو المعذب فوصف به فعله بمثل ما يوصف به كذا في الكشاف

وظاهر ان البعيد ليس مما لابس ذلك المسند ويمكن الجواب

عن الاول بانه ليس عنده مجازا كما انه ليس بحقيقة وعن

الثاني بان الملابسة اعم من ان يكون بواسطة حرف او

بدونها وهذه الصورة من قبيل الاول اذ الاصل هو حكيم في امره

وكتابه والبعيد والاليم في ضلاله وعذابه فيكون مما بني للفاعل

واسند الى المفعول به بواسطة فتامل وقس عليه نظائره

والمعنى عند صاحب الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل

بفاعله الحقيقي لانه قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى

شيء يتلبس بما اسند اليه الفعل بالذي هو في الحقيقة له كتلبس

بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين في قوله

تعالى فما ربحت تجارتهم فلك ان تجعل امثال هذا من قبيل

الاسناد الى السبب فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي

على ما لا يشمله هذا التعريف نحو قولهم اشتقاق بينهما ومكر

الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل الدار

وقولنا اعجبني انبات الربيع البقل وجري الانهار وقوله

تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين وقولنا نومت الليل واجريت

النهر وما اشبه ذلك من النسب الاضافية والايقاعية فالجواب

ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية او غيرها كما

ان اسناد الفعل الى غير ما هو له ان يسند اليه مجاز فكذا

ايقاعه على غير ما حقه ان يوقع عليه واضافة المضاف الى

غير ما حقه ان يضاف اليه لانه جاز موضعه الاصلي فالمذكور

في الكتاب اما تعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة او

مطلقا باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور في التعريف

اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه او يكون مستلزما له

كما في هذه الامثلة فانه يحصل منها البين شاقا والليل

والنهار ماكرين والليلة مسروقة والامر مطاعا وكذا فيما يجعل

الفاعل المجازي تمييزا كقوله تعالى اولئك شر مكانا واضل سبيلا

لان التمييز في الاصل فاعل المجاز فتدبر فانه بحث نفيس

واعلم ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون

كناية كما ذكروا في قولهم سل الهموم انه من المجاز العقلي حيث

جعل الهموم محزونة بقرينة اضافة التسلية اليها فافهم

وقس ولا تقصر المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي

والمصنف ودخل في التعريف بتاول بخبر نحو ما مر من قول

الجاهل انبت الربيع البقل لما الاشتمال الوسع وقولنا فهذا

الاسناد وان كان الى غير ما هو له لكن لا تاول فيه لانه

مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك

مما يطابق الاعتقاد دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال

الكاذبة فانه لا تاول فيها فان قلت اي نكتة في بيان فائدة

هذا القيد وليس من عادته في هذا الكتاب اي تحرز في التعريف

لاخراج قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة وهذا القيد
يخرجهما جميعا قلت الشريف ان صاحب المفتاح عرف المجاز
العقلي بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم
فيه لضرب من التاول افادة للخلاف لا بواسطة وضع
وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل
لئلا يمتنع طرده بمثل قول الدهري انبت الربيع البقل
وعكسه بمثل قولنا كسي الخليفة الكعبة اذ ليس في العقل
امتناع ان يكسو الخليفة نفس الكعبة وانما قلت لضرب من
التاول ليحترز به عن الكذب واعترض المص عليه بان الاتم
بطلان طرده بما ذكره وهو بقوله لضرب من التاول ولا
بطلان عكسه بما ذكر لان المراد خلاف ما عند العقل
خلاف ما في نفس الامر لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه
العقل ويرتضيه لا ما يحصل عنده ومن ثم فيه نحو كسي الخليفة
الكعبة خلاف ما في نفس الامر فاذا ثبت هذا ان التاول
لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة كما توهم صاحب المفتاح
بل يخرج نحو قول الجاهل ان يقول ان مفهوم قولنا
ما عند العقل ما حصل عنده وثبت وهذا اعم مما ثبت
في نفس الامر لامكان تصور الكواذب فلا يجوز التعبير
به عنه وح يندفع الاعتراض الاول ايضا اذ لا امتناع
في ان يشتمل التعريف على قيدين ينفرد كل واحد منهما
بفائدة خاصة مع اشتراكهما في فائدة اخرى يكون

حصولها

وجود لها من احدهما قصدا ومن الاخر ضمنا ولا يكون
هذا تكرارا فاخراج نحو قول الجاهل يمكن ان يسند الى كل
من قوله عند المتكلم ولضرب من التاول لكن اسناده الى الاول
اولى لانه السابق في الذكر والمقصود بالبيان اخراج الكواذب
وعلى هذا كان الانسب ان يقول ليخرج قول الجاهل بكانه
قوله لئلا يمتنع طرده لكن المناقشة في العبارة بعد وضوح
المقصود ليست من داب المحصلين فان قلت ما ذكرت من تقرير
كلام المص مشعر بان مراده غير ما هو له عند العقل وفي نفس
الامر وح يرد عليه نحو قول الجاهل والمعتزلي لمن يعرف
حاله انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها واضل الكافر
بالتاويل والقصد الى ان اسناد الى الله تعالى اسناد الى ما هو له
في نفس الامر وبالجملة ان اراد عند المتكلم في الظ بقرينة ذكره
في مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال
الكاذبة بقوله عند المتكلم في الظ وصار قوله بتاول ضايعا
واسناد اخراج الجاهل اليه فاسد قلت اراد بالاسناد
الى غير ما هو له مفهومه الظ الاعم اعني ما يقصد عليه انه
اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اعني المغاير في
الواقع او عند المتكلم في الحسم او في الظ وح يدخل
نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكون الاسناد
فيها الى غير ما هو له في الواقع وقول المعتزلي لكونه الى غير ما
هو له عند المتكلم فاخرج جميعها بقوله بتاول وبقي التعريف

مما لا يخرج عنه ما لا تأول فيه ويدخل نحو قول الدهري و
المقرّ انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها بالتأول
لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري
انبت الربيع البقل بتأول حين يظهر انه موحد لكونه
الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قول الموحد انبت
الربيع البقل بتأول عند اخفاء حاله من الدهري واظهار
انه غير معتقد لظاهره بل انما اسنده الى السبب لا الى
الى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر لا يقال العام لا يتحقق
الا في ضمن الخاص وقد بين فساده فكيف يجوز ان
يراد بغير ما هو له اعم من ان يكون في الواقع او عند
المتكلم في حسبه او في الظاهر لانا نقول فرق بين ارادة
مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا في
ضمن وقد تبين ان الفساد انما كان ناشيا من ارادة
الخاص بخصوصه فلا فساد في ارادة العام بعمومه فليتأمل
فان هذا مما تصعب اقدام ولهذا اي ولان مثل قول
الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأول فيه لم يحمل
نحو قوله اي الصلتان العبدي اشاب الصغير وافنى
الكبير كر الغداة ومر العشي على المجاز اي على انه اسناد
اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشي مجازا ما دام
لم يعلم او لم يظن ان قائله لم يرد ظاهره لعدم التأول
بل حمل على الحقيقة لكونه اسنادا الى ما هو له عند المتكلم

المتكلم في الظاهر كما مر من قول الجاهل كما استدل بعضهم بقوله فعل
ولم يستدل بشيء على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال
على ان اسناد ميّز الى جذب الليالي في قول ابي النجم قد
اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع من ان رأت
رأسي كرأس الاصلع ميّز عنه قنزعا عن قنزع اي بعد
قنزع وهو الشعر المجتمع في نواحي الرأس جذب الليالي
اي مضيها واختلافها وفي الاساس جذب الشهر اي مضى
عامته ابطئي او اسرعي حال من الليالي على تقدير القول
او على ان الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطعا اي اصنعي
ما شئت ايتها الليالي فلا تتفاوت الحال عندي بعد ذلك
ولا ابالي مجاز متعلق بالاستدلال من قوله عقيبه اي
عقيب قوله ميّز عنه قنزعا عن قنزع افناه اي ابا النجم او شعر رأسه
قيل الله اي امره وارادته للشمس اطلعي حتى اذا واراك افق
فارجعي فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل لله وانه المبدئ
والمعيد والمنشئ والمفني فيكون الاسناد الى جذب الليالي
بتأول بناء على انه سبب او زمان واقسامه اي اقسام المجاز العقلي
اربعة لان طرفيه وهما المسند اليه والمسند اما حقيقتان
وضعيتان نحو انبت الربيع البقل او مجازان وضعيان
نحو احيى الارض شباب الزمان فان المراد باحياء الارض
تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النباتات
والاحياء في الحقيقة اعطاء الحيوة وهي صفة تقتضي الحس والحركة

الاسنادية وتفتقر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان
ازدياد قوتها النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان
في زمان يكون حرارته الغريزية مشبوبة اى قوية مشتعلة
او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان فيما لم المسند حقيقة
والمسند اليه مجاز واحيى الارض الربيع في عكسه وهذا التقسيم
للطرفين اولا بالذات وللاسناد ثانيا وبالعرض وفيه
تنبيه على ان الاسناد المجازي لا يخرج الطرفين عما هو عليه
بل حاله كحال سائر الالفاظ المستعملة في انه اما حقيقة او
مجاز وازالة لما عسى ان يستبعد من اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز
في كلام واحد وان كانا مختلفين وانحصار الاقسام في الاربعة
ظاهر على مذهب المص لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا
او معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز
فالمجاز في قولنا زيد نهاره صائم انما هو اسناد الصيام الى
ضمير النهار وكذا في قولنا الحبيب احياني ملاقاته المجاز في اسناد
احياني الى ملاقاته لا اسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتدا
واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال وهو اى المجاز العقلي
في القران كثير واذا تليت عليهم اياته اى ايات الله زادتهم ايمانا
لم يقل منه قوله تعالى او نحوه ايهاما للاقتباس
وان المعنى اذا تليت عليهم اياته زادتهم تصديقا لوقوع المجاز
العقلي في القران كثيرا والمقصود ان اسناد زادتهم الى
ضمير الايات مجاز لانها فعل الله وانما الايات سبب لها

يذبح ابناءهم نسب الى فرعون التذبيح الذي هو فعل الجيش
لانه سبب آمر ينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن
آدم وحواء وهو فعل الله حقيقة الى ابليس لان سببه الاكل
من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما لمن
الناصحين يوما نصب على انه مفعول به تتقون اى كيف تتقون
يوم القيامة ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا
نسب الفعل الى الزمان وهو لله حقيقة وهذا كناية عن شدته
وكثرة الهموم والاحزان فيه لانه يتسارع عند تفاقم الاحزان
الشيب او عن طوله فان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة
واخرجت الارض اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت
اى ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى مكانه
وهو فعل الله حقيقة وهو غير مختص بالخبر كما يتوهم
من تسميته بالمجاز في الاثبات ومن ذكره في احوال الاسناد
الخبري بل يجري في الانشاء نحو يا هامان ابن لي صرحا
وقوله تعالى فلا يخرجنكما من الجنة فان البناء فعل العملة
وهامان سبب آمر وكذا الاخراج فعل الله وابليس
سبب ومثله فليبت الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجد جدك م
وليجد جدك وما اشبه ذلك مما اسند الامر والنهي الى ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك منه
ولا تطع امر فلان على ما اشار اليه وكذا ليت النهار جار ومنه اجر النهر م
واصلوتك تامرك ويخوذ لك ولا بد له اى للمجاز
العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر

الى الفهم عند انتفاء القرينة سوا الحقيقة لفظية كما مر في قول ابي
النجم في قولها افناه قيل الله او معنوية كاستحالة قيام
المسند بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور معه عقلا اي
من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعي احد من المحققين و
المبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه يعده
محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك او عادة اي من جهة العادة
نحو هزم الامير الجند وقيام المسند بالمسند اليه مع انه يكون
بجهة صدوره عنه كضرب وهزم او غيره كقرب وبعد
ومرض ومات وصدوره عطف على استحالة اي وكصدور
الكلام عن الموحد في مثل قوله اشاب الصغير البيت الذي لا يعتقد انه يقوم
بالمذكور وان كان الدهري المبطل يدعي قيامه به مثل
اشاب الصغير البيت وانبت الربيع البقل فمثل هذا
الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم بان اسناده مجاز لان
الموحد لا يعتقد انه الى ما هو له لكن امثال هذا ليست
مما يستحيل العقل والا لما ذهب اليه كثير من ذوي العقول
ولا المجاز يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند
لا يلزم ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يسند الى ما هو له
قطعا كما ان المجاز الوضعي لا بد له من موضوع له اذا استعمل
فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل
فيه قطعا فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اذا اسند
اليه يكون حقيقة اما ظاهرة كما في قوله فما ربحت تجارتهم

ولما احتجنا في ابطاله الى
الدليل ومعرفة حقيقته
يريد ان الفعل في م
اذا اسند اليه يكون الاسناد
حقيقة لما مر انه عبارة عن اسناده
الى ما هو له هو الفاعل
والمفعول به

تجارتهم اي فما ربحت في تجارتهم واما خفية لا تظهر الا بعد نظر
وتامل كما في قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله عند رؤيتك
وقوله اي قول ابن المعتز يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اي يزيدك
الله حسنا في وجهه لما اودعه من دقائق الحسن والجمال تظهر
بعد التامل والامعان وكقولك اقدمني بلدك حق لي
على فلان اي اقدمتني نفسي لاجل حق لي عليه ومحبتك جاءت
بي اليك اي جاءت بي نفسي اليك لمحبتك وقول الشاعر
وصيرني هواك وبي لحيني يضرب المثل اي صيرني الله
هواك بهذه الحالة وهواني يضرب المثل بي لهلاكي في محبتك
ففي معرفة الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا
لم يطلع عليها بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد
القاهر وتعريض به حيث قال اعلم انه ليس بواجب
في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت
الفعل اليه صار حقيقة كما في قوله فما ربحت تجارتهم
فانك لا تجد في نحو اقدمني بلدك حق لي على فلان سوى
الحق وكذا لا تستطيع في صيرني و يزيدك ان تزعم ان له
فاعلا قد نقل عنه الفعل وجعل للهوى وللوجه فالاعتبار
اذن بان يكون المعنى الذي يرجع
الفعل موجودا في الكلام على حقيقته فان القدوم
موجود حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة واذا كان

المثل

ان المجاز نوعان

معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا في نفسه فيكون في
الحكم فاعرف هذه الجملة واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة
من الامر وقال الامام الرازى ~~رحمه~~ فيه نقلا ان الفعل
لا بد له من ان يكون ~~مجيء~~ له فاعل حقيقة لامتناع صدور
الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اضيف اليه الفعل فلا
مجاز والا فيمكن تقديره انكره اى المجاز العقلى السكاكى
وقال الذى عندى نظمه في سلك الاستعارة بالكناية
بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى بواسطة
المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للا
ستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة
ونحوه استعارة بالكناية وهى عنده ان تذكر المشبه
وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهى ان تنسب اليه
شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتنسب اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء على
ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقى للانبات يعنى القادر
المختار بقرينة نسبة الانبات الذى هو من اللوازم
المساوية للفاعل الحقيقى اليه اى الى الربيع وعلى هذا
القياس غيره اى غير هذا المثال يعنى ان المراد بالطبيب
هو الشافى الحقيقى بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد
بالامير المدبر لاسباب الهزيمة وهو الجيش بقرينة
نسبة الهزم اليه والحاصل ان يشبه الفاعل المجازى
المذكور بالفاعل الحقيقى في تعلق وجود الفعل به ثم

ثم يفرد بالذكر وينسب اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقى وفيه
اى فيما ذهب اليه السكاكى نظر لانه يستلزم ان يكون المراد
بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها لما سابق
في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكى
وقد ذكرناه وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا فهو في صاحب
عيشة راضية وكذا لا معنى لقولنا خلق من دافق الماء اى بصبه
في قوله خلق من ماء دافق ويستلزم ان لا يصح الاضافة
في كل ما اضيف الفاعل المجازى الى الحقيقى نحو نهاره
صائم لبطلان اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من كلامه
لان المراد بالنهار ح فلان نفسه ولا شك في صحة هذه
الاضافة ووقوعها قال الله فما ربحت تجارتهم ولو مثل به
بقوله فما ربحت تجارتهم وقوله فنام ليلى وتجلى همى كان
ادفع للشغب لان قوله نهاره صائم مما ينافش فيه
بان الاستعارة انما هى في ضمير المستتر لا في نهاره كما
الاستخدام في علم البديع لكن المناقشة في المثال ليست
من داب المحصلين ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء
في قوله تعالى يا هامان ابن لى صرحا لهامان لان المراد به
ح هو العملة انفسهم وليس كذلك لان النداء له والخطاب
معه ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل وشفى
الطبيب المريض وسرتنى رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقى
هو الله تعالى على السمع من الشارع لان اسماء الله

توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد به اذن
الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شايع ذايع
في كلام من يسمع من الشارع اولم يسمع واللوازم كلها حقيقة
كما ذكرنا فيتحقق كونه من باب الاستعارة بالكناية لان
انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذه
الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية
ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور
ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان
السبع حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية لها
وجعل لفظ المنية مرادا به السبع ادعاء كيف وقد قال
السكاكي في تحقيق هذا ان المنية اسم للسبع مرادفا له
بارتكاب تاويل وهو ان المنية تدخل في جنس السباع
لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع
بادعاء السبعية لها وانكار ان تكون شيئا غير سبع
وفي ان يكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها
وبالنهار الصايم بادعاء الصايمية لا بالحقيقة حتى يبطل المعنى
ويبطل الاضافة وايضا يكون الامر بالبناء لها مانعا
كما ان الندا له لكن بادعاء انه بان مثله من جنس
العملة المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله
حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع
لكن بادعاء انه قادر تعالى من اجل المبالغة في التشبيه

التشبيه وهذا ظاهر نعم يرد على مذهبه في الاستعارة
بالكناية اعتراض قوي نذكره في علم البيان ان شاء الله تعالى
ولانه اي ما ذهب اليه منتقض بنحو نهاره صايم وليله قايم
وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على
ذكر طرفي التشبيه وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما
صرح به في كتابه وقال ان نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه
اسد وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه
انا لا نسلم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة بل اذا كان
على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان على وجه الحمل نحو زيد اسد اولا
نحو لجيني الماء بدليل انه صرح بنحو قوله قد زرّ ازراره على القمر
من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان
به ههنا سوء شخص صايم مطلقا والضمير لفلان نفسه عن
اعتبار كونه صايما او غير صايم ومنهم من لم يقف على مراد
السكاكي بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين بان
الاستعارة انما هي في ضمير عيشة والمعنى فهو في عيشة
مثل عيشة راض صاحبها بها والمراد بالنهار الصايم مطلقا فيكون
من اضافة العام الخاص وسلم ان اضافة المسمى الى الاسم
فانظر الى ما ارتكب من التمحلات المستنفذة وحمل الكلام الذي هو
سوم البلاغة بمكان على الوجه المسترذل وعن الثالث بانه
الامر بالبناء لهامان مجاز ولغيره حقيقة ولا مجاز الا ترى
انك اذا قلت ايم يا اسد لا يكون الامر للحيوان المفترس قطعا

وعلى الرابع بالتوقيف انما هو مذهب البعض والسكاكي
ممن يجوز اطلاق الاسم على الله من غير توقيف كما هو مذهب
ولذا صرح بان الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يتوقف
انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف
صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شايع
ذايع في كلام الجميع من غير توقيف الباب الثاني في احوال المسند
اليه اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره
وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته
لا بواسطة الحكم او المسند مثلا لكونه مسندا اليه محكوما
او متروك التاكيد ولكونه مسندا اليه المسند مقدم او مؤخر
معرف او منكر ونحو ذلك وسياتي بيان كون المسند اليه اولى
بالتقديم اما حذفه قدمه على سائر الاحوال لانه عبارة
عن عدم الاتيان به وهو مقدم على الاتيان لتاخر وجود
الحادث عن عدمه والحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية
المقام وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القراين والثاني
الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول
معلوما مقررا في علم النحو تعرض المصنف الى تفصيل الثاني
مع اشارة ضمنية الى الاول فقال فللاحتراز عن العبث
اذ القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن بناء على الحقيقة وفي نفس
الامر بناء على الظاهر والا فهو في الحقيقة الركن الاعظم
الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث

عبث نظرا الى الظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق
به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع
ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ
يعني ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر
وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله
بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذفت فقد خيلت
انك عدلت من الدليل الاضعف الى الاقوى وانما قال
تخييل لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن
والاعتماد في دلالة اللفظ بالاخرة الى العقل فلا عند
الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على
العقل كقوله قال لي كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز
والتخييل المذكورين او اختبار تنبه السامع عند القرينة
هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن
الخفية ام لا او ايهام صونه اي المسند اليه عن لسانك تعظيما
له او لمخاطبك او عكسه اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له وا
هانة او تأتي الانكار وتيسره لدى الحاجة نحو فاسق فاجر اي زيد ليتيسر لك ان تقول ما اردته بل اردت غيره
زيد لعينه او تعينه او ادعاء التعين او نحو ذلك كضيق
المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجر وسآمة او فوات فرصة او
محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقوله
الصياد غزال فان المقام لا يسع ان يقول هذا غزال فاصطادوه
وكالاخفاء عن غير المخاطب من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال

الوارد على تركه مثل رمية من غير رام وشنشنة اعرفها من
اخزم او على ترك نظائره كما في الرفع على المدح او الذم
او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدا نحو الحمد
لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا
فتى من شانه كذا وكذا او بعد ان يذكروا الديار والمنازل
ربع كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم وقد يكون
المسند اليه المحذوف هو الفاعل وح يجب اسناد الفعل الى
المفعول ولا يفتقر هذا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف
بل الى مجرد الغرض الداعي الى الحذف مثل قتل الخارجي لعدم
الاعتناء بشان قاتله وانما المفتقر ان تقتل ليؤمن من شره
وقد يكون عن فالنبي اشعارا بانه بلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن
ذكره قال الله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم اي
الملة التي او الحالة او الطريقة ففي الحذف فخامة لا توجد
في الذكر او بلغ من الفظاعة الى حيث لا يقدر المتكلم على
اجرائه على اللسان او السامع على استماعه ولهذا اذا قلت
كيف فلان سائلا عن الواقع في بلية يقال لا تسأل عنه اما لان
المتكلم لا يقدر ان يجري على لسانه ما هو فيه لفظاعته واضجاره المتكلم
واما لانك لا تقدر على استماعه لايحاشه السامع واضجاره
واما ذكره فلكونه اي الذكر الاصل ولا مقتضى للعدول
عنه والاحتياط لضعف التعويل على القرينة او التنبيه
على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير ومنه اولئك

على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون تكرير اسم الاشارة
تنبيها على انهم كما ثبت لهم الاثرة بالهدى ثبت لهم بالفلاح
فجعلت كل من الاثرتين في تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة التي
لو انفردت كفت مميزة على حيالها او اظهار تعظيمه او اهانته
او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث
الاصغاء مطلوب اي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا
للمتكلم لعظمته وشرفه نحو هي عصاي ولهذا يطال الكلام
في مقام مع الاحباء ويجوز ان يكون حيث استعارة للزمان
وقد يكون بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير
ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقال لك من نبيك فتقول
نبينا حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله الى غير ذلك
من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل او التعجب او
الاشهاد في قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له
سبيل الى الانكار وهذا كله مع قيام القرينة ومما جعله
صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى
كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قائم وعمرو
ذهب وخالد في الدار واعترض المص عليه بانه ان قامت
قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه
بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما
امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر
على الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط

الحذف للاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص وجوابه
ان عموم النسبة وارادة التخصيص تفصيل لا اختصار قرينة
الحذف وتحقيقه انه اذا لم يكن عام النسبة نحو قال الله
كل شيء [illegible] يفهم منه ان المراد هو الله وان كان عام
النسبة ولم يرد تخصيصه نحو زيد هذا الفاسق الفاجر
يفهم منه ان المراد كل احد ولا يفي بالقرينة سوى ما يدل
على المراد وقيل [illegible] ذكره واجبا لا ايجاده [illegible]
ما يكون من قبيل الامور الموجبة فيكون ذكره واجبا فلا يكون
مقتضى الحال فالجواب ان المقتضي اعم من الموجب والمرجح
ولا نسلم المنافاة بين وجوب الذكر وبين مقتضى الحال
فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما تعريفه
اي جعل المسند اليه معرفة فهو ما وضع ليستعمل في شيء
بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا به الى خارج
اشارة وضعية وقدم باب المسند اليه التعريف على
التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند
عكسه فتعريفه لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك
ان الغرض من الاخبار كما مر هي افادة الحكم او لازمه وهو
ايضا حكم لان المتكلم يحكم في الاول بوقوع النسبة بين
الطرفين ويحكم هنا بانه عالم بوقوع النسبة ولا شك
ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة
في الاعلام به اقوى وكلما ازداد المسند والمسند اليه

تخصيصا ازداد الحكم بعدا كما ترى في قولنا شيء ما موجود وقولنا [illegible]
[illegible] فافادته اتم فائدة يقتضي اتم تخصيص وهو التعريف لا يقال
التخصيص والتنكير وان امكن ان يخصص بوصف يختص به لا يشاركه فيه
غيره كقولك عبد الله خلق السماوات والارض وقبلت بالاسلام دينا لكم اليوم
وغيره فبالنكرة لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي بخلاف تخصيص
النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة يتعلق بها اغراض مختلفة اشار
اليها بقوله فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه
اعرف المعارف واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او اكثر
لان وضع المعارف على ان يستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام
الى حاضر وقد يترك الى غير معين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم
عند ربهم لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين اي انها
حالهم الفظيعة [illegible] الظهور وبلغت النهاية في الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها
فلا يختص بها رؤية راء دون راء واذا كان كذلك فلا يختص به اي بهذا الخطاب

مخاطب دون مخاطب بل كل من يتأتى منه الرؤية [illegible] في هذا الخطاب

وفي بعض النسخ فلا تختص بها اي برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب على الطرف

فانه [illegible] الافتتاح وقد يترك الى غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان

احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم او احسن اليه فتخرجه

في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو في القرآن كثير نحو ولو ترى الآية اخرج في صورة الخطاب

لارادة العموم قوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرجه في صورة

الخطاب [illegible] ولا قوله لارادة العموم متعلق بالاول [illegible] الكلام اي تحمل على هذا

الخطاب لعدم ارادة مخاطب معين لا لارادة العموم [illegible] وبالعلمية اي تعريف المسند اليه

بايراده علما وهو ما وضع لشيء بعينه مع جميع مشخصاته وقد علم بقرينة المعارف [illegible]

اعرف [illegible] لاحضاره اي المسند اليه بعينه اي بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع

ما عداه واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءني في ذهن السامع ابتداء

اي اول مرة واحترز به عن الاحضار ثانيا بضمير الغائب نحو جاءني زيد وهو راكب باسم

مختص به اي بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع واحترز به عن الاحضار

بضمير المتكلم او المخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف باللام للعهد والاضافة فانه

وان امكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصا بالمسند اليه

معين بان قيل هذا القيد مغن عن الاولين لان الاسم المختص بمعين

ليس الا العلم قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود انما هو لتحقيق مقام العلمية فلا

باس بان يقع فيها ما يحصل به الاحتراز عن الجميع كما في التعريفات [illegible] الفاضل

ان قوله ابتداء احتراز عن المضمر الغائب والمعرف بلام العهد والموصول فان

الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم

بالصلة لان القول بهذا موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اي بنفس

لفظه بغير احضار الا يتوقف بعد العلم بالوضع على شيء آخر من تقدم

الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكفي ان هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به

وبعد التنبيه والتقيد يكون احترازا عن سائر المعارف لا يكون لتخصيص

ما ذكره لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه انما وضع

ليستعمل في معين فينبغي ان يصار الى ما ذكره بعضهم من ان معناه

اول زمان ذكره وهو احتراز عن احضاره في ثاني زمان ذكره كما في سائر

المعارف فانها تفيد اول زمان ذكرها الا بعضها ما تمها الكلية وانما

الجزئيات المرادة في الكلام انما يكون بواسطة قرينة معينة لها في الكلام

كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة والتعجب والتحقير ونحو ذلك على المصنف ان
الوجه ما ذكره لان الحق في سورة الله احد ضمير الشأن اصله الاله حذفت الهمزة وعوض
منها حرف التعريف ثم صار علما للذات الواجب الوجود الخالق لكل شيء ومن
زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر
في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سهى الا ترى ان قولنا لا
اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان
الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب لذاته لا علما للفرد الموجود منه لما
افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالاله في
هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء عن نفسه او مطلق المعبود
لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الله بمعنى المعبود بالحق واسما علما للفرد
الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية له في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق
العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق
لم يطلق على غيره اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس او تعظيم او
او اهانة كما في الالقاب الصالحة لمدح او ذم او كناية عن معنى يصلح له العلم
نحو ابو لهب فعل كذا وفي التنزيل تبت يدا ابي لهب اي يدا جهنمي لان

لان انتسابه الى اللهب يدل على ملابسته اياها كما يقال للصالح ابو الخير وللشرير
ابو الشر وللفضول فهو لهو لكن يلابس هذه الامور والاب الحقيقي لهب جهنم
فالانتقال من العلم الى الجهنمي انتقال من الملزوم الى اللازم او من اللازم
الى الملزوم على اختلاف الرايين في الكناية الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع
الاول اعني الاضافي دون الثاني اعني العلمي وهم يعتبرون في الكناية المعاني
الاصلية ومما يدل على ان الكناية انما هي بهذا الاعتبار لا باعتبار ان ذلك
الشخص الاخر انه جهنمي سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا او عمرا او غيره ولذلك يكفي
فلك هذا الا من فعل كذا خبر لان ابو لهب لا يكون من الكناية في شيء فيجب
ان ابو لهب انما يستعمل هاهنا في الشخص المسمى به لكن لينتقل منه الى جهنمي كما ان
طويل النجاد يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل منه الى طويل القامة ولو ثبت
اشتهار اليوم ابا لهب بالكافر جهنميا لاشتهار ابي لهب بهذا الوصف
يكون استعماله بحسب ذلك المعنى ولا يكون من الكناية في شيء علما من زمان
هذا المقام من مزالق الاقدام او ايهام استلذاذه اي العلم او نحو ذلك
او نحو ذلك كالتفاؤل والتطير والتسجيل على السامع من غير صاحب ذلك
بيان باعتبار وصفه الاعلام وباعتبار ... اي تعريف المسند اليه باعادة
بحراره

الذي كان معنا امس رجل عالم ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين في ديارهم

لا نعرفهم لقلة جدوى مثل هذا الكلام وندرة وقوعه او استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير

اي تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه اي راودت زليخا يوسف والمراودة

مفاعلة من راد يرود جاء وذهب فكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي

لا يريد ان يخرجه من يده يحتال ان يغلبه عليه ويأخذه منه وهي عبارة عن التمحل لمواقعته اياها فالكلام

مسوق لنزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امرأة العزيز او زليخا لانه اذا كان في بيتها وتمكن من

[illegible] غاية النزاهة [illegible]

معناه زيادة تقرير المسند [illegible]

بل تقرير المسند اليه [illegible] امرأة العزيز [illegible]

[illegible] زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام [illegible] المسند اليه

[illegible]

[illegible] التفخيم [illegible]

[illegible] التصريح بالاسم [illegible]

[illegible]

او التفخيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم [illegible]

موصولا وكان الانسب ان يقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب

يعرف مدلوله بالعين والقلب بخلاف الموصول ثم الموصول وذو اللام سواء في

مرتبته والدليل جعل الذي يوسوس صفة للخناس وتعريف المضاف كتعريف المضاف

اليه وما ذكرنا من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيه اقوال

اخر والمقام الصالح للموصولية هو ان يصح احضار الشيء بواسطة جملة

معلومة الانتساب الى ما ثبت له [illegible] لان الموضوع للموصول هو ان

يطلق على شيء باعتبار ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له

فلذا كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة بجملة فانه يجب ان

تخصصها بالنسبة بحسب الوضع فقولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة

معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان جعلتها موصوفة

فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فهو وان تخصص بكونه مضروبا لك

ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان ما تخصص فيه بخلاف الموصولة

فان وضعها على ان تخصص بمضمون الصلة وتكون معرفة بها وهذا هو

المقام الصالح للموصولية ثم المصنف اشار الى تفصيل البواعث الموجبة له

او المرجحة بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي

بناء على تعظيمه لكون ذلك الامر ... او تنبيه المخاطب على خطائه نحو قول عبدة بن الطبيب من قصيدة يعظ

فيها بنيه ان الذين ترونهم اى تظنونهم اخوانكم يشفى غليل صدورهم ان تصرعوا اى تهلكوا

او تصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطائهم فى هذا الظن ما ليس فى قولك ان القوم الفلانى ...

صاحب المفتاح ... [illegible] ... الى وجه بناء ... على الخبر ... ورد المعنى بانه

ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر الا بعد ان يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه ...

الموقوف ... [illegible] ... فلت ... [illegible] ... يظنون اخوانا

مشغول قلت

فلعلنا ان الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبنى عليه امر ... المودة

وبيان المحبة ... الى وجه بناء الخبر اى الى طريقه ... [illegible]

جسنة ... [illegible] ... عليه ...

ونحو ... [illegible] ... الفاتحة ...

... [illegible] ... ان الذين يستكبرون عن عبادتى سيدخلون جهنم داخرين

فان فيه ايماء الى ان الخبر المبنى عليه امر من جنس العقاب والاذلال ... [illegible]

ثم انه اى الايماء الى وجه بناء الخبر ربما جعل ذريعة اى وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشانه اى لشان الخبر

نحو ان الذى سمك اى رفع السماء بنى لنا بيتا اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد دعائمه

اعز واطول من دعائم كل بيت ففى قوله ان الذى سمك السماء

ايماء الى ان الخبر المبنى عليه امر من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما اذا

قيل ان الله او الرحمن او غير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم

بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التى لا بناء ارفع منها

واعظم او شان غيره اى الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم

الخاسرين ففيه ايماء الى طريق بناء الخبر اعنى الخسران

والتعظيم لشان شعيب عليه السلام وقد يجعل ذريعة الى الاهانة

لشان الخبر نحو ان الذى لا يعرف الفقه قد صنف فيه او لشان غيره

نحو ان الذى يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق

الخبر نحو ان التى ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها

غول فان فى ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان

طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه

يحقق زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا

معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق بينه وبين الايماء وسقط

اعتراض المصنف بانه لا يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الايماء ذريعة

اليه لا ترى ان قوله الذى سمك السماء ليس فيه تحقيق الخبر وفى ان الذين

ترونهم البيت فيه ايماء من تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه

على الخطاء كما مر فاحسن التامل فى هذا المقام فانه

من مطالع الانظار وانفض العلاقة فقد شرح الطغنا ...

الوجه في الايماء اي وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو الظاهر في قولنا ان الذين آمنوا
لهم جنات النعيم ثم صرح بان قوله ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة
ربما جعل ذريعة اي كذا وكذا الاشارة اي فيجعل المسند اليه موصولا
موميا الى وجه بناء الخبر فاشكل عليه الامر في نحو ان الذي سمك السماء
وان التي ضربت وان الذين تردوا فيهم لعدم تحقق السببية
وهو لم يتعرض لذلك من الناس من قيد ايراده في تقرير الوجه
لكن هرب من الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا
اي على ايراد المسند اليه موصولا من غير اعتبار الايماء فلا يلزم
ان يكون في الابيات المذكورة ايماء وسوق الكلام بناء على
خلاف وهذا الراي عند المصنف وقد يقصد بالموصول
الجنس على التعظيم او التحقير او الترحم ونحو ذلك كقولك جاءني
الذي اكرمك او اهانك او الذي يشتمني اولاده ونهب امواله
وقد يكون للتهكم نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك
لمجنون ولطائف هذا الباب لا تكاد تنضبط وبالاشارة
اي تعريف المسند اليه بايراده اسم اشارة متى صلح المقام
له وتخص به غرض اي المقام الصالح فهو ان يصح احضاره
في ذهن السامع بوساطة الاشارة اليه حسا فان اصل
الاشارة ان تكون حسية ان ... المحسوس قريب
او بعيد فان المشار اليه غير محسوس ... او ما يستحيل

بالتحصيل احسن وبيانه فلتمييزه كما ان ... وتنزيل الكنايات
العقلية منزلة المحسوس ... فقد اشار الى التفصيل
بقوله لتمييزه اي المسند اليه اكمل تمييز ... نحو هذا ابو الصقر
فردا نصب على المدح او الحال في محاسنه من نسل شيبان بين الضال
والسلم وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون بالبادية لان فقد
العز في الحضر او التعريض بغباوة السامع حتى كأنه لا يدرك غير
المحسوس كقوله اي الفرزدق اولئك آبائي فجئني بمثلهم
... اذا جمعتنا يا جرير المجامع
او بيان حاله اي حال المسند اليه في القرب او البعد او التوسط
كقولك هذا وذلك او ذاك زيد واخر ذكر التوسط لانه
انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون ذا للقريب
وذلك للبعيد وذاك للمتوسط مما يقرره الوضع واللغة
فلا ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني لانه انما يبحث عن
الاحوال الزائدة على اصل المراد قلت كثيرا ما يبحث علم المعاني عن مباحث
التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان
اللغة تنظر فيها من حيث ان هذا للقريب مثلا وعلم المعاني
من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو
زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعين
عند ... كان ولهم مذكورة في هذا المقام

توطئة لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله او تحقيره
اي المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذي يذكر آلهتكم وقد يقصد به
تقريب حصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت او تعظيمه
بالبعد نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله
منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشار اليه لتقريب الامر ببعض
حاضر به وذلك كذا او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل
كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد محله
منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب
عينا كان او معنى بان يحكى عنه اولا ثم يشار اليه نحو جاءني
رجل فقال ذلك الرجل وضربني زيد فقمت له ذلك الضرب لان
المحكي عنه غائب ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو قوله عز وجل
وصالح هذا القريب اي هذا المذكور عن قريب فهو وان
كان غائبا لكن جرى ذكره عن قريب فكانه حاضر وقد يذكر
الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله العلي العظيم وذلك
قسم عظيم لا يجترئ لذا الان المعنى غير مدرك حسا فكانه
بعيدا او التنبيه اي تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند
تعقيب المشار اليه باوصاف اي بالاعداد او اوصاف على عقب
المشار اليه تقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه الى
المفعول الثاني بالباء وتقول عقبته بالشيء اذا جعلت الشيء

المشار اليه على عقبه على انه اي للتنبيه على ان المشار اليه جدير بما يرد
اي بعد اسم الاشارة من اجلها اي من اجل الاوصاف التي ذكرت
بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة
الى قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون
عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة من
الايمان بالغيب واقامة الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان
اورد اسم الاشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء
بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح
آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة او لانه لا يكون طريق
الى احضاره سوى الاشارة لجهل المتكلم او السامع باحواله او
لنحو ذلك وباللام اي تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود
اي الى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان
او اثنين او جماعة يقال عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته وذلك
لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اي ليس الذكر
الذي طلبت امراة عمران كالتي اي كالانثى التي وهبت لها فاللام في
الانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله قالت رب اني وضعتها انثى
لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله رب اني
نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور
والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما

مبحث تعريف المسند اليه باللام

كان المذكور دون الاناث هو المقصود فلا يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به
بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد وكقولك لمن دخل
البيت اغلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما في
وصف المنادى او اسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل الا ان
الاشارة الى الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد
كقولك الرجل خير من المرأة ومنه اللام الداخلة على المعرفات نحو
الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع لمعنى مفرد ونحو ذلك
كان التعريف للعهدية وقد يأتي اي المعرف بلام الحقيقة لواحد
من الافراد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقته وذلك الواحد للحقيقة
يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة
المتحدة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا
في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها
كما يطلق الكلي الطبيعي على كل جزئي من جزئياته وذلك عند
قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي
هي بل من حيث الوجود ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل
في بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج فان قولك ادخل
قرينة دالة على ان ... وكحقيقته ... هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن
واطلاقه على الواحد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه
فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين

وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المنصرف في فرد وبين اسم الجنس النكرة
اسامة ولفظ اسد فان الفرق بينهما من آخر ... الاطلاق
على الواحد اطلاق علم الجنس وضعه واسامة موضوعة للحقيقة المتحدة
في الذهن فاذا اطلق على الواحد فانما اريد الحقيقة وان من
الاطلاق على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد فيها فكذا النكرة تفيد ان
الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق
فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول
مثلا فمجرده كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام بالنظر
الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان ... ولقوله في هذا
في المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار القرينة وان كان في اللفظ يجري عليه
احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا
ونحو ذلك ... الاحكام اللفظية ... فنظرا ... الى الحكم
بكونه معرفة وكون اسامة علما ... وتعاملهم معاملة ...
ان عود القرينة ... المعرف بلام الحقيقة ... المطلق
المعرف باللام ... لفظان ... ولكون هذا المعرف في المعنى
كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجمل كقوله ولقد امر على اللئيم
يسبني فمضيت ثمة ... كمثل الحمار يحمل اسفارا ... يحمل صفة للحمار
وقيل الا ان المستقصيين من ... والولدان لا ... تطيق
الموصوف وان كان فيه حرف التعريف ... لكن ...

وهو ضرب من ان اللام فيه مفيد بضرب من التعريف كما سنذكره عن قريب
فان كان اسما موصولا نحو هذا ابن الامير الموصوف بالفضل العالم الخ
هذا المعرف كما ذكره صاحب الكشاف في ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو
فهو كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فيصح ان يقع النكرة اعني قوله غير المغضوب
عليهم وصفا لهم به فان قلت المعرف باللام الحقيقة وعلم الجنس اذا
اطلقا على واحد كما في نحو ادخل السوق رايت اسامة مقبلا فهو
الحقيقة فهو ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان
معنى استعمال الكلمة في المعنى ان يكون المقصود الاصلي طلب دلالتها
على ذلك المعنى وقصد ارادته منها اوضح اذا اطلقت المعرف على الواحد المذكور
على الواحد فانما اريد به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود
وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له دون مستفيح هذا في كتب الاستعارة
وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي
خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا
من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة
الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره
والتحقيق ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج
فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا
لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا ينظر صاحب الكشاف
حيث يطلق لام العهد والجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكر في قوله تعالى
ان الانسان لفي خسر انه للجنس وفي قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام
للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا ما يطلق على ما يقصد به المفهوم والحقيقة

والحقيقة كما ذكر ان اللام في المعرف للجنس ومن الاستغراق والحاصل ان
المعرف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة
عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة واما
على حصة معينة منها واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه
علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة وهو العهد الذهني و
مثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل
مضافا الى نكرة ولا خفاء في تميز بعضها عن بعض الا في تعريف الحقيقة
فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث هي هي فعلم التمييز بين
اسماء الاجناس اذ ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجعى
وذكرى والرجعى والذكرى وان قصد به الاشارة اليها باعتبار
حضورها في الذهن لم يتميز عن تعريف العهد وهذا اقبل الاشكال الذي
اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه ان الاسم علم تمييزه عن
العلاء على هذا التقرير ان النظر في المعهود الى فرد معين او اثنين او جماعة
بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار
كونه حاضرة في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعلم اعتبار
الشيء ليس باعتبار العدم وهو اي الاستغراق ضربان حقيقي وهو
ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة
اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله
اللفظ بحسب متفاهم العرف كقولنا جمع الامير الصاغة اي صاغة
بلده او مملكته لانه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا فان قلت الصاغة
جمع صائغ واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف

توقيف عند غير الأخفش فكان التمثيل مبنيا على مذهبه وليت الخلاف إنما هو في اسم
الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لأنهم يقولون إنه فعل في صورة الاسم ولهذا
يعمل وإن كان بمعنى الماضي وأما ما ليس بمعنى الحدوث كالمؤمن والكافر
والصالح والطالح ونحو ذلك فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف التعريف
اتفاقا وكلام صاحب الكشاف في المفصل يقتضي ذلك في غير موضع
ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف أو غيره
والموصول أيضا يأتي للاستغراق نحو أكرم الذين يأتونك إلا زيدا أو فريقا
اتفاقا من الأئمة وهذا فائدة واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف
أو غيره أشمل من استغراق المثنى والمجموع لأنه يتناول كل واحد واحد
من الأفراد واستغراق المثنى إنما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي
خروج الواحد واستغراق الجمع إنما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج
الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار إذا كان فيها رجل أو
رجلان دون لا رجل فإنه لا يصح إذا كان فيها رجل أو رجلان أو ورد البيان
في المثنى بلا تعيين الجنس لا يتحقق في الاستغراق فيهما وذلك أن النكرة في سياق
النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق وتحتمل عدم الاستغراق احتمالا
مرجوحا إلا عند عدم قيام قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فإنه
يتحقق عدم الاستغراق والنكرة في الإيجاب ظاهرة في عدم الاستغراق
وقد يستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدأ نحو تمرة خير من جرادة وقليلا
في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات يا أهل ذا المغنى
وقيتم شرا وإنما إذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل أو
مقدرة نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما جاءني

ما جاءني من رجال لا رجل في الدار بل رجلان وإلى هذا أشار في بيان الكشاف
حيث ذكر أن قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع تجوزه
ولقائل أن يقول إنه مسلم كون استغراق المفرد أشمل في النكرة
المنفية فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى باللام للاستغراق
يشمل الأفراد كلها مثل المفرد كما ذكره أكثر أئمة الأصول والنحو
ودل عليه الاستقراء وصرح به أئمة التفسير في كل ما وقع في
التنزيل من هذا القبيل نحو أعلم غيب السموات والأرض
وعلم آدم الأسماء كلها وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم
والله يحب المحسنين وما هي من الظالمين ببعيد وما الله
يريد ظلما للعالمين إلى غير ذلك ولهذا صح بلا خلاف نحو
جاءني القوم أو العلماء إلا زيدا أو إلا الزيدين مع امتناع
قولك جاءني كل جماعة من العلماء إلا زيدا على المستثنى
المتصل فإن قيل المفرد يقتضي استيعاب الآحاد والجمع لا
يقتضي الاستيعاب المجموع ثم إن معنى قولنا جاءني الرجال
جاءني كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد
والاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم فلا نسلم خروج
الواحد والاثنين أيضا لأن الواحد مع اثنين آخرين من الآحاد
والاثنين مع واحد آخر منها جمع من الجموع والتقدير أن كل
جمع من الجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم فإن زعموا أن
كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد
فحينئذ يصح جاءني جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد أو فردين منهم

فيوهم بل هو اول المسند فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى
رب انى وهن العظم منى واشتعل الرأس شيبا انه ترك جمع العظم
مع ان الافراد لطلب شمول الوهن من العظام فردا فردا الصحيح حصول
وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد بعين يصح اسناد الوهن اليه
فيتعين الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن للبعض من العظام دون
كل فرد بل الوجه في افراد العظام ما ذكره صاحب الكشاف في ان هو الواحد
هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو العمود
والقوام واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع
لكان القصد الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن
كلها يعني لو قيل وهنت العظام لكان المعنى ان الاذى اصابه الوهن
ليس هو بعض العظام بل كلها كانه وقع من سامع شك
في الشمول والاحاطة لان القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا
المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان وهنت العظام
يفيد شمول الوهن للكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام
المفتاح وكلام المفتاح صريح في انه يصح وهنت العظام باعتبار
وهن بعض العظام دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين فاحفظ
وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على ان المراد مما في الكشاف
انه لو جمع لكان قصدا الى ان بعض عظامه ما لم الوهن ولكن الوهن
انما اصاب الكل من حيث هو كل والبعض بقي فارغا كالواحد والاثنين
ومنشأ هذا التوهم سوء التفهم وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع
المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلامه في

فذلك نفى ابن شمعون به حيث قال في قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين
انه جمع ليشمل كل جنس ورد فوقه وما الله يريد ظلما للعالمين انه
نكر ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد
من خلقه ونفوره تعالى ولا يكون لخلائق خصمها ولا لكافر عن
خاين فقط ونحو قوله تعالى رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس
مما يسمى بالعالم لانه لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العالم
المحسوس المشاهد فجمع ليفيد الشمول لما سواه وأكثر علمائنا فيما
تأمل ان مراده ان المفرد وان كان يشمل لكنه قصد هنا
الى معنى آخر وهو يتبين على كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد
يفيد شمول الافراد دون الجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لانه اذا لم
يكن الجمع مفيدا لتعلق الحكم بكل ما يسمى بمفرده كيف يكون العالمين
متناولا للكل بنص ما يسمى بالعالم وهل هذا الا تهافت
لا دلالة لقوله ليشمل كل جنس مما يسمى به على هذا المعنى وكذا ما قيل
ان العالمين ماهيات مختلفة فيتناولها الجمع بخلاف العظام
وذلك لان هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل بل الجزم فالقول
بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مثبتا كان
او منفيا مما قرره الائمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف
في غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب
المفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع في المعرف باللام الجنسي من وجه
آخر وهو ان المفرد صالح ان يراد به جميع الجنس وان يراد بعضه
لا الى الواحد لان وزان الجمع في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد

نظر وطريق

في تناول الجنسية والجمعية في حمل الجنس الا وحدانه كذا في الكشاف
نحو قولهم فلان يركب الخيل او عمار كبا وحدانا منها مجاز مثل قولهم
بنو فلان قتلوا زيدا او انما قتل واحد منهم فان قلت فقد روي عن
ابن عباس ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب الكشاف
بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها لم
يخرج منه شيء واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية
من الجموع قلت هذا الكلام مبني على ما هو المعتبر عند البعض من
ان الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة جماعة او ورده توجيها لكلام ابن
العباس رضي الله عنه ولم يقصد انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه غير مرة
واستقواه الفاضل [illegible] بذلك وانما اطنبنا الكلام في هذا المقام لانه
من مسارح الانظار ومطارح الافكار كم زلت فيه اقدام
وكلت دون الوصول الى الحق افهامهم ولما كان ههنا مظنة
اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه واستغراقه
يدل على التعدد والوحدة والتعدد متنافيان فكيف يجتمعان
اشار الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم
لان الحرف انما يدل على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف انما يدخل عليه
اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة ولانه
مجرد عن الدلالة على التعدد وانما [illegible] ويمتنع وصفه بنعت الجمع
[illegible] عطف على انه لكل اللفظ ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف
الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع
عند الجمهور وان حكاه الاخفش نحو الدينار الصفر والدرهم البيض

واما قوله ثوب سمل اي خلق ونطفة امشاج فلان الثوب يتالف من قطع كلها
سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل منها مشيج اي مختلط
فوصف المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لانه هو بعينه وبالاضافة
اي تعريف المسند اليه باضافته الى شيء من المعارف لانها اخصر طريق
الى احضار المسند اليه في ذهن السامع نحو قول جعفر بن علبة الحارثي
هواي اي مهويي وهذا اخصر من الذي اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب
لضيق المقام وفرط السآمة لكونه في السجن والحبيب على الرحيل مع الركب
اليمانين مصعد اي مبعد ذاهب في الارض [illegible] جنيب وجثماني بمكة
موثق [illegible] المحب المسجون وجثمان الشخص الموثق المقيد ولفظ البيت خبر
ومعناه تأسف وتحسر على بعد الحبيب او لتضمنها تعظيما لشان المضاف اليه
او المضاف او غيرهما كقولك عبدي حضر [illegible] عند الخليفة ركب
وذلك عبد السلطان عندي تعظيما للمتكلم بان عبد السلطان
عنده وهو وان كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه المضاف وغيرهما
اضيف اليه وهو المراد بقوله او غيرهما او لتضمنها تحقيرا للمضاف
نحو ولد الحجام حاضر او للمضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد
الحجام جليس زيد او نحو ذلك وقد يكون الاضافة لاغنائها عن
تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا
كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم البعض على البعض من غير مرجح
نحو حضر اليوم علماء البلد [illegible] لا ترجيح بينهم [illegible] نحو علماء
فعلوا كذا او لكونه سآمة السامع او المتكلم نحو حضر اهل السوق او
لتضمنها الاضافة [illegible] على الكرم او ذلك [illegible] نحو [illegible]

او علية كل بالبائن قوله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده

فانه لما نهيت المرأة عن المضارة واضيف الولد اليها استعطافا لها اليه

وكذا الوالد او تحقيرا او تهكما نحو ان رسولكم الذي ارسل

اليكم لمجنون او لاعتبار لطيفة مجازية وهو الاضافة بادنى ملابسة

من غير ... نحو كوكب الخرقاء او لانه لا طريق الى احضاره

سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب ... وافادة الاضافة جنسية

وتعميما كقولهم ... في الارض التنجيم من ... بعض

جنس ... وذلك ان الاسم ... الجنسية والفردية

فاذا اضيف اضافة هي من خواص الجنس دون الفرد علم ان القصد

الى الجنس كالوصف في نحو قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحيه على ما ... ان شأنه

تعالى واما تنكيره فللافراد اي تنكير المسند اليه للقصد الى فرد غير معين

مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى

او النوعية اي القصد الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اي

نوع من الاغطية غير ما يتعارف الناس وهو غطاء التعامي عن آيات

الله وفي المفتاح انه للتعظيم اي غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم

بالكلية وتحول بينها وبين الادراك ... بيان بعيد

عن الادراك والتعظيم ادل عليه واوفى بتأديته او التعظيم او التحقير

بمعنى انه ارتفع شأنه او انحط الى حد لا يمكن ان يعرف فالتعظيم كقوله

اي كقول ابن ابي السمط له حاجب اي مانع عظيم في كل امر يشينه اي

يعيبه وليس له عن طالب العرف اي الاحسان حاجب حقير فكيف بالعظيم

او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان من ... اكبر

فرق بين ... الفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة

والتكثير بحسب اعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا كما في المقدرات والمعدودات

والمشبهات بهما وكذا التحقير والتقليل والى الفرق اشار بقوله وقد جاء

للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي

ذوو عدد كثير هذا ناظر الى التكثير وايات عظام هذا ناظر الى التعظيم

ويجئ التحقير والتقليل ايضا نحو اعطاني شيئا اي حقيرا قليلا

فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل

وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقة

او تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف مانع كقوله اذا سئمت مهنده

يمين لطول الحمل بدله شمالا ولم يقل يمينه احترازا عن التصريح

بنسبة السأمة الى يمين الممدوح وجعل صاحب المفتاح التنكير في

قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض المصنف

رحمه الله عليه بان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة و

جوهرها لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت اي هبة او

من نفح الطيب اذا فاح اي فوحة وجوابه انه ان اراد ان التحقير

لبناء المرة ونفس الكلمة ... افادة التحقير فهذا لا ينافي كون

التنكير للتحقير لانه مما يقبل الشدة والضعف وان اراد التحقير المستفاد

من الآية مفهوم منها لا مدخل للتنكير اصلا فهو للفرق الظاهر

بين التحقير في نفحة من العذاب وفي نفحة نفحة العذاب بالاضافة

ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعالى اني اخاف ان يمسك

عذاب من الرحمن اي عذاب هائل او شيء من العذاب ... او لانه لفظ المس

وايضا فيه المضاف الى الرحمن على ترجيح الفائه لما ذكره بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما
افضتم فيه عذاب عظيم ولان العقوبة من الكريم الحليم اشد لقولهم
اعوذ بالله من غضب الحليم ومن تنكير غيره اي غير المسند اليه للافراد او النوعية
نحو والله خلق كل دابة من ماء اي كل فرد من افراد الدواب من نطفة
معينة وهي نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب
من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التي تختص بذلك
النوع من الدواب وصرح بانه من غير باب المسند اليه لانه ذكر في
المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه هي اذا كان المقام
للافراد شخصا او نوعا كقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فتوهم
بعضهم انه اراد بالافراد مطلق التعيين ليصح التمثيل بالآية
انه مسند اليه تقديرا اذ التقدير كل دابة فلعله انها من ماء مخصوص
او ماء مخصوص خلق الله كل دابة منه وتعسف ظاهر بل قصد صاحب
المفتاح اي انه متى كان المقام للافراد شخصا او نوعا نكر المسند اليه
وهذا في كلامه كثير فللتنبيه له وللتعظيم نحو فاذنوا بحرب من الله
ورسوله وللتحقير نحو ان نظن الا ظنا اي ظنا حقيرا ضعيفا
اذ الظن مما يقبل الضعف في الشدة فالمفعول المطلق ههنا
للنوعية لا للتاكيد وهكذا يحمل التنكير على ما يفيد التنوع
كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الا
من المفعول المطلق وبهذا ينحل الاشكال الذي يورد على مثل
هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق
حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن

نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينهما والاجابة انما ذكره
بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتاخير اي ان نحن الا نظن
ظنا ومثله قوله وما اغتره الشيب الا اغترارا اي ما اغتر الا اغترارا
ولان ما ذكره بعضهم من ان قولك ما ضربت الا ضربا مثلا يحتمل من
حيث تعدد الى ظاهر ان يكون تقول فعلت غير الضرب مما يجري مجراه
كالتهديد والشروع في مقدماته فبهذا الاعتبار يصح الاستثناء منه
كالمتعددات من الضرب وغيره من حيث العموم فكانك قلت ما
فعلت شيئا غير الضرب فمن تنكير غير المسند اليه للتكثير وعدم
التعيين قوله تعالى او اطرحوه ارضا اي ارضا منكورة مجهولة
بعيدة من العمران وللتقليل قوله فيهما الجنس نظرا الى عنهم
وهو ما يجود ونظر الفقر والجدبا اي البعد نزر من قبولك ذلك لسائله
ودنيا بيسير من فيضان جودك وقد علم ان هذا كان للتنكير
وهو في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعض كقوله تعالى
ورفع بعضهم فوق بعض درجات اراد محمدا صلى الله عليه وسلم ففي هذا الابهام
من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى ومثله قوله او يرتبط بعض النفوس
حمامها اراد نفسه وقد يقصد به التحقير ايضا نحو هذا الكلام ذكره بعض الناس
والتقليل نحو كفر بهذا الامر بعض الفقهاء واما وصفه اي وصف المسند اليه
اخر امعنا ذكر التوابع وذكر الفصل عن التنكير جريا على ما هو المناسب
من ذكر التنكير بعقب التعريف وقدمها السكاكي على التنكير نظرا الى ان
ضمير الفصل كثير من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه
المسند اليه دون تنكيره وقدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه و

اعتباراته والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يطلق بمعنى المصدر

وهو الانسب ههنا الموافق لقوله واما بيانه واما الابدال منه [illegible] الوصف

اى ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اى كون الوصف مبينا له اى

للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق

يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه فى الكشف قوله اى نحو هذا القول فى

مجرد كون الوصف للكشف لا فى كونه وصفا للمسند اليه قول اوس بن حجر فى

مرثية فضالة بن كلدة من قصيدة اولها ايتها النفس اجملى جزعا

ان الذى تحذرين قد وقعا اى قوله ان الذى جمع السماحة و

النجدة والبر والتقى جمعا الالمعى الذى يظن بك الظن كأن

قد رأى وقد سمعا الالمعى واليلمعى الذكى المتوقد وهو اسم لان

ان او منصوب بتقدير اعنى وخبر ان فى قوله بعد

عدة ابيات اودى فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول

البدعا فالالمعى ليس بمسند اليه وقوله الذى يظن بك الظن الخ

وصف له كاشف عن معناه كما حكى عن الاصمعى انه سئل عن الالمعى فانشد

هذا البيت ولم يزد عليه [illegible] النكرة قوله تعالى ان الانسان خلق

هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان الهلع سرعة

الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير او مخصصا اراد

بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك او رفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص

عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل فى النكرات نحو رجل عالم فانه كان

بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك

الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم و

والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل فى المعارف نحو زيد التاجر

عندنا فانه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال او لكون

الوصف مدحا او ذما او ترحما نحو جاءنى زيد العالم او الجاهل او الفقير

حيث يتعين الموصوف اعنى زيدا قبل ذكره اى الوصف والتعين اما

بان لا يكون له شريك فى ذلك الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه

قبل ذكر الوصف والا لكان هذا الوصف مخصصا او تأكيدا

اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو امس الدابر كان يوما

عظيما فان لفظ امس مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان

المقصود وتفسيره كالكاشف [illegible] ومنه قوله تعالى وما من دابة فى الارض

ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس

لبيان ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد

هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة [illegible] ان الوصف قد يكون

قد يكون جملة [illegible] تنكير الموصوف لان الجمل [illegible]

الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذى [illegible]

من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذى [illegible] التنكير

وينبغى ان يكون هذا [illegible] الجملة [illegible] التنكير [illegible]

من خواص المفرد [illegible] ان تكون [illegible] لان

الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب [illegible] عالم بانتساب

الموصوف [illegible] قبل [illegible]

ويعتقد [illegible] بها [illegible] ذلك الصفة

فيجب [illegible] للحكم المعلوم للمخاطب [illegible]

على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر التقوي وربما كان القصد الى مجرد التقوي
كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل وذكر العلامة في تعليقه
في شرحه ان المراد مجرد تقرير الحكم وليس ان اي موضع من مواضع التقديم
والتأخير يطلعنا عليه وهو خلاف ما صرح به في نحو لا تكذب انت من انه
تأكيد المسند اليه انما يفيد مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان قيل الم
يرد انه تأكيد اتفاقي بل بمجرد التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت فانه
يفيد تقرير الحكم وتقويته قلنا لا نم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير
بل التقديم الا ترى الى تصريحهم بانه يستفيد نحو عرفت انا وعرفت انت
تقرير الحكم وانما هو مجرد تقرير المحكوم عليه على ان السكاكي لم يورد تحقيق التقوية
تقرير الحكم في فصل التقديم والتأخير صريح مع الفعل بل في ان الحديث
تأخير المسند اليه ولو سلم انه اراد ذلك فليكن قوله كما يطلعك اشارة
الى ما ذكره في نحو لا تكذب انت من انه لمجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم
ولا يجعل قوله في الايضاح كما سيأتي الى هذا وكيف فكان ينبغي ان
يتعرض للتخصيص بل هو اولى بالتعرض لانه الذي يعتبر فيه المسند اليه
موقوفا على انه تأكيد ثم قدم للتخصيص والاظهر ان قول السكاكي كما
يطلعك اشارة الى ما اورده في فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل
من ان نحو انا عرفت [illegible] او لا تقوي تأكيد وتقرير تخصيص
الخاص من [illegible] وايراده في هذا المقام مثل ايراد مثل رجل عارف كل انسان
حيوان في التأكيد الذي لا فيه توهم عدم الشمول مع انه ليس شيء من
التوكيد الاصطلاحي وايداعه اسلوب الكلام ومثل هذا كثير في الكتاب ولا
حاجة الى حمل كلام المصنف على ذلك [illegible] وهو تعريض على السكاكي

[illegible] كذلك فنحو [illegible] صفة او صلة فانما يكون بتقدير القول على ما هو المشهور
بين النحاة فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف في قوله وان منكم لمن
ليبطئن ان التقدير من اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة
من قلنا مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية
محتملة للصدق والكذب وانما القسم لتأكيد الاخبار واليه يشير [illegible]
انما هو لكلمة القسمية مثل قولنا والله [illegible] ذلك هذا الا ان
النظية صريحة بخلاف الشرط فان قيل في كلامه الله [illegible] وجوب العلم
انما هو في الصلة دون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي
وقودها الناس والحجارة ان الصلة يجب ان يكون قضية معلومة للمخاطب
ويحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله تعالى في سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم
نارا وقودها الناس والحجارة ثم [illegible] انما جاءت النار [illegible] معرفة
وفي سورة التحريم نكرة لان الاية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة
فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه ثم نزلت ثم جاءت في سورة البقرة
مشارا بها الى ما عرفوه اولا قلنا لا نعلم ان يقال [illegible]
[illegible] ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين
[illegible] علموا ذلك بالسماع من النبي عم [illegible] لا يسمعوا الاية علموا ذلك
[illegible] في سورة البقرة واما التوكيد فللتقرير اي تقرير المسند اليه
اي تحقيق مفهومه ومدلوله [illegible]
[illegible] جاء زيد زيد [illegible] غفلة السامع من سماع لفظ
المسند اليه [illegible] التجوز
او السهو لكن فرق بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على

في امثال هذه المقامات وبهذا يظهر ان ما يقال من ان معنى كلامه ان
توكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت وانت عرفت او
تقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري غلط فاحش
عن ارتكابه غنية ... او لدفع توهم التجوز اي التكلم
بالمجاز نحو قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد
القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه مثلا او دفع توهم
السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو وانما ذكر زيد على سبيل
السهو ولا يدفع هذا التوهم بالتأكيد المعنوي وهو ظاهر
او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم
ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل
الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص
واحد كقولك بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم وربما يجمع
بين كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة
كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجودهم باجمعهم مع تفرقهم و
واستغراق كل منهم في شأن وبهذا يزداد التقييد والتفريع على
البدل ولانه لا يجمعون على كون سجودهم في زمان واحد على توهم و
ههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما هو زيادة توضيح والا
فهو من قبيل رفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تأكيدا اذا
كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز
واما الكلام تأسيسا وليلزم الشيخ عبد القاهر في قولنا
يفيد كلهم الشمول انه يجب من حيث انه لولاه لما فهم الشمول من

من اللفظ والا لم يسم تأكيدا بل المراد انه يمتنع ان يكون اللفظ المتبوع
للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومجازا فيه انتهى كلامه واما نحو جاءني
الرجلان كلاهما ففي انه لدفع توهم عدم الشمول نظر لان المثنى نص
في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى
بانه لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع
سهوا او مجازا او توهم ان الجائي رسول الرجلين او نفس احدهما
ورسول الآخر فلا يقال لدفع جاءني الرجلان كلاهما بل نفساهما او عينهما
وكذا لو توهم ان الجائي احدهما والآخر ...
وذلك تأكيد المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه واما بيانه اي تعقيب
المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم
صديقك خالد ولا يلزم كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح
من اجتماعهما وفائدة عطف البيان لا تنحصر في الايضاح كما ذكره صاحب
الكشاف في البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما
قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما تجيء الصفة
لذلك ... قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود فانه عطف بيان لعاد
وفائدته وان كان البيان حاصلا بدونه ان يكون فائدة الذكر ...
... ويجعل فيهم امر المحقق الاشتباه فيه بوجه من الوجوه ويجاب
على ان عطف البيان لا يلزم البتة ان يكون ايضاحا لمتبوعه
ما ذكره ... والمؤمن العائذات الطير ... ان الطير عطف
بيان وكذا كل صفة اجرى عليها الموصوف نحو جاءني الفاضل الكامل زيد
فالحق ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة المطلقة

وفيه إشعار بكونه علماً في معرفة الصفة فإن قلت قول الشارح والمقصود في قوله تعالى لا تتخذوا إلهين
اثنين إنما هو إله واحد هو الصفة بالعدد فيكون أنه للبيان والتفسير كما ذكره السكاكي
في باب عطف البيان مصرحاً بأنه من هذا القبيل فالحق في ذلك ما قلت
ليس في كلام السكاكي ما يدل على أنه عطف بيان صناعي لجواز أن يريد
من قبيل الإيضاح والتفسير وإن كان وصفاً صناعياً ويكون المراد
في هذا البحث مثل ما يراد وكل حمل على أنه ... في بحث
التأكيد على ما هو السكاكي ويكون مقصوده أنه وصف صناعي
أتى به للإيضاح والتفسير لا للتأكيد مثل أمس الدابر على ما وقع في كلام
النحاة وتقريره أن لفظ إلهين حامل لمعنى الجنسية أعني الإلهية
ومعنى العدد أعني الاثنينية وكذا لفظ إله حامل لمعنى الجنسية
والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الأول النهي عن اتخاذ
الاثنين من الإله لا عن اتخاذ جنس الإله وفي الثاني إثبات الواحد
من الإله لا إثبات جنسه فوصف إلهين باثنين وإله بواحد إيضاحاً
لهذا الغرض وتفسيراً وهذا الذي قصده صاحب الكشاف في قوله
الكلام الحامل لمعنى الإفراد والتثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد
المخصوص فإذا أريد الدلالة على أن المعنيّ به منهما والذي يساق له
الحديث هو العدد شفع بما يؤكده فدل به على القصد إليه أي قرره
وحققه ولم يقصد به تأكيد صناعي لأنه إنما يكون بتكرير لفظ
المتبوع أو بألفاظ محفوظة فما وقع في شرح المفتاح من مذهب
صاحب الكشاف أن إلهين اثنين ونفخة واحدة من التأكيد الصناعي
ليس بشيء إذ لا دلالة لكلامه عليه بل صرح في المفصل بجعل قوله نفخة واحدة

مثالا

مثالا للوصف المؤكد كأمس الدابر فالحق أن كلاً من اثنين وواحد
وصف صناعي جيء به للبيان والتفسير كقوله تعالى وما من دابة في الأرض
ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف في الأرض صفة لدابة ويطير بجناحيه
~~حيث وصف في الأرض صفة لدابة ويطير بجناحيه~~ صفة لطائر لبيان أن
القصد إلى الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف فالإتيان بنظيرها
في أن الوصف فيهما للبيان والتفسير فإن من حيث إنه في إلهين
اثنين وإله واحد للبيان أن القصد إلى العدد دون الجنس ونقرر
هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه بقي أن
لا خلاف هنا بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمصنف على ما توهمه
القوم واستدل العلامة في شرح المفتاح على أنه عطف بيان لا وصف
بأن معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن
الحاجب أن اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين في
متبوعهما لا يكونان وصفين بل لكان الدلالة على أن القصد في متبوعهما
إلى الاثنينية والوحدة دون الجزء الآخر أعني الجنسية فكل
منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة وأورد
أن أريد أنه لم يدل إلا على معنى في متبوعه فلا يصدق التعريف على
شيء من الصفة لأنها ألبتة تكون لتخصيص أو تأكيد أو مدح أو نحو
ذلك وإن أريد أنه لم يدل إلا على هذا المعنى ويكون الغرض
من دلالته عليه شيئاً آخر كالتخصيص والتأكيد وغيرهما فيجوز أن
يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنين والوحدة ويكون الغرض
من هذا بيان المقصود وتفسيره كأن الدابر ذكر ليدل على معنى ...

الدبور والغرض منه التأكيد بل الأمر كذلك عند التحقيق ألا ترى
أن السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف موضح ولم يخرج بهذا
عن الوصفية ثم ههنا إشكال وهو أنه ليس ببدل غلط لأنه لا يقوم مقام
المبدل منه وقيل أيضا لأنا لا نسلم أن البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل
منه ألا ترى إلى ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء
الجن أن لله وشركاء مفعولا جعلوا أو الجن بدل من شركاء و
معلوم أنه لا يصح تقدير وجعلوا لله الجن بل لا يبعد أن يقال
الأولى أنه بدل لأنه المقصود بالنسبة فإن النسبة إنما هو عن الحاذ
الاثنين من الآية على ما مر تقريره وأما الإبدال منه أي من المسند
إليه ففي هذا إشعار بأن المسند إليه هو المبدل منه وهذا بالنظر
إلى اللفظ حيث يجعلون الفاعل في جاءني أخوك زيد هو أخوك وإلا فالمسند إليه
في التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح إيماء إلى ذلك فلزيادة
التقرير نحو جاءني أخوك زيد في بدل الكل وهو الذي يكون
عين ذات المبدل منه وإن كان مفهوماهما متغايرين
وجاءني القوم أكثرهم في بدل البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا
من ذات المبدل منه وإن لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه
فنحو العين اثنين إذا جعلناه بدلا لا يكون بدل الكل دون
البعض لأن ما صدق عليه الاثنين هو عين ما صدق عليه العين و
سلب زيد ثوبه في بدل الاشتمال وهو الذي لا يكون عين المبدل منه
ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف
بل من حيث كونه مشعرا به إجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى

النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة إلى ذكره منتظرة له فيجيء هو
ملخصا لما أجمل ولم يتعرض لبدل الغلط لأنه لا يقع في
فصيح الكلام فإن قلت ليس في زيادة التقرير وفي التوكيد
التقرير قلت فيه تحصيل هذا من لفظ المفتاح على عادة افتنانه
في الكلام وتنبيها على أن المقصود المعهود والإضافة لبيان أي الزائد
الذي هو التقرير والنكتة فيه الإيماء إلى أن البدل هو المقصود بالنسبة
والتقرير زيادة يقصد بالتبعية بخلاف التأكيد فإن المقصود منه هو
نفس التقرير وبيان التقرير في بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير فإن
ما ذكره الكشاف في قوله تعالى صراط الذين أنعمت عليهم فائدة البدل
التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والإشعار بأن طريق المستقيم
بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض والاشتمال
باعتبار أن المتبوع يشتمل على التابع إجمالا فكأنه مذكور أولا أما في
البعض فظاهر وأما في الاشتمال فلأن المتبوع فيه يجب أن يكون
بحيث يطلق ويراد به التابع كأعجبني زيد إذا أعجبك علمه بخلاف
ضربت زيدا إذا ضربت غلامه فنحو جاءني زيد غلامه أو أخوه
بدل غلط لا بدل اشتمال على ما صرح به كلام بعض النحاة ثم بدل
البعض والاشتمال لا يخلو عن إيضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد
الإجمال والتفسير بعد الإبهام وقد يكون في بدل الكل إيضاح وتفسير
كما مر وكان الأحسن أن يقال لزيادة التقرير والإيضاح كما وقع
في المفتاح وأما العطف أي جعل الشيء معطوفا على المسند إليه فلتفصيل
المسند إليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو فإن فيه تفصيلا للفاعل

من غيره دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هو للجمع المطلق اي الثبوت
للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تأخر او معية واحترز
بقوله مع اختصار عن جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل
مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة او تفصيل
المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الآخر بعده
متراخيا او غير متراخ كذلك اي مع اختصار واحترز به عن نحو جاءني زيد
وعمرو وبعده بيوم او سنة وما اشبه ذلك نحو جاءني زيد فعمرو او ثم
جاءني القوم حتى خالد فهذه الثلاثة مشتركة في تفصيل المسند وتختلف
من جهة ان الفاء تدل على ان ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته
للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى انما ثم الا ان
على ان ما قبلها ما يقتضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها و
التحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها في الذهن من الاضعف
الى الاقوى او بالعكس فلا يعتبر الترتيب الخارجي اذ يجوز ان يكون ملابسة
الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الأخر كما في مات كل اب حتى آدم
او في اثنائها كما في مات الناس حتى الانبياء او في زمان واحد نحو جاءني
القوم حتى خالد اذا جاءوا معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم
فحتى في تفصيل المسند في انه يعتبر في الذهن تعلقه بالمتبوع اولا
وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان
قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه
ايضا فكان الاحسن ان يقول او تفصيلهما معا قلت في الشيء
[illegible]

الا ذلك تقييد وكذا الاثبات وحقيقة الامر انه ما من كلام الا [illegible]
مجرد اثبات الشيء للشيء ونفيه عنه الا وهو الغرض من كثير من
من الكلام وهذا مما لا يخفى على الشارح انتهى كلامه ففي نحو جاءني
زيد فعمرو يكون الغرض اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة
حتى كأنه معلوم ان الجائي زيد وعمرو والشك انما وقع في الترتيب
والتعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل المسند اليه لا غير حتى لو
قلت ما جاءني زيد فعمرو كان نفيا للمجيء عقيب مجيء زيد [illegible]
انهما جاءاك معا او جاءك عمرو قبل زيد او بعده بمدة متراخية
فان قلت فيكون العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل
للمسند نحو جاءني الآكل فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف
واحدا قلت هذا في التحقيق ليس من عطف المسند اليه لانه في [illegible]
الذي يأكل فيشرب فينام ولو سلم فلا دلالة فيها ولا [illegible] على انه يلزم
ان يكون لتفصيل المسند او رد السامع عن الخطأ في الحكم الى الصواب
وسيجيء تحقيقه في بحث القصر نحو جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان
عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك معا وما جاءني زيد لكن عمرو
لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وكذا في المفتاح والايضاح
ولم يذكره المصنف هنا لكونه مثل لا في الرد الى الصواب الا ان لا لنفي
الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه
عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة ان لكن في نحو ما جاءني زيد لكن عمرو
لدفع توهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد بناء على ملابسة بينهما
وملائمة لانه لا استدراك [illegible] فيه [illegible] من الكلام المتقدم

وقد فات شيئا بالاستثناء وهذا المرجح في انما كقولك ما جاءني زيد لكن عمرو
للمخاطب يعتقدون ان زيدا جاءك دون عمرو وعلى ما وقع في المفتاح واما
انه يقال لمن يعتقد انهما جاءاك فلا يصح ان يكون قصر افراد فلا يقال
احدا وهو في الحكم عن المحكوم عليه الى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني
زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى
التابع بمعنى الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه بحيث
يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فمعنى جاءني زيد بل عمرو يحتمل
مجيء زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يفيد عدم مجيء زيد قطعا
واما اذا انضم اليه لا نحو جاءني زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد
قطعا واما المنفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع
السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو
ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء
الحكم عن المتبوع قطعا فيفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد
البتة كما في المثبت وهذا ليس بلازم في بحث القصر وذهب
المبرد الى انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت
او الحكم متحقق الثبوت له فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل ما جاءني
عمرو فعدم مجيء عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال
مجيئه متحقق فصرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفي على مذهب
واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب
بان بل في المثبت للقصر وفي المنفي على مذهب المبرد ولا يقع
في كلام فصيح فكان الاولى تركه لكونه التفاتا قلت معارض بما ذكره

بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد
في كلام العرب لانه ما ... مثل هذا الغلط او النسيان التكلم
او التشكيك ايقاع المتكلم ... فذكره ... جاءني زيد او عمرو
او للابهام نحو انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير
او للاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت
الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع ايضا لكن
لا ... انه ... اللفظ ... وما عداه السالكين
حروف العطف المفردة والجمهور على ان ما بعد ما عطف بيان
لا ما قبلها ووقوعها تفسيرا للمفسر من غير اعادة العامل وللتفسير
التفصيل المرفوع من غير تأكيد او فصل يقوي مذهب الجمهور وهذا
... لا طائل تحته وانما الفصل اي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل
انما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى
عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا او نحو قول من ...
لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه
لا نا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند ههنا هو تخصيص المسند
بالمسند اليه وجعله بحيث لا يعدوه الى غيره كما في المفتاح انه لتخصيص المسند
بالمسند اليه وحاصله قصر المسند على المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا
الى المسند على ان التحقيق ان فائدته ترجع اليهما جميعا لانه
يجعل احدهما مخصصا ومقصورا والآخر مخصصا به ومقصورا عليه فلتخصيصه
اي المسند اليه بالمسند يعني قصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم
ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا ... تأكيده لا عمرو

فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصر على المسند اليه لان معناه
جعل المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه غيره قلت نعم ولكن غالب الاستعمال
في الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على ظاهر
قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص
مختصا بالذكر فكان المعنى جعل المسند اليه من بين ما يصح اتصافه
بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند عليه اي على المسند اليه
الا ترى ان قولهم في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك
ومن الناس من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه
يكون لقصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف
في قوله تعالى اولئك هم المفلحون حيث قال ان معنى التعريف في المفلحون
الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين
وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هم لا يعدون
تلك الحقيقة انتهى كلامه وقالوا ان معنى لا يعدون تلك الحقيقة انهم
مقصورون على صفة الفلاح لا يتجاوزونها الى صفة اخرى وهذا
غلط منشأه عدم تدرب في هذا الفن وقلة التدبر لكلام
القوم اما اولا فلان هذا اشارة الى معنى آخر للخبر المعرف باللام
اورده الشيخ في دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان للخبر المعرف باللام
معنى غير ما ذكر وتحقيقا مثل قولك هو البطل المحامي لا تريد انه
هو البطل المعهود ولا قصر جنس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان تقول
لصاحبك هل سمعت بالبطل المحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة
وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال له ذلك فان كنت تصورته

تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك تعض زيدا فانه لا حقيقة وراءه
وذلك معنى يحيط بالاسم ونعلم في حقيقته فزيد هو هو بعينه فهذا
واما ثانيا فلان صاحب الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف وانه
لا معنى الفصل بل صرح في هذه الآية بان فائدة الفصل الدلالة
على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فائدة المسند
ثابتة للمسند اليه دون غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص
اي قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقاوم
الاسد وذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ألم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة
هو للتخصيص والتاكيد وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا
بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان
الله هو الرزاق اي لا رازق الا هو او قصر المسند اليه على المسند
نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب
الا المال وقصر البطل اذا كان بالشباب السكر والغضب قال فالحيوان
في الكلام اي لا شبوة الا الكلام واما تقديمه اي تقديم المسند اليه
فان قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف
بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه قلت التقديم قد يكون
تقديما على نية التأخير كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفعل
ونحو ذلك مما يبقى فيه التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم وتقديما
لا على نية التأخير كتقديم المبتدأ على الخبر والفاعل على الفعل وذلك بان تقصد
الى الاسم فتقدمه تارة على الفعل فتجعله مبتدأ نحو زيد قام وتؤخره تارة
فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من القسم الثاني ومراد صاحب

لكن فيه انه هو الفرد الاكمل وكلامه مشعر باطلاق التقدم على

فلكون ذكره اي ذكر المسند اليه اهم قال الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم

اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن

ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس

انه يكفي ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك

العناية وبم كان اهم ولاجل هذا اشار المص الى تفصيل وجه

كونه اهم فقال اما لانه اي تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه

ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا في اللفظ ايضا ان يكون [illegible]

ذكره قبل الحكم [illegible] ولا مقتضي للعدول عنه يعني ان كون التقديم

هو الاصل لا يكون سببا لتقديمه في الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضي

العدول عنه وذلك الاصل كما في الجملة الفعلية فان كون المسند هو

الفعل يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل

قبل مرتبة المعمول وكذا كل ما كان معه شيء مما يقتضي تقديم المسند

على ما سيجيء تفصيله واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في

المبتدا تشويقا اليه ومن اجل هذا كان حق الكلام ان يطول المسند اليه

ليعلم ان حصول الشيء بعد الشوق الذ واوقع في النفس كقوله

اي قول ابي العلاء المعري من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا

والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت

البرية في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس بنفساني وفي ان الله

الاموات كيف تحيى من الرفات [illegible]

امر الاية اختلف الناس فيه فذهب الى ضلال و[illegible]

يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به وهذا يبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من

الجماد آدم عليه السلام ولا ناقة صالح ولا ثعبان موسى ولا القفنس

على ما وقع في الشروح لانه لا يناسب السياق واما لتعجيل المسرة او المساءة

للتفاؤل او التطير نحو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك واما لايهام

انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ به واما لنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه

نحو رجل فاضل في الدار [illegible] او تحقيره نحو رجل

جاهل في الدار ومثل الدلالة على ان المطلوب انما هو اتصاف المسند اليه

بالمسند على الاستمرار لا مجرد الاخبار بصدوره عنه كقولك [illegible] يشرب

ويطرب دلالة على انه يعتاد هذا الفعل حالة تجاه على سبيل الاستمرار

بخلاف قولك يشرب [illegible] ويطرب فانه يدل على مجرد صدوره عنه

في الماضي او الاستقبال [illegible] صاحب المفتاح [illegible]

بالخبر يكون هو المطلوب [illegible] خبر المبتدا او باطراد

الثاني الى [illegible] خبر المبتدا اعترض

عليه بان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بالجملة الخبرية انما يكون

تصديقا لا تصورا او ان اراد بذلك وقوع [illegible] اي اتصاف

وقوع الخبر [illegible] احوال متعلقات الفعل انه لا [illegible]

عنه [illegible] وقوع الفعل [illegible] المسند اليه [illegible]

نعم [illegible] صاحب المفتاح [illegible] التقديم [illegible] على الاستمرار

بل انما يدل عليه الفعل [illegible]

لكان [illegible] زيادة تخصيص كقوله [illegible] تهتز [illegible]

السيوف [illegible] سيوف [illegible] مجالسهم [illegible] وان

ضيق المقام بخوف فوت المراد بخوف كذا في المفتاح اي يخيل الاستمهال
هو وهم انه بخوف فوت بتقديم المسند اليه يفيد الحصر هذا التقسيم شيء باعادة
لفظ النفي [illegible] واعترض عليه ايضا بان كون التقديم مفيدا التخصيص
[illegible] ولا يكون الخبر فعليا على ما سيأتي نحو انا سعيت في حاجتك
والخبر فيها [illegible] فاعل [illegible] فاقتضى تقديمه [illegible] هذا الشرط
لتصحيح ادعاء الحصر [illegible] وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم
[illegible] عليهم بوكيل [illegible] بطارد الذين آمنوا ونحو ذلك [illegible] الخبر فيه
صفة [illegible] لظهور ان الحصر [illegible] غير مناسب
للمقام [illegible] بانه لا يريد التخصيص هنا الحصر بل التخصيص بالذكر
الذي اشار اليه في [illegible] المقتضية لذكر المسند اليه وهي ان
يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بالمعين وهذا [illegible]
لكن [illegible] كون التقديم مفيدا زيادة التخصيص نوع خفاء على الظاهر
اورده في دلائل الاعجاز [illegible] والى ما اشار اليه المصنف بقوله وقد يقدم
المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي اي قصر الخبر الفعلي
عليه [illegible] التقييد بالفعلي ما يفهم من كلام الشيخ وان لم يتعرض له صاحب
المفتاح فانه [illegible] اذا كان الخبر من المشتقات نحو وما انت علينا
بعزيز ان ولي حرف النفي اي ان كان المسند اليه بعد حرف النفي بلا
فصل [illegible] نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله
مع انه مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره
على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا الا في شيء
ثبت انه مقول لغيري وانت تريد نفي كونك القائل له [illegible]

١

[illegible] ان يكون جميع من سواك قائلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب
اشتراكك معه في القول او انفرادك به دونه لا بالنسبة الى من عدا [illegible]
ولهذا اي ولاجل ان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته
لغيره لم يصح ما انا قلت هذا ولا غيري لان مفهوم الاول [illegible] ما انا قلت
ثبوت قائليته لغير المتكلم ومنطوق الثاني [illegible] ولا غيري
فاعلته عن الغير [illegible] ان [illegible] قصد هذا المعنى ان يؤخر
المسند اليه ويقال ما قلته انا ولا احد غيري اللهم اذا قامت قرينة على ان
التقديم ليس [illegible] التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين
احدهما انك قلت هذا القول والثاني انك تعتقد ان قائله غيرك فتقول
لك انت قلت لا غيرك فتقول ما انا قلت ولا احد غيري قصدا الى انكار
نفس الفعل فتقدم المسند اليه ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن
انكاره [illegible] بخلاف قولك ما انا رأيت احدا من الناس ولا غيري فانه
لا يصح ولا ما انا ضربت الا زيدا لانه يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم
قد رأى كل احد لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم [illegible]
في المفعول فيجب ان يثبت لغيره ايضا على وجه العموم [illegible] لان المنفي
هو الرؤية الواقعة على كل احد [illegible] ان التقديم [illegible] الذي
ثبوته لغير المذكور هو نفس الفعل الذي نفي عن المذكور وفيه نظر لان الكلام
المنفي هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس بل الرؤية الواقعة على فرد من
افراد الناس [illegible] الاستغراق [illegible] لان نفي الرؤية
الواقعة على كل واحد لا ينافي اثبات الرؤية الواقعة على البعض [illegible]
يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي ولهذا الحكم [illegible] من الناس

على انه سهو من الجانب الصواب ما انا رايت كل احد وانسد عن بعضهم كونه احدها

انه مبني على ما ذكره المفتي من ان احدا اذا لم يكن [illegible] بعد النفي [illegible]

في الايجاب الا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رايت احدا [illegible] لكن لزم

انك رايت كل احد لانه ايجاب فلا يستقيم بدون كل انما كان احد

يستعمل في موضع يعم الجميع ولذا صح في قوله تعالى لستن كاحد من النساء

في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله فيما مشكل لان احدا [illegible]

في قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين [illegible]

وعلى الجريان هذه الاحكام في كل نكرة منفية يدل على ان [illegible]

حيث اعلى انه نكرة وقعت في سياق النفي كما توهمه البعض وظاهر كلام [illegible]

انه في وضع اللغة لانه [illegible] ان [illegible]

فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث في قيل [illegible] على ان احدا [illegible]

بمعنى الواحد [illegible] الموصوف [illegible] مفردا ومثنى ومجموعا مذكرا

او مؤنثا اي لا فرق بين الافراد والمثنيات والمجموعات [illegible]

ههنا في معنى الجمع يكون المعنى ما انا رايت جميع الناس [illegible]

وكلاهما فاسد لان [illegible]

شيئا او ما انا قلت شعرا او غير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة [illegible]

فلا يكون تخصيصه لفعل [illegible] ان يكون احد ههنا [illegible]

[illegible] من الواو [illegible] قل هو الله احد وان لا يكون [illegible]

ولو سلم فيكون المعنى ما انا رايت كل الناس والمنع [illegible]

[illegible] الرؤية الواقعة على [illegible] من الناس لا على جميع الناس [illegible]

ان المفهوم من نفي الرؤية الواقعة على كل احد نفي العموم الذي [illegible]

سلب [illegible] وقولنا ما انا رايت احدا [illegible]

هو سلب [illegible] تحقيقية بالتكلم يقتضي ان يكون [illegible]

ان [illegible] الغير انه لم ير احدا وعدم الصدق [illegible] ان يكون [illegible]

كل احد بل يكفيه ان يكون احدا لان [illegible] سلب الكلي [illegible] بالايجاب الجزئي

لا [illegible] السلب الكلي [illegible] سلب [illegible] فيصح ان الرؤية الواقعة على

كل احد منفية [illegible] ما ذكره [illegible] المعتبر [illegible]

لزم امتناع ما انا ضربت زيدا لان [illegible]

الواقع على كل احد [illegible] تحقيق ان [illegible]

بالشيء [illegible]

في شرح المفتاح ان [illegible] ما انا رايت احدا [illegible]

في سياق النفي يلزم ان يكون [illegible]

كل احد [illegible] لان [illegible] في هذا المقام انما يكون في [illegible]

كما هو [illegible] فيلزم ان يكون [illegible] الفعل الواقع [illegible]

على [illegible] المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب [illegible]

[illegible]

والتقدير [illegible] اعترض عليه بعض المحققين بان [illegible] بعد

تعيين الفاعل ههنا [illegible] بعدم رؤية احد من الناس

فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان [illegible] لم ير احدا من الناس

واما [illegible] في نفسه [illegible]

الغير [illegible] عدم رؤية

احد من الناس اذ [illegible] الفعلان ايجابا وسلبا لم يكن

المخاطب اذ الفاعل محذوف وهذه الكلمات الواردة في هذا المقام على اختلافهم وتعسفاتهم متقاربة
ومنشأ هذا انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم
المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا وتقديمه على الفعل دون حرف
النفي عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في نحو ما انا قلت كذا متفرعا
نحو انا ما قلت كذا وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام
فنقول محصول كلامه انه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي
جميعا فحكمه حكم المثبت يأتي تارة للتقوي وتارة للتخصيص كما نذكره عقيبه
واذا قدم على الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعا لكن
فرق بين التخصيص في النفي فان قولك انا ما سعيت في حاجتك
عند قصد التخصيص انما يقال لمن يعتقد عدم سعي في حاجته واثبات
لكنه اخطأ في فاعله الذي لم يسع فزعم انه غيرك او انت مع غيرك كما
وكذا ما سعيت في حاجتك انما يقال لمن يعتقد وجود سعي واثبات فيه لكنه
اخطأ في فاعله الذي سعى فزعم انه غيرك او انت مع مشاركة الغير واما نحو ما
انا سعيت في حاجتك فهو على ما اشار اليه العلامة انما يقال لمن اعتقد
وجود السعي لكنه اخطأ في فاعله فزعم انه انت وقد يكون مشاركة الغير ولا
بد فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذي ذكره في المنفي ان عاما
فعاما وان خاصا فخاصا وهو ما قاله الشيخ اذ قلت ما انا قلت هذا كنت
نفيت ان تكون القائل لهذا القول وكانت المناظرة في شيء ثبت
انه مقول وهذا الموضع يجب ان يكون المنفي عاما وكان خلفا من القول ان
تقول ما انا قلت شعرا قط وما انا اكلت اليوم شيئا وما انا رأيت
احدا من الناس لانه يقتضي ان يكون انسان قد قال كل شعر في الدنيا

في الدنيا واكل كل شيء يؤكل ورأى كل احد من الناس فنفيت ان
تكون انت ذلك ومن هذا المقام فاذا اعتقد ما طلبه ههنا كان انسانا ما لم يقل شعرا قط
او لم يأكل اليوم شيئا او لم ير احدا من الناس واما نحو ذلك لكنه
اخطأ في تعيينه فزعم انه غيرك او انت مع مشاركة الغير فلا بد ان تقول
انا ما قلت شعرا قط وانا ما اكلت اليوم شيئا وانا ما رأيت احدا من الناس
فقد يكون هذا معنى صحيحا اذ قدت انا الذي لم يقل شعرا وانا الذي
لم يأكل اليوم شيئا وانا الذي لم ير احدا من الناس لان اللازم
من هذا التخصيص ان لا يصدق هذا الوصف على الغير لكن
فيه انه ما يكون قد قال شعرا واكل شيئا ورأى احدا ولا يصح في
هذا المقام ان يقال ما انا قلت شعرا وما انا اكلت شيئا
وما انا رأيت احدا لانه انما يكون عند القطع بثبوت الفعل على الوجه
الذي ذكره في المنفي من العموم والخصوص ولم يخل احد بانه يستعمل في
على من اصاب في نفي الفعل واخطأ في من نفى عنه الفعل فزعم انه
غير المذكور وحده او هو مع مشاركة الغير كذا اذا قدم المسند اليه على الفعل
وحرف النفي جميعا بل الواجب فيما يلي حرف النفي ان يكون المخاطب
مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور مخطئا في اعتقاد انه
فاعله هو المذكور وحده او مع مشاركة الغير فلهذا لا يصح ما انا ضربت
الا زيدا لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد
لانه المستثنى منه مقدر عام فيجب ان يكون في المثبت كذلك لا تقدم
وفي هذا اشارة الى الرد على الشيخ عبد القاهر والسكاكي وغيرهما

حيث علل امتناع ما انا ضربت الا زيدا بان نقض النفي بالا يقتضي ان يكون
ضربت زيدا وتقديم الفعل وايلاؤه حرف النفي يقتضي ان لا يكون
ضربته فيه ان علة امتناعه ما ذكرناه لا ما ذكروه لانا لا نسلم
ان ايلاء الفعل حرف النفي يقتضي ذلك وجوابه انه قد سبق ان
مثل هذا اعني تقديم المسند اليه وايلاؤه حرف النفي انما يكون
اذا كان الفعل المذكور بعينه متحققا متفقا بينهما وانما يكون
المناظرة في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب
مصيبا في اعتقاد وقوع ضرب على من عدا زيدا مخطئا في اعتقاد
ان فاعله انت فتقصد رده الى الصواب بقولك ما انا ضربت
الا زيدا لانه ينفي ان تكون انت الفاعل لا نفي الفعل يعني ان
الواقع على من عدا زيدا مسلم لكن فاعله غيري لا انا فاذا كان
النزاع في هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد وانت قررته
ونفيت ان تكون فاعلا فلا يكون زيد مضروبا بذلك لانه غيره
ايضا وهذا التحقيق ما ذكره العلامة في شرح المفتاح ان التقديم
يقتضي ان ينفى عنه الفعل المعين ثم الاستثناء اثبات منه
لنفيه بعين ذلك الفعل فيتناقض بخلاف ما ضربت الا زيدا اذ
النفي لا يتوجه الى ضرب معين وح يكون نفي الضرب مجملا على اثر
غير زيد والاثبات لزيد فيتأتى التوفيق لانه يجوز ان يكون
هناك ضربان وقع احدهما على من عدا زيدا والاخر على زيد و
وقعت المناظرة في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبت
فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا بهذا الضرب الذي نظر في

في فاعله لا يلزم ان يكون مضروبا به اصلا لا انا فلو انتقض بالا نفي
الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون مثبتا لزيد ومنفيا عنه
وبهذا يرد عنه ما قيل من ان نقض النفي بالا يقتضي ان تكون
ضربت زيدا وجوابه بانا نعترض عليه فنقول ان النفي لم يتوجه
الى الفعل اصلا بل المطلوب ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل
المذكور هو الضرب الذي استثني منه زيد فالاستثناء انما هو من الاثبات
دون النفي فلا يكون من انتقاض النفي في شيء كما اذا قلت لست
الذي ضرب الا زيدا فكانه اعتقد ان انت ضربت كل احد الا زيدا
وانت نفيت ذلك الا انك نفيت ان تكون انت ذلك الا انك وسلم
ان ما ذكره المصنف ليس مخالفة لهم في مجرد التعليل بل نظر في
في نحو قوله انا ما انا قرأت القران الا سورة الفاتحة فلا امتناع
فيه عند المصنف لجواز ان يكون احد قرأ كل القران سوى سورة
الفاتحة وعندهم يمتنع لان مقتضاه ان يكون الفاتحة مقروءة للمتكلم
غير مقروءة له تمام هذا الكلام ولا عطف على ان وليه حرف النفي والمعنى
ان ولي المسند اليه المقدم على الفعل حرف النفي فهو يفيد التخصيص
قطعا سواء كان منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا وان لم يله حرف النفي
بان لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا قمت او يكون لكن قدم
المسند اليه على النفي والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يفيد التخصيص
وقد يفيد التقوي واليه اشار بقوله فقد يأتي اي التقديم للتخصيص
ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور به اي بالخبر
الفعلي او زعم مشاركته اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت

في حاجتك لمن يعتقد انّ غيرك انفرد بالسعي في حاجته او كان مشاركا
لك فيه فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد ولو كان
على الاول بنحو الفقير مثل لا زيد ولا عمرو لا انا سواي وما انا
ذلك وعلى الثاني بنحو وحدي ولا غيري منفردا او متحدا او غير مشارك
نحو ذلك لان الغرض من التاكيد دفع شبهة تخالج قلب
السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر من غيرك وفي الثاني
انه صدر منك بمشاركة الغير والدال صريحا ومطابقة على دفع الاول
نحو لا غيري وعلى دفع الثاني نحو وحدي دون العكس وقد ياتي
لتقوية الحكم وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي
الجزيل قصدا الى ان يقرر في ذهن السامع ويحقق انه يفعل
يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقويته
تكرار الاسناد كما يذكر في باب كون المسند جملة وكذا اذا كان الفعل
منفيا فقد ياتي للتخصيص نحو انت ما سعيت في حاجتي قصدا
الى تخصيصه بعدم السعي وقد ياتي للتقوي ولم يمثل المصنف الا به
ليتفرع عليه التفرقة بينه وبين تاكيد المسند اليه فانه يحتمل الاشتباه
بخلاف التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من
لا تكذب وكذا من لا تكذب انت فانه يفيد تاكيدا وهذا ذكره
بلفظ كذا لانه لتاكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فقولنا لا
تكذب انت نفي الكذب عن الضمير المستتر وانت مؤكد له على ان
المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تكذب
ان عدم الكذب في هذه الحالة التي انكلم فيها مسند الى الضمير وانما

وانما اسند نفي الكذب الى الضمير على سبيل التجوز او السهو او النسيان ليس معناه ان
منحصر فيه فليتامل وكذا قولنا سعيت انا في حاجتك لا يفيد التخصيص
ولا التقوي بل يفيد صدور الفعل من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او
نسيان وهذا الذي قصده صاحب المفتاح حيث قال في اسلوب قلت سعيت
في حاجتك او سعيت انا في حاجتك او سعيت انا في حاجتك يجب ان
يكون عند السامع وجود سعي في حاجته قد وقع
خطأ منه في علم فتقصد ازالة الخطأ بل اذا قلته
اي المثال الاخير ابتداء يفيد السامع صدور السعي
في حاجته منك غير مشوب بتجوز او سهو او نسيان
اي في الفاعل صحيح واني لم يتعرض لنفي التقوي لانه
انما اورد هذا الكلام في بحث التخصيص وانما خفي
التباين بالمثال الاخير لانه هو محل الاشتباه والا فرد
العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل التجوز
او السهو او النسيان ما لا يدرك النظر فيه الا صحيح
على التعجب والتحير وذلك انه قال انك اذا قلت ابتداء
اي من غير علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت في حاجتك
او سعيت انا في حاجتك لتفيده وجود السعي صح
من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان بخلاف ما لو
قلت في الابتداء لافادة وجود السعي اولا في الا
ابتداء انا سعيت في حاجتك فانه لا يصح الا بارتكاب
تجوز او سهو او نسيان اما الاول فلان قولك انا سعيت

اما المستعمل رد الخطاء في الفاعل لا لافادة وجود الفعل فاذا استعمل لافادة
وجود الفعل فاما ان يكون لانه لازم معناه فيكون مجازا او باعتبار
انه معناه فيكون مجازا او باعتبار انه فيكون سهوا وان لم يعرف انه
ليس معناه او نسيانا ان عرفت ذلك وما انا قلت ولا غيري قلت انا سعيت
في حاجتك لا يفيد الا ابتداء بل عند خطاء المخاطب في الفاعل بان اعتقد نسبته
الفعل الى الغير على الانفراد او الشركة فما كان قد نسبه الى الغير مطلقا
كان تجوزا او الا كان سهوا او نسيانا فالتجوز او السهو او النسيان على
الاول من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب ثم بنى على كلام ما بني الشيخ في
عن الفرق هذا الذي ذكر من التفصيل اذا بني الفعل على معرف فان بني الفعل
على منكر افاد التقديم والبناء على المنكر تخصيص الجنس او الواحد
اي بالفعل نحو رجل جاءني اي لا امرأة فيكون تخصيص الجنس او لا رجلان
فيكون تخصيص الواحد قال الشيخ انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين
ثم يقع القصد الى احدهما دون الآخر فيصير ذلك الآخر بان لم يدخل
في القصد كان لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان تكون لواحد من
الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب ان هذا
الكلام ان قد اتاك آت ولم يدر جنسه ارجل هو ام امرأة او اعتقد انه
امرأة وتارة الى الوحدة فقط كما اذا عرف ان قد اتاك من هو من جنس الرجل
ولم يدر ارجل هو ام رجلان او اعتقد انه رجلان ولفظ دلائل الاعجاز
مفصح عن انه يدفع تخصيص الجنس تخصيص النوع فنحو رجل جاءني
على معنى ان الجائي من جنس الرجال لا النساء فصار حاصل كلام
المصنف انه اذا بني الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ ما

ما يشعر بالفرق بين البناء على المنكر والبناء على المعرف بل يشار في موضع
ودلائل الاعجاز الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للتقوي لكن ح لا بد
ان يقصد به الجنس او الواحد كما في التخصيص وحاصله انه ورد كلامه
تحقيق معنى التقوي ووافقه اي عبد القاهر السكاكي على ذلك
اي على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفاصيل
لان مذهب الشيخ على ما ذكرناه انه ان وقع بعد حرف النفي فهو
للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي
مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا
وعلى ما ذكره المصنف انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص
قطعا وذلك كلام صاحب الكشاف فانه موافق لعبد القاهر لانه قائل
بالحصر في نحو الله يبسط الرزق والله يستهزئ بهم ومثاله مما المسند اليه
مظهر معرف ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم
يمنع مانع كما سيجيء وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة
وان كان مضمرا فقد يكون للتخصيص وقد لا يكون فهو للتخصيص والا فللتقوي
ولم يتعرض في كتابه للفرق بين ما يلي حرف النفي وما لا يليه وصرح
بافتراق الحكم بين الصور الثلاثة وان قولنا زيد عرف وعمرو عرف على الابتداء
لكن على سبيل القطع لا يحتمل التقديم وذلك فمن اراد التوفيق
بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف واليه اشار بقوله لانه اي التقديم
يفيده اي التخصيص ان جاز تقدير كونه اي المسند اليه
في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر
ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا في المعنى وان كان في اللفظ تاكيدا

للفاعل والى الثاني بقوله وقدر عطف على جاز اي وقدر كونه في الاصل مؤخرا على انه
فاعل معنى والا اي وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا التقوي الحكم سواء
كان انتفاء الشرطين بانتفاء نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير
كما اشار اليهما بقوله جاز تقدير التأخير كما مر في نحو انا قمت ولم يقدر او لم
يجز اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز اي يقدر ان اصله قام زيد فقدم
لما سنذكره ولما كان مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاءني
مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل
معنى فقط لانك اذا قلت جاءني رجل فهو فاعل لفظا ومعنى فقام زيد
بخلاف قمت انا فانه يجب ان لا يفيد الا التقوي مثل زيد قام استثناه السكاكي
واخرجه من هذا الكلام بان جعله في الاصل بدلا لا من الفاعل اللفظي ليكون
فاعلا معنويا فقط كالتأكيد وهذا معنى قوله واستثنى المنكر
بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اي على القول بالابدال من
الضمير بتقدير ان اصله جاءني رجل على ان رجل بدل من الضمير في جاءني لا فاعل
له وانما جعله من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له اي
للتخصيص سواه اي سوى تقدير كونه مؤخرا في الاصل على انه فاعل
معنى ثم قدم واذا انتفى التخصيص لم يصح ابتداء بخلاف المعرف فانه يجوز
وقوعه مبتدا من غير هذا الاعتبار البعيد فلا يرتكب ... الا عند الضرورة و
... في المنكر دون المعرف ثم قال وشرطه اي شرط جعل المنكر من هذا
الباب في اعتبار التقديم والتأخير ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا
رجل جاءني على ما مر ان معناه رجل جاءني لا امرأة او لا رجلان دون
قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير

الاول اعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد ان المهر شر لا خير لان المهم
لا يكون الا شرا او ظهور الخير للكلب لا يحتاج الى ذكره ولا يقتصر عليه واما على التقدير الثاني
اعني تخصيص الافراد فلنبوه اي نبو هذا التقدير عن مظان استعماله اي موارد
استعماله في قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل عند القصد الى ان المهر شر
واحد لا شران وهذا ظاهر وقد صرح الائمة بتخصيصه حيث تأولوه بما اهر
ذا ناب الا شر فالوجه اي وجه الجمع بين قول الائمة بتخصيصه وقولنا بوجود
المانع من التخصيص تفظيع شأن الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتفظيع و
التهويل كما مر في تنكير المسند اليه ليكون المعنى شر فظيع عظيم اهر ذا ناب
لا شر حقير فيصح قولهم معناه ما اهر ذا ناب الا شر اي الا شر فظيع ويكون
تخصيصا نوعيا والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسي والفردي فيه

التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه لا يجدي جعله
نكرة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد من التنكير
لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث
تأولوه بما اهر ذا ناب الا شر ولقائل ان يقول بعد
ما جعل التنكير للتفظيع ليحصل النوعية لا بد من اعتبار
كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو
مذهبه ليفيد الحصر فبان التوفيق والنكرة الموصوفة
يصح وقوعها مبتدأ كالمعرف فلا يصح فيها ارتكاب ذلك
الوجه البعيد كما لا يصح في المعرف لصحة وقوعها مبتدأ ولا
مدفع لهذا الا بان يقال انه اشترط اعتبار التقديم و
والتأخير في افادة التقديم الحصر والحصر فيه ليس المستفاد

من التقديم بل في الوصف بناء على ان التقييد بالوصف عنده
بدل عن نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل جاءني معناه لا امراة من غير تقدير كونه
مؤخرا بدلا على هذا انه قد يأتي للتخصيص الحصري في نحو قولنا ما ضربت اكبر
اخويك فقال في ترغيب ما ضربت الا الاكبر وفيه اي في ما ذهب اليه
السكاكي واحتج به نظر لانه لا فرق بين اللفظي والمعنوي كالتاكيد والبدل
سواء في امتناع التقديم على المضمر ما بقيا على حالهما اي ما دام الفاعل
فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى واذا لم يبقيا على حالهما
فلا امتناع في تقديمهما وايا ما كان فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي
تحكم بان يقال الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه والتابع يحتمله على سبيل الفسخ عن التابعية
وهو جائز كما جوز قطيفة واخلاق ثياب في قوله والمؤمن العائذات
الطير انا نقول هذا لا نم ذلك بل انما يمتنع تقديمه ما دام فاعلا واما
واما اذا جعل مبتدا واقيم مقامه ضمير فلا وتجويز الفسخ في التابع
دون الفاعل تحكم والاستدلال بالوقوع فاسد لان هذا اعتبار محض
مثا فكما انفسخ في جرد قطيفة فلينفسخ في زيد قام فان قلت تقديم
الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا نسلم
امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتاكيد في قوله
تبيت بها قبل المحاق بليلة فكان محاقا كله ذلك الشهر فان
كله تاكيد لذلك الشهر والمعطوف في قوله عليك ورحمة الله السلام
على وجه وبيت لحاتم لو كان يشكى الى الاموات ما لقي الاحياء
بعدهم من شدة الكبدة ثم اشتكيت لاشكاني وساكنه قبر
بسنجار او قبر على فان قوله وساكنه عطف على قبر فنحو انا انت

لتقدم

نظر

[illegible]

وانت وهو في قولنا انا قمت وانت قمت وهو قام عند قصد التخصيص
ليس بمبتدا عند السكاكي بل هو تاكيد اصطلاحي مقدم والجملة فعلية
وكذا رجل في رجل جاءني بدل اصطلاحي قلت امتناع تقديم التابع حال كونه
تابعا متفق عليه عند النحاة ولذا جعلوا الطير في قوله والمؤمن العائذات
الطير عطف بيان للعائذات لا موصوفا واتفقوا على امتناع ما
جاءني الا اخوك احد بالرفع على الابدال لامتناع تقديم البدل و
منع هذا مكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو التباسه
بالمبتدا حاصل بعينه واما قوله فكان محاقا كله ذلك الشهر فبعد ثبوت كون
البيت مما يستشهد به يحتمل ان يكون تاكيدا للضمير المستتر في كان
لدلالة قوله قبل المحاق على الشهر وكان قوله ذلك الشهر بدلا منه
وتفسيرا له ولو سلم فيكون شاذا محمولا على الضرورة فلا بد في جواز
في السعة ولو سلم ففي تقديم على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقديمه
على العامل ايضا نعم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم
ثم واو ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم
المعطوف على العامل واما تقديم التاكيد والبدل في السعة على المتبوع
والعامل جميعا فمما لم يقل به احد لا يقال انتفاء التخصيص في صورة
المنكر عن نحو رجل جاءني لولا تقدير التقديم لحصوله اي التخصيص بغيره
اي بغير التقديم كما ذكره السكاكي من التهويل وغيره
كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من التنكير فهو وان
لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن استلزم كلامه ذلك حيث
قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط المبتداء التقدم

لا يفاد التنكير انما يدل على النوعية بالتنوين او غيره والحصر انما يستفاد من تقديره
التقديم فلا بد منه بحسب الا انا لقول وقد في زمان ما تحقق بالوصف مع تقدير التأخير
فيه لصحة وقوعه مبتدأ كالعلم فهو انه يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف الا انا
توجيه الكلام بل الجواب انه انما يعتبر التقديم والتاخير في صورة المثال اذا لم يعتبر
التخصيص النوعي الذي يمكن ان يستفاد من اللفظ المستفاد من التنكير كما
في قولنا رجل جاءني بمعنى لا امراة او لا رجلان ثم لما امتنع ان يراد المهر شر
لا خير اذ لا يلي عليه لا نقلا ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر قدم شر
لان المعنى الذي اريد من جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي
ويقرب اي قبيل هو قام زيد قائم في التقوي لتضمنه اي قائم الضمير
مثل قام فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم وقال انما قلت يقرب
ان دون ان اقول نظيره لان قائم لما لم يتفاوت في الخطاب
والحكاية والغيبة في انا قائم اشبه الخالي عن الضمير وهذا معنى قوله
وشبهه اي ولشبه السكاكي قائم مع انه متضمن للضمير بالخالي عنه
من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة لا يتغير الخالي عنه نحو انا
غلام وهو غلام وقد يصحف قوله وشبهه مخففا ويظن انه اسم منصوب
على انه مفعول معه اي لتضمنه الضمير مع شبهه اي مع شبه قائم بالخالي
عن الضمير يعني ان قوله لتضمنه الضمير علة الاول ويقرب مشتمل على امرين
احدهما المقاربة في التقوي والثاني عدم كمال التقوي فقوله
لتضمنه الضمير علة الاول وقوله وشبهه علة الثاني ولا يخفى فيه من التعسف
وما اراد هذا المعنى فليقرا وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون اوضح
ولهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة واما

واما في صلة الموصول في نحو ما ذكر بكونه فيها فعلا عدل به الى صورة
الاسم لكراهة دخول ما في صورة لام التعريف على صريح الفعل ولا
ولا عومل قائم مع الضمير معاملتها اي الجملة في البناء حيث اعرب
في نحو رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم والحاصل انه لما كان متضمنا
ومشابها للخالي عنه روعيت فيه الجهتان اما الاولى فبأن جعل قريبا
من هو قام في التقوي واما الثانية فبأن لم يجعل جملة ولا عومل
معاملتها في البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب في قائم
من زيد قائم مبنيا على شبهه بالخالي لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب
فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت
عند الاسناد الى الظاهر قلنا جعله تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه في
حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح واتبعه في حكم الافراد نحو زيد
عارف ابوه اي جعله تابعا لعارف المسند الى الضمير في عارف المسند
الى الظاهر فحكم بانه مفرد مثله قال المصنف معنى اتبع عارفا عرف
في الافراد اذا اسند الى الظاهر مفردا كان الظاهر او مثنى او مجموعا ولعله
سهو فلا حاصل لهذا الكلام ومما يرى تقديمه على المسند كاللازم
لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية في نحو مثلك لا يبخل وغيرك
لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود وفي الايجاب نحو مثل الامير
حمل على الادهم والاشهب وغيري باكثر هذا الناس ينخدع اي الامير
حمل وانا لا انخدع فالاولى كناية عن ثبوت الفعل او نفيه عن المخاطب
بل عمن اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا ثبت الفعل لمن يسد مسده
ومن هو على اخص اوصافه او نفي عنه وارد ان من كان على الصفة التي

لان المنكر انما يدل على النوعية بالتنوين او غيره والحصر انما يستفاد من تقديره
التقديم فلا بد منه لحاجة الى انه قدر انه كان مؤخرا فقدم لتخصيص بالوصف لمنع تقديم التابع
فيصح وقوعه مبتدا كالعلم فوائده تجب ان يلزم الحصر مستفادا من الوصف لا من التقديم فلا
توجيه للكلام بل الجواب انه انما يعتبر التقديم والتاخير في صورة المنكر اذا لم يقصد به
التخصيص بالنوع الذي يمكن ان يستفاد من التنوين المستفاد من التنكير كما
في قولنا رجل جاءني بمعنى لا امراة او لا رجلان ثم لا يمتنع ان يراد المهر شر
لا خير اذ لا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر قدم شر
لان المعنى الذي اراد من جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي
ويقرب اي قبيل هو قام زيد قائم في التقوى لتضمنه اي قائم الضمير
مثل قام فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم وقال انما قلت يقرب
ان دون ان اقول نظيره لان قائم لما لم يتغير في الخطاب
والحكاية والغيبة في انا قائم انت قائم هو قائم اشبه الخالي عن الضمير وهذا معنى قوله
وشبهه اي شبه السكاكي قائم مع انه متضمن للضمير بالخالي عنه
في جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة لا يتغير الخالي عنه نحو انا
غلام وهو غلام وقد يصحف قوله وشبهه بخفض ويظن انه اسم منصوب
على انه مفعول معه اي لتضمنه الضمير مع شبهه اي مع شبه قائم بالخالي
عن الضمير يعني ان قوله لتضمنه الضمير علة للاول ويقرب مشتمل على امرين
احدهما المقاربة في التقوى والثاني عدم كمال التقوى فقوله
لتضمنه الضمير علة للاول وقوله وشبهه علة للثاني ولا يخفى فيه التعسف
وفساد هذا المعنى فليقرا وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون اوضح
ولهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة واما

واما في صلة الموصول فيمتنع حكم بذلك لكونه فعلا فعدل به الى صورة
الاسم لكراهة دخول ما في صورة لام التعريف على صريح الفعل ولا
ولا عومل معاملته مع الضمير معاملتها اي الجملة في البناء حيث اعرب
في نحو رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم والحاصل انه لما كان متضمنا
وشابها للخالي عنه روعيت فيه الجهتان اما الاولى فيجعل قريبا
من هو قام في التقوى واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل
معاملتها في البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب في قائم
من زيد قائم بناء على شبهه بالخالي لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب
فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يستتر فيه شيء
عند الاسناد الى الظاهر قلنا جعل تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه في
حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح واتبعه في حكم الافراد نحو زيد
عارف ابوه اي جعل تابعا لعارف المسند الى الضمير اعني عارف المسند
الى الظاهر في حكم بانه مفرد مثل قال المصنف يعني اتبع عارف عرف
في الافراد اذا اسند الى الظاهر مفردا كان الظاهر او مثنى او مجموعا ولعله
سهو اذ لا حاصل لهذا الكلام ومما يرى تقديمه على المسند كاللازم
لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية في نحو مثلك لا يبخل وغيرك
لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود في الاولى بغير مثل الامير
حمل على الادهم والاشهب وغيري باكثر هذا الناس ينخدع الى الامير
حمل وانا لا انخدع فالاولى كناية عن ثبوت الفعل او نفيه عن المخاطب
بل عمن اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا اثبت الفعل لمن يسد
ومن هو على اخص اوصافه او نفي عنه واريد ان من كان على الصفة التي

هو عليه كان من مقتضى القياس في موجب العرف ان يفعل كذا
او ان لا يفعل كذا لزم الثبوت لذاته او النفي بالطريق الاولى
والحاصل انه كناية عن ثبوت الفعل الذي اضيف اليه لفظ غيره او النفي
وعن سلبه عنه في الابي لانه اذا نفي الجود عن غير الممدوح مثلا
ثبت للممدوح ضرورة ان الجود موجود ولا بد له من محل يقوم
ولانه اذا نفيت الاختراع للغير من غير قصد الى ان انسانا سوى
المتكلم فيما قد استعمل على سبيل الكناية ولم يقصد ثبوته ونفيه لانسان
مماثل او مغاير لمن اضيف اليه كما في قولنا مثلك لا … وقوله غيري
جنى وانا المعاقب فيكم فكانني سبابة المتندم فان التقديم
ليس كاللازم عنده قصد هذا المعنى والى هذا اشار بقوله من غير ارادة
تعريض بغير المخاطب بان يراد بمثلك وغيرك غير المخاطب مماثل له او غير
مماثل له وقوله من غير معناه اي يكون ذلك القول الكلام بانسان غير ارادة
التعريض اي لم تثبت من ارادة التعريض كما يقول … من غيره ونها … افراد
لم ينبت الا من … ان قولك غيري يفعل كذا معناه انا لم افعل فهذا المقام
يستعمل غير على سبيل الكناية ويلتزم فيه … لكونه اي يرى تقديم كاللازم
لكون التقديم اعون على المراد بهما اي بهذين التركيبين لانهما من الكناية المطلوب
بهما نفس الحكم واثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ كما سبق والتقديم لكونه
مفيد التقوي اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى
تقديمه كاللازم عبارة الشيخ في دلائل الاعجاز ومعناه ان مقتضى،،
القياس وموجب العرف ان يجوز التأخير لحصول المبالغة بالكناية
لكن التقديم يرى كالامر اللازم لانه لم يقبح الاتيان على خلافه قطعا،،

فقطعا قال الشيخ وانت اذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان ابدا
على الفعل اذا نحي بهما هذا النحو وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا لم يقدما
ولو قلت يفعل كذا مثلك او غيرك رأيت كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا
عن صورته ورأيت اللفظ قد نبا عن معناه ورأيت الطبع يأبى ان يرضاه
وقيل قد يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف
النفي لانه اي التقديم دال على العموم اي على نفي الحكم عن كل فرد من افراد
ما اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد
من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم
عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي و
التأخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك اي افادة التقديم
النفي عن كل فرد والتأخير النفي عن جملة الافراد لئلا يلزم من ترجيح التأكيد
وهو ان يكون لفظ كل لتقرير معنى الحاصل قبله وتقويته على التأسيس
وهو ان يكون لافادة معنى آخر لم يكن حاصلا قبله بيانه لو لم يكن
قبله التقديم مفيدا لعموم النفي والتأخير مفيدا النفي يلزم ترجيح التأكيد
على التأسيس واللازم باطل لان التأسيس خير من التأكيد لان
حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم مثله بيان
بان الموجبة … التأكيد اكثر فالحمل عليه راجح قلنا ممنوع ولو سلم
فلم يعارض ما ذكرنا انه اقوى لان وضع الكلام على الافادة وكان
هذا القائل يتمسك في اصل الدعوى بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان
السبب والمناسبة والا فاثبات اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة
انه في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة …

العموم

بيناه لكنه اذا الحكم معدولة المحمول لان حرف السلب جزء من المحمول لا فصل عنه ولما لم يكن [illegible]
بعد ثم ثبت على موضوع هذا المحمول المركب الايجابي والسلب ولهذا جعلت موجبة
معدولة لا سالبة محصلة والفرق بينهما عند وجود الموضوع كما في هذه المادة ولهذا
صح جعلها سالبة جزئية والا فالسالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء
الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفي
القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة
السالبة الجزئية عند وجود الموضوع فحكم المتكلم ببعض الانسان بنفي
مثلا [illegible] في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه
الكل الذي هو اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها وايا ما كان يصدق نفي القيام
عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق
عليه الانسان في الجملة وكلما انسان لم يقم صدق بعض الانسان وبالعكس اذ في التقدير
وجود الموضوع وهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لا [illegible]
لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم منفيا
عن كل فرد من الافراد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الآخر
وعلى كل تقدير يلزم انه الحكم عن الجملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون
منفيا عن البعض ثابتا للبعض الآخر واذا ثبت ان انسان لم يقم بدون كل معناه
نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه ايضا
كذلك لكان تأكيدا لا تأسيسا فيلزم ترجيح التأكيد على التأسيس فيجب ان يكون
معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل تأسيس معنى آخر لان [illegible]
النفي الا [illegible] في صورة التأخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية
لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية النفي عن كل فرد

فرد لكونها من الانسان بقائم وانما قال في قوة الجزئية المستلزمة ووجهها المقتضية
لان السالبة الجزئية يحتمل نفي الحكم عن كل فرد ويحتمل نفيه عن بعض مع ثبوته للبعض وعلى
كل تقدير يستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا
بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار
بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي بصريحها
نفي الحكم عن كل فرد وما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية
وتوجيه الحكم هنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار اليه بقوله
لورود موضوعها اي موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل
في سياق النفي وكل نكرة كذلك مفيدة لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة
بلفظ كل لان ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة
في الاثبات واما التي يفيد العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظ
كل فعند ورودها في سياق النفي انما يفيد نفي العموم لا عموم النفي لان
رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كان معناه السالبة المهملة
في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد
فاذا ادخلنا عليه لفظ كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان
معناه ايضا نفي الحكم عن كل فرد يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس
فيجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل تأسيسا
فالحاصل ان التقديم قبل كل لسلب العموم فيجب ان يكون بعده لعموم
السلب ليكون كل تأسيسا لا تأكيدا والتأخير بالعكس وذلك لان
لفظ كل لا يخلو عن افادة احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما
يتعين الآخر ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل [illegible]

لم يقم لان افادة النفي عن الجملة وهو لم يقم كل انسان لافادة النفي
عن كل فرد لان الاول يجب ان يكون كلي تاكيدا حتى يلزم ترجيح
التاكيد على التاسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى
اعني الموجبة المهملة المعدولة نحو انسان لم يقم وعن كل فرد في
الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افادة
الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال
ذلك الاسناد والمفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها اي الى كل لان
انسان صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون اي على تقدير ان يكون
الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان
يكون كلي تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية
ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل
انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان انما افادة في
نفي الاسناد الى كل لا شيء آخر فيكون كل لتقوية ولما كان
لقائل ان يدفع هذا المعنى بان ما ذكرت من معنى التاكيد هو التاكيد
الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد ههنا ان يكون كل لافادة معنى
كان حاصلا بدونه قال لا يتوجه هذا المعنى ايضا لا منع اي
على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا فقط ولان الصورة
الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان اذا افادة النفي
عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة فاذا حملت كل على انسان
اي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان
نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا

بل تاكيدا على ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا
بدونه واذا لم يكن تاسيسا فلو جعلناها للنفي عن كل فرد
وقلنا لم يقم كل انسان للعموم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم ترجيح
على التاسيس لان التاسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين
على الآخر والحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد و
يلزمه النفي عن الجملة ايضا فكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى اي معنى حملت
يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول المصنف انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة
لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لا يقال دلالة قولنا لم يقم انسان على النفي
عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة
فلا يكون تاكيدا لانا نقول انما ان يشترط في التاكيد اتحاد الدلالتين اولا
يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون كل في قولنا لم يقم كل انسان تاكيدا
سواء جعل النفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون كل
في قولنا كل انسان لم يقم عند جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة
قولنا انسان لم يقم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر وهو يبطل
ما ذكرتم بل الجواب ان النفي الكلي عن الجملة اما بان يكون منفيا عن كل فرد
او بان يكون منفيا عن بعض الافراد وثابتا للبعض الآخر او بان يكون محتملا
للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم الاول وفي لفظ كل حمل على تاكيد
وعلى غير تاسيس فلو جعلنا لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد
على التاسيس واما اذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد وعلى وجه الاحتمال فيكون
تاسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله قطعا ولان النكرة

المنفية او اهملت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل
لانا قد بينا فيما ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع لا ان ايجاب
سماها مهملة باعتبار اهمال السور اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع
لا ما نقل المسطور في كتب القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا
ولم يتعرض فيها لبيان كمية افراد الموضوع اي لم يبين فيها ان الايجاب
او السلب في كل افراد الموضوع او بعضها والكلية هي التي بين فيها
ان الحكم على كل افراد الموضوع وظاهر ان الصادق على قولنا لم يقم انسان
انما هو تعريف الكلية دون المهملة اما لانه لا سور فيها مخصوص او التقدير
انه بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من
شيء يدل عليه ضرورة ولا نعني بالسور الا هذا والقوم وان
جعلوا السور في السلب الكلي لا شيء ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار فيهما
بل كل ما يدل على عموم فهو سور الكلية كقولنا طرا واجمعين ونحو ذلك
نص عليه الشيخ في الاشارات وصرحنا بجواز ان يكون بعض القضية
وكون الموضوع نكرة منفية اداة في التنوين عليه سور الكلية كما انه
في الموجبة سور الجزئية على ما قال في الاشارات ان كان او في الالف
واللام يوجب تعميما او في التنوين يوجب تخصيصا فلا مهملة في لغة العرب
وقال عبد القاهر في تقرير ان كلمة كل تارة يكون لشمول النفي واخرى
لنفي الشمول ان كانت كلمة كل داخلة في خبر النفي بان اخرت عنها اداة سواء
كانت معمولة لاداة النفي اولا وسواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى
المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك ما كل
متمنى المرء حاصلا او داخلا على اللغة المجازية او التمييز او معمولة للفعل

المنفي اما ان يكون معطوفا عليه او داخلا في خبر النفي واما ان يكون بتقدير فعل معطوف
على آخر مع المنفي او جعلت معمولة لفعل ليس بل يدل لان كل اذا كانت
في خبر النفي والتاخير عن اداة النفي شامل لوقوعها معمولة للفعل المنفي
فلا يحسن عطفه عليه بل واما الاول فظاهر واما الثاني فلان التاخير
عن اداة النفي اعم من ان يقع بينهما فصل نحو ما زيد كل القوم او ما جاءني
كل القوم وغيره لنفي الامثلة المذكورة او لا يقع نحو ما كل متمنى المرء حاصلا
فان خصصت التاخير باللفظي لم يخرج منه الا المعمول المقدم على الفعل
المنفي وان جعلته اعم من اللفظي والتقديري دخل فيه القسمان ايضا و
ما كان في الكلام لا يخفى تعسف في امثال وقع فيه تغيير عبارة الشيخ
وهو قوله او ادخلت كلمة في خبر النفي بان يقدم النفي عليه لفظا او تقديرا
كما اذا قدمتها على الفعل المنفي العامل فيه فانه موخر تقديرا لان
مرتبة المعمول التاخير عن العامل فلما قرب لجعل عطف على او اخرت
بتقدير الفعل ويكون المراد او اخرت عن اداة النفي ما اذا لم يدخل
اداة النفي على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال المذكور والمعنى
بان بان اخرت عن اداة النفي الغير الداخل على الفعل العامل فيها
او جعلت معمولة للفعل المنفي اما على الفعلية او تاكيدا لم نحو ما جاءني
القوم كلهم وما جاء كل القوم وقدم التاكيد لان كلا اصل فيه او
مفعولا كذلك مقدما نحو لم اخذ كل الدراهم او الدراهم كلها او مقدما
نحو كل الدراهم لم اخذ او الدراهم كلها لم اخذ وترك مقام ان الكيل اعتمادا
على ما سبق وجعل الفعل وهو اخذ في التمثيل المثال بين منفيا بلم
لان المنفي بما لا تقدم معموله عليه بخلاف لم ولان عليه ما سبق في

النحو كذا اذا وقعت مجروراً او ظرفاً نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام
ونحو ذلك فانه يتوجه عنده النفي الى الشمول خاصة لا الى اصل
الفعل اي افاد الكلام ثبوت الفعل والوصف لبعض مما اضيف
اليه كل ان كانت كل في المعنى فاعلاً للفعل والوصف الذي
حمل عليها او عمل فيها كقولنا في الفعل ما كل القوم يكتب وما
يكتب كل القوم وفي الوصف ما كل القوم كاتباً وما كاتب
كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم ونفي ثبوت الحكم
للشمول اذا كان الخبر جامداً نحو ما كل سوداء تمرة لكان احسن
او تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض ان كانت كل
في المعنى مفعولاً للفعل او الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل
ما يتمنى المرء يدركه ولم آخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم اخذت
انا وما آخذ كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض متمنياته
وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق و
الاستعمال قال الشيخ اذا تأملنا وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصلح
الا حيث يراد ان بعضها كان وبعضها لم يكن وفيه نظر لانا نجده
حيث لا يصح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل
مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين
فالحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي وانا ادعي وان لم تكن داخلة في حيز
النفي بان قدمت على النفي لفظاً ولم تقع معمولة للفعل المنفي عم النفي
كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد كقوله
عليه السلام لما قال له ذو اليدين اقصرت الصلوة

ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن اي لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان
وعليه اي على عموم النفي وشموله كل فرد قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي
علي ذنباً كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع شيئاً مما تدعيه علي من الذنوب
فالحاصل المعتمد في اثبات المطلوب الحديث وشعر ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث
فمن وجهين الاول ان السؤال بأم عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما
على الابهام في اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما رداً لخطأ
المستفهم وتخطئته في اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد
ثبوتهما جميعاً فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفياً لكل منهما والثاني
ما روي انه لما قال النبي عليه السلام كل ذلك لم يكن قال ذو اليدين بعض ذلك
قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلباً كلياً لما صح بعض ذلك قد كان
قد كان رداً له لانه انما يناقض نفي كل منهما لا نفيهما جميعاً اذ الايجاب الجزئي
رفع بسلب الكلي لا السلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه فصيح والشاعر
فيها اذ لا يمكن الفعل مشتغلاً بالضمير ان نصب الاسم على المفعولية نحو زيداً
ويشهد نصب كل ههنا ما يكسره وزناً وسياق كلامه انه لم يأت بشيء
مما ادعت عليه هذه المرأة فلو كان النصب مفيداً لذلك العموم وان رفع غير مفيد
لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الى الفصيح الى رفع المحتاج الى تقدير الضمير
من غير ضرورة ونقل ان نقول انه مضطر الى الرفع لانه لو نصبها لجعلها مفعولة
وهو ممتنع لان لفظة كل اذا اضيفت الى الضمير لم تستعمل في كلامهم الا
تأكيداً او مبتدأ لا تقول جاءني كلهم ولا ضربت كلهم ولا مررت بكلهم
ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه في قوله ثلث كلهن قتلت عمداً الى رفع
في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جائز على السعة اذ لا ضرورة

تحتاج اليه لامكان ان يقال كلمتين فقلبت بالنصب و[illegible] عرض علي بن [illegible] كتاب بانه
ما سقط الراء في رفع او نصب بما لا يستعمل مفعولا وهو غير جايز لان كلا اذا
اضيفت الى الضمير لم تستعمل الا تاكيدا او مبتدا لان قياسها ان تستعمل
الا تاكيدا او مبتدا لان قياسها ان تستعمل تاكيدا لا تقدمها لما تشتمل على
ضميره لان معناها افادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيفت اليه فلما اضيفت
الى الضمير كان الجملة متقدما ذكرها او في حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدا
لان العامل فيه معنوي لا يغير حاله في الصورة على ما علمت فلذلك يقال ان الامر
كله لله بالرفع والنصب ولا يقال ان الامر كله بل هذا كلامه وانما نافيه دلالة اقتضاء
المقام تقديم المسند وسيجي بيانه هذا الذي ذكر من الحذف والذكر و
الاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتاخير كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج ما الاظهار ص
على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر
موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام
هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل
عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر
في نعم رجل بحسب المراد الابهام ثم التفسير المناسب لموضع هذا الباب الذي
هو المدح العام او الذم العام ابلغ من غيره لتعين فصدق التزم تفسيره بنكرة
لتعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ ما يتم بالفاعل ولا يلتبس
المخصوص بالفاعل في مثل نعم الرجل زيد في الابهام والايضاح ابلغ من غير المقصود
وتخصيصه بالمخصوص بالمدح في مثل نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب
في احد القولين اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف واما قول من
يجعل المخصوص مبتدا ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فالتقدير

والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال ان يكون الضمير عائدا
الى المخصوص وهو مقدم تقديرا فان قلت لو كان الامر كذلك لوجب ان يقال
نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولفات الابهام المقصود وقد صح
هذا الباب في الاصح تفسيره بالنكرة اذ لا معنى له قلت لما اغرق هذا الباب بحذوف
فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون الضمير فيه مستترا من غير ابراز سواء
كان للمفرد والمثنى او المجموع على انه الاسم الجامد في عدم التصرف وذهب
بعضهم الى انه اسم و اما ابهامه ثم التفسير فيكون حاصلا من التزام تاخير
المخصوص في اللفظ الا نادرا وهذا الاعتبار يصح تميزه بالنكرة وايضا يجوز
ان يكون التمييز للتاكيد مثل في نعم الرجل رجلا فانه اتفق فيهما سيبويه
فراعا والرفع لبس المخصوص بالفاعل كما هو قولهم هو او هي زيد عالم
مكان الشان او القصة فالاضمار فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر ويختار تانيث
هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة نحو هي هند مليحة فانما
لا يختار الا باعتبار قصد المطابقة لا لانه راجع الى ذلك المؤنث ولم
يسمع تثنية الا بغرض وهو زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه
وانما هما يجي بتعيين المصنف لقولهم بابه رجلا ويا له اما فيه
وربه رجلا وقوله فيقتضي من ربه سجوانات لانه ليس من المسند اليه ليتمكن
تعليل لوضع المضمر موضع المظهر ما يعقبه اي يعقب ذلك الضمير اي
يجي على عقبه في ذهن السامع لانه لم يفهم منه اي من الضمير معنى ٢١٤١٧
انتظره اي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى لا جعل انتظره
ان علم النفوس من الشوق الى معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع
بعده في ذهنه فضل تمكن لان الحاصل بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب

له وصار كانه الطالب في القلب محل ومكانة لا يكون الا كذلك حتى يبرز ولهذا اشتهر
بان يكون مضمونه خبرا يعظم شأنه فلا يقاس بهذا الباب بل هو نظير
وهذا اي قصد الابهام ثم التفسير لاجل التفخيم والتعظيم هو السر في الالتزام
تقديم ضمير الشان وهو مقتضى التزام تأخير المخصوص في باب نعم لكنه قد جاز
تقديمه لقصد التفخيم بوجوب تجدد نعم حيدا او شرح الحال فالمقصود هو
ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره انما يصح في
ضمير الشان دون الضمير في باب نعم اذ السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان
فيه ضميرا فتعليل وضع ضمير في باب نعم بما ذكره ليس بسديد وقد يكون وضع
المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه اي
القرآن او لانه يلوح او لانه يبلغ من عظم شانه الى ان صار متعقل
الاذهان نحو هو الحي الباقي او لادعاء ان الذهن لا يلتفت الى غيره
كقوله في المطلع زارت عليها للظلام رواق وقد يعكس اي يوضع
المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم اشارة
فلكمال العناية بتمييزه اي تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله
اي قول ابن الراوندي كم عاقل عاقل هو وصف عاقل الاول
بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال مررت برجل اي رجل كامل في الرجولية
اعيت اي اعيت بمعنى اعجزته او اعيت في نفسه مذاهبه اي طرق
معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الاوهام
حائرة وصير العالم النحرير زنديقا اي كافرا نافيا للصانع
قائلا لو كان الصانع موجودا لما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة
الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا

مرزوقا فكان المقام مقام المضمر لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشان
وهو جعل الاوهام حائرة والعالم المتقن زنديقا كملت العناية بتمييزه
فابرزه في معرض المحسوس كانه يريه السامعين ان هذا الشيء
المتعين المتميز هو الذي له ذلك الصفة العجيبة والحكم البديع وقد يقال
ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فمعنى
اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه عبارة عنه ومعنى كون هذا
الحكم بديعا انه ضد ما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه من التعسف او التهكم
عطف على كمال العناية اي او لقصد التهكم بالسامع كما اذا كان
فاقد البصر او لا يكون ثمة مشار اليه اصلا او النداء على كمال بلادته
بانه لا يدرك غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس عنده كالمحسوس
او ادعاء كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه اي على وضع اسم الاشارة
موضع المضمر لادعاء كمال ظهوره من غير هذا الباب اي باب المسند اليه
قول ابن الدمينة تعاللت اي اظهرت العلة والمرض كي اشجى
اي احزن من شجي بالكسر اي صار حزينا لا من شجا يشجو فانه متعد يقال شجاه
اي احزنه وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك
اي بقتلي ولم يقل به لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر
الذي يشار اليه باسم الاشارة وان كان المظهر الموضوع موضع
المضمر غيره اي غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين اي تمكين المسند
المسند اليه عند السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد اي الذي يصمد اليه اذا
قصده لانه يصمد اليه في الحوائج ونظيره من غيره اي نظير قل هو الله
احد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من غير باب

[illegible]

الى مع [illegible]

او بلادة السامع

بمنزلة

المسند اليه وقوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اي ما انزلنا القرآن الا بالحكمة
المقتضية لانزاله وما نزل القرآن الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى
الى كل خير او ادخال الروع في ضمير السامع وتربية المهابة او تقوية داعي المأمور
اي ما يكون واجبا لمن امر به الى الامتثال والاتيان به مثالهما
اي مثال التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين
يأمرك بكذا مكان انا آمرك وعليه من غير وضع المظهر موضع المضمر
لتقوية داعي المأمور من غيره اي من غير باب المسند اليه فاذا عزمت
بعد المشاورة فتوكل على الله اي فتوكل علي لم يقل علي لما في لفظ
الله من تقوية داعي الرسول عليه السلام الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوف
بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال والاستعطاف اي طلب العطف
والرحمة كقوله الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا فان تغفر
فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يغفر سواكا حيث لم يقل انا العاصي
آتيتك على ان يكون العاصي بدلا لان في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب
الشفقة ما ليس في لفظ انا وفيه ايضا تمكن من وصفه بالعاصي قوله
تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الى قوله فآمنوا بالله
ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فآمنوا
بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه وليشعر بان الذي
وجب الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات
كائنا من كان انا او غيري اظهارا للنصفة وبعدا من التعصب لنفسه
قال السكاكي هذا اي نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص
بالمسند اليه ولا بهذا القدر اي النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية

اي من النقل مختص بهذا القدر

مطلقا

عن الحكاية في العبارة او نقل وقد يحتمل ان يكون والنقل عن الحكاية
الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم مظهر
لا بضمير غائب الا اذا وقع بقدر بل كل من المتكلم والخطاب والغيبة
مطلقا ينقل الى الآخر فيصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة
في الاثنين لان كلا من الثلاثة ينقل الى الآخرين وقوله مطلقا زيادة
من المصنف ليس بمصرح في كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على
معنى سواء كان الغيبة باسم مظهر او بضمير غائب او بالجميع على معنى
سواء كان في المسند اليه او في غيره وسواء كان كل منها قد اورد
في الكلام ثم عدل عنه الى الآخر او لم يورد ولكن كان مقتضى الظاهر ايراده
فعدل الى الآخر وهذا انسب بمقصود المصنف من تعميم تفسير السكاكي
ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا مأخوذا من التفات
الانسان من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه وقول صاحب
انه يسمى التفاتا في علم البيان مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان
على العلوم الثلاثة كقول امرئ القيس تطاول ليلك بالاثمد
بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويروى بكسرهما فخص بعض
المتأخرين من بين امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة على ان
مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى
الظاهر ايراده فعدل عنه الى الآخر فهو التفات لانه قد صرح
بان في قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر
ليلي بالتكلم والمشهور عند الجمهور اي الالتفات هو التعبير عن
معنى بطريق من الطرق الثلاثة التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه

لو قال السكاكي فان قيل لم يورد الغائب مطلقا ... بل بمقتضى الظاهر ان فيه غائب عدل عنه الى الخطاب

اي عن ذلك المعنى بآخر منها اي بطريق من الطرق الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثاني
على خلاف مقتضى الظاهر ويكون مقتضى الظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه
بغير هذا الطريق وهذا اشبه بكلام المصنف في الايضاح وانما قلنا ذلك
لانا نقطع قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات هو
انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب آخر
غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرية لنشاطه وايقاظا
في اصغائه فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل في هذا التعبير اشياء
ليست من الالتفات منها نحو انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم
وانت الذي فعل كذا ونحن الذين صبحوا الصباحا ونحو ذلك
مما عبر عنه بعين واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب وتارة بالاسم
المظهر او ضمير الغائب ومنها نحو يا زيد قم ويا رجلا بصيرا خذ
بيدي وفي التنزيل ءانت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم لان
الاسم المظهر طريق غيبة ومنها تكرير الطريق الملتفت
اليه نحو اياك نستعين واهدنا وانعمت فان الالتفات انما هو
في اياك نعبد والباقي جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه
تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر ومنها يا من هو عالم
حقق لي هذه المسئلة يا ايها الذي لا نظير له في هذا الفن ونحو ذلك
يا من يعز علينا ان نفارقهم وجداننا كل شيء بعدكم عدم فلا التفات
في ذلك لان حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام
بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب فكل من تفارقهم ووجدانكم
جار على مقتضى الظاهر وما يتوهمه بعض الاوهام من ان يا ايها الذين

الذين آمنوا من باب الالتفات والقياس آمنتم فليس بشيء
قال المرزوقي في قوله انا الذي سمتني امي حيدرة كان القياس ان يقول
سمته حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد
في الاخبار عن نفسه وكان الآخر هو الاول لم يبال برد الضمير على الاول
وحمل الكلام على المعنى لامنه من الالتباس وهو مع ذلك قبيح عند
النحويين حتى ان المازني قال لولا اشتهار مورده وكثرته لرددته
ومن الناس من زاد في اخراج بعض ما ذكرنا قيدا وهو ان يكون
التعبيران في كلامين وهو غلط لان قوله تعالى باركنا حوله لنريه من
آياتنا في قراءة ليريه بالغيبة فيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة
الى التكلم مع ان قوله من آياتنا ليس بكلام آخر وهو من متعلقات
ليريه وتتماته وهذا اعني الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه
بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق
ثم عبر عنه بطريق آخر او يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق فعدل الى
الآخر فيوجد عند الجمهور مختص بالاول فكل التفات عندهم التفات عنده
من غير عكس كما في قوله تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد
وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد وذلك من نبا
جاءني وخبرته عن ابي الاسود في الصحاح العائر قذى العين
وهذا الكلام في جمعه عوائر وعائر اي عقدة تقبض منها ما يسيل له
ليلك من الاسناد المجازي كصائم نهاره فانه لا التفات في البيت
الاول عند الجمهور وقد صرح السكاكي بان في كل من ابيات
الثلثة التفاتا وفي كلام صاحب الكشاف في قول امرئ القيس ثلث التفاتات

في ملتفتة ابياتا فالظاهر ان مذهب السكاكي موافق لمذهب من قبله لكن يجوز ان يكون احدهما
بالالتفات ... فيها التفاتا باعتبار الالتفات من الخطاب الى الغيبة وكلا الثلاثة باعتبار
الالتفات من الغيبة في بات او يكون الثاني فقط باعتبار الالتفات من الغيبة
بات على الخطاب الى التكلم فتصير ان فيها ثلث التفاتات على مذهب الجمهور
فالجواب ان الالتفات انما يكون من شيء حاصل وقع على اسلوب الكلام وبعد الالتفات من
الخطاب في البيت الى الغيبة في بات فلا يتحمل الخطاب ... الغيبة فلا يكون الالتفات
الى التكلم في جاءني الا من الغيبة وهو ظاهر فان قلت لا نسلم ان الكاف في ذلك خطاب
لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما في قوله
ثم عطفنا عليكم من بعد ذلك حسب ما يقول او يكره [illegible]
رسالة [illegible] حسب ما يقول او لا [illegible] بكر
صاحبي قبل ان [illegible] حسب ما يقول [illegible] الالتفات
من التكلم الى الخطاب وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون مكان
ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا بالنفس حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم
ولكن المراد بقوله وما لي لا اعبد المخاطبون والمعنى ما لكم لا تعبدون الذي
فطركم لكن المعبر عنه في الجميع هو المخاطبون فان قلت ح يكون قوله
ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون على خلاف مقتضى الظاهر
قلت لا نسلم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي ان يجري اسلوب
الكلام بل يجري الالتفات على نسق السابق وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله من
بغاة جاءني وقد قطع المصنف بانه وارد على مقتضى الظاهر وهذا مشعر بالخطاب
فيه عند غير السكاكي وفيه لان مثل ترجعون وجاءني في الاية والبيت التفات
عند السكاكي وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات في خلاف

في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا فلا يتحقق خلاف بينه وبين غيره
فعلم ان الحق انه منحصر في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون وجاءني من خلاف
المقتضى على ما حققناه والى الغيبة المصنف نحو انا اعطيناك الكوثر فصل
لربك مكان لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم
المعظم كالجماعة ولم يجئ ذلك في الغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما
هو شيء استعمله المولدون كقوله باي نواحي الارض ابغي وصالكم وانتم ملوك
ما لمقصدكم نحو يعني تعظيما للمخاطب ومن الخطاب الى التكلم
الى التكلم نحو قول علقمة بن عبدة طحا بك اي ذهب بك قلب في الحسان
متعلق بقوله طروب قال المرزوقي معنى طروب في الحسان له طرب
في طلب الحسان [illegible] بعيد الشباب اي حين ولى
الشباب وكاد عصر حان مشيب اي زمان قرب المشيب واقبل
على الهجوم يكلفني ليلى فيه التفات من الخطاب في طحا بك الى التكلم
حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعول ثان
اي يكلفني ذلك القلب ليلى ويطالبني بوصلها ويروى بالتاء الفوقانية
على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اي [illegible] فراقها او على انه
للقلب ففيه التفات آخر من الغيبة الى الخطاب وفي طحا بك التفات
آخر عند السكاكي على ما عند الجمهور وقد شط اي بعد وليها اي قربها وعادت عواد
عواد وخطوب قال المرزوقي عادت [illegible] يجوز ان يكون [illegible] من عاد يعود
اي عاد عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل
والى الغيبة حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم مكان بكم ومن الغيبة
الى التكلم والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان فساقه

[Margin notes: ... السكاكي ... باعتبار ... الالتفات — انظر — ... بينا]

وای الخطاب بمالک یوم الدین ایاک نعبد مکان ایاه نعبد وفی صدر الافاضل
فی ضرام السقط ان من شرط الالتفات ان یکون المخاطب بالکلام فی
الحالین واحدا کقوله تعالی ایاک نعبد فان ما قبل هذا الکلام وان
لم یخاطب به الله من حیث اللفظ فهو بمنزلة المخاطب لان ذلک یجری
من العبد مع الله لا مع الغیر بخلاف قول الحجاج بن یوسف لیس له
نظیر دون عند الخلیفة بالحجاج غنی بان ذلک اراد وای بسبب
امکنتی وادیتاح فانه لیس من الالتفات فی شیء لان المخاطب
بالبیت الاول امرأته والمخاطب بالبیت الثانی هو الخلیفة فهذا اخص
من تفسیر الجمهور وقوله هل تبلغنکم رسالة مرسل ام لیس ینفع عادلا
الوکن فیه التفات فیه التفات عند الجمهور من الخطاب فی نزح جلکم
الی الغیبة فی اولک یعنی وهو من اضراب عن خطاب الغائب
الی الاخبار عنهم وان کان یری من قبیل الالتفات فلیس هذا لان
المخاطب بهل تبلغکم بنو کنانة وبقوله اولا کن غیرهم وقد یطلق
الالتفات علی معنیین آخرین احدهما تعقیب الکلام بجملة مستقلة
له فی المعنی علی طریق المثل او الدعاء او نحوهما کما فی قوله تعالی وزهق الباطل
ان الباطل کان زهوقا وقوله تعالی ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وقوله
فهم الفقر قبلهم والفقر من قسمات الظهر وفی قوله بیدی ضمة کان الحمام
بذی الطلوح یشفی الغیب انها الحمام انسی یوم تعقل علی ضمنا
یرع بشامة یسقی البشام والثانی ان تذکر معنی فیتوهم ان
السامع اختلج فتلتفت الی الکلام یزیل اختلاجه ثم ترجع الی مقصودک
کقول ابن میادة فلا صرمه یبدو وفی الیاس راحة ولا وصله

ولا وصله یصفو لنا فنکارمه کانه فی فلا صرمه یبدو قیل لم قال من
یصفا جاب بقوله وفی الیاس راحة وجه ای وجه حسن الالتفات
علی الاطلاق ان الکلام اذا نقل من اسلوب الی اسلوب کان
احسن تطریة ای تجدیدا واحداثا من طریت الثوب لانا فی کل
جدید لذة لنشاط السامع واکثر ایقاظا للاصغاء الیه ای ذلک
الکلام وقد تختص مواقعه بلطائف ای قد یکون لکل الالتفات
سوی هذا الوجه العام لطیفة ووجه تختص به بحسب مناسبة المقام
کما فی سورة الفاتحة فان العبد اذا ذکر الحقیق بالحمد عن قلب حاضر
یجد ذلک العبد من نفسه محرکا للاقبال علیه ای علی ذلک الحقیق بالحمد
وکلما اجری علیه صفة من تلک الصفات العظام قوی ذلک
المحرک الی ان یؤول الامر الی خاتمتها ای خاتمة تلک
الصفات وهی قوله مالک یوم الدین المفیدة انه ای ذلک
الحقیق بالحمد مالک الامر کله فی یوم الجزاء ولانه اضیف مالک الی یوم
الدین علی طریق الاتساع والمعنی علی الظرفیة ای مالک فی
یوم الدین والمفعول محذوف دلالة علی التعمیم فحینئذ یوجب ذلک
المحرک لتناهیه فی القوة الاقبال علیه ای علی ذلک الحقیق بالحمد والخطاب
بتخصیصه بغایة الخضوع والاستعانة فی المهمات والباء فی
بتخصیصه متعلق بالخطاب تقول خاطبته بالدعاء اذا دعوت له
مواجهة والمعنی یوجب ذلک المحرک ان یخاطب العبد ذلک الحقیق
بالحمد بما یدل علی تخصیصه بان العبادة هی غایة الخضوع
والتذلل له لا لغیره وبان الاستعانة فی جمیع المهمات منه لا

من غيره وتعميم للمهمات ستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد
الاستعانة على اداء العبادة ويكون احدهما بيانا للمعونة ليتلائم الكلام
ويكون العبادة له لذاته لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة
في المهمات في اللطيفة الخمس ج ما موقع هذا الالتفات هو ان فيه
تنبيها على ان العبد اذا اخذ في القراءة يجب ان يكون قراءته على وجه
يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور هذا الذي ذكره المصنف جار على نفس
المفتاح فطريقة الكشاف انه لما ذكر الحقيق بالحمد واجرى
عليه تلك الصفات العظام تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق
بالثناء والعبادة فالتفت في ذكر ذلك المعلوم المتميز فقيل اياك يا
من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له
لاجل ذلك التميز الذي لا يحق العبادة الا به لان المخاطب ادخل
في التميز واعرف فيه فكان تعليق العبادة به تعليقا بلفظ المتميز
ليشعر بالعلية ويمكن ان يقال انه اذا يا د ذكر لوازم الشيء وخواصه
يوجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر الله تعالى توجه النفس
الى الذات الحقيق بالعبادة وكلما اجري عليه صفة من تلك
الصفات العظام ازداد ذلك قوة وصنف ذلك اولا بانه المدبر
للعالم وهو ثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية
لينتظم لهم امر المعاش وليستعدوا لامر المعاد وثالثا بانه المالك للعالم
الغيب واليه معاد العباد فانصرفت النفس بالكلية اليه لتناهي وضوحه
وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب تنبيها على ان من هذه صفاته
يجب ان يكون معلوم التحقيق عند متميزا عن سائر الذوات حاضرا في قلبه

بالحمد ك

العبد ٢ ٧

في قلبه بحيث يراه ويشاهده حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة وانها
ينبغي ان تكون عن قلب حاضر كانه يشاهد ربه ويراه ولا يلتفت الى ما سواه
ولما انجر كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام منه وان
لم يكن من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف المقتضى تلقي المخاطب
بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده الباء في بغيره للتعدية
وفي بحمل للسببية والمعنى ومن خلاف مقتضى الظاهر ان تلقي
المخاطب الذي صدر منه الكلام بغير ما يترقب وهو بسبب
حمل كلام المخاطب على خلاف ما اراده تنبيها على انه اي ذلك الغير هو
الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثري للحجاج وقد قال له الحجاج
له حال كون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعني القيد
هذا مقول الحجاج مثل الامير حمل على الادهم والاشهب هذا مقول
قول القبعثري اي فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه
بغير ما يترقب بان حمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم
اي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض الذي فيه وضم اليه الاشهب
اي الذي غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج
انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان
يقصده الامير اي من كان مثل الامير في السلطان وبسطة اليد
فجدير بان يصفد اي بان يعطي المال ويهب من الاصفاد لا ان
يصفد اي يقيد ويوثق من صفد وقال الحجاج له ثانيا انه اي
الادهم حديد فقال لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا
فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده والتعرض بعطف على المخاطب

اي تلقي السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره اي
غير ذلك السؤال تنبيها على انه اي ذلك الغير الاولى بحاله او المهم له اي
السائل او المهم له كقوله تعالى يسئلونك عن الاهلة قل هي مواقيت
للناس والحج سألوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه
حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا
قليلا حتى يمتلئ ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا ولا يكون
على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو
ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم
من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف
بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسألوا
عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على
ما هو من دقايق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى
يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين
والمساكين وابن السبيل سالوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا
ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان
النفقة لا يعتد بها الا ان يقع موقعها ولكل ما فيه خير صالح
للانفاق فذكر هنا على سبيل التضمن دون القصد ومنه اي من خلاف
مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه
نحو ويوم ينفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الارض
هكذا في النسخ والصواب ففزع على معنى يفزع وهذا في الكلام كثير سيما
في كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ

بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع ونحوه التعبير عنه بلفظ
اسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اي يجمع الناس لما فيه من
الثواب والعقاب والحساب وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت
كل من اسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى
الحال وقد يكون صفة لواقع ليقع ومجموع ليجمع من غير تفرقة الا
ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب
العارض في الجملة اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا على
مقتضى الظاهر قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل والمفعول
فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا
الماضي عند الاكثرين فنزل غير الواقع منزلة الواقع وعبر عنه
بما هو موضوع للواقع بطريق خلاف مقتضى الظاهر وان شئت في از
بس فوران الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقولنا ان
الدين ليقع وذلك يوم يجمع له الناس لتعثر على الفرق بينهما
ومنه اي من خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام
مكان الآخر والآخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعي اليه اعتبارا
من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما
اذا وقع ما هو في موقع المبتدأ نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة كقوله قفي قبل
التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا اي لا يك موقف الوداع
موقفا منك والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه
ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت
الحوض على الناقة لان المعروض عليه يجب ان يكون ذا ادراك يميل به الى المعروض

ادير عنه وعنه وانما ادخلت القلنسوة في الراس والخاتم
في الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والراس والاصبع
مظروف لكنه لما كان المناسب هو ان يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه
ويجري بالمظروف نحو الظرف وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية
لهذا الاعتبار واما قوله فانك لا تبالي بعد حول أظبي كان امك ام حمار
اي اذهب الى حيث شئت من الناس وتصفح الصفات الايام حتى لو تقول
على هذا سنة لا يبالي ان منهم الهجينا كان ام غير الهجين فقيل
انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان ظبي مرفوع بكان المقدر
لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى فصار الاسم نكرة
والخبر معرفة كما في قوله ولا يك موقف منك الوداعا وتحسين المعادلة
بين ما وقع بعد ام وما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل
لوجود المفسر وبانه غير مقصود وذكره كعدمه فالمقصود والمذكور
بعد الهمزة هو ظبي لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد ام
والحق ان ظبي مبتدا وكان امك خبره وصح الابتدا بالنكرة
لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل في الدار ام امرأة وحمار عطف على ظبي
لان دخول الهمزة في الاسم اكثر من ان يحصى وسبق في الاستفهام
حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدا بخلاف هل
زيد قام فلا قلب فيه من جهة اللفظ لان اسم كان ضمير
والضمير معرفة كما نعم رجل شريف كان ابا نعم فيه قلب من جهة المعنى
لان المخبر عنه في الاصل هو الام والمعنى اظبيا كان امك ام حمارا
لان المقصود التسوية بين ان يكون امك ظبيا وان يكون حمارا

جارا فافهم وقبله اي القلب السكاكي مطلقا انما وقع وقال انه مما يورث الكلام ملاحة
ويشجع عليه كمال البلاغة وامن الالتباس ويأتي في المحاورات
وفي الاشعار وفي التنزيل ورده غيره اي غير السكاكي مطلقا والحق
انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي
من اللطائف قبل كقوله اي قول رؤبة ومهمه اي مفازة
مغبرة متلونة بالغبرة ارجاؤه اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا
كان لون ارضه سماؤه وههنا مضاف محذوف اي لون سمائه بدلالة
معنى قوله اي لونها فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كان لون
سمائه لغبرتها لون ارضه وفي القلب من المبالغة ما ليس في
تركه للاشعار بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه
به لون الارض في الغبرة والا اي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا
رد لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن
تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما ان لا يتضمن
ما يوهم عكس المقصود كقوله اي قول القطامي يصف ناقته بالسمن فلما
الفدن ل ان جرى سمن عليها كما طينت من طينت السطح بالفدن اي القصر
السياعا اي الطين بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع
وجواب لما قوله بعده امرت بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن ان
لن يستطاعا وتقابل ان يقول انه يتضمن من المبالغة
في سمن الناقة ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع
لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة
الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن والثاني

الا يتفطن ما يوهم عكس المقصود فيكون ادخل في الاداء كقوله
ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب جذع البصيرة قارح الاقدام
والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام على انه حال من الضمير
في انصرفت ولم اصب بمعنى لم اجرح وذلك لان الجذوعة
حداثة السن والقروح قدمه وتناهيه فيناسب وصف
الرأي والبصيرة بالقروح ووصف الاقدام والاقتحام في
المعارك بالجذوعة كما يقال اقدام غر ورأي مجرب وليس
في هذا القلب اعتبار لطيف بل فيه ايهام عكس المقصود واجيب
بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة
حال من الضمير في لم اصب لانه اقرب ومعناه لم الف من صبا
البشرى الغبية ووجدته اي الف بهذه الصفة بل وجدت
بخلافها جذع الاقدام قارح البصيرة وليس معناه لم اجرح
لان ما قبله من الابيات يدل على انه جرح وتحدر منه الدم
ولان في الكلام الدلالة على انه جرح ولم يمت اعلاما بان
الاقدام ليس بعلة للحمام وحث على ترك الفكر في العواقب ونفي
التحرز خوفا من المعاطب كذا في الايضاح وفيه بحث لان
قوله وقد اصبت اي جرحت يصلح قرينة على ان لم اصب
بمعنى لم اجرح واما جعله بمعنى لم الف فلا قرينة عليه مع ما
فيه من سير النظم ودلالته جعل الكلام على اثبات
الجرح لا تنافي ذلك لانه اذا جعل جذع البصيرة حالا من لم
اصب صار المعنى لم اجرح في هذا الحال بل جرحت جذع

جذع الاقدام قارح البصيرة على انه لما جعله بمعنى لم الف
فالانسب ان يجعل جذع البصيرة مفعولا ثانيا لا
حالا لانه احسن تادية للمقصود والجواب المرضي ما اشار
اليه المرزوقي وهو ان جذع البصيرة حال من الضمير في
انصرفت وجذع البصيرة عبارة عن انه على بصيرته التي
كان عليها اذ لم يعرض له تردد وندم في الاقتحام ولم
يتطرق اليه نقص عن الاول قدام وقارح الاقدام كناية
عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب وذلك لانه قال
المعنى ثم انصرفت وقد نلت ما اردته من الاعداء ولم
ينالوا ما ارادوا مني وانا على بصيرتي الاولى لم يبدل في
الاقتحام ولا غلب في اختياري التطرق والانحراف بل
قد صار اقدامي في الحرب قارحا لطول ممارستي وتكرر
مبارزتي الباب الثالث احوال المسند اما تركه فكما مر
في حذف المسند اليه لقوم ركني الكلام واعظمهما الاحتياج
اليه فوق الاحتياج الى المسند بحيث لم يذكر لفظا فكانه
اتى به لفرط الاحتياج اليه ثم اسقط لغرض بخلاف
المسند فانه ليس بهذه المثابة في الاحتياج فيجوز ان
يترك ولا يؤتى لغرض به لفظا اي قول ضابئ بن الحارث بن
البرجمي ومن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار
بها لغريب في الاساس الكرني رحله اي منزله
وماواه وقيار اسم جمل له لفظا البيت خبر ومعناه التحسر

٢ وانما قال في المسند اليه حذفه وفي المسند تركه رعاية للطيفة وهي ان المسند اليه

فرس ٣

على الغربة والتوجع من الكربة حذف المسند من الثاني ويقدر في نحو فاني
وقيار بها لغريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث في
الظاهر مع ضيق المقام بسبب التضجر ومحافظة الوزن ولا يجوز ان
يكون لغريب خبرا عنهما بافراده ولامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي
الخبر لجواز زيدا وعمرو منطلقان ونحو ارتفاع قيار وجهان احدهما
العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون العطف
بعد مضي الخبر ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في ان
زيدا وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا آخر والثاني ان يرتفع
بالابتداء والمحذوف خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان
مع اسمه وخبره والاشبه بكلامه هو الثاني كما تقول ليت زيدا
قائم وعمرو منطلق والسر في تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية
بينهما في التحسر على الاغتراب كانه اثر في غير ذوي العقول ايضا وبيان
ذلك انه لو قيل اني غريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار
في التأثر عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه ليتاتى
الاخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر تنبيها على ان قيارا مع انه
ليس من ذوي العقول قد ساوى العقلاء في استحقاق
الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر وهذا الوجه هو الذي قطع به
صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا و
الصابئون والنصارى الآية وقال الصابئون مبتدأ و
هو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين آمنوا الى
آخره لا محل لها من الاعراب وفايدة تقديم الصابئون التنبيه

على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب
ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم وههنا ابحاث
لا يحتملها المقام وقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض
والرأي مختلف هذا اصح من ان المذكور خبر عن الثاني وخبر الاول
محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله رماني بامر كنت منه
ووالدي بريئا ومن جول الطوي رماني على ان بريئا خبر لوالدي
وخبر كنت محذوف فعلى هذا من عطف المفرد وجمهور
النحاة على ان المذكور خبر كنت ووالدي مرفوع بالابتداء والخبر
محذوف فهو من عطف الجملة وكذا قوله فيا قبر معن كيف واريت جوده
وقد كان منه البر والبحر مترعا ان البحر مرتفع بالابتداء على تقدير ا مرفوع ؟
والمعنى كان منه البر مترعا والبحر ايضا مترعا فيكون من عطف الجملة على الجملة
ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدأ
في نية التأخير وانما قدم لفرط الاهتمام ولو انهم قدروا المحذوف
من الثاني منصوبا اي كنت منه بريا ووالدي ايضا بريئا وقايما او على
لم يكن بعيدا وقولك زيد منطلق وعمرو اي وعمرو كذلك فحذف
للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا
زيد اي موجود فحذف للمح اتباع الاستعمال لان اذا المفاجاة
تدل على مطلق الوجود واذا اريد نوع خاص مثل قائم او قاعد او راكب
فلا بد من الذكر ثم قيد الوجود بنوع خصوصية فيقدر بحسبه كاينا
المذكور فان خرجت يدل على ان المعنى حاضرا او بالباب
او نحو ذلك والمفاجاة فاذا قيل في المسند اليه او بهما لزوم

ابريا وكان البر منه مترعا والبحر ايضا مترعا لئلا يكون من عطف المفرد كقولنا كان زيد قايما وعمرو وقاعدا ؟

ما بعدها لان قبلها اى مفاجأة زيد لازمة للخروج وقيل ليس لعطف جملة على جملة
اى خرجت ففاجأت وقت هو حضور زيد بالباب فالعامل فى اذا هو
فاجأت فيجب ان يكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل هو الخبر
المحذوف فيجب ان لا يكون مضافا الى الجملة وقال المبرد اذا ظرف مكان ٢ فيهام
فيجوز ان يكون هو الخبر المبتدأ اى فبالمكان زيد والتزم تقديمه
اذا الشرطية لكنه لا يطرد فى نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى
لقولنا فبالمكان زيد بالباب وقوله اى قول الاعشى ان محلا وان
مرتحلا وان فى السفر اذ مضوا مهلا السفر جمع سافر كصحب وصاحب
ومحلا اى بعدا وطولا اى ان لنا فى الدنيا حلولا وان لنا عنها
الى الآخرة ارتحالا والسفر والرفاق قد توغلوا فى المضى لا رجوع لهم
ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند وهو ههنا ظرف قطعا
بخلاف ما سبق لقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين
اعنى العقل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف فى نحو ان
مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا وقد وضع سيبويه لهذا بابا
فقال هذا باب ان مالا وان ولدا وقال عبد القاهر لو سقطت
ان لم يحسن الحذف او لم يجز لانها الحاضنة له والمتكفلة بشأنه
والمترجمة عنه وفيه اى فى البيت ضيق المقام اعنى المحافظة على الشعر ١٤ اى ان محلا وان مرتحلا صح
المصنف رحمه الله بعدما مثل للاختصار بدون الضيق بقوله ان زيدا
وان عمرا اى وعليه قوله ان محلا على هذا السبب الذى هو حذف
بعد ان الكرة ظرفا لم يقصد انه بدون ضيق المقام فافهم وقوله
لو انتم تملكون خزائن رحمة ربى تقديره لو تملكون تملكون

على تملكون فحذف تملكون الاول فبقى الواو ابدل من الضمير المتصل
ضمير منفصل وهو انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به فالمسند
المحذوف فعل وفيما تقدم اسم او جملة والغرض منه الاحتراز ٢ ههنا ٢
عن العبث فى المقصود من الاتيان بهذا اللفظ تفسير المقدر فلو ظهر
لم يحتج اليه وانما صير اليه لان لو انما تدخل على الفعل دون
الاسم فانتم فاعل الفعل المحذوف لا مبتدأ ولا تأكيد لفاعل لان يكون
التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة
ولانه لا يعهد حذف المؤكد والعامل مع بقاء التأكيد وقال صاحب
الكشاف هذا ما يقتضيه علم الاعراب واما ما يقتضيه علم
الادب واما ما يقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة
على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ
لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام فى صورة المبتدأ
والخبر يعنى كان ان قوله ما سبقت فى حاجتك فهو مبتدأ وخبر يفيد الاختصار
فكذا لو انتم تملكون لكون فى صورة العمدة فالعجب ممن يستدل بهذا
على ان قولنا انا عرفت يفيد الاختصاص جملة فعلية وانا ليس
بمبتدأ بل تأكيد متقدم وهذا الكلام صريح فى مناقضته فهو حجة عليه
لا له وقوله فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند اى فصبر جميل
اجمل او حذف المسند اليه اى فامرى صبر جميل ففى الحذف تكثير الفائدة
بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا
فى احدهما والصبر الجميل هو الذى لا شكوى فيه الى الخلق ورجح حذف
المسند اليه بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر

له والاخبار بان الصبر جميل اي الاميل على حصوله وبانه في الاصل
من المصادر المنصوبة اي صبرت صبرا جميلا وحمله على حذف المبتدا اولى
لان حذف الخبر وبان قيام الصبر به قرينة حالية على حذف
المبتدا وليس على خصوص حذف الخبر اعني جميل قرينة لفظية ولا حالية
وفي هذا نظر لان وجود القرينة شرط الحذف فحيث لا يجوز الحذف
اصلا والقرينة هاهنا انه اذا اصابه بلاء او مكروه فكثيرا ما
يقول الصبر جميل صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة
والترجيح حذف المبتدا ايضا بقراءة من قرأ فصبرا جميلا بالنصب
فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدا التعريف
فحمل الكلام على وجه يكون المبتدا معرفة اولى وان كانت
النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل به اجمل
من صبر جميل بحسب المعنى على هذا ابلغ لانه اجمل من الجزع
وبث الشكوى ومما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلاثة
اي لا تقولوا النا في الوجود الآلهة ثلثة او ثلثة الآلهة فحذف الخبر
ثم الموصوف او المميز او ولا تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة اي
مستوون في استحقاق العبادة والربوبية كما اذا اريد الحاق
اثنين بواحد في صفة ورتبة قيل هم ثلثة فحذف المبتدا
قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره
يخرج الى ما ليس بمراد كقولك ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت
ام عندك عمرو او ام عمرو عندك يخرج ام عن الاتصال الى الانقطاع
وذلك لانه اذا وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان في الا

في احد الخبرين اعني المسند اليه او المسند وتقدر على ايقاع مفرد بعد ام نحو اقام زيد
ام قام عمرو وازيد قائم ام هو قاعد وازيد عندك ام عمرو عندك كانت ام
منقطعة لا متصلة لانك تقدر على الاتيان بالمفرد بعد ام وهو الموجب
الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع
فالعدول الى الجملة ليس الا لقصد الانقطاع وقولنا مع القدرة على المفرد احتراز
عن نحو الفعلين المشتركين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت واقام
زيد ام قعد لان كل فعل لا بد له من فاعل فهي متصلة ويجوز مع عدم
التناسب بين معنى الفعلين ان تكون منقطعة نحو اقام زيد ام
تكلم ولا بد من قرينة كوقوع الكلام جوابا للسؤال المحقق نحو ولئن سألتهم
من خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله
فحذف المسند لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض من الشرط والجزاء
يكون جوابا عن سؤال محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل والمذكور
فاعل لان السؤال عن الفاعل او لان القرينة فعلية فتقدير الفعل
اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال عن الفاعل الاصطلاحي
فممنوع بل لا معنى له وان اريد ان السؤال عن فاعل الفعل ومصدر
منه فتقديره مبتدأ كقولنا الله خلقها يؤدي هذا المعنى وكذا
القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى من تقدير الاسم
وهو حاصل في قولنا الله خلقها لظهور ان السؤال [illegible] لا فعلية
ومنهم من رجح الاول انه مبتدا والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال
ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسؤول عنه اهم والجواب
سوال تحمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة

وان الاول يقع عنده عند الحذف جملة فعلية لقوله تعالى ولئن سألتهم من
خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم او مقدّر
عطف على محقق اي كوقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر نحو قول ضرار
بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد كانه قيل من
يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع اي ذليل لخصومة
متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل
اي يبكيه من يذل لاجل خصومة لانه كان ملجأ للاذلاء وعونا للضعفاء
وتعليقه بيبكي المقدر ليس بقوي من جهة المعنى وتمامه ومختبط مما
تطيح الطوائح المختبط الذي يأتيك من غير وسيلة ومن تطيح من
الاطاحة والاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس
كلواقح جمع ملقح يقال طوّحته الطوائح واطاحته الطوائح ولا يقال
المطوحات ولا المطيحات ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية
اي سائل من اجل اذهاب الوقائع ماله او بيبكي المقدر اي يبكي لاجل
اهلاك المنايا يزيد ويتطيح على التقدير يعني الماضي عدل عنه تخفيفا
لصورة ذلك الامر الهائل وفضله اي وفضل نحو ليبك يزيد
ضارع وهو ان يجعل الفعل مبنيا للمفعول ويرفع المفعول مسندا
اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر جوابا لسؤال مقدر على خلافه
وهو ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد مفعولا
بتكرر الاسناد اذ قد اسند الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك لانه اذا قيل
ليبك يزيد علم ان هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء لكنه مجمل
فلما قيل ضارع اي يبكيه ضارع فقد اسند الى مفصّل ولا شك

ان الاسناد مرتين اوكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل اوقع
في النفس صحيحا فيكون اولى وقد يقال ان الاسناد اجمالا في السؤال
المقدر اعني من يبكيه لان السؤال عن تعيين الفاعل المعلوم اسناده اليه على
الاجمال ولا يبعد ان يقال فيه اسند ثلاث مرات اثنين اجمالا وواحد تفصيلا
وبوقوع نحو يزيد غير فضلة حيث رفع لكونه مسندا اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية
فانه فضلة وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة لان اول
الكلام غير مطمع في ذكره اي ذكر الفاعل فيكون رزقا من حيث لا يحتسب
الذي بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل والمعارض ان نحو قولك
ليبك يزيد بنصب يزيد وبناء الفعل للفاعل على خلافه بسلامته عن الحذف
والاضمار واشتماله على ايهام الجمع بين المتنافيين من جهة اللفظ لان نصب
يزيد وجعله فضلة يوهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل وتقديمه على
الفاعل الظاهر يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل وبان في اطماع اول
الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع واعز
واما ذكره اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضي
للحذف نحو زيد قائم ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم
من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة
السامع نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا
بعد قوله اانت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم وغير ذلك او ان يتعين
كونه اي المسند اسما وفعلا فيفيد الثبوت او التجدد كما سنذكره او ان
يتعين على تقدير الحذف التعجب من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام القرائن
كسل بسيفه وقطع توبه ونحو ذلك فحصول التعجب بدون الذكر ممنوع

لان القرينة انما تغني السامع وانما يجب المتكلم ليسامح فيما لذكر المستغني عنه

او لقصد افادته اى المسند غير جملة فيكون مفردا لكونه سببيا مع عدم افادة

تقوى الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوى نحو زيد قام

فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوى بل هو قريب من زيد

قام في اعتبار التقوى كما مر وقوله مع عدم افادة تقوى الحكم بحذف

فاعل المصدر فيخرج ما يفيد التقوى بحسب التكرير نحو عرفت عرفت او حرف

التاكيد نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك او يقال تقوى الحكم في الاصطلاح هو

تاكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام وانما لم يقل مع عدم قصد التقوى

كما اشعر به لفظ المفتاح ليشمل صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك

ورجل جاءني وما انا قلت هذا فانه لم يقصد به التقوى لكنه يفيده ضرورة

تكرر الاسناد فعدم افادة التقوى اخص من عدم قصد التقوى واعترض صاحب

المفتاح بان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص جملة فعلية وانا تاكيد

مقدم لا مبتدأ والمسند مفرد لا جملة كما في سعيت انا وقد عرفت ما فيه

ووقع في بعض النسخ سببية موقع الفعلية في عبارة المفتاح عدل اليه المص

لان صاحب المفتاح قد فسر الفعلي بما يكون مفهومه محكوما به

بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه فزعم المصنف انه يشمل

السببي ايضا لان كل مسند محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء

عنه ضرورة الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء او بنفيه عنه ولقائل

ان يقول لا نم صدق هذا التفسير على المسند السببي لانا لا نسلم ان في نحو

زيد ابوه او زيد انطلق ابوه هو منطلق والمنطلق بالنسبة الى زيد

لا بالجملة التي وقعت خبر المبتدأ وظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق او انطلق

افادة

معناه مع عدم افادة تقوى الحكم

التركيب ليقوى الحكم

منطلق

او انطلق زيد لكن هذا غير مفيد لان الخبر الواقع جملة قد اسندت اليه

ضرورة وقد فسر الاسناد الخبري في كتابه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم وهو

اما بثبوته له او بانتفائه عنه ضرورة فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم منطلق

ابوه لزيد بمعنى انه يثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب غايته ما في

الباب انه وصف اعتباري فلو اراد ههنا الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض

بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا

مع عدم قصد التقوى يقتضي افراده وما ذكره الفاضل في شرح المفتاح ههنا

ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي بخلافه في زيد ابوه منطلق ثم استدل

على ان المسند في زيد منطلق ابوه هو منطلق بدون ابوه بان السكاكي

القائل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد

بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا ضبط مهم ظ لان اللازم مما ذكر ان لا يكون

منطلق مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق وحده والعلم

ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي كما انه

ليس بسببي والا لكان المناسب ان يورد في الفعلي مثالا من هذا القبيل

لانه لخفائه اولى بان يمثل له وايضا اقرب بان مفهوم منطلق ابوه

ثابت لزيد بخلاف انطلق ابوه لكنه محض ثم المذكور في قسم النحو من

المفتاح ان نحو رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم اباه وصف

سببي وعلى هذا لكان القياس ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا

سببيا لكنه لم يقل به في هذا الجزء عبارة المص او في علم ثم اورد صاحب

المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي امثلة منها نحو الكرم من العرب والسنن

وفي الدار خالد اذ التقدير يستقر فيها او حصل على اقوى الاحتمالين

فقد بطل كون المسند فعليا م

العلامة م

القبيل م

مفهوم

واعترض على المصنف عليه بان الظرف اذا كان مقدرا بالجملة كان المسند
في هذا المثال جملة ايضا وحصل التقوي لان خالد مرفوع بالابتداء لا
بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف على شيء واشار الفاضل في الشرح الى الجواب
بان هذا الاعتراض مبني على ان الظرف مقدر باسم الفاعل بالفعل و
المثال المذكور مبني على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا في
عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قد يقال اذا قيد المثال الاخير بقوله اذ تقديره
استقر او حصل لانه لو قدر المستقر حتى يكون مرفوعا به على رأي الكثر خالد كم
وجميع ذلك ضبط ولم يقصد السكاكي الا ذكر امثلة المسند الفعلي
ايضا فالتفسير مفردا كان او جملة ولم يذكر لافراد المسند هنا مثالا
لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما مذكور بامثلته واعتبر افهمه فيكون
التمثيل ضابطا ايضا وكذا ترك المصنف بقصا ويدل على ما ذكرنا انه بعدما فرغ
من الامثلة قال وقصد تقوي الحكم نحو انا في تقديم المسند على المسند اليه
فلو كان قصده انها امثلة لافراد المسند لكان المناسب تأخيرها
عن هذا الكلام لانه قد وقع منه في ضابطة الافراد ذكر اسم الفاعل
وذكر التقوي فهو بسيط امثلة للافراد من تقديرها الا يكون مناسبا
وهذا ظاهر للفطن العارف بصناعة التركيب ونظم الكلام والمراد
بالسببي نحو زيد ابوه منطلق اي تفسيره وتعسر ضبطه وكان الاوضح
ان يبين ان الجملة الفعلية اليه نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر
بانه جملة علقت على المبتدأ بعائد بشرط ان لا يكون ذلك العائد
مسندا اليه في تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد ونحو
قل هو الله احد لان تعليقها على المبتدأ ليس بعائد ونحو زيد قائم و
زيد

وزيد هو قائم لان العائد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه
ودخل فيه زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد
مررت به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد كتبت بجرح فرس غلامه
وزيد فرسه ونحو قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات
انا لا نضيع اجر من احسن عملا لان المبتدأ اعم من ان يكون قبل
دخول العوامل او بعدها والعائد من الضمير وغيره فعلى هذا المسند السببي
هو مجموع الجملة التي وقعت خبر مبتدأ وقال صاحب المفتاح هو
ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء الذي
بني عليه ذلك المسند اي جعل خبرا عنه او منتف عنه مطلوبا
التعليق بغير ما بني عليه ذلك المسند تعليق اثبات لذلك الغير
بنوع ما او تعليق نفي عنه بنوع ما من النفي فيطلب تعليق ذلك المسند
على ما قبله بنوع اثبات او نفي لكون ما بعد ذلك المسند متعلقا
بما قبله بسبب ما فلا يرد نحو زيد ابوه منطلق فان مفهوم منطلق
مع الحكم عليه بثبوته للمبتدأ اعني ابوه قد علق بزيد بالاثبات
وزيد غير ما نفي منطلق عليه لان معناه ما جعل مبتدأ او وقع
منطلق مثلا خبرا عنه فخرج من هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه
او انطلق ابوه لان مجرد اسم الفاعل او الفعل ليس بمبني على
شيء لما عرفت من تفسيره والثاني نحو عمرو ضرب اخوه فان
ضرب فعل اسند الى ما بعده كلاهما وهو اخوه ثم علق على ما قبله وهو
عمرو بالاثبات لكون الاخ متعلقا به ومضافا الى ضميره فالمسند
السببي ح هو ضرب اخوه او يكون المسند فعلا مفسرا معطوف على قوله

او كون المسند فعلا يستدعي الاسناد
الى ما بعده بالاسناد او با

يكون مفهوم المسند وقد توهم بعضهم ان المسند السببي هو في القسم الاول فقط
وان قوله او يكون مرفوع معطوف على قوله اذا كان في قوله واما الحالة
المقتضية لكونه جملة فهي اذا اريد تقوى الحكم او اذا كان المسند سببيا
ولم يتعرض له سهوا والا لكان المناسب ان يقول او لانه اذا كان المسند فعلا
او لا وجه للعدول الى المضارع وتنكير لفظا اذا في موضع الالتباس
مع رعاية فالاقرب الذي لا التباس فيه اعني قوله اذا كان المسند
سببيا ثم الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق
هو منطلق وفي عمرو ضرب اخوه هو ضرب وانه قد يكون مفردا كما
في هذين المثالين وقد يكون جملة كما في قولنا زيد ابوه انطلق وليس في
كلامه ما يدل على ان نفس المسند السببي يجب ان يكون جملة بل اللازم من
كلامه انه اذا كان في الكلام مسند سببي يجب ان يكون مسند ذلك
الكلام جملة وهذا احق لما مر من ان المسند السببي لا يكون الا في
وقعت مسندا الى مبتداء ويمكن ان يحمل ان في قوله هو
ان يكون مضافا محذوفا هو الخبر والضمير فيه عائد الى المسند السببي
الى قوله اذا كان المسند سببيا والمعنى ان المسند السببي يكون
اذا كان مفهوم المسند كذا او وقت كون المسند سببيا وقت كونه
كذا وح يكون المسند السببي هو كما اخذ من مجموع كلامه وهو بعض الكلمة
كما ذكرناه اولا واما كونه اى كون المسند فعلا فللتقييد للمسند
باحد الازمنة اعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك و
المستقبل هو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال
وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة و

وتراخ كما يقال زيد يصلي الان ان بعض صلوته ماض وبعضها باق
فجعلوا الصلوة الواقعة في الانات الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال
على اخصر وجه بخلاف الاسم نحو زيد قائم امس او الان او غدا فانه
يحتاج في مقام قرينة واما الفعل فاحد الازمنة جزء من مفهومه فهو
بصيغته يدل عليه مع افادة التجدد الذي هو من لوازم الزمان
الذي هو جزء من مفهوم الفعل وتجدد الجزء وحدوثه يقتضي تجدد الكل
وحدوثه والظاهر ان الزمان غير قار الذات لا تجتمع اجزاؤه بعضها
مع بعض كقوله اى قول طريف بن تميم او كلما وردت عكاظ
هو سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون
وكانت فيه وقايع قبيلة بعثوا الي عريفهم عريف القوم هو القيم
بامرهم الذي اشتهر بذلك وعرف يتوسم اى يصدر منه توسم الوجوه وتأملها
يحدث عنده ذلك التوسم شيئا فشيئا ويصدر منه نظر لحظة فلحظة يعني
ان لى على كل قبيلة جناية فتى وردوا عكاظ طلبني الكامل بامرهم
واما كونه اسما فلافادة عدمهما اى عدم التقييد المذكور وافادة
التجدد بل لافادة الثبوت والدوام لاغراض تتعلق بذلك كما
في مقام المدح والذم وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت
كقوله لا يألف الدرهم المضروب صرتنا وهو ما يجمع فيه الدراهم
لكن يمر عليها وهو منطلق يعني ان الانطلاق ثابت له دائم
من غير اعتبار تجدد وقال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار
ان كان هو اثبات المطلق فينبغي ان يكون بالاسم وان
كان الغرض لا يتم الا باشعار زمان ذلك الثبوت فينبغي ان

يكون بالفعل وقد يقتضيا موضوع الكلام على ان يثبت به الشيء
من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد
منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو
قصير واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد والحدوث ومعنى زيد ينطلق
ان الانطلاق يحصل منه جزءا فجزءا وهو يزاوله ويزجيه وقولنا
في زيد يقوم انه بمنزلة زيد قائم لا يقتضي استواء المعنى من غير افتراق
والا لم يختلفا اسما وفعلا واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم
الفاعل والمفعول وغير ذلك بمفعول مطلق او به او فيه او له او معه
ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء فلتربية الفائدة وتقويتها لان
الحكم كلما ازداد التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب ازدياد
البعد الموجب لقوة الفائدة كما مر في المسند اليه ولما كان ههنا مظنة
سؤال وهو ان خبر كان مما هو نحو المفعول وتقييد كان به ليس
لتربية الفائدة اذ لا فائدة في كان زيد بدون الخبر فليكون
لتربيتها اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم فقال والمقيد في نحو كان
زيد منطلقا هو منطلقا لا كان لان منطلقا هو نفس المسند حقيقة
اذ الاصل زيد منطلق وذكر كان ودلالته على زمان النسبة فهو
قيد لمنطلق المذكور فمعنا زيد منطلق في الزمان الماضي والفعل
وضع الباب لتقرير الفاعل على صفة اي جعله وتثبيته على صفة
حصل خبر مصدر ذلك الفعل وهو مضمون الخبر على انها اعني تلك
الصفة متصفة لمعاني تلك الافعال فمعنى كان زيد قائما انه متصف
بالقيام المتصف بالكون اي الحصول والوجود في الماضي ومعنى صار زيد

صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن
في الماضي وهكذا سائرها قوله انها لا تعطي الخبر حكم معناها فان لها تعلق في هذا
المقام حكم الانتقال لانه ايماء الى انتقل اليه او يد او غيرها اخر في تحقيق
كون هذه الاخبار مقيدة بهذه الافعال واما تركه اي ترك التقييد فلمانع
منها اي من تربية الفائدة كعدم العلم بالمقيدات او عدم الاحتياج
اليها او خوف انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع
او غيره من الحاضرين على زمان الفعل ومكانه او غير ذلك لاغراض
تتعلق به او خوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم مكثار او قاد ذكر
الكلام فيتولد منه عداوة وما اشبه ذلك واما تقييده اي تقييد الفعل
بالشرط نحو اكرمك ان تكرمني او ان تكرمني اكرمك فلاعتبارات
وحالات تقتضي تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته
اي حروف الشرط وكلماته من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم
النحو فليرجع اليه وفي هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول
ونحوه فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك
اياي ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية
فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك
وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد
فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه واما نحو قول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية
جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب
بناء على انه يوجب تقييد المسند الخبري او نقض الشرط بدون الجزاء
فليس بخبر قطعا لان الحرف قيدا لجملة الاخبار كالاستفهام ولذا لا يتقدم

عليه ما في حيزه ولا يقع عمرا ان تضرب اضربك دائما ما ذكره انت دع
العلامة من ان مراده الجزاء الجملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها
اي نظرا الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط لا مع التقييد به على ما ظن لان
التقييد بالشرط لا يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب ولذا التزمه
قيده بقوله في نفسه ما فيه ضعف منه وتخليط اهل العربية بما ذهب اليه
المنطقيون من ان القضية اذا جعلت جزءا من الشرطية مقدما او تاليا
ارتفع عنه اسم القضية ولم يبق له احتمال الصدق والكذب وتعلق
الاحتمال بالربط بين القضيتين نحو قولنا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية
ولا يحتمل الصدق والكذب وكذا قولنا النهار موجود عند وقوعه جوابا
للشرط وعليه منع ظاهر وهو انا لا نسلم ذلك في الجزاء لان قولنا اكرمك
ان جئتني بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير مجيئك والتحقيق في هذا المقام
ان مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار اهل العربية
لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فالمحكوم به والشرط
قيد له وهو مفهوم القضية ان الوجود ثابت للنهار على تقدير طلوع
الشمس وظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق و
الكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار و
كذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم
به الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء ~~باق على ما كان عليه~~
للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها فكل
من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب قالوا
ان ذكر الجملة في اثناء قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب

فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود

وتخالفهما بان طرفيهما مؤلفات تأليفا خبريا وان لم يكونا خبرين وبان
الحكم فيهما ليس بين احد الطرفين بعينه والآخر بخلاف الحملية الا ترى
ان قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم
ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان التقدير ان النهار
موجود في وقت طلوع الشمس فظاهر انه جملة خبرية قيد مسنده بمفعول فيه
فالحكم بين المخصوصين وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث
ولكن لا بد من النظر ههنا في ان واذا ولو لكثرة مباحثها الشريفة
المهمة في علم النحو فان واذا للشرط في الاستقبال لكن اصل
ان عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم فلا يقع في كلام الله تعالى
الا على طريق الحكاية على حسب او ضرب من التاويل واصل اذا
الجزم في اعتقاده فان قلت كان الشرط في ان عدم الجزم بلا
وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانه انما يستعمل في المعاني المحتملة
المشكوكة فلم لم يتعرض له المصنف قلت لان الغرض بيان
وجه الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في
الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم
بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما فلا يناسبه ولهذا ذكر في المفتاح لان
الاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط ولان يحكم على ان مكنت
لا يعلم القائل احدهما ام لا يقبح في اذا الا على اشتراط الخلو عن الجزم
باللاوقوع وكذا قال العلامة في ان لم اكن لكم ابا كيف تراعي
مستعملة في مقام الجزم نكتة وظاهر ان الجزم ههنا انما هو بلا وقوع
الشرط لان الشرط انما هو انتفاء كونه ابا له فلو لم يشترط الخلو عنه

من فوق ص

بوقوعه

بوقوع الشرط وكذا بالشرط ايضا عدم
الجزم

عنه ايضا لا احتياج بهذا النكات الى التأويل وقد سماه الفاضل الشارح

و في الخاطب عالم به وههنا نظر لان الجزم بالوقوع فيه انما هو بوقوع الشرط ولذلك اي ولان

اصل ان عدم الجزم بالوقوع واصل اذا الجزم به كان الحكم النادر الوقوع

موقعا لان لان النادر غير مقطوع به في الغالب وكذلك اي ولذلك غلب لفظ — الا ان ثم

الماضي اي على لفظ المضارع في الاستعمال مع اذا لان الماضي اقرب

الى القطع بالوقوع نظرا الى لفظه الموضوع للدلالة على الوقوع وان

كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب الماضي الى

معنى المستقبل نحو فاذا جاءتهم اي قوم موسى عليه السلام

الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه اي نحن مختصون بها

ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة جدب وبلاء يطيروا بموسى — بهذه

اي يتشاءموا به ويقولوا هذه بشؤم موسى ومن معه من المؤمنين

جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان المراد بالحسنة

المطلقة اي حصول المقطوع به ولهذا عرفت تعريف الجنس اي

الحقيقة لا الاستغراق وان كان تعريف الجنس يطلق عليهما اي

جنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته فانه لا بكثرة جنسها — واتساعه لتحققه في كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه ثم

ولهذا جيء بان دون اذا فيما قصد به النوع كقوله تعالى وان تصبهم

حسنة ولئن اصابكم فضل من الله وههنا بحث وهو ان

عدم الشك وعدم القطع بالحصول انما هو في نوع من الانواع — معين او فرد معين واما في نوع ثم

او فرد من الافراد من الافراد الذي يدل عليه لان القطع بحصول

الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا يحصل

الا في ضمنه فالفرق بين نحو فاذا جاءتهم الحسنة ونحو وان تصبهم حسنة — التنكير خلاصة ثم

حسنة غير واضح اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص والمصنف قد

قطع بكون تعريف الجنس ردا على صاحب المفتاح حيث يجوز

ان يكون تعريف العهد فزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك لانه ان

اراد به العهد على مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة

لا تحقيقا ولا تقديرا ليكون اللام اشارة اليها ولو سلم فيجب ان يكون — كثرة

القصد الى حصة معينة من الجنس والمقدر ان المراد الحسنة المطلقة

المقطوع بها وقوع وان شاء وبهذا ظهر فساد ما قيل انه

اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله وعنايته حيث جعل

الحسنة المعهودة اي حقها ان يتشكر على وقوعها الكثرة الوقوع قطعية

الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول وان اراد

العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود

الحاضر في الذهن حتى كانها نصب اعينهم لفرط الاحتياج اليها

وكثرة دورها فيما بينهم ويكون اقضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة

الى هذا المعنى فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه وبهذا يبطل

ما ذكره العلامة من تعريف العهد اقضى لحق البلاغة اما معنى

فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة وهي الخصب والرخاء قد صارت

لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر ففي تعريف العهد دلالة

على ان هؤلاء الذين يدعون انهم احقاء باختصاص هذه

العظائم من الحسنات ولا يشكرون الله عليها فهم

اقبح الناس اعتقادا واسوءهم معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف

الجنس اذ ليس دعوى استحقاق كدعوى استحقاق الكثير لانه

القليل

قد يستعمل الاول دون الثانية ولا ترك التنكير في التقليل لكثرة على الكثير
فانه قد يعتبر الاول دون الثانية واما لفظا فلانه اذا قصد بالعهد يكون
الحسنة واقعة موجودة فتوافق لفظا ومعنى بخلاف الجنس فانه لا يلزم
وقوعها من حيث انه جنس على ما نقول انهم اذا ادعوا استحقاقهم
واختصاصهم بالجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا اوليا ولزم
من ترك التنكير على الجنس تركه على المعهود وغيره فيكون العهد ايضا
وقوع جنس الحسنة ليس الا وقوع افرادها واما من حيث هي فتمتنع
دخولها اذا علمها يكون ممتنعا لا مرجوحا واذا جعلت الحسنة
هي الواقعة الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقرر وح
يظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ابعد عن
الانكار وادخل في الالزام لكونها اشارة الى حاضر معهود لا
يمكنهم انكاره والحاصل ان القول بكون المراد بالحسنة الحسنة
المعهودة ينافي القول بكون المراد الحسنة المطلقة ويمكن
ان يجاب بان معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة معينة
من الحسنة وهي الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها
مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين بعض وبهذا يظهر صحة ما ذكر
في كونه اقضى لحق البلاغة والسيئة نادرة بالسيئة اليها اي جيء
في جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لان السيئة نادرة الوقوع
بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولهذا نكرت ليدل تنكيرها على
تقليلها فان قلت قد جاء الشعر الماضي مع اذا في السيئة منكرا
في قوله تعالى فاذا مس الانسان ضر دعانا ومعرفا في قوله تعالى واذا

واذا مسه الشر فذو دعاء عريض فما وجهه قلت اما الاول
فللنظر الى لفظ المس المنبئ عن معنى القلة والى تنكير ضر المفيد
للتقليل والى الانسان المستحق ان يلحقه كل ضرر للبعد عن
الحق وارتكاب الضلال فنبه بلفظ اذا والماضي على ان مس
قدر يسير من الضر لمثله حقه ان يكون في حكم المقطوع به واما
الثاني فلان الضمير في مسه للانسان المعرض المتكبر المدلول عليه
بقوله تعالى واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه فنبه
بلفظ اذا والماضي ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر حقه ان   علي ح
يكون مقطوعا به وقد يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط
تجاهلا لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا سئل العبد عن سيده
هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك
فيتجاهل خوفا ولتفخيم او قس على هذا او لعدم جزم
المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل
مع علمك بانك صادق او تنزيله اي لتنزيل المخاطب العالم بوقوع
الشرط منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن
يؤذي اباه ان كان اباك فلا تؤذه مع علمه بانه ابوه لكن يخالف مقتضى
العلم ان لا يؤذيه وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط
عن اصله لا يصلح اي لا يصلح ذلك المقام الا لفرضه اي فرض الشرط
كما يفرض المحال لغرض يتعلق بفرضه كالتبكيت والالزام
والمبالغة ونحو ذلك نحو افنضرب عنكم الذكر اي انهملكم فنضرب
عنكم القرآن وما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد صفحا

خوفا من سيده وكما اذا استطلت ليلك فتقول ان يطلع الصبح وينقضي الليل افعل كذا فتجاهل ح

او التوبيخ اي التعيير المخاطب على الشرط ح

اي اعرضا او لاعراضهم ومعرضين ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ
ان بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين اي مشركين امر مقطوع به
لكن جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف من ان
العاقل في هذا المقام يجب ان لا يكون الا على مجرد الفرض والتقدير
كما يفرض المحالات لاشتمال المقام على الآيات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي اي
ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال او على تجاهل مقتضى المقام لا يقال
المستعمل في فرض المحال لا ينبغي ان يكون كلمة لو كما في قوله تعالى ولو سمعوا
ما استجابوا لكم يعني الاصنام دون ان لان مثل هذا الشرط لا قطع فيه لعدم
الجزم بوقوع الشرط او لا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه فلا يقال ان
طار الانسان كان كذا بل يقال لو طار الا انا نقول ان المحال في هذا المقام
ينزل منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد
التبكيت فمن هذا يصح استعمال ان فيه كما ذكره صاحب الكشاف في قوله
تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا انه من باب التبكيت لان
دين الحق واحد لا يوجد له مثل فجيء بكلمة الشك على سبيل الفرض
والتقدير اي ان حصلوا دينا آخر مساويا لدينكم في الصحة والسداد
فقد اهتدوا ومنه قوله تعالى ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا
حجارة من السماء اي ان كان حقا فعاقبنا على انكاره والمراد
نفي حقيقته وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه باطل تعليق
بالمحال ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او
تغليب غير المتصف به اي بالشرط على المتصف به كما اذا كان القيام
قطعي الحصول بالنسبة الى البعض غير قطعي بالنسبة الى الآخرين فتقول
للمخاطبين

فتقول للجميع ان قمتم كان كذا تغليبا للمتصف بالشك على القطع بانهم يقومون لما عرفت من اصل ان
القيام قطعا وقوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا بان مع المرتابين من
يحتملهما اي يحتمل ان يكون للتوبيخ على الارتياب وتصوير ان الارتياب
مما لا ينبغي ان يثبت لكم الا على سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما يزيله ويقطعه
عن اصله وهو الآيات الدالة على انه منزل من عند الله تعالى وان يكون لتغليب غير يكون
المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان فيهم من يعرف الحق وانما
ينكر عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم والا كان المذكور اذا وههنا اي
لان عدم الشرط يكون مقطوعا به فلا يصح استعمال ان [illegible] الشرط انما هو
وقوع الارتياب في المستقبل وهو محتمل الوجود والعدم لانا نقول الظاهر والا التبكيت
ان السبب المعتبر على حدوث الارتياب في المستقبل ولذا زعم الكوفيون ان
ان ههنا بمعنى اذ ونص المبرد والزجاج على ان ان لا تقلب كان الى معنى
الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد ابقاء معنى الماضي مع ان جعل الشرط
لفظ كان كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من
قبل وذلك لقوة دلالة كان على المضي لتمحضه له لان الحدث المطلق
الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي ولذا ذكر صاحب
الكشاف في قوله تعالى واما ينسينك الشيطان [illegible] مجالسة المستهزءين [illegible]
ما ذكره [illegible] فلا تقعد بعد ان ذكرناك قبحها فلما اراد جعل الشرط ماضيا
قدر كان وجعل ينسينك خبرا [illegible] فان قيل كان البعض
مرتابا قطعا والبعض غير مرتاب قطعا فجعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم
ولا بعدم ارتيابهم قلنا هذه نكتة [illegible] ان في هذا المقام [illegible]
من الذوق [illegible] الا بان يغلب

الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان ينسينك صح

يقال ١٨٢

باب في اسع

على المرتابين قطعا غير المرتابين قطعا غير أن لا قطع بارتيابهم ممن يجوز
يجوز منهم الارتياب عليهم ويكون من تغليب الكلام او للتغليب غير المقطوع بأنهما
بأن جعلوا على المقطوع به كأنه ما لا ريب فيه في المقام الذي ذكرناه ومن التغليب
ومنه اي من التغليب تغليب الذكور على الاناث بان يجري على الذكور
والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم على طريقة اجرائها على الذكور خاصة
كقوله تعالى وكانت من القانتين عدت الانثى من الذكور القانتين
بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس كانت
من القانتات ويحتمل ان لا يكون من للتبعيض بل لابتداء الغاية اي كانت
ناشئة من القوم القانتين لانها من اعقاب هارون اخي موسى والأول
هو الوجه لان الوصف مدحها بانها صدقت بشرائع ربها وكتبه وكانت من
المطيعين ومنه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ كقوله تعالى بل انتم قوم
تجهلون بتاء الخطاب والقياس بياء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم و
لفظه لفظ الغائب لكونه مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب
الخطاب على جانب الغيبة ومنه ابوان ونحوه كالعمرين لابي بكر وعمر
منهما او ما اشبه ذلك مما غلب فيه احد المتصاحبين او المتشابهين على
الآخر متفقا له في الاسم ثم ثني ذلك الاسم وقصد اليهما جميعا ومنه ان
يغلب الاخف الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المؤنث كالقمرين
ولا يخفى عليك ان ابوين والقمرين من هذا القبيل لا من قبيل قوله وكانت
وكانت من القانتين اذ ليس تغليب احدهما على الآخر بان يجري عليهما
الوصف المشترك بينهما على طريقة اجرائه على الذكور خاصة بل بان يجعل احدهما
متفقا للآخر في اسمه ثم ثني ذلك الاسم فان قلت لا يكفي في المعنى انه

بان جعل الآخر

الاتفاق في اللفظ بل لابد من الاتفاق في المعنى ولذا تأولوا الزيدين بالمسميين
بزيد فلا يطلق القرآن الا على الطهرين او الحيضين لا على طهر وحيض قلت
هو مختلف فيه ولا ارى التحقيق العينان في عين الشمس وعين الميزان
فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم
فليكن مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل
فيما وضع له الا ترى ان القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا
الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له وقس
على هذا جميع الامثلة السابقة والآتية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد
على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على
الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس عد ابليس
من الملائكة لكونه جنيا واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل من
جنسين بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر كقوله تعالى حكاية لنخرجنك
يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل
شعيب بحكم التغليب في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط
حتى يعود اليها وانما كان في ملتهم من آمن به ومنه تغليب المتكلم
على المخاطب او الغائب نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد فعلنا ومنه تغليب
المخاطب على الغائب نحو انت وزيد فعلتما وانتم القوم تفعلون قال الله
تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرأ بتاء الخطاب على معنى تعمل
انت يا محمد وجميع من سواك من المكلفين وغيرهم ولا يجوز ان
يعتبر خطاب من سواه من غير اعتبار التغليب لامتناع ان يخاطب
في كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع فهم

عد
مغمورا م

وقال الله تعالى فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم اى جزاؤهم وجزاؤك
فمن جانب ضعيفهم يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من
قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب فى لعلكم شامل للناس الذى توجه
اليه الخطاب اولا وللذين من قبلكم المذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم يتعلق ٢
لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى لقولنا اعبدوا
لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ المختص
بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام ورزقهم فان
لفظ هم مختص بالعقلاء وقد يجتمع فى لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب
والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام
ازواجا يذرؤكم فيه اى خلق لكم ايها الناس
من انفسكم اى من جنسكم ذكورا واناثا وخلق للانعام ايضا من
انفسها ذكورا واناثا يذرؤكم ويكثركم ايها الناس والانعام
فى هذا التقدير والجعل لا فيه من التمكن من التوالد والتناسل
فهو كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فقوله يذرؤكم فيه خطاب شامل
للناس المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب
على الغائب الا انه لا يصح ذكر الجميع اعنى الناس والانعام بطريق الخطاب
لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والا لما صح خطاب
الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء ففى لفظ كم تغليبان ولولا التغليب
لكان القياس ان يقال يذرؤكم واياها كذا فى الكشاف والمفتاح وغيرهما
ولقائل ان يقول جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض
اظهار القدرة وبيان الالطاف فى حق الناس فالخطاب مختص بهم

بهم والمعنى يكثركم ايها الناس فى هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل ٣
وهيا لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه فى ترتيب المعاش وتدبير
التوالد والتناسل ومن الانعام خلق لكم فيها وفى منافعها ومنفعتها تأكلون
وجعل لها ازواجا لتبقى ببقائكم وتدوم بدوامكم وعلى هذا يكون التقدير
وجعل لكم من الانعام ازواجا وهذا انسب بنظم الكلام كما قرره وعمم
فجعل بعضهم للانعام من انفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود
على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض الشىء وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع
كانه وجد كقوله تعالى يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك فان المنزل كله وان
ولم ينزل الا بعضه ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع
بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم وذكر الايدى
لان اكثر الاعمال تزاول بالايدى فجعل الجميع كالواقع بالايدى
تغليبا ولكونها تعليل لقوله كان لكل قدم ليثبت الحكم
من اول الامر وحقا فيكون رسخ فى الاستقرار لا يكون لما ذكر
تعليله بعده اى ولكون ان واذا لتعليق امر هو حصول
مضمون الجزاء بغيره يعنى حصول مضمون الشرط فى الاستقبال
متعلق بغيره على معنى جعل حصول الجزاء مترتبا على حصول الشرط
فى الاستقبال ولا يكون ان يتعلق بتعليق امر لان التعليق انما هو
فى زمان التكلم لا فى الاستقبال الا ترى انك اذا قلت ان جئت
الان او الان فقد علقت الحرية وهذه الحال على الدار فى زمان
المستقبل كان كل من ان واذا الشرط والجزاء جملة
الاستقبالية اما الشرط فظاهر لانه مفروض الحصول فى الاستقبال

فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله متعلق على حصول الشرط في الاستقبال
ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل
ويحتمل ان ينبه ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا كجواب جاءك زيد فاكرمه
لانه فعلي استقبالي لدلالته على الحدوث في المستقبل فيجوز ان يترتب
على امر بخلاف الشرط فانه مفروض الوقوع في الاستقبال فلا يكون طلبيا فافهم
ولا يخالف ذلك لفظا الا لنكتة تطبيقا للفظ بالمعنى وتغايرا
عن مخالفة مقتضى الظاهر من غير ان يقتضيها شيء وقوله لفظا اشارة
الى الجملتين وان جعلت كلتاهما او احدهما اسمية او فعلية ماضوية
في المعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك
امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي اياك امس
وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن
واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله الا تنصروه فقد نصره الله
اذ اخرجه الذين كفروا معناه ينصرونه من نصره قبل ذلك وقس على
هذا فقدر ما يناسب المقام وتاويل الجزاء الطلبي بالخبري وهم لانه
ليس بمفروض الصدق كالشرط بل مترتب عليه هذا ولكن قد يستعمل
ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان لفظ كان نحو ان كنتم في ريب
مما نزلنا وان كنتم في شك كما مر وكذا اذا جيء بها في مقام التاكيد
مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر له جزاء نحو زيد وان كثر ماله
بخيل وعمرو وان اعطى جاها لئيم وفي غير ذلك قليلا كما في قول ابي العلاء
فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال وقوله
الفه وان ذهلت عنها احسن صدورها فقد اثبتنا وجدا

وجدا نفوس من جانب الطلب ان المعنى على الظاهر ان المعنى على المقصود الاستقبال
وقد يستعمل اذا للماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا
ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا وللاستمرار كقوله واذا
لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا كابراز غير الحاصل في صورة الحاصل
لقوة الاسباب المتاخرة في حصوله نحو ان اشترينا كان
كذا لمن يعتد انعقاد اسباب الاشتراء او كون عطف على
قوة الاسباب لا على ابراز غير الحاصل وكذا جميع ما عطف
بعده باو لانها كلها علل لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل كما هو
ما هو للوقوع كالواقع كقولك ان مت كما سبق من انه يعبر عن
المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقيق وقوعه او التفاؤل
او اظهار الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن
العاقبة هذا يصلح مثالا للتفاؤل واظهار الرغبة ثم اشار الى
بيان ان اظهار الرغبة يقتضي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل
فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه
اي تصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه اي الى
الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اي على
اظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء
ان اردن تحصنا حيث عبر بلفظ الماضي دلالة على توفر الرغبة في ارادة
التحصن فان قيل تعليق النهي عن الاكراه بارادة
التحصن يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه الاول
لا نسلم ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه

والاستدلال بان انتفاء الشرط لا يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه
وجود الشيء في غاية السقوط لانه غلط من اشتراك اللفظ اذ لا يعلم
ان الشرط النحوي هو ما يجعل مما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو المذكور
ان واخواته معلقا عليه حصول مضمون جملة اي الحكم بانه يحصل
مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلاهما منقولان عن معناه
اللغوي بقي شرط عليه كذا اذ لا تجعله علامة الا ترى ان قولنا
ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرطه جزاء مع ان كونه حيوانا لا
يتوقف على كونه انسانا ولا يتغير بانتفائه بل الامر بالعكس لان الشرط
النحوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم الثاني انه لا خلاف في ان التعليق
بالشرط انما يفيد انتفاء الحكم عند انتفاء الشرط اذا لم يظهر للشرط
فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته في الاية المبالغة في النهي
عن الاكراه يعني انهن اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها
او لان الاية وردت فيمن يردن التحصن ويكرههن الموالي على الزنا
الثالث ان النهي معناه تحريم الاكراه او طلب الكف عن
الاكراه وعند عدم ارادة التحصن تنتفي حرمة الاكراه او طلب الاكراه
ضرورة انتفاء الاكراه لانه انما يكون على فعل يريد المكره خلافه
فعند عدم ارادتهن الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه الرابع
الرابع انا سلمنا ان الاية تدل على انتفاء حرمة الاكراه بحسب الظاهر
نظرا الى مفهوم المخالفة لكن الاجماع القاطع عارضه والظاهر يدفع
بالقاطع (قال السكاكي او للتعريض) اي ابراز غير الحاصل في معرض
الحاصل اما لما ذكر او للتعريض بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره كقوله تعالى
لقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك

فالخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم وعدم اشراكه مقطوع به لكن مجيء اللفظ
ابراز الاشراك في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريض بمن صدر عنهم
الاشراك بانه قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول والله ان
شتمني الامير لاضربنه ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض لمن
لا يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه
على اصله ولما كان في هذا الكلام نوع من الخفاء والضعف نسبه
الى السكاكي والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ثم قال ونظيره اي نظير
لئن اشركت في التعريض [illegible] لانه استعمل الماضي مقام المضارع
في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني اي
وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون اذ لولا
التعريض لكان المناسب سياق الآية ان يقال واليه
ارجع ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض اسماع
المتكلم المخاطبين الذين هم اعداؤه الحق على وجه لا يزيد
ذلك الوجه غضبهم وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم
الى الباطل ويعين عطف على لا يزيد وليس من كلام
السكاكي على وجه يعين على قبوله اي قبول الحق لكونه
اي ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح حيث لا يريد المتكلم
لهم الا ما يريد لنفسه ويسمى هذا النوع من الكلام
المنصف لان كل من سمعه من المخاطب [illegible]
انصفك المتكلم به او لان المتكلم قد انصف من نفسه

حيث حط مرتبته عن مرتبة المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج لانه استدراج
الخصم الى الاذعان والتسليم وهو من لطائف الاساليب وقد اكثر في التنزيل
والاشعار والمحاورات فان قلت في قوله تعالى ان يثقفوكم اي ان
يجدكم مشركوا مكة ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء خالصي العداوة
ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اي بالقتل و
الشتم وودوا لو تكفرون اي تمنوا ان ترتدوا عن دينكم
فتكونوا امثالهم في تقع العداوة والقتال فذكره في موضع جزاء
هذا الشرط نكتة حسن مقاطعته وقد عدل في الثانية الى لفظ
الماضي اي نكتة في ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور
في الكشاف ان الغرض منه الدلالة على انهم ودوا قبل كل شي كفر
المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون ان يلحق بهم مضار الدنيا
والدين واسبق المضار عندهم ان يرتدوا المؤمنين كفارا لعلمهم
بان الدين اعز عليهم من ارواحهم لانهم يبذلون الارواح
دونه وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لزوم ودادتهم ان
يرتدوا وهم كفار لمصادفتهم والظفر بهم ليس من شانه مثل
لزوم ما في الجزاء اعني كونهم اعداء وبسطهم الايدي والالسن
اليهم لانها واضحة اللزوم بالنسبة اليهما لا وداد تكفير المؤمنين
ثابتة البتة ولا احب اليهم من كفرهم لكونه لا فرق اشيا ... اعاديهم
وانفعوا الله منكم ... مادة ... وارتفاع المقاتلة
والمث... لخلاف العداوة وبسط الايدي والالسن فانه يجوز

يجوز انتفاؤهما لدى المصادفة بتذكر ما بينهم من القرابة والمعارفة وعاشروا
عليه من قولهم اذا املكت فاسجح وانتفاء ودادة كفرهم بان يسلم المشركون
ايضا فهو وان كان ممكنا محتملا لكن لا يجري انه ابعد واخفى فان
قلت اي عطف ثبت على جواب الشرط فهو على وجهين احدهما ان
يتصور وجود كل من المذكورين بدون الآخر فيصح وقوعه جزاء
نحو ان تاتني اكرمك واعطك والثاني ان يتوقف المعطوف
على المعطوف عليه نحو ان رجع الامير استاذنت وخرجت
وهذا في المعنى على الاول اي اذا رجع استاذنت واذا استاذنت
خرجت كذا في الايجاز ومخالفة الاية ان من الضرب الثاني
ليكون مجموع جملتي الشرط والجزاء واحدا لم يصح ما في المفتاح وان
كان من الضرب الاول لم يكن في تقييد ودادة الكفر بالشرط
فائدة لانها حاصلة ظفروا به او لم يظفروا فالاولى ان يكون
قوله وودوا عطفا على الجزاء الشرطية لا على الجزاء وحده فان تعلق
الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال تعالى وقالوا لولا انزل عليه
ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر ثم لا ينظرون عطف الشرطية على
قالوا قلت الظاهر انه من الضرب الاول والمراد اظهار ودادة الكفر
استفادة مقتضيا بانها ولا شك انه موقوف على الظفر بهم وكذا الزام
كونهم اعداء والا فالعداوة حاصلة ظفروا او لم يظفروا الا يقال
ان الاية نزلت في حاطب بن ابي بلتعة حين وجه كتابا
الى مشركي مكة واخبرهم باستعداد النبي عليه السلام لقتالهم فقبل
ظفر المشركين بهم يظنون هم كفارا مثلهم فلا علاقة ولا

صح

... حسن العفو

قوله ... ودادة ... كان ... ان يكون
الودادة ... المشركون ... ان يكون
للشبهة ... فلا وجه للعدول الى ...

ووادّوا فيه ارتدادهم الى الكفر واما اذا ظفروا بهم ووجدوهم مؤمنين فتحقق
العداوة وبسط الايدي والالسن وودادة الارتداد الى الكفر ثابتة لو
هذا غاية ما يتيح ان لو وصل الكتاب الى المشركين وان علموا من حاطب بكفر
والنفاق والمذكور في القصة ان الكتاب لم يصل اليهم وانه
اخذه اصحاب النبي عليه السلام عن الطريق ولكن شرط اما التعليق
حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا في الماضي
مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني لاكرمتك
معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام
واما عبارة المفتاح وهي انها التعليق لما امتنع بامتناع غيره على
سبيل القطع كقولك لو جئتني لاكرمتك معلقا لامتناع اكرامك بما
امتنع من مجيء مخاطبك ففيها اشكال لانه جعل ان المعلق نفس
الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط مع وضوح فساد حمل معناها
وقد وجهه بعض من اطلع عليه بانه على حذف المضاف اي انها
لتعليق امتناع ما امتنع ومعلقا لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع
من المجيء وظن انه لا حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف مشعر
بالحيثية فكانه قال انها التعليق ما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا
معنى تعليق امتناعه وكذا قوله بما امتنع وهذا معنى لطيف يحمل السكاكي
على هذه العبارة وغفل عنه الممرة من متفقه كتابه في التعليق
الامتناع بالامتناع القطعي وعلى ما ذكرنا التعليق الثبوت بالثبوت
مع القطع بالانتفاء والحاصل في الجملة في الامتناع انتفاء الجزاء
لامتناع الاول وهو مضمون الشرط سواء كان الشرط والجزاء اثباتا ونفيا او

او احدهما اثباتا والآخر نفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس فنحو
لو لم تأتني لم اكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني
الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه
الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب والمسبب قد يكون
اعم من السبب لجواز ان يكون للشيء اسباب مختلفة كالنار و
الشمس للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء
المسبب فانه يوجب انتفاء السبب الا يرى ان قوله تعالى لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على
امتناع تعدد الآلهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة
انتفاء الفساد لجواز ان يفعله تعالى بسبب آخر فالحق انها لامتناع
الاول لامتناع الثاني وقال بعض المحققين ان دليله باطل
ودعواه حق اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا
نحو لو كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء او شرطا نحو لو كان لي مال
لحججت او غيرهما نحو لو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة واما
الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء
الملزوم من غير عكس فهو موضوع لان يكون الجزاء معدوما لعدم المضمون فيمتنع
مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع اللازم وهو الجزاء فهي لامتناع
الاول لامتناع الثاني اي يدل انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط
ولهذا قالوا في القياس الاستثنائي ان رفع التالي يوجب رفع المقدم
ورفع المقدم لا يوجب رفع التالي فقولنا لو كان هذا انسانا
كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان ولو قلنا لكنه

ليس بحيث يحل بان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة من الفحول
وتلقاه غيرهم بالقبول وفيه نظر لانه ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني
الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان
انتفاء السبب او الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب او اللازم بل معناه
انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول
فمعنى لو شاء لهداكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء
المشية يعني انها تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون
الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان
علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا لامتناع
الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي
سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك
ويدل على ما ذكرنا قطعا قول ابي العلاء المعري ولو دامت الدولات
كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام الا يرى ان استثناء نقيض
المقدم لا ينتج شيئا على قانون المنطق وكذا قول الحماسي
ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر اي عدم طيران
تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها فلنرجع الى ما ذكر ارباب
المعقول فقد جعلوا ان ولو ونحوهما اداة للتلازم ودالة على
لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح
عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
لكن الشمس طالعة فالنهار موجود فهم يستعملونها للدلالة على ان
العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم

الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج
ما هي لانهم انما يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات
ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر
بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد
تستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الآلهة لا بيان
سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق وذهابه انما
هو على ما فهموا من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من
عائب قولا صحيحا فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء
لانتفاء الشرط في نحو قوله عليه السلام نعم العبد صهيب لو لم يخف
الله لم يعصه والا يلزم ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات
وهذا فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد تستعمل
لو ان للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في
قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء
ويكون نقيضه انسب بالاستلزام الجزاء فيلزم استمرار
وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط
والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله
لم يعصه او مختلفين نحو ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده
من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لاثنيت عليك
ففي هذه الامثلة اذا اعتبر لازم وجود الجزاء لهذا الشرط مع استبعاد
لزومه فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى وسيجيء لهذا المعنى

لولا انه يحتمل لولا اكرامك اياي لاانتبت عليك يعني انني عليك على تقدير
عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده اذ لا فرق في المعنى بين قولنا لولا
ولو الداخلة على النفي فان قيل ههنا يجوز ان يكون لو في هذه
الامثلة على اصلها من تقدير انتفاء الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم
العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منتفيا
وعدم العصيان المرتبط بالخوف ثابتا وكذا يقدر انتفاء الثناء
المرتبط بعدم الاكرام بناء على ثبوت الثناء المرتبط بالاكرام قلنا
لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء وانما
يجيء ذلك من قبل ذكر الشرط والا لكان تقييده بالشرط تكرارا
كما اذا قلنا لو جئتني لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجيء ونحن نعلم قطعا
ان المنتفي في قولنا لو جئتني لاكرمتك هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط
بالمجيء وليس كل ما له دخل في لزوم شيء او ثبوته يجب ان يكون
ملاحظا للعقل عند الحكم وقيدا لذلك الشيء وزعم ابن الحاجب
انه مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ المثبت دون المنفي اذ لا لزوم
للمثبت فيجوز في نحو لو جئتني لاانتبت عليك ان يقدر انتفاء
النفي غير المثبت بخلاف فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لو لم يخف الله لم يعصه
نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت نفي النفي لزم الاثبات
ويتناقض وهذا وهم لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم
الجزاء حتى يكون المعنى في نحو لو جئتني لاانتبت عليك ثناء مرتبطا باتيانه
فليعتبر ذلك في النفي ايضا حتى يكون المعنى في نحو لو لم يخف الله لم يعصه
عدم عصيان مرتبطا بعدم الخوف فيجوز ان يكون انتفاؤه

انتفاؤه بانتفاء القيد ويلزم عدم عصيان غير مرتبط بعدم
الخوف وان لم يعتبر لم يصح على اطلاقه بل يلزم العموم في النفي فيما كان
منفيا وانما جوابه تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل
انه على صورة قياس اقتراني فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا
وهذا محال لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي
بل الانقياد وجوابه انهما مهملتان وكبرى الشكل الاول يجب
ان يكون كلية ولو سلم فانما ينتجان لو كانتا لزوميتين وهو ممنوع
ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال اولا خير
فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان اللفظ لو لم يستعمل
في فصيح الكلام في القياس الاقتراني وانما يستعمل في القياس الاستثنائي
المستثنى فيه نقيض التالي لانها لامتناع الشيء لامتناع غيره
ولهذا لا يصح باستثناء نقيض التالي وكيف يصح ان يعتقد في
كلام الله تعالى انه قياس اهملت فيه شرائط الانتاج واي فائدة
يكون في ذلك بل يحمل على ترك القياس والحصول النتيجة بل الحق ان قوله
ولو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع
عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدأ بقوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما اخر على
طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير الاسماع
فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دائم الوجود كذا ذكروا وقولوا
يجوز ان يكون التولي منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لو
لان التولي هو الاعراض عن الشيء وعدم الانقياد له فعلى تقدير
ان لا يسمعهم ذلك الشيء لم يتحقق منهم التولي والاعراض عنه ولم يلزم من

بهذا التحقق الا انتفاؤه فان قيل انتفاء التولي خير وقد ذكر ان الاخير فيهم
قلنا لا نسلم ان انتفاءه بسبب انتفاء الاسماع خير وانما يكون خيرا
لو كانوا من اهله بان اسمعوا اشياء ثم انقادوا ولم يعرضوا وهذا
كما يقال لا خير في فلان لو كان به قوة لقتل المسلمين فان عدم قتل
المسلمين بناء على عدم القوة والصورة ليس خيرا فيه واما قوله
تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم يخف
الله لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكا لكان في صورة رجل فكيف
اذا كان انسانا ويحتمل على اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء اي لو جعلنا
الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلنا ذلك الملك في صورة رجل واذ كان لو
للشرط في الماضي فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها لما يوافق الغرض
اذ الثبوت ينافي التعليق والحصول الفرضي والاستقبال ينافي
المضي فلا بد في جملتيها ما يوافق الغرض اذ الثبوت ينافي
التعليق والحصول الفرضي والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل
في جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة وقد ذهب المبرد
انها تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت
نحو اطلبوا العلم ولو بالصين واني مباه بكم الامم يوم القيمة
ولو بالسقط وقال ابو العلاء ولو وقفت في دجلة الهام
لم تنق من الجرع الا والقلب بحوال الصيف تاسف على مفارقة
بغداد وشوق ركابه الى طرف المعنى ان وقعت لكنه جاء
بلو قصدا الى ان وضع ركابه ما الهام في ماء دجلة كانه امر قد
حصل منه الياس وانقطع الرجاء وصار في حكم المقطوع

المقطوع بانتفائه في نحو اما في المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم
اي لوقعتم في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا
لانه كان في ارادتهم استمرار عمل النبي عم على ما يستصوبونه وانه
كلما عن لهم رأي في امر كان معمولا عليه بدليل قوله في كثير من الامر
كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم بعد قوله انما نحن مستهزؤن حيث
لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث
الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت في الاستهزاء هو السخرية والاستخفاف
ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم وهكذا كانت نكايات الله
فيهم اقبلتين وبلايا انذارته بهم يتجدد وقتا فوقتا ويحدث حالا
فحالا فان قيل ان اراد بالفعل في قوله لقصد استمرار الفعل الامتناع
مثلا ليكون المعنى ان انتفاء عنتكم بسبب انتفاء استمرار على
طاعتكم فهذا يخالف ما ذكر في المفتاح من ان المعنى امتناع عنتكم
باستمرار امتناعه عن اطاعتكم وان اراد به امتناع الطاعة ليكون
الاستمرار راجعا الى الامتناع من الطاعة فهو خلاف ما يفهم من الكلام
لان المضارع يفيد الاستمرار نحو ما دخل عليه انما يفيد امتناع الاستمرار
لا استمرار الامتناع قلنا المراد هو الاول ولا منافاة لما في المفتاح لانه كما ان
المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار
النفي ويفيد الداخل عليه لو استمرار الامتناع كما ان
الجملة الاسمية يفيد الثبوت في الدوام والتاكيد فاذا دخلت عليها
حرف النفي يكون لتاكيد النفي ودوامه لا لنفي التاكيد والثبوت و
لهذا قالوا ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم انا امنا على ابلغ

وجه واكده ورد قولنا ما زيدا ضربت ما بزيد مررت لا لاختصاص الا لنفي
لا لنفي الاختصاص مع انه بدون حرف النفي يفيد الاختصاص
ولهذا نظائره في كلامهم ودخول لو على المضارع في نحو ولو ترى الخطاب
لمحمد عليه السلام او لكل من يتأتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار
اي اروها حتى يعاينوها او اطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها
فعرفوا مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته
وجواب لو محذوف اي لرأيت امرا فظيعا وكذا في قوله تعالى ولو ترى
اذ الظالمون موقوفون عند ربهم وقوله ولو ترى اذ المجرمون
ناكسوا رؤوسهم لتنزيله اي المضارع منزلة الماضي لصدوره
اي المضارع او الكلام عمن لا خلاف في اخباره وهو الله الذي يعلم
غيب السموات والارض فالمستقبل الذي اخبر عنه بلو هو عنده بمنزلة
الماضي المتحقق الوقوع فهذه الحالة انما هي في المستقبل لانها انما تكون
في القيامة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل لو واذ وهما
مختصان بالماضي وكان المناسب ان يقول ولو رأيت لكنه عدل
الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة
الماضي مستقبل في التحقق ما حقي يجب التأويل كما في قوله لا ينقضي هذا
الامر لكنك على ابيته ولو رأيته رأيت امرا عجيبا بهذا ينبغي
ان يفهم هذا المقام وان جعلت الخطاب للنبي عليه السلام ولو للتمني
فلا اشتباه ولان لو التمني تدخل على المضارع ايضا كما في ربما يود الذين
كفروا فانه قد التزم ابن السراج وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع
بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي

وانما جوز ابو علي في غير الايضاح ومن تبعه وقوع الحال او الاستقبال بعدها
فقوله ربما يود من تنزيل المضارع منزلة الماضي في احد قولي البصريين
واما الكوفيين فعلى انه بتقدير كان اي ربما كان يود وتحذف كان لكثرة
استعمالها بعد ربما واما جعل ما نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق
رب محذوفا اي رب شيء يوده الذين كفروا لتحقق وثبت الى الكفر
ما فيه من التعسف ورب هاهنا للتقليل النسبة يعني انه يدهشهم
اهوال القيامة فيبهتون فاذا وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك
ويجوز ان يكون مستعارة للتكثير وذكر ابن الحاجب انها نقلت من
التقليل الى التحقيق كما نقلت قد اذا دخلت على المضارع من التقليل
الى التحقيق ومفعول يود محذوف بدليل قوله تعالى لو كانوا مسلمين
بناء على ان لو للتمني حكاية لودادتهم وانما جيء به على لفظ الغيبة لانهم مخبر
عنهم كما تقول حلف بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان ايضا جيدا
حسنا ومنهم من زعم ان لو الواقعة بعد فعل يفهم منه معنى التمني حرف
مصدرية فمفعول يود عنده هو قوله لو كانوا مسلمين او لاستحضار الصورة
عطف على قوله لتنزيله يعني صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار وقائلين
يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا وكذا صورة رؤية الظالمين
موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي رؤوسهم متقاولين بتلك المقالات
كما في قوله تعالى فتثير سحابا نقلا بلفظ المضارع بعد قوله الذي
ارسل الرياح استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة
الباهرة اعني صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفية
المخصوصة والانقلابات المتفاوتة ونحو ذلك لان المضارع مما

مما يرد عليهم الحاضر الذي من شأنه ان لا يبادرنا السامعون
ولا يقصد ذلك الا في امر يتعجب منه لغرابته او فضاعته او نحو ذلك
وهو في الكلام كثير وقد يكون ذلك إما على المضارع للدلالة على ان
الفعل من الفضاعة بحيث يحترز عن الخبر عنه بلفظ الماضي
لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول لقد اصابتني حوادث
لو تبقى الى الآن لما بقي من اثر ولم يتعرض للعدول عن علم الثبوت
الى جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا
لمثوبة من عند الله خير ولانه على ثبات المثوبة واستقرارها
لانه ظاهر واما الجملة الاولى فلا يقع الا فعلية البتة واما
تنكيره اي تنكير المسند فلارادة عدم الحصر والعهد الدالين
من تعريفه كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر وبه ظهر ان ما اذا
قصد حكاية المنكر كما اذا قال لك قائل عندي رجل فتقول
تصديقا له الذي عندك رجل واذا كنت تعلم ان زيدا او
للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدأ محذوف او
خبر ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا قال صاحب
المفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيلة كذا
حاضر فانه يجب ح تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة
والمسند معرفة سواء قلنا يمتنع عقلا او لا يمتنع بيد
في طباع العرب ونحو قوله ولا يك موقف منك الوداعا
وقد يكون مراعا عرفا وما نحن بباب القلب على ما مر و
هذا على الاطلاق ليس بصحيح لانهم يجوزون كون المبتدأ

المبتدأ نكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهما
مالك وكذا في ماذا صنعت على ان يكون المعنى اي شيء الذي صنعته
وتعبير جواز في جميع ذلك باب الاسم الاستفهام مبتدأ والمعرفة بعده خبره
واستدل بعضهم على ان يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة يمتنع
عقلا بوجهين الاول ان الاصل في المسند اليه ان يكون
معلوما لاستلزام الحكم على الشيء العلم به والاصل في المسند التنكير
لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة وارتكاب مخالفة الاصلين
مستبعد عند العقل الثاني ان العلم بحكم من احكام شيء يستلزم
جواز حكم العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه
يستلزم العلم بذلك الشيء لامتناع الحكم على ما لا يعلم بوجه من
الوجوه وكلاهما في غاية الضعف اما الاول فلان وجوب كونه
معلوما لا يستلزم كونه معرفا او النكرة المخصصة معلوم
والحكم على الشيء انما يستدعي العلم به بوجه ما ولان قوله لا فائدة
في الاخبار بالمعرفة غلط لما سيجيء في تعريف المسند ولان ما ذكره
على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد وكلامه في التعريف والمطلوب هو
الامتناع واما الثاني فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون
معلوما وهذا لا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز الحكم
على الشيء يستلزم العلم به ممنوع بل انما يستلزم جواز العلم به
وهو لا يوجب كونه معلوما واما تخصيصه بالاضافة نحو زيد
غلام رجل والوصف نحو زيد رجل عالم فلكون الفائدة اتم لما مر
من ان زيادة الخصوص توجب اتمية الفائدة وجعل معمولات

والتخصيص التقييد الغرض

المسند اما لما مر ونحوه من المقيدات والاضافة والوصف من المخصصات
مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع
ولا شيوع للفعل لانه يدل على مجرد المفهوم والحال تقييده والوصف
يجي للاسم الذي فيه الشيوع فتخصصه وهذا وهم لانه ان
اريد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان النكرة في
الاثبات كذلك فيجب ان لا يكون الوصف في نحو رجل عالم مخصصا
وان اريد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد فيقصر
من وضع دلالته على التعيين ففي الفعل ايضا شيوع لان نحو جاءني
جائي زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيره وكذا ضرب
يحتمل ان يكون من جهة النفس وغيرها فيفيد الحال والتمييز فالجميع
المعمولات تخصيص الا انه اصطلح قوله فاضربت ضربا شديدا
بالوصف واما تركه اي ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف
فظاهر مما سبق في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة
واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم له اي للسامع
باحدى طرق التعريف هذا اشارة الى انه يجب عند تعريف المسند ان
يكون المسند اليه معرفة اذ ليس في كلام العرب كون المبتدا نكرة والخبر
معرفة في الجملة الخبرية بآخر مثله اي حكما على امر معلوم بامر آخر مثله
في كونه المحكوم عليه في كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف
سواء اتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او اختلفا نحو زيد
هو المنطلق فقوله بآخر مثله اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه
والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا نحو انا ابو النجم وشعري شعري اي

متساويان بحذف المضاف باعتبار حالين اي شعري الآن مثل شعري فيما كان
اي المعروف المشهور بالصفات الكاملة وليس هذا المقام من لازم
في كل حال يتحد فيه لفظا المبتدا والخبر على توهم بعضهم ولا حاجة
اليه في نحو قولنا زيد شجاع فمن سمعه يقاوم الاسد فهو هو فاحد
الفريقين لمن سمعه والآخر زيد وهذا مفيد من غير تأويل
او لازم حكم كذلك عطف على حكما اي او لافادة السامع لازم
حكم على امر معلوم باحدى طرق التعريف بآخر مثله وفي هذا
اشارة الى ان يكون المبتدا والخبر معلومين لا ينافي كون
الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة لان ما يستفيده السامع
من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدا وكون المتكلم عالما به
والعلم بنفس المبتدا والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الآخر
والحاصل ان السامع قد علم امرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين
في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي
بحسب الذات نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كونه اي المنطلق
المنطلق في المقام الاخير باعتبار تعريف العهد او الجنس وفي هذا تمهيد
لما سيجي في بحث القصر وما اورد على تعريف العهد قول ابي نواس
فان تكونوا تراءى من خيانته فان من نصر الخ هو اي
هو يعني ان الناصر لي الخائن والجاني سيان على معنى ان هذا ذاك
وذاك هذا ولا فرق بينهما في جواز اضافة الخيانة الى كل منهما حسب
اضافتها الى الآخر ويجوز ان يكون المعنى وهو الكامل في الخيانة
المقيد على كل حال ولم يرد ان نصر الجاني فقد جنى خيانة حتى نسخ له

التعريف بأمرين

معروفا

105

التنكير المذكور في بعض الكتب ان تعريف المسند ان كان بغير الاضافة
يجب معلومية المسند اليه والمسند وان كان بالاضافة لا يجب
الا معلومية المسند اليه وبهذا يشعر لفظ الايضاح لكن
قوله بامر معلوم على آخر مثله يأبى ذلك ويدل على انه يجب معلومية
الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة او غيرها ويؤيده ما
ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك لا تقول
غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك
النسبة لا لغلام من غلمانه والا لم يبق فرق بين المعرفة والنكرة
نعم قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع
الاضافة لكنه قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى معين
كالمعرف باللام وهو خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام
فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا
الاستعمال لكن المعرف بالاضافة ان كان مسندا اليه فلا بد
من ان يكون معلوما مثلا لا تقول جاءني غلام زيد لمن لا يعرف
ان له غلاما لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب اصلا
وعكسه اي ونحو عكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق
عمرو والنكتة في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من
صفات التعريف وعرف السامع اتصافه باحدهما دون الاخرى
فيجوز ان يكونا وصفين لشيئين متعددين في الواقع فايهما
كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب
بحسب زعمك ان تحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه

عليه وتجعله مبتدأ فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه
بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف
اخاه ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده
قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا اي فيما نحن فيه قولنا
رأيت اسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب ولهذا
قبح في بيت السقط نحو من يجزا نقصه ماؤه ان يكون
ماؤه نقصه لان السامع يعرف له ماء وانما يطلب تعيينه
وكذا اذا عرف السامع زيدا وعلم انه كان من انسان انطلاق
ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان
تعرفه ان ذلك المنطلق زيد ولا يصح زيد ... على انه
يطلبه على التعيين ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد
ولا يصح زيد المنطلق وبهذا ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله
تعالى واولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا
من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فقيل زيد التائب
محل نظر وقس على ما ذكرنا سائر طرق التعريف واعلم ان
اللام باعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على الشيء تحقيقا
مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة

مبتدأ فايهما كان بحيث يجهل اللفظ الدال عليه ويجعله م ح م

قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك م ح م

٢ اى قصر المحقق م

اي قصرا غير متحقق بل مبالغة لكماله فيه اما لكماله في ذلك الجنس
في ذلك او بالعكس نحو عمرو الشجاع اي الكامل في الشجاعة فيبرز الكلام
في صورة توهم ان الشجاعة لغيره القصور عن رتبة الكمال
وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو
ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة
على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان حملت
بكونها في المقام الخطابي على الاستغراق وكثيرا ما تحمل عليه
لام الجنس فالامر ظاهر لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل
شجاع عمرو وعلى طريقة انت الرجل اي كل الرجل وان
حملت على الجنس حقيقة فهو يفيد ان زيدا وجنس الامير وعمرا
وجنس الشجاع متحدان في الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع
في الوجود لظهور امتناع حمل احد المتباينين في الوجود الخارجي على الآخر
ويجب ان لا يصدق جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق
زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا جار بعينه في الخبر
المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا فانهما متحدان في الوجود
فيلزم ان لا يصدق الانسان والقائم على غير زيد وفساده
ظاهر قلت المحمول هنا مفهوم فرد من افراد الانسان او القائم
ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية به

الشيء

الكلام

به بخلاف المعرف فان المتحد به هو الجنس نفسه فلا يصدق
فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس
وفيه نظر فالحاصل ان المعرف بلام الجنس ان
جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر معرفا بلام الجنس او
غيره نحو الكرم التقوى اي لا غيرها والامير الشجاع اي
لا الجبان والامير هذا او زيد او غلام زيد او كان غير معرف
اصلا نحو التوكل على الله والتفويض الى امر الله الكرم
في العرب والامام من قريش لان الجنس ح
يتحد مع واحد مما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق
بدون ذلك الواحد لكن يمكن تحقق ذلك الواحد منه
في الخارج بدون الجنس فيلزم ان يكون الكرم مقصورا
على الاتصاف بالكرم وعلى هذا فقس غيرها
وفيه دقة وبهذا ظهر ان تعريف الجنس في
الحمد لله يفيد قصر الحمد على الاتصاف بكونه لله
على ما مر وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ
نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول الذي
قصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف بلام
الجنس ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقا كما في الامثلة
المذكورة وقد يكون جنسا مخصصا باعتبار تقييده

سواء كان الجزم

بكونه في العرب ولا يلزم ان يكون سائر العرب مقصورا على الاتصاف م

بوصف او حال او ظرف او مفعول او نحو ذلك كقولك
في القصر تحقيقا او مبالغة هو الرجل الكريم و هو لساير
الكتاب و هو الرقى حين لا يرقى احد لا صيد و هو الواهب
الف قنطار فاق الاثنين هو الواهب العادة المصفاة
اما تحاصها او قناعتها و لا حقيقة الا انه مطلقا باعتبارها كانت
ولا الهبة مطلقا سواء كانت هبة ابراع غيرها
وليس هذا مشتق لنا زيد المنطلق باعتبار العهد لانه
القصد ههنا الى جنس مخصوص من الهبة فهو بمنزلة
النوع لا الى هبة مخصوصة هي بمنزلة الشخص و
ههنا نكتة ذكرها الشيخ في دلائل الاعجاز وهو
ان قولنا انت الحبيب ليس معناه انك الكامل في المحبة
حتى انه لا محبة في الدنيا الا ما انت به حبيب
كما في انت الشجاع ولا ان احدا لم يحب احدا
مثل محبتي لك حتى ان سائر المحبات في جنبها غير
محبة كما في قولنا انت المظلوم على معنى لم يصب
احدا ظلم مثل الظلم الذي اصابك حتى كان كل
ظلم في جنبه عدل بل معناه ان المحبة منى بجملتها
مقصورة عليك وليس لغيرك حظ في محبة منى فهو
مثل زيد المنطلق اى الذي كان منه الانطلاق

قصر عليه جهة المبالغة
من ابل حال كونه [illegible] ظ
او [illegible] م

الانطلاق المعهود الا ان ههنا نوعا من الخفية
لان المعنى ان المحبة منى بجملتها مقصورة عليك و لم
تعدك الى محبة واحدة من محابك ولا يتصور هذا
في زيد المنطلق اذ لا وجه للخفية فيه و لو قلت زيد
المنطلق في حاجتك اى الذي من شأنه ان
يسعى عرض فيه معنى الخفية ح مثل قولك انت الحبيب
في حاجتك
وقوله قد يفيد بلفظه قوانا

يفصل بلفظ قد اشار لا الى انه قد لا يفيد القصر كما في قوله
للمتنبي اذا اقبح البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميلا فانها
لم تقصد قصر الحسن على بكائه لا يتجاوزه الى شيء آخر والا لاحسن
جعله جوابا لقوله اذا قبح البكاء على قتيل اذ لا معنى للقصر في نحو
قولنا اذا قبح البكاء على قتيل فالحسن انما بكاؤك على ما لا يخفى على
من له ادنى دربة باساليب الكلام لظهور ان الغرض ان يثبت
بكائه الحسن ويخرجه من جنس بكاء غيره من القتلى كما قيل الصبر محمود
الا عنك والجزع مذموم الا عليك وبهذا سقط ما قيل انه يجوز
ان يكون للقصر مبالغة وان يكون لقصر الحسن على بكائه بمعنى
انه لا يتجاوزه الى بكاء غيره لانه لا يتجاوزه لا فان يكون لقصر
على بكائه بمعنى انه لا يتجاوزه الى شيء آخر ومعنى التعريف
ههنا ان ما اضاف المبتداء بالجنس ظاهر لا ينكر عليه ولا يشابه فيه
وشده قول حسان وان سنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم
ووالدك العبد اراد ان يثبت له العبودية ثم جعله ظاهرا لا امر فيها
معروفا بها كذا في دلائل الاعجاز فان قيل اللام لا يكون للجنس فلا بد في
القول يكون اعتبار تعريف الجنس بفصل القصر دائما قلنا قد سبق
ان اللام التي ليست للعهد اما للجنس وباقي المعاني من شعره
وفرعه وكذا المعنى الذي اشرنا اليه في بحث ضمير الفصل وانما
حكم القصر بالثاني اعني تعريف الجنس لان القصر وعدمه انما يكون
فيما يعقل فيه العموم والخصوص في الجملة والمعهود في زيد المنطلق
تساوى المبتدا والخبر فلا يصدق في احدهما بدون الآخر وكذا في
انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا نحو زيد اخوك اذا

جعل المضاف معهوداً عوامل وضع الاضافة وشك هذا
الاختصاص لايفاده القصر في الاصطلاح وقيل الاسم متعلق
للابتداء تقدم او تاخر لدلالته على الذات والصفة متعينة
للخبرية تقدمت او تاخرت لدلالتها على
ثم اثر يبني لانه ليس المبتدا مسنداً لكونه منطوقاً به اولا بل
لكونه مسنداً اليه ومثبتاً له المعنى وليس الخبر لكونه منطوقاً
به ثانياً بل لكونه مسنداً ومثبتاً به المعنى والذات هي المنسوب
اليها والصفة هي المنسوبة سواء قلنا ان زيد المنطلق او المنطلق
زيد يكون زيد مبتدا والخبر المنطلق فرادي هذا القول ان
المعنى المحضر الذي قصده صاحب الاسم فالصفة قد جعلت
فالاسم لذات ومسنداً وقد يتوقف الحال الى ان ناويل زيد
هذا الاسم فلا حاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر ان يكون مشتقاً
وهو الصحيح من مذهب البصريين بجوابه ان الاحتياج اليه انما
هو من جهة ان السامع لما عرف ذلك الشخص بعينه وانما الجهل
عنده الاتصاف بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو
لافادة هذا المعنى واما عند المنطقيين فهذا التاويل واجب فطعا
لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولاً البتة فلا بد من تاويله بمعنى
كلي وان كان في الواقع منحصراً الى شخص وما تاويله اي كونه
جملة فالوجه كثير من النحاة لان الجملة الواقعة خبراً لا يصح ان
يكون انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب ولانه
يجب ان يكون ثابتاً للمبتدا والانشاء ليس بثابت في نفسه فلا
يكون ثابتاً لغيره وجوابه ان خبر المبتدا هو الذي اسند الى المبتدا

لا ما يحتمل الصدق والكذب والغلط من اشتراك اللفظ وليس
ثبوت الخبر للمبتدا انما هو في الخبر والقضية لا مطلق خبر المبتدا
لان الاسناد عنده اعم من الاخباري والانشائي الا يرى ان
الظرف في نحو ان زيدا داري لك نهضا وفي الفعل وما اشبه
ذلك خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس بثابت للمبتدا
وكذا قوله نعم بل انتم لا مرحبا بكم وقولك واما زيد فاضربه
فزيد كانه الاسد وهو نحو نعم الرجل زيد على احد القولين
ولا يخفى ان قصد التاويل في جميع ذلك تعسف فالتقوي
او لكونه سببياً كما مر من ان افادة لكونه غير سببي مع عدم افادة
تقوي الحكم والخبر السببي هو الوصف الذي يكون بحال ما
من سبب الموصوف الا انه لا يكون الا جملة وفي نحو هذا
سبب من ذلك اي متعلق به مرتبط لان السبب في الاصل
هو الحبل وكل ما يتوصل به الى الشيء وسبب التقوي
على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدا لكونه مبتدا
يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان
يسند الى ذلك المبتدا صرفه المبتدا الى نفسه سواء كان هو
خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا
لضمير المعتد به بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما مر في ذلك
الضمير الى المبتدا ويخرج عنه نحو زيد ضربته وينبغي ان يجعل سببيا
كما سبقت الاشارة اليه وبناء على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز
وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث قد نوى
اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع

بانك لو بدلا لاختصار مع فوات الوظيفة له وفقد منه الاعلام بر
فاذا قلت قام دخل في فكره خوف الانوس وهذا انه
للثبوت وامنع عن الشبهة والشك وبالجملة الاعلام ما بمعنى
بعد امثال الاعلام به بعد التنبيه عليه والتعلق منه فان ذلك
يجري مجرى تاكيد الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل
فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به وما اشبه ذلك
فان قلت هب انه لم يتعرض للجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان
لشهرة امره وكونه داخلا ثبوتيا لكن كان ينبغي ان يتعرض لصور
التخصيص مثل انا سعيت في حاجتك وبحل جاءني وما اشبه
ذلك مما قصد به التخصيص فان المسند هيهنا جملة قطعا
قلت هو داخل في التقوي ضرورة تكرر الاسناد فكانه قال
للتقوي سواء كان على سبيل التخصيص اولا فلفظ التقوي
يشمل التخصيص من حيث انه تقوى وفي عبارة المفتاح اشعار
بذلك حيث ذكر في نحو زيد عرف انه عدم اعتبار التقوي
والتاخير لا يفيد الا التخصيص كيف لا وقد ذكر في بحث التقديم
التخصيص الا تاكيدا على تاكيد وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة في
شرحه من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط دون التقوي
لانه لا بد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل وبعده
العرفان لا حاجة الى التاكيد والبيان ثم الحق انه قد صرح
بان المسند لا يكون جملة الا للتقوي او لكونه سببيا مع تصريحه
بان المسند في نحو انا سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص
جملة واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار الفعلية

اذ هي

اذ هي اي الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لان الاصل في
العمل هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل بمشابهته فالاولى
عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها
بالفعل قطعا في نحو الذي في الدار اخوك فيقدر الفعل في
ما وقع خبرا عن المبتدا بالفعل لا باسم الفاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا
لاصالة المفرد في الاعراب على ان الانصاف هو ان المفهوم
من قولنا زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقر
ثم عبارة النحويين في هذا المقام الظرف مقدر بجملة والمصنف
قد غير الجملة الى الفعل لحسن الحاق الضمير فلا انتقل الى الظرف
ولم يحذف مع الفعل حتى يكون المقدر فعلا لا جملة لكنه لو
قصد هذا لوجب ان يقول اذ المقدر فعل لان معنى قولهم
الظرف مقدر بجملة انه يحصل في التقدير بجملة لا بمفرد
وح لا معنى لعبارة المص اصلا مع ان فيهما فسادا اخر لانها
ان حملت على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية مقدرة
باسم الفاعل على غير الاصح وفساده واضح لان الظرف في ذلك
المذهب مفرد لا جملة فكان ينبغي ان يقول اذ الظرف
مقدر بالفعل اما تاخيره فلان ذكر المسند اليه كما مر في
تقديم المسند اليه واما تقديمه فللتخصيص بالمسند اليه اي
لقصر المسند اليه على المسند على ما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا
قائم زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود نحو لا
فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا واعترض بان المسند هو الظرف
اعني فيها والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على ضمير المجرور اعني
الضمير الراجع الى خمور الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور

اتصاف نفى خمور الجنة او على تصو ... فيما لا يتجاوز الى الاتصاف

بنفي خمور الدنيا وان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى

ان الغول مقصور على عدم الحصول والكينونة في خمور الجنة

لا يتجاوز الى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور

على المسند قصرا غير حقيقي وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولى دين

دينكم مقصور على الاتصاف بكم لا يتجاوز فهو من قصر الموصوف

على الصفة دون العكس كما توهم البعض ونظيره لك ما

ذكره صاحب المفتاح في قوله ان صاحبكم الاملى بى

ان معناه صاحبكم مقصور على الاتصاف بنفي لا يتجاوزه

الى الاتصاف بعلى وليس القصر حقيقيا حتى يلزم من كون

دينى مقصورا على الاتصاف بى ان لا يتجاوزه الى غيرى

ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من الاختصاص ههنا ليس

على معنى ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم ودينى لا يتجاوز الى غيرى

بل على معنى ان المختص بكم دينكم لا دينى

والمختص بى دينى لا دينكم كما ان معنى قايم زيد ان المختص

به القيام دون القعود لان غيره لا يكون قايما فلينظر الى ما في

هذا المقام من الخبط والخروج عن القانون ولهذا اى ولان

التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف الذى هو

المسند على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد

ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى دلالة

بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال في سائر كتب

الله تعالى دون سائر الكتب وسائر الكلمات لان القصر ليس يجب

ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير حقيقى والمعنى في نفى

القرآن هو بالنسبة الى كتب الله تعالى كما انه المعتبر في مقابلة خمور الجنة

خمور الدنيا لا سائر المشروبات وغيرها او التنبيه عطف على تخصيص

اى تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اى المسند خبر لا نعت

اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم

انه خبر لا نعت بالتأمل في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام

خبر للمبتدأ كقوله اى قول حسان بن ثابت في مدح النبي صلى الله عليه وسلم

له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر فانه لو

اخر الظرف اعنى له عن المبتدأ اعنى همم لتوهم انه نعت لا خبر ثم هذا

التقديم واجب فيما اذا كان المبتدأ نكرة غير مخصصة نحو في الدار

رجل ليصح الابتداء بتقديم الحكم عليه كانه موصوف معلوم بهذا

الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقديم الحكم عليه نحو قام رجل و يشترط

ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح قائم رجل لان الالتباس باق لجواز ان

يكون قائم مبتدأ ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين

كونه خبرا ولانهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها واما

اذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب التقديم كقوله تعالى واجل

مسمى عنده واورد على نحو في الدار رجل ان التخصيص اذا كان

يجب لتقدم الحكم يكون الحكم على غير مخصص ضرورة ان التخصيص

لا يحصل الا بعد حصول الحكم وقد قالوا ان لا حكم على ما هو

غير مخصص فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن الدهان وهو ان

جواز تنكير المبتدأ مبنى على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة

فاخبر عن اى نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح

وكوكب انقض الساعة او التفاؤل نحو سعدت بغرة وجهك

زيد عنده

الرجل

الاسم او التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله ثلثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر
في نظم بانه ثلثة هذا هو المسند المقدم والمسند اليه شمس الضحى
وما عطف عليه تشرق اى اشرق بمعنى صار مضيئا وفاعله
هو الدنيا والضمير العايد الى الموصوف اعنى ثلثة محذوف اى
تشرق الدنيا ببهجتها اى بحسنها اى بسبب الدنيا تستنير باشراقها وهذه الثلثة
وبهائها وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلثة والمعنى
والدنيا ظرف اى في الدنيا او مفعول به على تضمين تشرق معنى
فعل متعد وهو تشرق شمس الضحى وابو اسحق هو كنية الممدوح
والقمر ومما يقتضى تقديم المسند وتخصيصه للاستفهام نحو كيف زيد
او كونه اهم عند المتكلم نحو عليه من الرحمن ما يستحقه واعلم ان الممدوح
اما الاول فلتمهيده الاهم ولان الكلام في الجملة دون الانشاء واما
الثاني فلان الاهمية ليست اعتبارا مقابلا للاعتبارات المذكورة بل
في المعنى المقتضى للتقديم المسند كون المراد من الجملة افادة التجدد
نحو عرف زيد دون كالمتم لانه كلام يفضى عن خبط واشكال
ويشتمل على نوع اختلال وذلك انه قال وان يكون المراد من
الجملة افادة التجدد نحو عرف زيد دون كالمتم لانه كلام يفضى عن
خبط واشكال ويشتمل على نوع اختلال وذلك انه قال وان يكون
المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت بجعل المسند فعلا
ويقدم الثبت على ما ثبته الى في الدرجة الاولى وقولى في الد
الاولى احتراز عن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان
الفعل فيه مسند الى ما بعده من الضمير اولا ثم بواسطة عود ذلك
الضمير الى ما قبله يسند اليه في الدرجة الثانية ولا اشكال فيه
من وجهين احدهما ان هذا الكلام صح في ان خبر المبتدأ اذا كان

فعلا

فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ كان اسناد الفعل الى الضمير في الدرجة
الاولى والى المبتدأ في الدرجة الثانية وكلامه في المفتاح
تقوى الحكم على العكس وذلك حيث قال ان المبتدأ لكونه مبتدأ
يستدعى ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند
اليه صرف المبتدأ الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا
عن ضمير المبتدأ او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه
الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسى الحكم قوة وهذا ظاهر في ان
الاسناد الى المبتدأ وانعقاد الحكم بينهما متقدم على الاسناد
الى الضمير وهل هذا الا تناقض وثانيهما ان اسناد الفعل في
هذه الامثلة اعنى انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف اذا
كان الى ضمير المبتدأ في الدرجة الاولى على ما ذكره ههنا
كيف يصح الاحتراز عما يسند الى في الدرجة الاولى والحال ان
الفعل في كل منها متقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى وهل
هذا الا تناقض ويمكن ان يجاب عن الاول بان في نحو زيد
عرف ثلثة اسانيد مترتبة في التقدم والتأخر اولها اسناد عرف
الى زيد بطريق القصد وامتناع اسناد الفعل الى المبتدأ
قبل عود الضمير الى زيد ممنوع وثانيها اسناده الى ضمير زيد
وثالثها اسناده الى زيد بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير
الى زيد يستدعى صرف الاسناد اليه مرة ثانية اما وجه تقدم
الاول على الثاني فلان الاسناد سببه لا يتحقق قبل تحقق الطرفين
وبعد تحققهما لا يتوقف على شيء اخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما
يكون بعد الفعل والمبتدأ قبلهما فكما يتحقق الطرفان انعقد
الحكم فكما تحقق الفعل اسند الى زيد لتحقق المسند اليه فاسند
ثم اذا تحقق الضمير انعقد بينهما الحكم واما وجه تقدم الثاني

على الثالث فظاهر لان حصول الثاني واسطة للثالث

فكلامه هنا صريح في ان اسناد الفعل الى ضمير المبتدا مقدم

على اسناده الى المبتدا بواسطة عود الضمير وهو الذي كان

بطريق الالتزام وكلامه في بحث تقوى الحكم يدل على

اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد من غير اعتبار

توسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير والى المبتدا بطريق

الالتزام وتوسط الضمير فلا تناقض فالمدعي ان احد الامرين

لازم اما استلزام كلامه التناقض واما اقتضا وه القول

بثلاث اسانيد المختلفة لانه قد صرف ذلك الضمير الى المبتدا

ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد تناقض

لانه جعل تارة اولا وتارة ثانيا وان كان غيرها كان مع الاولين

الاخرين ثلثة وعن الثاني بانا لا نسلم ان اول الاسانيد في هذه

الامثلة اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد والمسند اليه

بهذا الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة

بقوله في الدرجة الاولى بخلاف عرف زيد فالاسناد في الدرجة

الاولى فيه هو الفاعل والفعل مقدم عليه لكن بقي هنا اعتراض

صعب لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه يستدعي اسنا

بعده من الضمير ايثار الى الاخرة لا يصح تعليلا للاحتراز عن

الاشكال المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لانه انما يدل على اولية

اسناد الفعل الى الضمير والمطلوب اولية اسناده الى المبتدا

فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا وانما الصالح لذلك

ما اورده بعض مشايخنا في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت

وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت دون التجدد والحدوث

ثم انه تصدى لمناظرة بعض الفضلاء وكتب في ذلك كلاما

ويجب التقوى فانه الذي يدل على ان اسناد الفعل الى المبتدا في الدرجة الاولى هذا خلاصة ما اورده

قليل

قليل المقدار وهو ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه الفعل

وهو ضربان الاول الاسناد في الدرجة الاولى اي بلا واسطة

شيء كاسناد الفعل الى الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد

في الدرجة الثانية اي بواسطة شيء كاسناده الى

المبتدا بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتدا فهو داع في

المبتدا الى نفسه يعود على القسم الثاني وقد صرف ذلك الضمير

الى المبتدا ثانيا يعود على الضرب الثاني من القسم الاول اعني

الاسناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل وحينئذ لا تناقض

هذا كلامه بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى ان فيه القول بتحقق

ثلاث اسانيد وانه ان اراد بالاسناد الذي يقتضيه المبتدا

اسناد مجرد الفعل الى المبتدا فهو بعينه ما ذكره الشارح وان

اراد اسناد الجملة التي هي الخبر فهذا مغاير لاسناد الفعل بل الخبر

الضمير فلا بد من بيان جهة تقدمه على الاسناد بواسطة

الى المبتدا كما يشعر به قوله ثم اذا كان متضمنا لضمير مرفوع لك

الضمير الى المبتدا ثانيا فانه منشأ الاشكال ومن اهله فلا

ثم المقصود بزيادة لفظ القسم والاقتضاء وتقييد الاول

بالاول بما لا يكون بواسطة ومن العجب انه ابطح في شيء

من كلام الشارح ولم يتنبه لما فيه من الغلط ولم يعرض لتحقيق

مقصود السكاكي من هذا المقام ولم يره ولا طيف خيال ثم بالغ بعض

في التشنيع على الشارح تلافيا لما كان عند المناظرة وتشفيا عما

جرى عليه وانا اقول في كلام الشيخ نظر من وجوه الاول ان

لفظ المفتاح صريح في ان كون المسند جملة فعلية يجوز بدا لنطلق

او ينطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت وان يجوز بدل

بفيد التجدد وان نحو زيد في الدار يفيد الثبوت فالتجدد
بحسب تقرير حاصل او حصل فالقول بان كل جملة اسمية تفيد
الثبوت وهم بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية
بافادة التجدد والثبوت معا باعتبار الاسنادين مما لا يخفى
بطلانه والثاني ان قول صاحب المفتاح وقولي في الدرجة
الاولى كلام ظاهر في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى
~~كلام ظاهر في ان المراد بالاسناد في الدرجة~~
هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتدا كما زعم الثالث ان حمله
في بحث التقوي من قوله المبتداء الى نفسه على اسناد مجرد الفعل
الى المبتداء بعيد لانا لا نسلم ان المبتداء تكون مسند اليه
بمجرد اسناد الخبر لظهور ان تصاديقه انما هو مع الخبر لا غير
وما يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتداء
باعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة لا غيره وايضا
ثابت للفعل مع ضميره والمتصل به الرابع انه ان اراد بلا
البنية المعنوية المخصوصة فليس في نحو انا عرفت الا اسناده
هو بنية العرفان الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف
الذي لم يجعل اهل العربية احد اللفظين مسندا اليه والاخر
مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العايد الى شيء لا يقتضي الاسناد
الى ذلك الشيء اصطلاحا كالمجرور في قولنا دخلت على زيد فقام
وان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتداء والخبر ولو بجعل العامل
الفاعل وعامله فلا بد ههنا من زيادة اعتبار ما الخامس انه ان
اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا
يخلو اما ان يجعل الخبر التابع له المتقدم على خلافه وجعل اسناد مجرد الفعل

الى المبتداء فهذا ابعد ما فيه من الاستبداع والاستبعاد وان اراد
غيره فلا وجه للاقتصار على الثلثة اذ الاسانيد اربعة الاول اسناد
مجرد الفعل الى المبتداء الثاني اسناده الى الضمير الثالث اسناده
بواسطة الضمير الى المبتداء الرابع اسناد الجملة التي هي خبر المبتدا
وهذا مما لم يقل به احد ولم يلتفت اليه ضرورة فان قلت فقد ظهر
مما ذكرت ان ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى
اسناد مجرد الفعل الى المبتداء وكلام الشارح ايضا لا يخلو من
ذلك وكلام المعارض غير واف بتمام المقصود فما رايك في تصحيح
كلام صاحب المفتاح وفي تحقيق احترازه عن نحو انا عرفت مع
التصريح بانه مفيد للتجدد دون الثبوت قلت اما الاول فهو
ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد
بالذات لكنهما متغايران بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل ان
اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى وان اعتبر من
حيث انه عبارة عن شيء اخر فالاسناد الى الضمير العايد الى شيء اخر
اسناد الى ذلك الشيء من جهة المعنى اذ لا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد
في الدرجة الثانية لان هذا اعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى
الضمير وهذا كما اذا قلنا في نحو دخلت على زيد فقام ان قام مسند
الى زيد باعتبار اسناده الى الضمير وكلامه ههنا صريح في تقدم الاول
على الثاني وكلامه في بحث التقوي لا يدل الا على تاخر الجملة
الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتداء لانه الذي يتبدل
المبتدا ويكونه مبتداء وهو المراد بقوله صرف المبتداء الى نفسه واما كان
الاعتبار الثاني متاخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد مما يقتضيه
ذات المبتداء وبعد تحقق الجزء لا يتوقف على شيء اخر بخلاف الاعتبار

الثاني فائدة انما يكون بعد اعتبار تضمن الفعل الضمير وكونه عائدا
الى المبتدا ولا يخفى ان كون الفعل متضمنا للضمير او غير متضمن وصف له
متاخر عن ذاته فبهذا الاعتبار لما لزم اذا كان متضمنا لضمير مرفوع
ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا يعني بعد صرف المبتدا الخبر الى نفسه
ان كان الخبر متضمنا للضمير اي مسند اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدا
مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا هو
الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير والمتقدم عليه وعلى
اسناد الجزاء هو الاعتبار الاول منه وحينئذ يندفع كلام الناظر
فيه ولا تخفى الاسانيد الثلاثة على الوجه المستحسن المستدع
كما زعم واما الثاني فهو ان معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة
افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند الواقع في تلك الجملة
فعلا ويقدم ذلك الفعل المسند على ما يسند اليه في الدرجة الاولى اعني
الى فاعله سواء وجد ههنا اسناد اخر كما في زيد عرف وقام ابوه زيد
على ان زيد مبتدا وقام ابوه خبر مقدم عليه او لم يوجد كما في قام
زيد فجميع هذه الصور يفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من
تقديم الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى واما تقديمه في الدرجة
الاولى من نحو زيد عرف يعني عن اسناد الفعل بتوسط الضمير الى
المبتدا فاعلا في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة التجدد تقديم
الفعل المسند على جميع المسند اليه وهذا معنى الاختصار من زيد عرف
وانت عرفت لما ذكرنا انه راجح من انه لا يفيد التجدد وتنبيه كثير
مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند والذي قبله يعني باب
المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف
والتنكير والتقديم والتاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما

وانت عرفت

سبق

سبق والقصر اذا اقتضى اعتبار ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى
عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليها
وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل فانه
مختص بالباب الاول لانه يتعين بما بين المسند والمسند اليه وككون المسند
فعلا فانه مختص بالمسند لان كل فعل مسند دائما فلا يجب ان يكون
جملة فعلية واما ما يقال من انه اشارة الى ان جميع الاحوال
في غير البابين كالتعريف في الحال والتمييز وكالتقديم في المضاف
اليه فليس بشيء لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما
لا يقتضي جريان شيء من المذكورات في كل ما يغاير البابين فضلا
عن جريان كل منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص في البابين ثبوته
في واحد مما يغايرهما فافهم

الباب الرابع

احوال متعلقات الفعل قد سبقت اشارة اجمالية الى ان متعلقات
الفعل قد يجري فيها كثير من الاحوال المذكورة في البابين لكن اراد
تفصيل بعض منها لاختصاصها بمزيد بحث ودقة نظر
فوضع هذا الباب واراد بالاحوال بعضها كالحذف في المفعول وتقديمه
على الفعل وتقديم المعمولات بعضها على بعض ثم مهد لذلك
مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض
من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل او ذكر
الفعل مع كل منهما او لاولى ان يعرف بانه من افادة تلبسه به
اي تلبس الفعل بكل منهما لكنهما يختلفان فان جهة تلبسه بالفاعل من
جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه ومن هذا
ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذا تمهيد لحذفه وان كان بعض
المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل

افاده تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وبغير
ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اى ليس الغرض من ذكره مع الفعل
افادة وقوع الفعل وثبوته فى نفسه من غير ارادة ان يعلم من وقع
او على من وقع اذ لو كان الغرض ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول
معه عبثا بل الغرض ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت ونحو
ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وقوع الفعل الا يرى انه اذا
اريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك المفعول فلم يذكر معه
واذا اريد تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل وبنى للمفعول

الفعل

واسند اليه فاذا لم يذكر المفعول به معه اى مع الفعل المتعدى
المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اى اثبات ذلك الفعل
لفاعله او نفيه عنه اى نفى الفعل عن فاعله مطلقا اى من غير اعتبار
عموم فى الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها
ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه او خصوصه
نزل الفعل المتعدى منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر
بواسطة دلالة القرينة كالمذكور فى ان السامع يتوهم منهما ان الغرض
الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فينتقض
غرض المتكلم الا يرى انك اذا قلت هو يعطى الدنانير كان الغرض بيان
جنس ما يتناوله الاعطاء لا بيان حال كونه معطيا ويكون
كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه
اعطاء وهو اى هذا القسم الذى نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما
ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اى من غير اعتبار عموم او خصوص
فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اى عن ذلك الفعل
حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل كك

1

الثانى كقوله تعالى قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون
فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير عموم فى افراده
ولا خصوص ومن غير تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا
يستوى من يوجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد ومع هذا لم
يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص تدل عليه
القرينة وانما قلنا الثانى لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما
بحاله ذكر السكاكى فى بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان
المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله عم المؤمن غر كريم والمنافق
خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة
ايهام ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح احد
المتساويين على الآخر ثم ذكر فى بحث حذف المفعول انه قد يكون
للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدى منزلة اللازم ذهابا فى
نحو فلان يعطى الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة
ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور فى افادة اللام للاستغراق فجعل
المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا
حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه اشار بقوله ثم اى بعد كون
الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار
كناية اذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا
يطلب فيه اليقين البرهانى افاد اى المقام الخطابى او الفعل المذكور
ذلك اى كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا التعميم
فى افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد آخر
ان معنى يعطى حينئذ يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة فهذا
الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل فى المقام الخطابى على الاستغراق

الاعطاءات وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين بلا مرجح
بطلانه افادة التعميم في افراد الفعل بناء على كون الغرض ثبوته
لفاعله او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد
الفعل وخصوصها ولا تعلقه لمن وقع عليه الفعل فكيف يعمها ولهذا
لا نقول لا يلزم المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض
والقصد عدم كونه مفادا من الكلام وانما المنافي للتعميم هو اعتبار
عدم العموم لا عدم اعتبار العموم والفرق واضح ثم الله كود في شرح
المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكره في اخر بحث
الاستغراق من ان نحو حاتم الجواد يفيد الاختصاص مبالغة بتنزيل
وجود غيره منزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطي هو لا
غيره لا يوجد حقيقة الاعطاء لا غيرها وهذا اقرب قريب مما فهمناه
لان ما ذكره من الحصر يحتمل ان يتقيد بتعلق والاعطاء ثم اذا حمل
على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون من غيره موجدا
للاعطاءات فيلزم ان لا يوجد الا الاعطاء فيما لا بعد هذه العبارة
والظاهر ما ذكره المص وتحقيقه ما ذكرنا فليحافظ عليه فان هذا
المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم والاول وهو ان يجعل الفعل
مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري في المعتز
ارض الفعل الذي يتعلق به
بالله تعريضا بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه ان يرى
مبصر ويسمع واع اي ان يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه
وبالسمع اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا
يجدوا والنصب عطف على المنصوب قبله اي فلا يجد اعداؤه
وحساده الذين يتمنون الامامة الخلافة عنه الامامة الى منازعته في
الامامة سبيلا فالمعنى لانه يرى ويسمع منزلة اللازم اي يصدر

شتى
منه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كناية
عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه
واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية اثاره
ومحاسنه وكذا بين مطلق الرؤية ورؤية اثاره ومحاسنه وكذا
بين مطلق السماع وسماع اخباره للدلالة على ان اثاره واخباره
بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل
راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا اثاره ولا يسمع الواعي
الا اخباره فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية
ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره لما في
التغافل عن ذكره والاعراض عنه لايذان بان فضائله يكفي فيها
ان يكون ذو بصر وذو سمع حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل والا
اي وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي
المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصده
تعلقه بمفعول لغيره من كون وجب التقدير بحسب القرائن الدالة
على تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص وانما قلنا
بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا
بان قصد اثباته او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل او عمومها
من غير اعتبار التعلق بمفعول لم يجب تقدير المفعول بل لم يجز لفوات
المقصود كما اذا قلنا فلان يعطي كل سنة مرة او مرتين اي يفعل
اعطاء ما من غير اعتبار المفعول وفلان يعطي مع قصد انه يفعل
كل اعطاء من غير اعتبار تعلق بالمفعول فالفرق بين تعميم افراد
الفعل وتعميم المفعول ظاهر وهما وان فرض تلازمهما في الوجود

نقل عن الشيخ انه قال العلم المروود عقلا
ونقلا بمواضع يختص حصر ونحوه
فلان يعطي على ما تقرر في الشرح العلة
واما الحصر الاول فقال فحققناه على
وجميع عندصاحب المفتاح

فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد ثم الحذف اي حذف المفعول
من اللفظ بعد قابلية المقام اعني وجود القرينة اما للبيان
بعد الابهام كما في فعل المشية والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا
فان الجواب يدل عليه ويبينه ما لم يكن تعلقه اي تعلق فعل
المشية بالمفعول غريبا نحو فلو شاء لهديكم اجمعين اي لو شاء
هدايتكم لهديكم اجمعين فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان
هناك شيا علقت المشية عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب
الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف نحو قول الخريمي
يرثي ابنه ويصف نفسه لغيره لا لهزاله والصبر عليه ولو شئت
ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق
فعل المشية ببكاء الدم فعل غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر
في ذهن السامع ويأنس به واما قوله اي قول ابي الحسن
علي بن احمد الجوهري فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان
ابكي بكيت تفكرا فليس منه اي مما ترك فيه حذف مفعول المشية
بناء على غرابة تعلقها به على ما ينسبق الى الوهم من ان المراد لو شئت
ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول المشية ولم يقل لو شئت
بكيت تفكرا لان تعلق المشية ببكاء الفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم
فرفع هذا الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول
البكاء الحقيقي لا البكاء الفكري لانه اراد ان يقول لو شئت ان ابكي
لا تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افناني النحول فلم يبق مني
غير خاطر يجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت
عيني ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكا

الذي اراد ايقاع المشية عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى
التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح
تفسيرا للاول وبيانا له لان البيان لا بد وان يكون عين المبين
كما اذا قلت لو شئت ان تعطي درهما اعطيت درهمين كذا في
دلائل الاعجاز ومما نشأ من سوء الفهم وقلة التدبر في
هذا المقام ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد ان المصنع
ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل لغرض
اخر لانه يحتمل ان يريد اني صفقت وغلبت بحيث لم يبق في مادة
الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر والمعنى لو شئت ان
ابكي تفكرا بكيت تفكرا على انه من باب التنازع مثل ضربت واكرمت
زيدا فيكون من قبيل فلو شئت ان ابكي دما لبكيته لانا نقول
ترتب هذا الكلام على قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري يأبى
عن هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس سوى الاسف والحزن
والقدرة عليه لا يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر بخلاف عدم القدرة
على البكاء الحقيقي بحيث يحصل منه بدل الدمع التفكر فانه مما
يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر فيحسن ترتيب النظم فليتأمل
ومما يحذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام قولك
امرته فقام اي امرته بالقيام فقام قال الله تعالى امرنا مترفيها ففسقوا
اي امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم واما لدفع وانما عطف
على قوله اما للبيان لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء متعلق
بقوله توهم كقوله اي البحتري وكم ذدت اي دفعت عني من تحامل
حادث يقال تحامل فلان علي اذا لم يعدل وكم في البيت خبرية مميزها
قوله من تحامل حادث واذا افصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد

لما تلازم بينهما في الاعتبار والقصد ثم الحذف اى حذف المفعول
من اللفظ بعد قابلية المقام اعني وجود القرينة اما للبيان
بعد الابهام كما في فعل المشية والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا
فان الجواب يدل عليه ويبينه ما لم يكن تعلقه به اى تعلق فعل
المشية بالمفعول غريبا نحو فلو شاء لهداكم اجمعين اى لو شاء
هدايتكم لهداكم اجمعين فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان
هناك شيئا علقت المشية عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب
الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف نحو قول الخريمي
يرثي ابنه ويصف نفسه لشدة الحزن والصبر عليه ولو شئت
ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق
فعل المشية ببكاء الدم فعل غريب فلابد من ذكر المفعول ليتقرر
في ذهن السامع ويأنس السامع به واما قوله اى قول ابي الحسن
علي بن احمد الجوهري فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان
ابكي بكيت تفكرا فليس منه اى مما ترك فيه حذف مفعول المشية
بناء على غرابة تعلقها به على ما سبق الى الوهم من ان المراد لو شئت
ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول المشية ولم يقل لو شئت
بكيت تفكرا لان تعلق المشية ببكاء الفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم
فرفع هذا الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول
البكاء الحقيقي لا البكاء الفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي
تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افناني النحول فلم يبق مني
غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت
عيني ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء

الذي اراد ايقاع المشية عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى
التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح
تفسيرا للاول وبيانا له لان البيان لابد وان يكون عين المبين
كما اذا قلت لو شئت ان تعطي درهما اعطيت درهمين كذا في
دلائل الاعجاز ومما نشأ من سوء الفهم وقلة التدبر في
هذا المقام ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد انه
ليس من قبيل ما نحن فيه اى حذف المفعول للبيان بعد الابهام بل لغرض
اخر لايقال لاحتمال ان يريد اني ضعفت ودققت بحيث لم يبق في مادة
الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر فالمعنى لو شئت ان
ابكي تفكرا بكيت تفكرا على انه من باب التنازع نحو ضربت واكرمت
زيدا فيكون من قبيل فلو شئت ان ابكي دما لبكيته لانا نقول
ترتيب هذا الكلام على قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري يدل
على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس سوى الاسف والكمد والحزن
والقدرة عليه لاتتوقف على ان لايبقى فيه غير التفكر بخلاف عدم القدرة
على البكاء الحقيقي بحيث يحصل منه بدل الدمع التفكر فانه مما
يتوقف على ان لايبقى فيه غير التفكر فافهم تحسن ترتيب النظم فليتأمل
ومما حذف فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام قولك
امرته فقام اى امرته بالقيام فقام قال الله تعالى ثم امرنا مترفيها ففسقوا
اى امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم وانما عطف
على قوله اما للبيان لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء متعلق
بقوله توهم كقوله اى البحتري وكم ذدت اى دفعت عني من تحامل
حادث يقال تحامل فلان علي اذا لم يعدل وكم في البيت خبرية مميزها
قوله من تحامل حادث واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد

وجب الايتان به فلا ينبغى بترك مفعول ذلك الفعل نحو
فقد قيل كم تركنا من جنات وكم اهلكنا من قرية وهاهنا
نصب على المفعول له وسورة ايام اى شدتها وصولتها حززن
اى قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعنى اللحم اذ لو ذكر اللحم لربما
توهم قبل ذكر ما بعده اى ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان الحز
لم ينته الى العظم بل كان فى بعض اللحم فترك ذكر اللحم ليدفع عن
السامع هذا التوهم ويصور فى نفسه من اول الامر ان الحز مضى
فى اللحم حتى لم يرده الا العظم واما لانه اريد ذكره اى ذكر المفعول
ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه اى لفظ المفعول
اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه اى وقوع الفعل على المفعول
حتى لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله اى قول
البحترى قد طلبنا فلم نجد لك فى السؤدد والمجد والمكارم مثلا
اى قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب
فى قوله لم نجد الاتيان بضميره اى فلم نجده وفيه تفويت الغرض
وهو ايقاع نفى الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية بعدم
وجدان المثل ولاجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة فى قوله
ولم امدح لارضيه بشعرى لئيما ان يكون اصاب مالا فاعمل
الفعل الاول فى صريح لفظ اللئيم والثانى فى ضميره لان الغرض ايقاع
نفى المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك بخلاف الارضاء ويجوز
ان يكون السبب اى سبب حذف المفعول فى بيت البحترى ترك مواجهة
الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة فى التادب معه لان طلب
المثل صريحا مما يدل على تجويزه لا بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما
يجوّز وجوده وايضا فى هذا الحذف بيان بعد الابهام واما

التعميم

للتعميم فى المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم
اى كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان
امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار
ح وعليه اى على حذف المفعول للتعميم مع الاختصار والله يدعو
الى دار السلام اى يدعو العباد كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم
الناس كافة لكن الهداية الى الطريق المستقيم الموصل اليها تختص
بمن يشاء ويهدى من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول
يفيد العموم مبالغة والثانى تحقيقا
وهذان احتملا ان يجعلا من قبيل ما نزل منزلة اللازم لكن التامل
الصادق يشهد بان القصد فى هذا المقام الى المفعول فان الحمل على انما
هذه المعانى مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام ولهذا جعل
صاحب المفتاح نحو فلان يعطى محتملا للتنزيل منزلة اللازم والقصد الى
تعميم ومما يحتمل الحذف للعموم فى غير المفعول به قوله نعم واياك
نستعين اى على كل امر يستعان فيه ويحتمل ان يراد اداء العبادة ليلائم
الكلام وهاهنا بحث وهو ان ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار
هو من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن وح فان دلت
القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر
سواء ذكر او حذف والا فلا دلالة على التعميم فالظاهر ان العموم فيما ذكر
انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر عام والحذف انما هو لمجرد الاختصار
وقد وقع فى بعض النسخ عنده بتمام قرينة وهو تذكرة لما سبق فى قوله
ويجب التقدير بحسب القرائن ولا حاجة اليه وما يقال ان

المعنى عند قيام قرينة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بجيد بل لا
هذا جار في سائر الاقسام ولا وجه للتخصيص بمجرد الاختصار نحو
اصغيت اليه اي اذني وعليه اي ارني انظر اليك اي ذاتك وقد عرض
هذا البحث على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول نحو نعم كل احد يكون
الاعتماد على اللفظ من حيث الظاهر وظاهر اللفظ يوهم الاستغراق
الحقيقي وهو ليس بمقصود واما اذا حذف فيكون الاعتماد على العقل
ظاهرا فلا يفهم الا ما يجوزه العقل ولا يوهم خلاف المقصود فيصح ان
التعميم الذي هو لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ترك الاختصار
لامكن ان يقال يوهم كل احد ممن يجوز العقل والعرف ايلامه اياه
اولا تقييد التعميم بالذي لا يوهم خلاف المقصود مما لا دلالة للفظ الكلام
عليه وثانيا ان الحذف ح انما يكون لدفع الايهام والتعميم مستفاد من
عموم المقدر ودلالة فذلك التعريض بالاستدلال على اختصاصه بالحذف
انما دفع الايهام والتعريض بما ليس كذلك انما التعميم غير مناسب وثالثا
ان هذا لا يستقيم في نحو قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام مما قصد
فيه التعميم والاختصار حقيقة اذ الذكر لا يوهم خلاف المقصود بل يحقق
المقصود على ما ذكرنا فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار ومن
الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن على ان
الدعاء بمعنى التسمية التي تتعدى الى مفعولين اي سموا الله او سموا الرحمن
ايا ما تسموا فله الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدي
الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم
عطف الشيء على نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف وان صح بالواو باعتبار

الصفات

الصفات كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في
المزدحم لكنه لا يصح باو لانها لاحد الشيئين المتغايرين ولان التخيير انما يكون
بين الشيئين وايضا لا يصح ورود ايا مانعة الخلو لان ايا انما يكون
من اثنين او جماعة واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد
عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان
فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول
فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم
السقي ومنهما الذود واما ان المسقي والمذود ابل او غنم فخارج عن
المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل او قدر يسقون ابلهم وتذودان
غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود و
الناس على السقي بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى
انك اذا قلت ما لك تمنع اخاك كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع
بل من حيث هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الا
والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال
المذكورة في هذه الآية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم
لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس
بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا
تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما
مثلا لم يصح الترحم فليتأمل ففيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح
بعد التأمل في كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا
كلامهما واما للرعاية على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا
سجى ما ودعك ربك وما قلى اي ما قلاك وحذف الكاف لانه

لانه فيما صر الاى على الالف ولا امتناع فى ان يجتمع فى مثال واحد عدة
من الاغراض المذكورة ولذا ذكر صاحب الكشاف هنا انه اختصار
لفظى لظهور المحذوف مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات
اى والذاكراته واما للاستهجان ذكره اى ذكر المفعول كقول
عائشة رضى الله عنها ما رايت منه اى من النبى صلعم ولا راى منى
اى العورة واما لنكتة اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره ان
مست الحاجة اليه او تعينه او ادعاء تعينه او نحو ذلك قال
الله ثم ليبنى وبانا شدوا يدا اى ليبنى والذين كفروا فى
لنفسه ولان الغرض ذكر المثنى ربه وتقديم مفعوله اى مفعول الفعل
ونحوه اى نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو
ذلك عليه اى على الفعل لرد الخطاء فى التعيين كقولك زيدا عرفت
لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد فانه مصيب فى
اعتقاد وقوع عرفانك على انسان مخطئ فى تعيين انه غير زيد وتقول
لتاكيده اى لتاكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون ايضا
لرد الخطاء فى الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت
زيدا وعمرا وغيرهما وتقول لتاكيده زيدا عرفت وحده وكذا كان على
المصنف ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول لرد لرد الخطاء لانه
الاختصاص ليدخل فيه انواع القصر ونحو قولك زيدا اكرم وعمرا
لا تكرم فى الامر والنهى فان اعتبار رد الخطاء فيه لا يخلو عن تكلف
ولذلك اى ولان التقديم لرد الخطاء فى تعيين المفعول مع الاصابة
فى اعتقاد وقوع الفعل على المفعول فى الجملة لا يقال ما زيدا ضربت ولا
ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اما الاول فلان التقديم يفيد وقوع

الضرب

الضرب على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره
ينفى ذلك فيتناقض نعم اذا قامت قرينة على ان التقديم لغير التخصيص
يصح ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره كما اذا كرر ما انا قلت هذا
ولا غيره وكذا يصح زيدا ضربت وعمرا اذا لم يكن التقديم للاختصاص
بخلاف ما اذا كان له واما الثانى فلان مبنى الكلام ليس على ان
الخطاء فى الضرب فترده الى الصواب فى الاكرام وانما الخطاء فى
المضروب حين اعتقد انه زيد فرده الى الصواب بان يقال
ما زيدا ضربت ولكن عمرا واما نحو زيدا عرفته فتاكيد
ان قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب
نحو عرفت زيدا عرفته والا اى وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب
بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف
كالتقديم على المذكور كما فى بسم الله فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص
ومجرد التاكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب
فهو ابلغ فى الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرار
المفيد للتاكيد ومعلوم ان ليس القصر والتخصيص الا تاكيدا على تاكيد
فيقوى بازدياد التاكيد لا محالة وهذا معنى قول صاحب الكشاف
فى قوله تعالى واياى فارهبون انه من باب زيدا رهبته وهو
اوكد فى افادة الاختصاص من اياك نعبد وقد صرح فى المفتاح
بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير واياى ارهبوا فارهبون
وتحقيق المقام ان فى المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف
ولم يؤثر فيه التخصيص لان الغرض منه مجرد تفسير الفعل لا بيان تعلقه
بالمفعول واما نحو ثم ان ارضى واسعة فاياى فاعبدون

فهو على لفظ من قابها فاعبد واى اعبدوه والفاء فى فاعبدون جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضى واسعة فان لم تخلصوا العبادة لى فى ارض فاخلصوها لى فى غيرها ثم حذف الشرط وعوض منه تقديم المفعول مع افادة الاختصاص كذا فى الكشاف وفى جعل الفاء فى فاعبدون جزاء الشرط شايع بناء على انه تفسير لما هو الجزاء اى فاعبدون فكانه هو هو واما الفاءات الثلث فاولها هى التى كانت فى الشرط المحذوف ابقيت تنبيها على سببيته عما قبلها اى اذا كانت ارضى واسعة فان لم تخلصوا الى الاخر والثانية جزاء الشرط والثالثة مكررة لها او عاطفة كما فى المفتاح وقد وقع فى بعض النسخ واما عمرو فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص وذلك لامتناع تقديم المفعول فيه واما قوله اما ثمود فهديناهم لا لتمام وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام قولنا اما زيد فقائم اصله مهما يكن من شىء فزيد قائم بمعنى ان وقع فى الدنيا شىء يقع معه قيام زيد فهو جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه جعل لازما للوقوع شىء فى الدنيا ما دامت الدنيا فانه يقع فيها شىء فحذف الملزوم الذى هو الشرط اعنى يكن من شىء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقى الفاء المؤذنة بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلى اعنى لزوم القيام لزيد والا فليس هذا موقع الفاء لان موقعها صدر الجزاء فحصل التخفيف واقامة الملزوم فى قصد المتكلم اعنى زيدا مقام الملزوم فى كلامهم اعنى الشرط فحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم من ان جزء ما التزم حذفه ينبغى ان يشغل محله

بنى

بنى اخر وحصل ايضا بقاء الفاء متوسطا فى الكلام كما هو حقها اذ لا يقع الفاء السببية فى ابتداء الكلام ولذا التقديم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف وغير ذلك من المعمولات مما يقصد لزوم ما بعد الفاء له ولا يستنكر امام ما بعد الفاء فيما قبله وان امتنع فى هذا الموضع لان التقديم لاجل هذه الاغراض المهمة يجوز لتحصيلها الغاء المانع وبعد لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض ان الهداية مخصوصة بثمود دون غيرهم ردا على من زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا ترى انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سالك سائل ما فعلت بهما تقول اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فقد اعرضت عنه وليس فى هذا حصر وتخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة وكذا اى ومثل قولك زيدا عرفت قولك بزيد مررت لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة سرت وفى المسجد صليت وتاديبا ضربته وماشيا حججت والتخصيص لازم للتقديم غالبا يعنى ان التخصيص لا ينفك فى غالب الامر عن تقديم ما حقه التاخير يعنى انه لازم للتقديم غالبا ~~لا ينفك فى غالب الامر من تقديم ما حقه التاخير يعنى انه لازم للتقديم~~ لزوما اكثريا كما يقال حركت الفلك الاسفل لازم للمضغ

فاخلصوها
واما عمرو
اى بلا اغراض
اما يوم الجمعة فزيدا اكرمته
جواب سوال مقدر
وان امتنع التقديم
ارشادهم واعراضهم عن الحق

فانها اى بخلاف المفتاح وقوله غالبا اشارة الى انه قد يكون التقديم
قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ
او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية السجع
او الفاصلة او نحو ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن
كانوا انفسهم يظلمون وقال خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه
ثم فى سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال الله
دانة عليكم لحافظين وقال الى ربها ناظرة وقال فاما اليتيم
فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث
الى غير ذلك من المواضع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص
لبنى المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير فى المثل السائر حتى ذكر
ان التقديم فى اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن
النظم السجعى الذى هو على حرف النون لا للاختصاص على ما
قاله الزمخشرى واشار اليه المصنف بقوله ولهذا يقال فى اياك
نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن النظم السجعى الذى هو على حرف
النون لا للاختصاص على ما قاله الزمخشرى واشار اليه المصنف
بقوله ولهذا يقال فى اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك
بالعبادة والاستعانة وفى الى الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره
استشهد بما ذكره ائمة التفسير فى شانين احدهما المفرد بلا واسطة
مثل زيد عرفت والثانى بواسطة مثل بزيد مررت مع ان
الذوق ايضا يقتضى ذلك وبهذا سقط ما ذكره ابن الحاجب من ان
التقديم فى نحو الله احمد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على

كونه

كونه للحصر لان الذوق وقول ائمة التفسير دليلان عليه والاهتمام
ايضا حاصل لانه لا ينافى الاختصاص واليه اشار بقوله ويفيد
اى التقديم فى الجميع وراء التخصيص اى بعده اهتماما بالمقدم
لانهم يقدمون الذى شانه اهم وهم ببيانه اعنى قال الشيخ فى دلائل الاعجاز
انا لم نجدهم اعتمدوا فى التقديم شيئا يجرى مجرى الاصل غير العناية
والاهتمام لكن ينبغى ان يفسر وجه العناية بشىء ويعرف له معنى
وقد ظن كثير من الناس انه يكفى ان يقال انه قدم للعناية ولكونه
اهم من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم ومن
الخطاء ايضا ان يجعل التقديم مفيدا فى كلام فائدة وغير مفيد فى
اخر بان يقال انه توسعة على الشاعر والكاتب فى القوافى والاسجاع
اى انه من البعيد ان يكون فى النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى
هذا كلامه وفيه نظر ولهذا يقدر المحذوف فى بسم الله مؤخرا
بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام واورد اقرأ باسم
ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص
والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام
الله تعالى احق لان المشركين كانوا يبدؤن باسماء الهتهم فيقولون
باسم اللات والعزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء
للاهتمام والرد عليهم بر عاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم
فيه القراءة لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم
كذا فى الكشاف وبانه اى باسم ربك متعلق باقرأ الثانى اى هو
مفعول اقرأ الذى بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من
غير اعتبار تعديته الى مقروء به كما يقال فلان يعطى اى يوجد الاعطاء

تخصيص

من غير اعتبار تعلقه الى المعنى كذا في المفتاح وهو مبني على ان
تعلق باسم ربك باقرأ الثاني تعلق المفعول به ودخول الباء
للدلالة على التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام او اخذت
بالخطام والاحسن ان اقرأ الاول والثاني كلاهما منزلان منزلة
اللازم اي افعل القراءة واوجدها والمفعول محذوف في
كليهما اي اقرأ القراءة واوجدها والمفعول محذوف في كليهما
الباء للاستعانة او الملابسة اي مستعينا باسم ربك او متبركا
ومتلبسا به ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التمييز من اسم
ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرأ الثاني ويكون متعلق الاول
باسم الله وتقديم بعض معمولاته اي معمولات الفعل على بعض
لان اصله اي اصل ذلك البعض المتقدم على البعض الاخر
مقتضى للعدول عنه اي عن ذلك الاصل كالفاعل في نحو ضرب
زيد عمرا فان اصله التقدم على المفعول لانه عمدة يفتقر اليه
في الكلام والمفعول فضلة يستغنى عنه والعمدة احق بالتقدم
ولانه كالجزء من الفعل فينبغي ان لا يفصل بينهما شيء والمفعول
اي بين الفعل والفاعل
الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقدم على المفعول
الثاني لما فيه من معنى الفاعلية فانه عاط اي آخذ العطاء
واما ترتيب المفاعيل فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول
به بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان
ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال
عقيب ذي الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع
التوابع الاصل تقديم النعت ثم التاكيد ثم البدل والبيان

او لان ذكره اي ذكر ذلك البعض الذي يقدم اهم قد جعل
الاهمية ههنا قسيما لكون الاصل التقديم وجعلها في المسند اليه
شاملا له ولغيره من الامور المقتضية لتقديم المسند اليه وكلام
المفتاح ههنا موافق لما ذكر في المسند اليه فمراد المصنف بالاهمية ههنا الاهمية
العارضة بحسب اعتناء المتكلم او السامع بشانه والاهتمام بحاله
لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان بتقديم المفعول
لان المقصود الاهم قتل الخارجي ليتخلص الناس من شره
وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يظن به انه
يقتل احدا فالغرض الاهم الاخبار بانه صدر منه القتل مع
ان الاصل تقديم الفاعل او لان في التاخير اخلالا ببيان المعنى
نحو قال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر
من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم
انه اي ذلك الرجل منهم اي من آل فرعون يعني انه قد ذكر لرجل
ثلثة اوصاف والسبب في تقديم الاول انه اعني مؤمن اظهر لانه
اشرف الاوصاف واما الثاني فسبب تقديمه على الثالث ان
لا يتوهم خلاف المقصود او لان في التاخير اخلالا بالتناسب
كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار
والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الآي على الالف وجعل
السكاكي التقديم للعناية مطلقا اي سواء كان من معمولات الفعل
او غيرها قسمين احدهما ان يكون اصل الكلام فيما قدم هو التقديم
كتقديم المبتدأ المعرف على الخبر وتقديم ذي الحال المعرف على الحال
وتقديم ذي الحال المعرف على الحال وتقديم العامل على المعمول الى غير ذلك

وثانيهما ان يكون العناية بتقديمه اما لكونه في نفسه نصب عينك كتقديم
المفعول على العامل في قولك وجه الحبيب اتمنى لمن قال لك ما
الذي تتمنى وتقديم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا
لله شركاء الجن على ان الجن مفعول اول لجعلوا فان ذكر الله وذكر وجه الحبيب
اما لكونه في نفسه نصب عينك واما لانه يعرض له امر يوجب كونه
نصب عينك كما اذا توهم ان مخاطبك ملتفت اليه منتظر لذكره
كقوله تعالى وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل
لاشتمال ما قبل الاية على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل فكان
المقام مقام ان ينتظر السامع الى ما هو حديث بذكر القرية هل فيها
خير ام كلهم كذلك فهذا العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف قوله
تعالى في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى فانه ليس فيه
ذلك العارض وكما اذا عرفت في التاخير ما ينافي الاخلال بالمقصود
في قوله تعالى وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الاخرة
واترفناهم في الحيوة الدنيا بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف اعني
الذين اذ لو تاخر لتوهم انه من صلة الدنيا لانها هنا اسم
تفضيل من الدنو وليست اسما والدنو يتعدى بمن وشمل الاخلال
بالفاصلة في قوله تعالى امنا برب هرون وموسى بتقديم هرون مع
ان موسى احق بالتقديم وتعرض عليه انه يوجه احسن هذا ان قوله
وجعلوا لله شركاء مسوق للانكار التوبيخي فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا
بالله منكرا الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا ينكر ان يكون جعل ما متعلقا
بالله وكذا تعلقه بشركاء الا انكر باعتبار تعلقه بالله فلا فرق في ان تقدم
لله او تاخر وقد علم بهذا ان كل فعل متعد الى مفعولين لم يكن الاعتناء

بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالاخر اذا قدم احدهما على الاخر يصح
تعليل تقديمه بالعناية والجواب انه ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر
تعلق جعلوا بالله من غير اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه ان المنكر تعلقه
بهما لكن المقام يقتضي الاهتمام بزيادة في الانكار لكونه في نفسه نصب العين
الوهم ولا يخفى انه لا يرد على هذا ما ذكره وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز
عن الاخلال بالمقصود او برعاية الفاصلة من القسم الثاني وليس منه
وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور امر عارض اوجب للتقديم ان
يكون نصب العين وثالثها ان تعلق من قومه بالدنيا على تقدير
تاخيره وان كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف
والدنو يتعدى بمن لكنه غير معقول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا
الذين فاتوا الكرة وتنعموا في الحيوة التي دنت من قوم نوح لا معنى له
يصح مثل ان يراد دنت من حيوة قوم نوح اي كانت قريبة من
حيوتهم شبيهة بها ودفع هذا الاعتراض وان كان مناقشة في المثال لكنه حق
واعترض بعضهم بانه جعل تقديم وجه الحبيب على اتمنى من باب تقديم
المعمولات بعضها على بعض وليس كذلك وجوابه ان ما اشرنا اليه من ان
التقديم مطلقا يدل على انه اورد فيه تقديم العامل على المعمول والتاخر
على الجزئية في وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه قدم
لكثرة جمع الفايدة وقد يجاب بانه نبه على ان تقديم بعض المعمولات
على بعض قد يكون بحيث يمتنع الابعد تقديمه على العامل فالمقصود
هاهنا تقديم المفعول على الفاعل وانما جاء التقديم على الفعل من جهة
الضرورة لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه على
الفعل الباب الخامس القصر وهو في اللغة الحبس يقال

الباب الخامس في القصر

قصرت الشيء على فلان اذا حبسته عليه لا يتجاوزه وفي الاصطلاح

تخصيص شيء بشيء بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص

الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى

غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة الى شيء اخر

بان لا يتجاوزه اليه وهو غير حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور

ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معين اخر كل ذلك ما ذكره الا انه

يعني انه لا يتجاوزه تمام التقييد ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى الصفة

الاخرى اصلا فانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كونه

مطلقا من قبيل الاضافات ولهذا لم يصرح به صاحب المفتاح بتقسيمه الى

الحقيقي وغير الحقيقي فلذا جعل ما لا توهم المصنف المراد وكون الحقيقي ليس

كذلك لانه في الحاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف بوصف

دون ثان او بوصف مكان اخر لا تخصيص الموصوف بوصف

دون ثان او بموصوف مكان اخر وهذا القصر شامل للحقيقي وغيره

لان المراد بقوله دون ثان واخر بالنسبة الى عليه المعنى اعم من

ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو اريد به الواحد لخرج عنه

من امثلة غير الحقيقي كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه زيد

وبكر وخالد الا شعراء فليتامل فهذا منشا توهم اختصاص القصر بغير

الحقيقي ثم انه قد اورد الامثلة في اثناء هذا القصر من غير امثلة للحقيقي

اما لان الكثرة الواقع في التراكيب هو هذا الكذب وكلام ما لا يخلو من اشتراط

ظاهرة في الحقيقي مثل زيد شاعر لا غير وليس الا ومثل ما ضرب

عمرا الا زيد وما ضرب زيد الا عمرا اذ الامثلة وجلها مشتهر الى

انه حيث قال في ادخلت النفي على الوصف المسلم ثبوته وذلك ما شاعر

التوجه الاصل الى ثبوت المعنى دون ما ما كلام كقولك في الوصف شعرا

وقيد كذا شعرا وان خاصا كقولك ما زيد دعمر وشاعر ان قدنا

النفي ثبوت لذلك معنى قيد الان وان افاد القصر كل منهما اي من

الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على

الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان يشارك

غيره في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة

لكن تلك الصفة يجوز ان تكون حاصلة لموصوف اخر وفي الثاني يمتنع

تلك المشاركة لان معناه ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف

فكيف يصح ان يكون لغيره لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف

صفات اخر والمراد الصفة المعنوية اعني المعنى القائم بالغير لا النعت

الذي هو تابع يدل على ذات ومعنى فيها فانه النحوي وبينهما عموم من وجه

لتصادقهما على العلم في قولك اعجبني هذا العلم وصدق الصفة المعنوية

بدون النعت على العلم في قولنا العلم حسن وصدق النعت بدونها على

الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة المعنوية الخ

فيه ما يدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما

في جاءني رجل عالم وصدق الثاني وحده في قولنا العالم مكرم وبالعكس

في قولنا جاءني هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية هذا

المعنى والاول انسب والمعنى في قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك

وما الباب الا ساج ونحو ذلك مما يسمونه قصر الموصوف

على الصفة اذ المعنى انه مقصور على الكون زيدا او اخاك او ساجا

والاول اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب

اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي غير الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر

الاحاطة ... الاول من الحقيقي

الاحاطة بصفات الشي اذ ما من متصور الا وله صفات لا تحصى
احاطة المتكلم بها فكيف يصح قصره على صفة ونفي ما عداها بالكلية
بل نقول ان هذا النوع من القصر مفض الى المحال لان الصفة المنفية
نقيضها ثابت وهو ايضا من الصفات فاذا نفيت جميع الصفات لزم
ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا
يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها وهو محال
اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية والثاني اي قصر الصفة
كقولنا لا واجب الوجود الا الله
على الموصوف من الحقيقي كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان
الكون في الدار مقصور على زيد ويجب ان يعلم ان الاقسام الثلثة
من قصر الافراد والقلب والتعيين لا تجري في الحقيقي لما سنشير اليه
وقد يقصد به اي بالقصر الحقيقي المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما
يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان من في الدار ممن عدا زيد في
حكم المعدوم ويكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير حقيقي لان
المقصود فالقصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي
وهي المبالغة والادعاء
مبالغة ويمكن ان يجري هذا في قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء على
عدم الاعتداد بباقي الصفات والفرق بين القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي
مبالغة وادعاء دقيق فليتامل فالاول اي قصر الموصوف على الصفة
من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها اي
تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني اي قصر الصفة على
الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون اخر او مكانه
وقولنا او للتوزيع فلا ينافي التفسير فتخصيص صفة دون اخرى معناه انها
غير صفة اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه
[illegible]

باحدهما

باحديهما ويتجاوز الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان
من الشي يقال هذا دون ذلك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير
للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم
اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل
ان يقول ان قولنا دون اخرى ودون اخر ان اريد به دون
صفة واحدة اخرى ودون امر واحد اخر فقد خرج عنه ما اذا
اعتقد المخاطب اتصاف امر باكثر من صفتين او ثبوت صفة لاكثر
من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا
ومنجما وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر في
الشاعرية ونحو ذلك وان اريد به اعم من الواحد والاثنين والجمع فهو
يشمل القصر الحقيقي فهذا التفسير لان تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات
يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر يقتضي ان
يعتقد المخاطب بثبوت ما نفاه المتكلم قطعا واحتمالا وهذا مما لا يقع
وكذا الكلام في البواقي فان هذا الاقتضاء مختص بالقصر الغير الحقيقي الا ترى
انهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا مع انه ليس ثم
اعتقاد ان جميع الناس في الدار ويمكن ان يجاب عنه بان المراد هو
الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنه خصصه بغير
الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه من هذا الكلام ان يتفرع عليه
الحصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي
اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات
غير صفة واحدة ولا يتردد ايضا بين ذلك وكذا اشتراك صفة بين جميع
الامور فكل منهما اي فعلم من هذا الكلام ومن لفظة او فيه ان كل واحد من

ويجوز تخصيص امر بصفة دون اخرى او مكانها والثاني

من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان
الاول تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر دون
امر والثاني تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص
صفة بامر مكان اخر والمخاطب بالاول من ضربي كل من قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اى
شركة صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف على
الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة
على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من
يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد
من يعتقد اتصاف اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر
قصر افراد لقطع الشركة اى لقطع الشركة المذكورة وبالثاني اى المخاطب
بالثاني من كل وهو تخصيص امر بصفة مكان اخرى او تخصيص
صفة بامر مكان اخر من يعتقد العكس اى عكس الحكم الذي اثبته
المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه
بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر
عمرو دون زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم المخاطب او تساوى
عنده الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ الايضاح
صريح في ذلك اى المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من
يساوى عنده الامران اى اتصافه بتلك الصفة واتصافه بغيرها
في قصر الموصوف واتصافه واتصاف غيره بتلك الصفة في قصر الصفة
حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد ان الشاعر
اما زيد او عمرو من غير ان يعلم على التعيين لتعيينه اياه ويسمى هذا القصر
قصر تعيين

ويسمى هذا القصر قصر تعيين منه

انه اما قائم او قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد

ضربي

عند المخاطب فالحاصل ان تخصيص شيء بشيء دون اخر قصر
افراد وتخصيص شيء بشيء مكان اخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس
قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا اتفقا
الامران عند المخاطب وعين المتكلم احدهما يكون هذا تخصيص
امر بصفة دون اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى لانه لم
يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم الصفة مكانها الا
يرى انك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحد
من القيام والقعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود
حتى توقع القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل
صاحب المفتاح تخصيص شيء بشيء دون اخر مشتركا بين قصر
الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه
بمكان اخر قصر قلب فقط فان قلت مراد المصنف بالاخرى احدى
الصفتين وبالاخر احد الامرين فاذا قلت ما زيد الا قائم
لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام والقعود على التساوى
فقد خصصته بالقيام بمكان القعود ولم تخصصه بالقيام
بمكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى توقع
القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح
تخصيص شيء بشيء دون اخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي
سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه بمكان اخر قصر قلب
فقط فان قلت مراد المصنف بالاخرى احدى الصفتين وبالاخر احد
الامرين فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدى
الصفتين فقد خصصت زيدا بمكان الصفة الاخرى التي هي
بالقيام

قلت الاتصاف به فقط مقيد بالقيام
مكان القعود وقد خصصته بالقيام
مكان القعود

احدى الصفتين التي اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة
فلك تقتضي جواز مكان اخرى ان يكون الصفة المذكورة ثابتة
والاخرى منفية ولا اذا اريد بالاخرى احدى الصفتين فهي صادقة
على الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى
توقع القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب
المفتاح تخصيص شيء دون اخر شاملا لقصر الافراد والقصر
الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه مكان اخر قلبا
فقط فان قلت مراد المصنف بالاخرى احدى الصفتين والامرين
الامرين فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدى
الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى
التي هي احدى الصفتين التي اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة
قلت تقتضي قوله مكان اخرى ان يكون الصفة المذكورة ثابتة والا
منفية واذا اريد بالاخرى احدى الصفتين فهي صادقة على الصفة
المذكورة لان المخاطب لم يعتقد اتصافه باحدى الصفتين من
غير تعيين وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون
هذا تخصيصه بصفة مكان اخرى بل تخصيصه بصفة نص عليها
الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضي ان لا يكون اعتقاد المخاطب
في الصفة المذكورة واثبات الاخرى وهيهنا كذلك لانه اذا اتى
الامران عنده متساويان تكون الصفة الثابتة هو القيام فقد جوز ان
يكون هو القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته
بالقيام مكان الصفة الاخرى التي جوز ثبوتها على التعيين وهي
القعود وهذا بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين

ولم يجوز انتفاء احدهما فلا يكون في قولك ما زيد الا قائم تخصيصا
لزيد بالقيام مكان القعود لان القيام في مكانه قلت بعد ارتكاب
جميع ذلك فالاشكال بحاله لان غاية هذا التكليف ان يتحقق في
قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان اخر لكنه لا يقتضي ان يمتنع
فيه تخصيص شيء بشيء دون اخر لانه في قولك ما زيد الا قائم لمن
يردده بين القيام والقعود تخصيص بالقيام دون القعود
وهذا ظاهر لا مدفع له فيكون قوله دون اخرى شاملا لقصر الافراد
والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب به من يعتقد الشركة البتة
بل اما من يعتقد الشركة او من تساويا عنده الاول بالاول والثاني من يعتقد
العكس او تساويا عنده وهي القصر الذي يكون المخاطب من تساويا
عنده سواء كان دون اخرى او مكان اخرى فقصر تعيين وكفى دليلا
على هذا كلام المفتاح وكان هذا الكلام لم يفتقر الى ما ذكرنا
ولم يقع فيه صدر عنه من فرق في المخالفة وشرط قصر
الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب
اجتماعهما في الموصوف حتى تكون الصفة المنفية في قولنا ما زيد الا
كاتب شاعر كونه كاتبا او منجما لكونه شاعرا ومفحما لامتناع اجتماعهما
لان المفحم هو الذي لا يقدر على الشعر وشرط قصر الموصوف
على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين ليكون اثباتها
مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد به
الى بعض الاوهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة
كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها وهو
القعود ضرورة امتناع اجتماعهما ففساده واضح لان هذا

شرط عدم التعيين لان تحققه مع اعتقاد اتصافه باحدى الصفتين

لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر يشعر بانتفاء
الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل لا بد ان يصرح بالنفي والاثبات
جميعا نحو زيد قائم لا قاعد وان اريد ان تكون اثبات المخاطب
لتلك الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها
وهو التي اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكسا لما اعتقده
فيكون قصر قلب فهو ايضا فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير
معلوما من وجه اخر مثل ان يصرح المخاطب به ويقول ما زيد الا
قاعد وايضا يخرج ح قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب
لا شاعر من اقسام القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة فظهر
انه لا يشترط التنافي في قصر قلب على ما صرح به صاحب المفتاح
ولقد احسن في عدم اشتراط هذا الشرط واما ما يقال من ان هذا شرط
حسن قصر القلب فمما لا يفهم من اللفظ بل يأباه لفظ الايضاح
دونهم فلا دليل عليه لانا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر
لمن اعتقد كاتبا لا شاعرا وكذا ما يقال لان المراد التنافي في اعتقاد
المخاطب بان لا يجمع فيه الوصفان لان هذا الاشتراط يكون
ضايعا لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب
العكس اي ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته فايضا قد اعتبر صاحب
المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا للعكس فلا يصح قول
المصنف انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين واما عدم اشتراط
السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فمبني على انه ادخل فيه
قصر التعيين وقصر التعيين من ان يكون الوصفان متنافيين
او غير متنافيين لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد الامرين

لا بعينه

المتغايرين لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة تصلح مثالا
لقصر الافراد او القلب يصح مثالا لقصر التعيين من غير عكس وللقصر
والمذكور ههنا اربعة فقد يحصل القصر بتوسيط ضمير الفصل وتعريف
المسند ونحو قولك زيد هو المقصور على القيام ومخصوص به ونحو ما
اشبه ذلك فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص
يكون بطريق من هذه الاربعة ويمكن ان يجعلوا الفصل وتعريف
المسند ايضا من طرق القصر لكن ترك ذكرهما ههنا لاختصاصهما بباب
المسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف والتقديم
فانهما وان سبقا لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة
ههنا وكان في قول المصنف ههنا دون ان يقول الاول والثاني ايماء
الى هذا منها العطف كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة
افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتب بل شاعر مثل بمثالين لحق
ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف
والثاني بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف هو لا وبل دون لكن
حروف العطف واما لكن فظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب
العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكراه ههنا وفيه اشارة الى ذلك
في بحث العطف وقلبا زيد قائم لا قاعد ونفي القعود وان علم من اثبات
القيام بناء على تنافيهما لكن ايهم منه كون المخاطب معتقدا للعكس فلم
القصد لانه محل هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه خال من هذه
الدلالة او ما زيد قائما بل قاعد وفي قصرها اي قصر الصفة على الموصوف
زيد شاعر لا عمرو او ما شاعر الا زيد ويصح ان يقال ما شاعر عمرو

للقصر

او ما عمرو

بل زيد لكن يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم
الخبر وقد اجمع النحاة على جواز هذا التقديم وبطلان العمل وذكر في
شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا اهمل لكن الاسم يعمل ايضا
لان اصح الاهمال ما يوافق اللغة العاملة وهو غلط فاحش لا يخفى
لوجهه فاعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف مثال الافراد صالحا
ان يكون مثالا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي
في القلب على زعم افراد المثالين مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر
الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل مثال لهما يصلح مثالا للقصر
التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في سائر الطرق ومنها النفي و
الاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد
الا قائم وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا
للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك
في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم واعلم ان كلام الشيخ في
دلائل الاعجاز مشعر بان لا وانما يدلان على قصر القلب دون الافراد لانه
قال ليس المراد بقولهم ان لا لنفي عن الثاني ما يكون قد ثبت للاول
في الفعل الامرى انه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجيء
مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى
ان الجائي زيد لا عمرو فهو كلام معك مع من غلط فزعم ان الجائي
عمرو لا زيد لا مع من اعتقد انهما جائيان وهذا المعنى قائم بعينه في انما
فاذا قلت انما جاءني زيد لم تكن تنوي ان يكون قد جاء مع زيد
غيره بل نفي المجيء الذي ابتدأ زيد عن عمرو فهو كلام مع من زعم

ان فيه الجائي عمرو لا من زعم ان زيدا وعمرا جائيان فان
زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده فيكون
قصر افراد قلت تكلف والكلام هو الاول وبه الاعتناء اذا اطلق
ولم يقيد بنحو وحده لانه السابق الى الفهم انتهى كلامه وانما كان
مفيدا للقصر لتضمنه معنى ما والا وفي هذا الكلام اشارة الى ان ما في
انما ليست هي النافية على ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا
على افادته القصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يكون
لاثبات ما بعده ونفيه بل يجب ان يكون لاثبات ما بعده ونفي
ما سواه او على العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو
معنى القصر وذلك لان ان لا تدخل الا على الاسم وما النافية
لا تنفي الا ما دخلت عليه باجماع النحاة واستشهدوا لهذا المعنى
الذي ليس بمعنى ما والا بحي كانما لفظات متغايرات فان اذكر في انما
ان يكون في الشيء بمعنى النفي وان يكون النفي الشيء على الاطلاق
فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما يجيء ثم استدلوا على
معنى ما والا بثلاثة اوجه اشار الى الاول بقوله لقول المفسرين
انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو
اي هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة وتقرير
هذا ان القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وما في
انما كافة قطعا اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عائد
بل لم يبق للكلام معنى اصلا فاذا اقرأ قراءة النصب انما حرم عليكم
الا الميتة ثبت ان انما متضمن معنى ما والا وما بينت هذه القراءة قراءة

الرفع لان ما فيها موصولة والعايد محذوف والميتة خبر ان
ان الذى حرمه الله عليكم الميتة وهذا يفيد القصر لما مر فى تعريف
المسند ان نحو المنطلق زيد او زيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق
على زيد فان قلت هلا جعلت ما فى قراءة الرفع كافة
كما فى قراءة النصب قلت اما على قراءة حرم مبنيا للفاعل
وهو المذكور فى المفتاح والمختصر هنا فظاهر انها ليست بكافة
لان حرم مسند الى ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة الا على تاويل انما
حرم الله شيئا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان يجعل
ما موصولة والعايد محذوف والميتة خبر ان والتقدير ان الذى
حرمه الله عليكم الميتة لا يجوز الارتكاب هذا التاويل واما على
قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان يكون كافة فان تكون
ونقل ابو على عن الزجاج انه اختار ان يكون ما كافة وحرم مسندا
الى الميتة لكنا نقول جعلها موصولة اسم ان والميتة خبرها اولى ليبقى
ان عاملة على ما هو الاصل واشار الى الثانى بقوله ولقول النحاة
انما لاثبات ما يذكر بعده ونفى ما سواه اى سوى ما يذكر بعده اما
فى قصر الموصوف نحو انما زيد قايم فهو لاثبات قيام زيد ونفى ما
سواه من القعود ونحوه واما فى قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو
لاثبات قيامه ونفى ما سواه من قيام عمرو وبكر ونحوهما فما سوى الحكم
المذكور المختلف بعده فى كل من القصرين مخصوص لفظ دام لا نفى
كل حكم سواه وذلك لان المراد انه لاثبات الجزء الاخير مما بعده لكن
او لاثباته على صفة مع نفى ما سواه وهو مخالف واشار الى الثالث

بقوله وتصحيح انفصال الضمير معه اى مع انما كقولك انما يقوم انا
كما تقول ما يقوم الا انا لصحة الانفصال فى نحو انما لا يصح الا الضمير
الا لتعذر الاتصال ووجه التعذر المحصورة مثل التقديم على العامل
والفصل بينهما لغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية هنا
سوى ان يقدر فيه الفصل لغرض وذلك بان يكون المعنى ما يقوم
الا انا ثم استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت الفرزدق وصرح باسم
الشاعر ليعلم انه من الابيات التى يستشهد بها لاثبات القواعد اذ
لو لم يكن كذلك لم يكن فيه حجة فقال قال الفرزدق انا الذايد من الزود وهو الطرد
الحامى الذمار وهو العهد وفى الاساس هو الحامى الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه لم
وعنف من حماه وحريمه وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلى لما كان
غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال
وانما ادافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا
عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم
هو لا غيرى ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقول
وانما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا يجوز ان يكون ما
موصولة اسم ان وانا خبرها اى الذى يدافع انا لان فى ذلك انا
الزايد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والحماية
عنه وليس يصح ان يقال لانا الزايد والمدافع انا مع انه لا ضرورة
فى العدول من لفظ من الى لفظ ما وهو الظاهر فى المقصود فان قيل
كيف يصح اسناد الفعل الغايب الى ضمير المتكلم قلت لا شك ان الفعل غايب
لانه غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل فى نحو

ما يقوم الا انا وانت لا يكون غايبا ولو سلم فالمسند اليه في الحقيقة
هو المستثنى منه العام وهو غايب وقد يستدل على تضمنه معنى ما والا بصحة
انفصال الضمير الواقع بعده على ما صرح به بعض النحاة نحو انما قايم
انا لان الضمير انما يفصل مع الفاصل وفيه نظر لانه يجوز ان يكون
انما بمعنى ان مع ما الكافة فاذا جاء الضمير منفصلا مع انما علم انه
بمعنى ما والا بخلاف ان وان مع ما الكافة اما اذا لم يكن فيه ضمير منفصل
فلا والثاني انه لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما الموكدة فناسب ان يضمن معنى القصر لان
القصر ليس الا تاكيد الحكم على تاكيد وذلك لان نحو قولك زيد جا
لاعمرو لمن يردد المجي بينهما يفيد اثبات المجي لزيد صريحا في قولك زيد
جاء وضمنا في قولك لا عمرو لان نفس المجي لما كان مسلم الثبوت
لاحدهما فاذا انتفى من عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا انما
يفيد تاكيد الاثبات على اثبات فلا يكون على تاكيد قلت اما الثاني فلان الاثبات الضمني
تاكيد قطعا واما الاول فتاكيد ايضا بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان
مسلم البين قبل ذكره ويجب ان يعلم ان هذه مناسبة ذكرت
لوضع انما مستعملا بمعنى ما والا فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام فيه
تاكيد على تاكيد مفيدا للقصر مثلا ان زيدا لقايم ومنها اي من طرق القصر
التقديم اي تقديم ما حقه التاخير كتقديم الخبر على المبتدا ومعمولات الفعل كقولك
في قصره اي في قصر الموصوف تميمي انا وكان الاحسن ان يذكر مثالا
لان هذا المثال لا يصلح الا للتعيين لان التميمية والقيسية ان تنافيا
لم يصلح قصره للافراد والا لم يصلح للقلب الا بعد الطلب وفي قصرها انا
كفيت مهمك افرادا او قلبا او تعيينا بحسب المقام وكذا الكلام في
سائر معمولات الفعل مما يصح تقديمه وهذه الطرق الاربعة بعد ما اشتركها

في ان المخاطب بها يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطا
وانت تريد به اثبات صوابه ونفي خطايه اما في قصر الافراد فحكمه
صواب في بعض وهو ما يثبته المتكلم وخطا في بعض وهو ما
ينفيه واما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف على احد الامرين
او كون الوصف لاحد الموصوفين والخطاء تعيينه واما في قصر
التعيين فالصواب ان يكون لاحدهما والخطا تجويز كل منهما على
التساوي تختلف من وجوه فدلالة الرابع اي التقديم بالفحوى
اي بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تامل الذوق السليم فيه فهم منه القصر
الذي قيم التقديم مهم منه القصر وان لم يعرف انه في اصطلاح البلغا
كذلك ودلالة الثلاثة الباقية بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفي
والاستثناء وانما لمعاني تفيد القصر والاصل اي الوجه الثاني
من وجوه الاختلاف ان الاصل في الاول اي في طريق العطف
النص على المثبت والمنفي كما مر من الاشد فانه لا المعطوف عليه هو المثبت وا
هو المنفي وفي بل بالعكس فلا يترك النص عليهما الا لكراهة الاطناب كما اذا
قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو وبكر وعمرو فتقول
فيهما اي في هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول فمعناه
زيد يعلم النحو لا غيره وهو قايم مقام لا التصريف ولا العروض وحذف المضاف اليه من غير وبني
على الضم تشبيها بالغايات من جهة الابهام فالسطور في كلام بعض النحاة
لاهذه ليست عاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس او نحوه مثل لا بأس
ولا من عليه ونحو ذلك وقد مثل في المفتاح في هذا المقام بقولهم
غير ليس الا وقد اعترض عليه بان هذا ليس من طريق العطف بل من طريق النفي
والاستثناء لان المعنى زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو او ليس

العام بالنفي الا زيدا واجب بان ترك النص على المثبت والمنفي في العطف
قد يكون بان يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ اخصر منه وذلك ويكون
العطف على المعطوف عمرو وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف
جميعا ويقام مقامهما لفظ اخصر يؤدي معناهما مثل ليس غير وليس
الا ونحو لا بالنفي العطف فليتأمل والاصل في العطف النص عليهما او في
الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط دون المنفي نحو ما زيد الا قائم والنفي
وانما هو قائم وقائم هو نادر لا نص فيه على النفي اعني المنفي دون النفي اي
الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي امتنع ويصح بلا العاطفة
لانطباق النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما
لم يقل طريق العطف كما في المفتاح لان الحكم مختص بلا دون بل لا
يجامع الثاني اعني النفي والاستثناء لا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد
وما يتوهم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في تراكيب المصنفين
لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط النفي بلا
العاطفة على ما صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا يكون
ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة
لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفي في شيء قد نفيته
وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا
قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كانك قلت ليس
هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت
عنها بكلمة غيرها من القيام فان قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها
بحرف النفي وهذا اخرج عن وضعها فان قلت ما فائدة قوله بغيرها
وكان يجوز كون منفيها منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت

فائدة دقيق

لا يمتنع نحو جاءني الرجال لا النساء

بغيرها من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز
عن ان يكون منفيا بفحوى الكلام او علم السامع او علم المتكلم او
نفي من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع وابى وغير ذلك مما لا
يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك وكان الاحسن
يصرح به المصنف ايضا بقوله من كلمات النفي وانما اذكرته من
الوهم فصون تقع بالتامل في قولنا ابى الرجل الكريم ان لا
يؤذي غيره فان المفهوم منه ان لا يؤذي غيره سواء كان ذلك
الغير كريما او غير كريم لان الغير هذا للتخصيص فقوله بغيرها اي
بغير لا العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه
قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان ينفي شيء بلا العاطفة قبل ان
نفاه بعضهم قد اخذ وهذا الوهم مذهبا وزعموا انه احتراز عن
يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد لا
ان يكون الثاني تاكيدا او نحو جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا
زينب ولا غيرهما على ان يكون بدلا ويجامع النفي بلا العاطفة
الاخرين اي انما والتقديم فيقال انما انا تميمي لا قيسي وهو يأتيني
لا عمرو والمثال بمعنى زيدا ضربت لا عمرا لان النفي فيهما اي في الاخرين
غير مصرح به بخلاف النفي والاستثناء فانه وان لم يكن في كلا النفي
فيه مصرحا به لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي واذا لم يكن الا
مصرحين في النفي فلا بد وان يكونا مصرحين في الايجاب فيكون لا نفيا
لذلك النفي الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها مما يدل على ان
النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح انه يصح ان يقال ما من اله الا
الله وما احد الا هو ... يقول ذلك ويمتنع انما من اله الا الله ...

وكفى

قول المصنف لا يكون الا ...

لا قاعد

اسد وهو نظير ذلك لانه لانه اذا الاول النفي فاصل بهذا المعنى لا يقع

الثاني وهذا الحاصل انه يقع زيد عن المجي لا عمرو لا يدل على المجي عن زيد

لكن لا صريحا بل ضمنا او لان معناه الصريح ايجاب امتناع المجي لزيد فيكون

لا في قولك لا عمرو نفيا عن الثاني ما اوجبه للاول بخلاف ما جاءني زيد لا

عمرو فانه صريح في النفي فيكون لا نفيا للنفي وهو ايجاب فيخرج عن وضعها

فالتشبيه بقولك امتنع زيد عن المجي لا في نفي عمرو لا ضمنا و لا صريحا فلينا

ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز ما جاءني زيد الا القيام لا القعود

وقد ذكر الايضاح للجمع لا سابرالايام لان المنفي بلا ليس منفيا

نفي من كلمات النفي اللهم الا ان يقال ان التصريح بالاستثناء

يشعر بان النفي المتروك في حكم المصرح به اي لم يرد زيد الا القيام وما

تركت القراءة لا الاديم للجمع فيمتنع ثم قال السكاكي شرطها مع

اي النفي بلا العاطفة الثالث اي الثاني ان لا يكون الوصف في

مختصا بالموصوف لعدم الفايدة في ذلك عن الاختصاص نحو

يجيب الذين يسمعون فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون

اذ كل عاقل يعلم انه لا تكون الاستجابة الا ممن يسمع و يعقل بخلاف

انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام في نفسه بزيد وقال

عبد القاهر لا تحسن العاطفة الذي كونه في الوصف المختص كما تحسن

في غيره وهذا اقرب الى الصواب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد

زيادة التحقيق والتاكيد ولم يذكر هذا الشرط في المفتاح لا وجه

ولا تعدد فكان دلالته على القصر اضعف من انما ثم قال عبد القاهر

ان النفي فيما يجي بعد النفي فيقدم تارة نحو ما جاءني زيد وانما جاءني

عمرو وتارة اخرى نحو انما جاءني زيد لا عمرو وانما انت منذر لست

عليهم بمصيطر وفيه بحث لان المحصل الكلام في النفي بلا العاطفة

والا فلا دليل على امتناع نحو ما جاءني الا زيد لا يجي عمرو وما يد

الاقدام ليس هو بقاعد وفي التنزيل وما انت بمسمع من في القبور

ان انت الا نذير فاصل الثاني ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب

وينكره بخلاف الثالث اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف

ان الاصل النفي والاستثناء ان يكون للحكم الذي استعمل هو له

من الاحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان اصله ان

يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح

وقد نقله عن دلايل الاعجاز حيث قال اعلم ان موضع انما ان

يجي لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما ينزل هذه المنزلة

هذه المنزلة وان لا ينكره او ما في حكمه وفيه اشكال لانه اذا

اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بالخطاء لم يصح

القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم وكان مراد الشيخ

انه يجي لخبر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان

انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا يكون

موافقا لما في المفتاح وهو ان طريق انما يسلك مع المخاطب

في مقام لا يصر على خطائه او يجب عليه ان لا يصر ثم انه قد ينزل

كلا من الاصليين اخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر فانما

الى اشار الاصليين وتركيبها بقوله كقولك لصاحبك وقد

رايت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده عمرو اي اذا

صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل

المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اي لذلك المعلوم

الثاني اي النفي والاستثناء افرادا اي حال كونه قصر افراد نحو وما
محمد الا رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبري عن الهلاك
فالمخاطبون وهم الصحابة رضي الله عنهم كانوا عالمين بكونه مقصورا
على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري من الهلاك لكنهم لما
كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم
اياه اي الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب
هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء
النبي صلعم بينهم حتى كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال او قلبا
عطف على قوله افرادا اي او يستعمل له الثاني حال كونه قصر قلب
نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد
آباؤنا فاتونا بسلطان مبين فان المخاطبين بهذا الكلام
وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم
نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا
مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة اي لان الكفار القائلين
لهذا القول اعني ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافي
الرسالة في الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطاء منهم والرسل المخاطبون
كانوا يدعون احد الوصفين اعني الرسالة فنزلهم الكفار منزلة المنكرين
للوصف الآخر اعني البشرية بناء على ما اعتقدوا من التنافي بين الوصفين
فقلبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا ان انتم الا بشر اي انتم مقصورون على
البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان ههنا مظنة
سوال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة
وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا

بكونهم

بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم
فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله وقولهم
اي قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم
اي التماشي معه وارخاء العنان اليه والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته
ليعثر الخصم وكانه لا لتسليم انتفاء الرسالة فالرسل عليهم السلام كا
قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع
ان يكون الله قد منّ علينا بالرسالة وهذا ايضا جواب لا اثبات
البشرية لانفسهم واثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام
الخصم كما هو داب المناظرين ويمكن تقرير السوال بوجه اخر وهو انه
استعمل في قوله ان نحن الا بشر النفي والاستثناء مع ان المخاطبين
لا ينكرون ذلك بل يدعونه والاولان في جواب المثل فليفهم و
الثلاثة علمتها بل العلوم منزلة المجهول نحو قوله ثم حكاية عن
اهل انطاكية حين كذبوا رسلهم ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل
الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون فقوله ما انتم الا بشر قصر قلب
على ما قررنا الان واما قوله ان انتم الا تكذبون فالظاهر انه
قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل معتقدون انهم صادقون
قطعا ويكون نكونهم كاذبا اذ بين ذلك صاحب المفتاح على انه
قصر افراد يعني الذي سماه المصنف قصر تعيين بناء على نكتة وهي ان
الكفار يعني المخاطبين ونبئتهم على ان قطعهم بكونهم صادقين مما
لا ينبغي ان يصدر من العاقل البتة بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين
بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعي عند السامعين
فقصرهم على الكذب قصر تعيين وكقولك عطف على قوله كقوله

لصاحبك يعني ان الاصل في انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب
كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقربه وانت تريد ان ترققه عليه
اي ان تنبهه من حق ذلك وتحثه شفقة على ذلك الاخ والاولى
بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظا[هر]
لانه مما يستعمل على اخيه فكانه اخطاء فنزع انه ليس باخيه لكنه
مصرح بذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم اي نزلها ما من شانه
ان يكون مجهولا للمخاطب لا يصر على انكاره لادعاء ظهوره فيستعمل
له انما نحو قوله حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا
ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره
ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد
الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر الذي
هو تاكيد على تاكيد وتوسط ضمير الفصل المؤكد لافادة الحصر
وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له خطر
والعناية به مصدرة ثم التاكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل
على التقريع والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون ثم اعلم ان بيان الطرق
الاربعة مشاركة في افادة الحصر وبالاثنية كاشتراك الثلثة الاول في ان
دلالتها على القصر بالوضع والثلثة الاخيرة في انه لا ينضبط فيها على
المثبت والمنفي بل على المثبت فقط وتفارقة كاشتراك الاخيرين في صحة
المجامعة مع لا العاطفة وتفارق اما على العطف اذ يفصل منها اي من انما
الحكمان اي الاثبات المذكور والنفي ما سواه معا بخلاف العطف فانه
يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد او على العكس نحو
ما زيد قاعدا بل قائم ونفهم الحكمين معا ادعى اذ لا يذهب بها الوهم

الى

الى ملاحظة القصر من اول الامر كما في العطف واحسن مواقعها اي
مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض
بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر والتامل منهم
كطمعه منها اي كطمعه من البهائم لا الاخبار اعلم انك اذا استقريت
وجدتها اقوى ما يكون واعلق ما ترى بالقلب اذا كان لا يراد
بالكلام بعدها نفس معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه
فانا نعلم قطعا ان ليس الغرض من قوله انما يتذكر اولوا الالباب
ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار وان
يقال انهم من فرط الجهل كالبهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر
على ما مر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرها كالفاعل
والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا او ما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين
نحو ما اعطيت زيدا الا درهما او ما اعطيت درهما الا زيدا وذي
الحال والحال نحو ما جاء زيد الا راكبا وما جاء راكبا الا زيد وكذا
بين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا
في الدار وما نام الا في الليل وما ضربته الا تاديبا وما طاب الا نفسا
ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه
نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما جاءني احد الا اخوك وما سلب
زيد الا راسه وما سلب زيد الا ثوبه ففي الاستثناء يؤخر المقصور
عليه مع اداة الاستثناء كما ترى في الامثلة ومعنى قصر الفاعل على
المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواقي
فيرجع في الحقيقة الى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة
ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا او قلبا او تعيينا كما مر ولا يخفى

اعتبار ذلك وفي تقديمهما على ثانيهما اي جاز على قلة تقديمهما
عليه واداة الا الاستثناء على المقصور حال كون المقصور عليه داخلا
الاستثناء بعدها وهو ان تكون الاداة متقدمة على المقصور عليه
والمقصور وعليهما يحمل نحو ما ضرب الا عمرو زيد في قصر الفاعل على
المفعول على الفاعل والمفعول نحو ما ضرب عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر
الا المتمني يا قوم الاكادها باب الاسى ولا دفاع للحاجب وقوله
كان لم يمت حي سواك ولم يقم على احد الا عليك النوائح وكذا
المعمولات وانما قل ذلك لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها لان
الصفة المقصورة على عمرو في الاول هي الضرب المسند الى زيد و
على زيد في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب فلا بد
من تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني ليتم تلك الصفة
وانما جاز مع قلة الاتيان في الحقيقة نادر بذكر المتعلق في الاخر وانما
قال على ثانيهما احترازا عن تقديمهما معا على الا بتمامهما مكانهما بان يؤخر
اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال في ما ضرب زيد الا عمرا
بتقديم الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تاخير الاداة عن الفاعل فانه
ممنوع لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود فالضابط ان المقصور
يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء كان متاخرا عن المقصور عليه كما هو
الشايع او متقدما عليه كما هو القليل واعلم ان تقديمهما على عاملهما
مما منعه بعض النحاة وقالوا الظرف في قوله نعم وما نراك اتبعك الا الذين
هم اراذلنا بادي الراي منصوب بمضمر اي اتبعوك في بادي الراي
وكذا باب الاسى في البيت الاول اي لا اشتهي باب الاسى والنوائح
في البيت الثاني مرفوع بمضمر اي قامت النوائح في قولنا ما ضرب الا

عمرا منصوب بمضمر كانه قيل لما وقع ضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب
فقيل عمرا اي ضرب عمرا قال المصنف وفيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل
والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب للابهام استفهام عن جميع
من وقع عليه الفعل حتى انك اذا ضربت زيدا او عمرا او بكرا
فقيل لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى تاتي بالجميع
فعلى هذا اذا كان عمرو في المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع
ضرب الا من زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد يخفى
على بعضهم هذا البيان فتعرض الى الاقتضاء قائلين بان الفعل
المضمر المقدر ليس فيه اداة القصر فمن اين يلزم القصر في المفعول ونعم
يمكن ان يقال انا نلتزم اقتضاءه القصر في الفاعل والمفعول
جميعا ونمنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام ووجه الجمع الى السبب
في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدا والخبر او الفاعل
والمفعول وغيرهما ان النفي في الاستثناء المفرغ وهو الذي
ترك فيه المستثنى منه وفرغ له الفعل الذي قبل الا لاشتغل عنه بالمستثنى
المذكور بعد الا يتوجه الى مقدر وهو مستثنى منه لان الا للاخراج
يقتضي مخرجا منه عاما يتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج
ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص قال صاحب المفتاح ولا
ثم انه في حكم النفي نحو لا تابت الظهر في كانت في قراءة ابي جعفر ان
كانت الا صيحة بالرفع وفي ترى مبنيا للمفعول في قراءة الحسن فاصبحوا
لا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفي بيت ذي الرمة وما بقيت الا
الضلوع الجراشع النظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير
لاقتضاء المقام معنى نفي من الاشياء وفيه اشكال وهو ان اذا

اي في قول صاحب المفتاح

وقدم الفاعل الى ما بعد الا لان حذف المستثنى منه فلا ضمير في الفعل اصلا
فالاحسن ان يقال لا يؤنث الفعل كما في الكشاف ولعل صاحب
المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى
منه المقدر والا فكيف يسند الفعل المنفي الى الفاعل المراد وقوع
الفعل منه واذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر العام
ليس يكون في الفعل ضمير عايد اليه كما في قولهم اذا كان غدا فأتني
فان اسم كان ضمير عايد الى ما نحن عليه وكقوله تعالى ولا يحسبن الذين
يفرحون بما اتوا فيمن قرأ بالياء فان فاعله ضمير عايد الى حاسب
لامتناع حذف الفاعل فعلى هذا يكون هند مثلا في ما قام الا هند
بدلا من الضمير العايد الى احد لكن الشائع في هذا القسم الابدال ولم
يجوز المذهب لاسقاط المستثنى منه من اللفظ بالكلية والا
على الضمير العايد الى ما ليس في اللفظ وانصراف العامل الى المستثنى
مناسب المستثنى في جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما
ضرب احد وفي ما كسوته الا جبة لباسا وفي نحو ما جاء الا راكبا
على حال من الاحوال وفي ما سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات
وفي ما صليت الا في المسجد في مكان من الامكنة وعلى هذا القياس ولا
يجب تقدير المناسب في الجنس بان يكون المستثنى منه بعض
على المستثنى اذ ليس المقدر في ما كسوته الا جبة ثيابا مع مطابقة
حالية وكذا في ساير الامثلة المذكورة بل المراد اعم من ذلك و
صفته يعني في كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا
كان النفي متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه
وصفته فاذا اوجب منه اي من ذلك المقدر شيء بالا جاء القصر

بقلنا ما جاء الا زيد الشيء على صفة الانتفاء واعلم انه قد يقع بعد الا
في الاستثناء المفرغ الجملة وفي اماكنها نحو ما زيد الا يقوم
او يقعد او نحو ما جاء الا يقوم او يقعد او حال نحو ما
جاء في زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن
قد والواو نحو ما اتيته الا اتاني وفي الحديث ما اتى الشيطان
من بني ادم الا اتاهم من قبل النساء وذلك لانه قصد لزوم
تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء هذا لكن
ما الايلاء نحو ... الا على ... الفم والنفي
اي ما ايس الشيطان من بني ادم ... الا على ...
من قبلهن كقولهم خرج الامير ...
عليه المجرور به كالواقع الحاصل وفي انما يؤخر المقصور عليه تقول
انما ضرب زيد عمرا فالقيد الاخير ما وقع بعده لا يمتنع الواقع بعدها
فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه اي تقديم المقصور عليه
على غيره للالباس فانه انما جاز في النفي والاستثناء على ... الثاني
الالباس بناء على ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء
قدم على المقصور او اخر عنه وههنا ليس الا مذكورا بل الكلام متضمن
لمعناه فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد انعكس
المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد
فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر وههنا
وجوز بعضهم تقديم المقصور عليه جائزا اذا كان في التقديم ... القصر
كما في قولنا انما زيد ... فانه ... القصر ...

الطلب اسا بتمام ثم تزيده معرفة وانما التزمنا ذكرهما اي ما ذكرنا

الا التذاذ ويكون يتقوى بابواب بيان الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا

من انما وهذا البحث ... في افادة القصرين اي قصر الموصوف

على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا

يقول في قصره ما زيد الا قائم افرادا وما زيد الا قائم قلبا و

قصرها ما قائم الا زيد بالاعتبارين بحسب المقام وفي امتناع

عاطفة لا العاطفة لا يقول ما زيد الا شاعر لا منجما ولا شاعر غير

زيد لا عمرو لان نفي ... شرطها ان يكون منفيها منفيا قبلها بغيرها

من كلمات النفي

الباب السادس الانشاء

الانشاء قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه

او لا تطابقه وقد يقال على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي

كالاخبار والمراد هنا هو الثاني لانه قسمه الى الطلب وغيره وقسم

الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية

لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا

لظهور ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا للكلام المشتمل

على التمني وكذا البواقي ولا يتوهم ان هذا يقتضي كون البحث عن

غير احوال اللفظ لان المقصود ... الانشاء ضربان

طلب كالاستفهام والامر ونحو ذلك وغير طلب كافعال المقاربة

وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ولعل ورب وكم الخبرية

ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه

بمزيد ابحاث لم تذكر في بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاءات

الخبرية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا قال

صاحب المفتاح ان السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب

ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع

طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك

حتى اذا كان المطلوب حاصلا امتنع اجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد

منها بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه كثيرة وعلى ما ذكره

المصنف التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء لانه اما ان

يقتضي كون مطلوبه ممكنا او لا الثاني التمني والاول ان كان المطلوب

به حصول امر في ذهن الطالب فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي

وان كان ثبوته فان كان باحد حروف النداء فهو النداء والا

فهو الامر منها التمني وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة واللفظ

الموضوع له ليت ولا يشترط امكان التمني لان الانسان كثيرا ما يحب

المحال ويطلبه فهو قد يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا يجيء وقد يكون

محالا كما تقول ليت الشباب يعود لكن اذا كان ممكنا يجب ان لا

يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل

فيه لعل او عسى ولما ذكر ما هو موضوع للتمني اشار الى ما يستعمل

في التمني مجازا فقال وقد يتمنى بهل نحو هل لي من شفيع حيث يعلم

ان لا شفيع لامتناع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم

بانتفائه والاستفهام يقتضي الجهل بثبوته وانتفائه

والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال العناية

به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني

فتحدثني بالنصب على تقدير فان نحو ليت تأتيني فان النصب قرينة

على ان لو ليست على اصلها اذ لا يُنصب المضارع بعدها على اضمار أنْ وانما يضمر أن في جواب الاشياء الستة والمناسب للمقام هاهنا هو التمني وكما يفرض بلو غير الواقع وافاك يطلب بليت وقوع ما لا طماعية في وقوعه وقيل انما لو التمني بعد فعل فيه معنى التمني نحو ودّوا لو تدهن فيدهنون وهي حرف مصدرية وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل التمني فينصب الفعل بعدها على لو كان لي مال فاحج اي اودّ لو كان لي مال قال الله تعالى لو ان لي كرة فاكون من المحسنين قال السكاكي كأن حروف التنديم والتحضيض وهي هلا والا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما مأخوذة منهما اي كأنها مأخوذة من هل ولو اللتين للتمني حال كونهما مركبتين مع ما ولا المزيدتين لتضمنهما علة لهو لمركبتين مع ما ولا المزيدتين لتضمنهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض من هذا التركيب والتزام جعل هل ولو متضمنين معنى التمني ليتولد علة لتضمينهما يعني ان الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني بل ان يتولد منه اي من معنى التمني المتضمنين هما اياه في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى حثه على القيام ومع هذا فلا يخ من ضرب من التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله لتضمينهما مصدر مضاف الى

المفعول الاول ومعنى التمني مفعوله الثاني وهذا وان لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لانه قال مركبا مع ما ولا المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على الزام هل ولو معنى التمني وهذا اشعر بان يائع في بعض النسخ لتضمنهما باللام على ما ينبغي وكذا قوله ليتولد اشعر محصل كلام المفتاح حيث قال لتولد منه في هلا اكرمت زيدا فكان المعنى ليتك اكرمته متولدا منه معنى التنديم وانما لم يجعل تركيبهما هل ولو من اول الامر متضمنين معنى التنديم والتحضيض من غير توسط معنى التمني جريا على مقتضى المناسبة فان هل ولو قد تستعملان للتمني والتمني ما يناسب التنديم وما يستقبل السوالك والتحضيض وانما ذكر هذا الكلام بلفظ كأن لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منهما حرفا موضوعا للتنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب فان التصرف في الحروف مما يأباه كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت وينصب في جوابه المضارع على اضمار ان نحو لعلي احج فأزورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول فيشبه بعده عن الحصول اشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه التمني لما مر من انه طلب محال او ممكن لا طمع في وقوعه بخلاف الترجي فانه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلي اموت

التامة وبهذا ظهر ان التمنى ليس بطلب ومنها اى ومن انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة الشى فى الذهن فان كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واى وكم وكيف واين وانى ومتى وايان فبعضها يختص بطلب التصور وبعضها بالتصديق وبعضها لا يختص بل يعم القسمين وبهذا الاعتبار صار اهم فقدمه المصنف وقال فالهمزة لطلب التصديق اى ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها وهذا معنى الحكم والاسناد كقولك اقام زيد وازيد قائم فانت عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب او السلب فتطلب تعيينها او التصور اى ادراك غير النسبة كقولك فى طلب تصور المسند اليه ادبس فى الاناء ام عسل فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكون فى الخابية او الزق والمطلوب هو التعيين فالمطلوب فى جميع ذلك معلوم بوجه اجمالى ويطلب بالاستفهام تفصيله ولهذا لم يقبح الهمزة لطلب التصور فى طلب تصور الفاعل ازيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقبح فى طلب تصور المفعول اعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور بتعيين الفاعل او المفعول وهذا ظاهر فى اعمرا عرفت واما فى ازيد قام فلانه لا يستلزم

وبعضها بطلب التصديق

فانك تعلم ان فى الاناء شيئا والمطلوب تعيينه وفى طلب تصور المسند ادبسك فى الخابية ام فى الزق

ان تقديم المرفوع يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل غايته انه يحتمل ذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ولكن قبح هل زيد قام على مذهب من قال بان هل بمعنى قد لا بانه مخصوص لطلب التصديق كما سيجى والمسؤول عنه بها اى الذى يسئل عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل فى اضربت زيدا اذا كان الشك فى نفس الفعل اعنى الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فيكون على هذا لطلب التصديق ويحتمل ان يكون لطلب تصور المسند بان تعلم انه قد تعلق فعل من المخاطب بزيد لكنك لا تعرف انه ضرب او اكرام فتطلب تعيينه فالحاصل ان هذا يحتمل ان يكون لطلب التصديق وان يكون لطلب تصور المسند ويعرف بحسب القرائن ونحو قولك افرغت من الكتاب الذى كنت تكتبه سؤال عن وقوع نفس الفعل ونحو اكتبت هذا الكتاب ام اشتريته سؤال عن تعيين المسند وهذا يظهر ان كلام المصنف ليس عن تعسف والفاعل فى اانت ضربت زيدا اذا كان الشك فى الفاعل من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات نحو افى الدار صليت ايوم الجمعة سرت اتاديبا ضربته اراكبا جئت ونحو ذلك قال الشيخ فى دلائل الاعجاز ومما يدل على ذلك انك تقول اقلت شعرا قط ارايت اليوم انسانا فيصح ولا يصح ان تقول اانت قلت شعرا قط اانت رايت اليوم انسانا اذ لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو فى مثل هذا لان ذلك انما يتصور اذا كانت

الاشارة الى فعل مخصوص نحو ان تقول من قال هذا الشعر
ومن بنى هذه الدار وما اشبه ذلك مما يمكن ان ينص فيه على معين
فاما قبح نحو هل زيدا ضربت فبيانه على الاطلاق فمحال ذلك
فيه لانه ليس مما يختص بالفواد دون ذاك حتى يشكل من فاعله
وهى لطلب التصديق فحسب وتدخل على الجملتين نحو هل قام زيد
وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد
والقعود لعمرو ولهذا اى لاختصاصها بطلب التصديق امتنع
هل زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة
وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل
الحكم فهى لا يكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق
بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فيلزم انه اقبح فيمتنع
بخلاف ما اذا لم يذكر ام عمرو وقيل هل زيد قام فانه قبح ولا يمتنع لما
سيجىء فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يجامع طلب
التصور مع حصول التصديق فى ام المتصلة نحو ازيد قام ام عمرو
قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين
والمطلوب تصور احدهما على التعيين فهو غير التصور السابق
على التصديق لانه التصور بوجه ما وقبح هل زيدا ضربت
لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل فيكون
هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال
ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر اى
هل ضربت زيدا ضربته لكنه قبيح لعدم اشتغال المفسر بالضمير
وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام غير التخصيص

وفيه نظر لانه لا وجه حينئذ للقبح سوى ان الغالب فى التقديم
هو الاختصاص وهذا لا يوجب ان يقبح وجه التركيب
فيه الاهتمام دون الاختصاص ولا قائل به دون
اى لم يقبح هل زيد ضربته لجواز تقدير المفسر قبل زيد اى
هل ضربت زيدا ضربته بل هو الارجح لان الاصل تقديم
العامل على المعمول فلا يستدعى حصول التصديق بنفس
الفعل فيكون هل لطلب التصديق فحسن وذكر بعض
المحققين من النحاة انه يمتنع وجود الفعل فى الكلام لانه دخل
على الاسم وان كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر فلا
ايضا اى هل زيد اضربته بل لا بد من ايلائها اياه لفظا
جعل السكاكى هل رجل عرف لذلك اى لان التقديم يستدعى
حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان ابنا بالتقديم
والتاخير فى نحو رجل عرف واحد فان اصله عرف رجل على ان
بدله من الضمير كما فى قوله واسروا النجوى الذين ظلموا انما الحكم
بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف وبلى مبتدا
السكاكى ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرفة ليس
فى يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل على ما سبق من الحكم بالقبح
الاتى وما ذكره صاحب المفتاح من ان نحو هل زيد خرج على تقدير
الفعل فتصحيح للوجه القبيح لانه شايع حسن وههنا نكتة
الا ان الذى ذلك يجوز ان يكون قطعا الاخرى فان الانتفاء علة
مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا فغاية ما فى الباب انه لا يلزم

على ما ذكره السكاكي نحو هل زيد عرف لانه لا يلزم عنده تقديم وعلله

بانه يقتضي التخصيص نحو هل رجل عرف وهل زيد عرف بان ...

فيه اي الاصل واصلها هل كقولي ذا رجل عرف نحو اي نحو هل رجل عرف

وهل زيد عرف الدال بالقرينتين وفرق الهمزة فانها اكثر تصرفا في مباني

الاستفهام فاحتمت هي بقيام التقديم وتطفلت عليها في الاستفهام

دون ما هو من لوازم الاخفاء فكذا اما هي بعينها فان قلت هل انتفى

انه لا يمنع دخولها على الجملة الاسمية التي طرفاها اسماء

نحو هل عمرو قائم وحينئذ الفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا

نحو هل زيد قام قلت الفرق انها اذا رأت الفعل في حيزها

تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته ولم

ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم تره في حيزها فانها تسلت

عنه ذاهلة وهي اي هل تخصص بالاستقبال بحكم الوضع كالسين

وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك كما يصح اتضرب

زيدا وهو اخوك على ان يكون الضرب واقعا في الحال وذلك لان هل تخصص

المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار الفعل الواقع في الحال

بقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع في

الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل وقد صرح السكاكي

بذلك وقال فيما يكون الضرب واقعا في الحال ومعنى هذا الانكار

جار فيما اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع بمعنى انه

لا ينبغي ان يقع سواء كانت القرينة مقالية كما في هذا المثال او حالية

كما في قوله تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون وفي ذلك الضرب

المضارع م

ايّاك والتمنع السلطان فانه لا يصح وقوع هل في هذا الموقع وتمثيله

بما ذكره اما قيل انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا

يتقيد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة الحال لوقوع

الفعل والفاء في جامعها فممنوع الا ترى الى صحة قولنا يجيء زيد غدا

وساضرب زيدا وهو بين يدي الامير وقال الحماسي ساغسل عني

العار بالسيف جالبا علي قضاء الله ما كان جالبا وفي التنزيل

سيدخلون جهنم داخرين واعجب من هذا ان بعضهم لما سمع قول النحاة

انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لاستكراه

في حث الحال فهم منه ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن

حرف الاستقبال فلا يصح تقييده هل تضرب بالحال ورد قول

النحاة دليلا على كلامه وهو ينادي على خطائه ثم ينقل منه

امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال ويدعي ان النحاة

لا يقولون به وهذه المباحث مما لا ينبغي ان نشتغل به لكنا نخاف عن الغافل

ان يقعوا فيه من غير تامل ويأخذوه من دون مبالاة ولاختصاص

التصديق بها اي لكونها مقصورة على طلب التصديق و

عدم مجيئها لغير التصديق كما يقال اختص بالعبادة بمعنى لا تعبد غيره

وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه

زمانيا اظهر ما هو موصول وكونه مبتدأ صلة اظهر وذي ما ينافي

الكون اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء

من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروض

له اما اقتضاء الثاني اعني تخصيصها المضارع بالاستقبال

لذلك فظاهر اذ المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول

وتخصيصها م

اختصاصها بالتصديق بقي ذلك فلان الغرض من هل الحكم بالثبوت
او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي
مدلولات الافعال من حيث هي لا الى الذوات التي هي مدلولات الا
من حيث هي لان الذوات ذوات فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل
ولهذا اي ولان لها مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون ادل
على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون مع انه
مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف لان ابراز ما سيتجدد
في معرض الثابت ادل على كمال العناية بحصوله من ابقائه على
اصله كما في هل تشكرون لانها داخلة على الفعل حقيقة وفي هل انتم
تشكرون لانها داخلة على الفعل لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره
الظاهر وايضا فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من افانتم
شاكرون وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان هل ادعى
للفعل من الهمزة فتركه معها اي ترك الفعل مع هل ادل على ذلك اي على
كمال العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا اي ولان هل ادعى للفعل من
الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي يقصد به
الدلالة على الثبات وابراز ما سيتجدد في معرض الموجود بخلاف غير
البليغ فانه لا يفرق بينه وبين هل ينطلق زيد وكان الاولى بان
يدخل على الفعل كما هو اصله وهي اي هل قسمان بسيطة وهي التي يطلب
بها وجود الشيء او لا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة او لا
موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء او لا وجوده
كقولنا هل الحركة دائمة اي لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام
للحركة وقد اعتبر في هذه شيئان غير الوجود وفي الاولى شيء

واحد

واحد فلذلك كانت مركبة بالنسبة اليها فالوجود في البسيطة محمول
وفي المركبة رابطة والباقية من الفاظ الاستفهام تشترك في انها لطلب
التصور فقط وتختلف من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شيء
آخر فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا ان يشرح هذا
الاسم ويبين مفهومه سواء انه لاي معنى وضع فيجاب بايراد لفظ اشهر
سواء كان من هذه اللغة او من غيرها او ماهية المسمى اي حقيقته التي
هو بها هو كقولنا ما الحركة اي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب
بايراد ذاتياته من الجنس والفصل وتقع هل البسيطة في الترتيب
بينهما اي بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية يعني ان مقتضى
الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم
في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال
منه طلب وجود ذلك المفهوم ومن لم يعرف انه موجود استحال
منه طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة
لان الماهية ما به يكون الشيء هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق
بين المفهوم من اللفظ بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد
بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف
على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف
عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات لما كان لها مفهومات
وحقائق كان لها اسماء وحدود حقيقية واما المعدومات
فلما لم يكن لها الا المفهومات لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم لان الحد بحسب
الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما
يوضع في اول التعاليم من حدود الاشياء التي يبرهن على وجودها

فى قوله تعالى ... يجب ... الابهام بالجنس وجوده ما فى وجوده
على ما ان لك الحدود بعضها حدود بالذات والحقيقة كذا ذكره الشيخ فى
الشفاء فعلم ان الجواب الواحد يكون حدا بحسب الاسم وبحسب الذات
بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد فى وقتين ومن
الفارس الشخص لذى العلم اى يطلب بمن الامر الذى يعرض لذى العلم
فيفيد تشخصه وتعينه كقولك من فى الدار فانه يجاب عنه بزيد ونحوه
مما يفيد تشخصه واما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا او نحو ابن فلان
واخو فلان ونحو ما اشبه ذلك فانما يقع من جهة ان المخاطب فهم
منه التشخص بحسب انحصار الاوصاف فى الخارج فى شخص وان كانت
تلك الاوصاف نظرا الى مفهوماتها كليات وقال السكاكى يسأل بما
عن الجنس تقول ما عندك اى اى اجناس الاشياء عندك وجوابه
كتاب ونحوه او يسأل بها عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة
الانسان او فرس
اى اى اجناس الالفاظ هى وجوابه لفظ مفرد موضوع وما الاسم
اى اى اجناس الكلمات هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى
فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة او عن الوصف تقول
ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وفى الحديث سيروا فقد سبق المفردون
اى وصفهم من الاوصاف
قيل وما المفردون يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا
والذاكرات ويسأل بمن عن الجنس من ذوى العلم تقول من جبرئيل
اى ابشر هو ام ملك ام جنى وفيه نظر لانا لا نسلم انه للسؤال عن ذوى العلم
عن الجنس وانه يصح فى جواب من جبرئيل ان يقال ملك بل جوابه
انه ملك يأتى بالوحى الى الرسل عليهم السلام ونحو ذلك مما يفيد
تشخصه وتعينه واما ما ذكره السكاكى فى قوله حكاية فمن ربكما

يا موسى

يا موسى ان معناه ابشر هو ام ملك ام جنى هذا وفيه نظر من جهة
جواب موسى بقوله ربنا الذى اعطى كل شىء خلقه ثم هدى
فانه انما اجاب بما يفيد تعينه وتشخصه على ما ذكرنا ويسأل باى
عما يميز احد المتشاركين فى امر يعمهما نحو اى الفريقين خير مقاما
اى انحن ام اصحاب محمد ص قالت الكافرون لما سمعوا المؤمنين
وهم اصحاب محمد ع فهم اشتركا فى الفريقية فسألوا عما يميز احدهما
عن الآخر والامر الاعم المشترك فيه هو مضمون ما اضيف اليه
اى يوضحه قوله فى المفتاح يقول القائل عندى ثياب فتقول
اى الثياب فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها
فى الثوبية قيل انه اذا اضيف الى مشار اليه كقولنا ايهم يفعل
كذا فجوابه اسم مختص للاشارة المعينة او اسم علم واذا اضيف الى
كلى فجوابه كلى مميز لا غير وعلى الجملة هو طالب للتمييز ويسأل بكم
عن العدد نحو سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة اى كم آية
آتيناهم اعشرين ام ثلثين ام غير ذلك والغرض من ذلك السؤال
التقريع والاستفهام استفهام تقريرى اى حمل المخاطب على الاقرار
ومن آية مميز كم بزيادة من قالوا اذا فصلوا بينه وبين مميزه بفعل
متعد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول كما فى الخبرية
وذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز الاستفهامية لم يعثر عليه
مجرورا بمن فى نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو
واقول سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ويسأل بكيف عن
الحال وباين عن المكان وبمتى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا
وبايان عن الزمان المستقبل قيل ويستعمل فى مواضع التفخيم

سئل يسال ايان يوم القيمة والى يستعمل تارة بمعنى كيف وتجب ان يكون بعده فعل نحو فاتوا حرثكم انى شئتم اى على اى حال ومن اى شق اردتم بعد ان يكون الثانى موضع الحرث ولم يجئ انى زيد بمعنى كيف هو وتارة بمعنى من اين نحو انى لك هذا اى من اين لك هذا الرزق الاتى كل يوم وقوله يحتمل المعنيين ها بانه يجوز ان يكون مثل كابين المعنيين وان يكون فى احدهما حقيقة وفى الاخر مجازا وايضا فقد ذكر بعض النحاة ان انى بمعنى اين الا انه فى الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما فى قوله من انى عشرون لنا من اين او مقدرة كقوله نعم انى لك هذا اى من انى لك اى من اين فقال المص انه يحتمل بمعنى من اين سواء كان من جهة اظهار من او بدونه وقد فطن ان كلمات الاستفهام بعضها يختص بطلب التصديق كهل وبعضها يختص بطلب التصور كسائر الاسماء الاستفهامية وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجئ لطلب التصور والتصديق لعراقتها فى الاستفهام ولهذا يجوز ان يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله تعالى ام هل تستوى الظلمات والنور وقوله تعالى امن هذا الذى هو جند لكم وقوله ام ماذا كنتم تعملون وقول الشاعر ام كيف ينفع ما تعطى العلوق به رئمان اذا ما ضن باللبن وام ههنا بمعنى بل التى يكون للانتقال من كلام الى اخر من غير ابطال استفهام كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذى هو مهين وبهذا يحصل ما قيل فى قوله تعالى اكذبتم باياتى ولم تحيطوا بها علما ام ماذا كنتم تعملون من ان ام ان كانت متصلة فشرطها ان يليها احد المستويين والاخر يلى الهمزة وهذا ليس كذلك وهو ظاهر وان كانت

منقطعة

منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا يجوز لوقوع ما الاستفهامية بعد ما اذ لا يستفهم عن الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل فى الجواب من انها متصلة والمعنى اكذبتم ام لم تكذبوا واذ لم تكذبوا فاى شئ كنتم تعملون ثم هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل فى غير الاستفهامية مما يناسب المقام بمعونة القرائن ويحقق كيفية هذا المجاز وبيان انه من اى نوع من انواعه مما لم يحم احد حوله كالاستبطاء نحو كم دعوتك ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله ويجئ التعجب نحو ما لى لا ارى الهدهد والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسئ الادب الم اؤدب فلانا اذا علم ذلك والتقرير قد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وقد يقال بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجائه اليه وهو الذى قصده المصنف ههنا بايلاء المقرر به الهمزة اى بشرط ان يلى الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به كما مر فى حقيقة الاستفهام من ايلاء المسئول عنه الهمزة تقول اضربت زيدا اذا اردت ان تحمله على الاقرار بالفعل وانت ضربت فى تقرير ه بالفاعل وكذا ازيدا ضربت وما ابعد عن الصواب سرت وغيره ذلك ومما جعلت الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قوله تعالى حكاية انت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان كيف وقد اشار الى الفعل فى قولهم انت فعلت هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت ام لم افعل واعترض المص عليه بانه يجوز ان يكون الاستفهام على اصله اذ ليس فى السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بانه عم

هو الذي كسر الاصنام حتى يتم حمله على حقيقة الاستفهام واجيب
بانه يعلم ان عليه ما قبل الآية وهو انه عم قد حلف بقوله تالله
لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم لما رأوا كسر الاصنام
قالوا من فعل هذا بآلهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم
يقال له ابراهيم قالوا انهم قد علموا ذلك من حلفه وذمه الاصنام و[illegible]
[illegible] انهم هل هو [illegible] في [illegible] الاصنام [illegible] فلا يجرى
[illegible] [illegible] [illegible] بالكلام المقرر به الهمزة
يعني اذا كان المقرر بالهمزة فانما هو الذي يلي المقرر به كالفعل والفاعل
والمفعول وغيرها بخلاف النفي فانه هل يكون المقرر به نفس الحكم
نحو هل قرب [illegible] والاستفهامية الاستفهام للمقرر بها [illegible]
[illegible] غيركم [illegible] من ابن وماذا فعلت كذا [illegible] الذ
فتلك ونحو ذلك والانكار كذلك اي بايلاء المنكر الهمزة يعني
اذا كان الانكار بالهمزة [illegible] وان صح الانكار فلا
هو من التفصيل وهو مثل قولك ماذا ايضرك لو فعلت كذا و
ذا فعل كذا ام تدعوني وكيف تؤذي اباك ومن تدعي
ما القرابة من الرتبة وما اشبه ذلك واما الهمزة فهي للانكار مما
يليها كالفعل في قوله ايقتلني والمشرفي مضاجعي فانه ذكر ما يكون
مناس الفعل فلو كان لانكار الفاعل وانه ليس ممن [illegible]
الفعل على ما يبنى الى الوهم لما احتاج الى ذلك وكالفاعل في قوله
ثم اهم يقسمون رحمت ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين
لا نفس القسم وكالمفعول في قوله اغير الله اتخذ وليا فان المنكر
هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولي واما قوله ام اتخذوا
آلهة فان المنكر هو نفس اتخاذ الالهة فلهذا اولى الفعل الهمزة

وكالحال في قولك اسيرا لقيته وكذا غير ذلك من المتعلقات ونحو
ان يلاحظ [illegible] حمل الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب
[illegible] وكذا اذا الاسم المرفوع على الفعل فقد يكون الانكار
على نفس الفاعل بحمل التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار
الحكم على ان يكون التقديم لمجرد التقوي وجعل صاحب المفتاح
قوله تعالى افانت تكره الناس وافانت تسمع الصم من قبيل تقوي
حكم الانكار نظرا الى ان المخاطب وهو النبي عم لم يعتقد اشتراكه
لذلك ولا انفراده به وجعلهما صاحب الكشاف من قبيل التخصيص
نظرا الى انه عم لفرط شغفه بايمانهم وتبالغ حرصه على ذلك كانه
يعتقد انه [illegible] على ذلك ~~[illegible]~~ لا يقال
همزة الانكار بمنزلة حرف النفي وقد مر ان ما يلي حرف النفي يفيد
التخصيص قطعا فكيف حمله السكاكي على التقوي دون التخصيص
لانا نقول لو سلم ان الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك فالسكاكي لم
يفرق بين ما يلي حرف النفي وغيره بل جعل الجميع محتملا للتقوي والتخصيص
ان كان مضمرا ومتعينا للتخصيص ان كان مظهرا منكرا وللتقوي
ان كان معرفا وقد اشار هنا الى تذكر هذا التفصيل ثم قال
فللتحمل قوله تعالى آلله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن
ينكر من الله دون غيره ولكن احمد على الابتداء مرادا منه تقوي حكم
الانكار ومن ابهمهم ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم
وانكار نفس الفاعل اذا ساعده عليه المعنى وهذا خلاف ما ذهب
اليه فيما سبق من ان المظهر المعرف لا يحتمل اعتبار التقديم فكان
بنى هذا على مذهب القوم ومنه اي من مجيء الهمزة للانكار

أليس الله بكاف عبده اي الله كاف لان انكار النفي نفي له
ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير
اي لحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي
وهو ليس الله بكاف وهكذا قوله تعالى ألم نشرح لك صدرك وألم
يجدك يتيما وما اشبه ذلك فقد يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال
انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير لا يجب ان يكون
بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم
وعليه قوله تعالى أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم فان الهمزة
فيه للتقرير اي بما يعرفه ابراهيم من هذا الحكم لا بانه قد فعل ذلك
فافهم قوله والانكار كذلك دال على ان صورة انكار الفعل ان يلي الفعل
الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار اليها
بقوله ولانكار الفعل صورة اخرى وهو نحو أزيدا ضربت
أم عمرا لمن يردد الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما
فاذا انكرت تعلقه بهما فقد نفيته من اصله لانه لا بد له من محل يتعلق
به وعليه قوله تعالى آلذكرين حرم ام الانثيين اما اشتملت عليه
ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم من اصله وكذا اذا قدمت همزة
على نحو أزيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما ويعين
الفاعل نحو آفي الليل كان هذا ام في النهار وآفي السوق كان هذا ام
في المسجد الى غير ذلك والانكار اما للتوبيخ اي ما كان
ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو أعصيت ربك فان
العصيان واقع فنفي هذا الاستفهام تمش من معنى التثبيت والانكار
بمعنى انه كان لا ينبغي ان يقع وعليه قوله أفوق البدر يوضع

لي مهاد فانه للتقرير مع شائبة من الانكار وما دعاه
الى علي مرتبة من ذلك او لا ينبغي ان يكون اي يحدث ويتحقق مضمون
ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل نحو أتعصي ربك بمعنى
لا ينبغي ان يتحقق العصيان او للتكذيب في الماضي اي لم يكن
نحو أفأصفاكم ربكم بالبنين اي لم يفعل ذلك او في المستقبل
اي لا يكون نحو أنلزمكموها اي أنلزمكم تلك الهداية او الحجة
اي انكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء بها والحال انكم
لها كارهون يعني لا يكون هذا الالزام وعليه قوله تعالى هل جزاء
الاحسان الا الاحسان وقول الشاعر وهل يغني من الضرغام قوتا
ليومه اي ادخر النمل الطعام وقد يكون استفهام الانكار الذي
بمعنى النفي للتوبيخ ايضا كقوله تعالى ماذا عليهم بمعنى اي شيء يضرهم ووبال
عليهم في الايمان ونفي النفاق وهذا للذم والتوبيخ ولانكار
مصلحة فيه والتهكم عطف على الاستبطاء نحو أصلواتك تأمرك ان
نترك ما يعبد آباؤنا والتحقير نحو من هذا المنون بالكتابة لا ابن
عباس ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون
بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال انه كان عاليا من
المسرفين والاستبعاد نحو أنى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول
مبين ثم تولوا عنه هذا كله ظاهر والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا
امتنع حملها على حقيقته تولد منه بمعونة القرائن ما يناسب المقام
ولا ينحصر المتولدات فيما ذكره المصنف ولا ينحصر ايضا شيء منها في اداة
دون اداة بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا
ينبغي ان تقتصر في ذلك على معنى سمعته او مثال وجدته من غير ان تتخطاه
بل عليك بالتصرف واستعمال الروية والله الهادي ومنها اي من انواع الطلب

الامر وهو قوله بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء واحترز بغير
الكف عن النهي وبقوله على جهة الاستعلاء اي على طريق طلب العلو
سواء كان عاليا حقيقة او لا عن الدعاء والالتماس وفيه نظر لان الامر
يخرج منه نحو كف عن القتل ثم اختلف الاصوليون في
صيغة الامر اذا وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب
المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هي مشترك
بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك بينهما
وهو الطلب وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين الثلاثة
الوجوب والاباحة موضوعة لكل منها وقيل للقدر المشترك
بين الثلاثة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب
ولما لم يكن الدليل مفيدا للقطع لم يجزم من ذلك لم يجزم المصنف بشيء
من ذلك واشار الى ما هو الظاهر عنده العقل لقوة اماراته
فقال والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها
نحو اكرم عمرا ورويد بكرا في هذا اشارة الى ان اقسام الامر ثلاثة
صيغة الاول المقترنة باللام الجازمة ويختص بالفاعل غير المخاطب
والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف
حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة
من اسماء الافعال ولا ... لفهم استعمالها في حقيقة الامر اعني طلب الفعل
على سبيل الاستعلاء سماها النحويون امرا سواء استعملا في حقيقته
او في غيرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر لي امر عندهم واما
الثالث فلما كان اسما ... امرا بين النحاة موضوعة لطلب
الفعل استعلاء اي حال كون الطالب مستعليا سواء كان عاليا
في نفسه او لا لتبادر الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة الى

ذلك

ذلك الطلب اي طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من
اقوى امارات الحقيقة قال صاحب المفتاح والطباق ائمة
اللغة على اضافة نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال
الامر ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة ولام الاباحة
مثلا يدل على كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لانه حقيقة
الامر وفيه نظر لانا لا نسلم ان الامر في قولهم صيغة الامر بمعنى طلب
الفعل استعلاء بل الامر في عرفهم حقيقة في نحو قم وليقم ونحو ذلك
واضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة العام الى الخاص بدليل
انهم يستعملون ذلك في غالب صيغة الماضي والمضارع ومثالهما
فان قلت لا يمكن ان يجاب بان التسمية لان تسميتهم نحو قم وليقم
امرا دون ان يسموه اباحة مثلا يدل ذلك في الجملة وان لم يتضح دلالة
عليه وقد تستعمل صيغة الامر لغيره اي لغير طلب الفعل استعلاء مما يناسب
المقام بحسب القرائن وذلك بان لا يكون للطلب الفعل اصلا او يكون
الطلب لكن لا على سبيل الاستعلاء فالى الاول اشار بقوله كالاباحة نحو جالس
الحسن او ابن سيرين والتهديد اي التخويف وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ
مع تخويف وفي الصحاح هو تخويف مع دعوة فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم
والتعجيز نحو فأتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة
نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او
حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم
قردة ففيه دلالة على سرعة تكوينه تعالى اياهم قردة وانهم مسخرون له منقادون
لامره وفي الاهانة لا يحصل اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض اهانتهم وقلة
المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا فالغرض ... بين ...

ان يخاطب فى الامر كانه توهم ان الطالب هو ذلك الاتيان

بالفعل فابيح وادخل فى الفعل عدم الحرج فى الترك وفى الثانى

كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك انفع وارجح

بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما والتمنى نحو قول امرء

القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلى بصبح وما الاصباح منك

بامثل الاصباح الصبح والانجلاء الانكشاف يقول ليتك تنكشف

بضياء الصبح ثم قال وليس الصبح بافضل منك عندى لانى اقاسى

همومى نهارا كما اقاسيها ليلا ولان نهارى يظلم فى عينى لازدحام

الهموم على فليس الغرض طلب الانجلاء لانه لا يقدر على ذلك لكنه

يتمنى ذلك تخلصا مما عرض له فى الليل من تباريح الجوى ولوعة الاشتياق

ولاستطالته تلك الليلة كانه لا يترقب انجلاءها ولهذا حمله على التمنى

دون الترجى فلهذا حمله على التمنى دون الترجى والى الثانى اشار بان يكون

لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء اشار بقوله والدعاء نحو رب

اغفر لى فانه طلب للفعل على سبيل التضرع والالتماس كقولك لمن يساويك

رتبة افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع ايضا هذا ولكن الالتماس

فى العرف انما يقال للطلب على سبيل نوع من التضرع لا الى حد الدعاء

ثم الامر قال السكاكى حقه الفور لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف

كما فى الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم عند الامر بشىء بعد الامر بخلافه

الى تغيير الامر الاول دون الجمع بين الامرين وارادة التراخى فان المولى

اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر

الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع لا انه اراد الجمع

بين القيام والاضطجاع مع تراخى احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك عند خلوه

عن القرائن

القائم عن القعود بل اذا ليس معنى صيغة الطلب استعلاء والفورية

والتراخى مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر

على شىء منهما ومنها اى من انواع الطلب النهى وهو طلب الكف

عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة فى قولك

لا تفعل وهو فى عرف النحاة يسمى نفس هذه الصيغة نهيا فى اى معنى

استعمل كما يسمى افعل امرا وهو كالامر فى الاستعلاء لانه المتبادر الى

الفهم وفى كلامه فى عدم الفور وعدم التكرار اذ الظاهر ان النهى

يقتضى الفور والتكرار وقال السكاكى ان كان النهى بلا مع ما

دخلها فى قطع كقولك للساكن متحركا وللمتحرك لا تتحرك فلا

المقام ان كان راجعا الى ايصال الواقع كقولك فى الامر للمتحرك

تحرك اى فى الاستقبال وفى النهى للمتحرك لا تسكن فلاتنبيه الاتمام

وقد يستعمل فى غير طلب الكف من الفعل كما هو مذهب البعض

او طلب الترك كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا فى

مقتضى النهى كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد اضداده

او ترك الفعل وهو نفس ان لا يفعل والنهيان متفقان بان فى

الجملة قد يستعمل النهى فى غير معناه وذلك بان يستعمل لا لطلب

الترك كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امرى فانه

ليس المراد طلب كفه عن الامتثال اذ يستعمل طلب الكف او الترك

لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع فيكون دعاء

نحو اللهم لا تعذبنى على الاعمال او على سبيل التلطف فيكون التماسا

كقولك لمن يساويك لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل

الانهاء لطلب الدوام والثبات على ما عليه المخاطب من

الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن الله
غافلا اى دم واثبت على ذلك وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام
والامر والنهي تجوز تقدير الشرط بعدها وايراد الجزاء عقيبها
مجزوما بان المضمر مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اى
ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام اين بيتك ازرك اى ان تعرفنيه
ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اى ان تكرمني اكرمك وفي النهي
لا تشتم يكن خيرا لك اى ان لا تشتم يكن خيرا لك وهذه ذكر في تحقيقه
وجهان احدهما ان هذه الاربعة تشترك في معنى الطلب والطلب
لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه فوجود ذلك السبب
مسبب عن ذلك الطلب في الخارج لان العلة الغائية بوجودها
معلولة للعلة الفاعلية وان كانت بماهيتها علة لعلية العلة الفا
ولهذا قالوا ان العلة الغائية متقدمة في الذهن على المعلول ومتاخرة في
الخارج عنه وهذا معنى قولهم اول الفكر اخر العمل ولما كانت الح
اي كون وجود السبب الحامل مسببا عن الطلب في الخارج معلوما
من ذكر الطلب ودل عليه ذكر المسبب الذي يصلح سببا حاملا عليه
اغنت هذه الحيثية عن ذكر حرف الشرط والسبب الذي هو معنى
الشرط والجزاء الاسببية الاول ومسببية الثاني فلزم السبب
للسامع ان يقدره بعد هذه الاشياء وثانيهما ان كل كلام لا بد
فيه من حامل للمتكلم عليه والحامل على الكلام الطلبي افادة المخاطب
مضمونه ومعنى الطلبي كون المطلوب مقصودا للمتكلم لذاته او لغيره
يعني انه يتوقف ذلك الغير على حصوله ويتوقف غيره على حصوله هو
معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه

على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البناء
على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلغاء
فقط وهم يعرفون ان اى مقام يقتضي البسط وان
كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط على ما مر نبذ
من ذلك في الابواب السابقة فلا رد الى الجهالة
والاقرب الى الصواب او الى الفهم ان يقال التعبير عن
المقصود اما ان يكون بلفظ مساو له اولا الثاني
اما ان يكون ناقصا عنه او زايدا عليه والناقص اما
ان يكون لفايدة اولا فهذه خمسة طرق ثلثة منها
مقبولة واثنان مردودان اما المقبول من طرق التعبير
عن المراد فهو تادية اصله بلفظ مساو له اى لاصل المراد
او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زايد عليه لفايدة
واحترز بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا
عن اصل المراد غير واف بيانه كقوله اى الحارث بن
حلزة اليشكري والعيش خير في ظلال النوك اى الحمق
والجهالة ممن اى من عيش من عاش كدا اى بكد وذا
متعوب اى التاعب وفي ظلال العقل يعني ان اصل مراده
ان العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق
في ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا
وفيه نظر لانه قد اشتهر في العرف ان العيش الحند
بمعنى العيش الناعم انما هو عيش الجهلة الحمقى دون

العقلاء المتاملين فى عواقب الامور فجعل مطلق
العيش فى ظلال النوك كناية عن العيش الناعم
والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المتحرزين
فى امورهم واشار بالطف وجه الى ان العيش فى ظلال
الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما وان العيش الشاق
لا يكون الا عيش العاقل حتى انه لو ذكر الناعم وفى
ظلال العقل لكان كالتكرار ويتنبه على ذلك لفظ الظلال
واحترز بفايدة عن التطويل وهو ان يكون اللفظ
زايدا على اصل المراد لا لفايدة ولا يكون اللفظ
الزايد متعينا نحو قول عدى بن الابرش يذكر غدر
الزباء بجذيمة ابن الابرش وقددت الاديم
لراهشيه والفى اى وجد قولها كذبا ومينا والكذب
والمين بمعنى واحد ولا فايدة فى الجمع بينهما التعديد
التقطيع والراهشان عرقان فى باطن الذراعين
والضمير فى راهشيه وفى الفى لجذيمة وفى قددت
وقولها للزباء ومن الحشو المفسد اى واحترز بفايدة
عن الحشو ايضا وهو الزيادة لا لفايدة بحيث يكون
الزايد متعينا وهو قسمان لان ذلك الزايد اما ان
يكون مفسدا للمعنى او لا يكون فالحشو المفسد كالندى
فى قوله اى كلفظ الندى فى بيت ابى الطيب ولا فضل
فيها اى فى الدنيا للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء

شعوب

شعوب هو اسم المنية غير منصرف للعلمية والتانيث
وانما صرفه للضرورة فالمعنى انها لا فضيلة فى الدنيا
للشجاعة والعطاء والصبر على الشدايد على تقدير
عدم الموت وهذا انما يصح فى الشجاعة والصبر
دون العطاء فان الشجاع اذا تيقن بالخلود هان وسهل
عليه الاقتحام فى الحروب والمعارك لعدم خوف من
الهلاك فلم يكن فى ذلك فضل وكذا الصابر
اذا تيقن بزوال الحوادث والشدايد وبقاء
العمر هان عليه صبره على المكروه لوثوقه بالخلاص
عنه بل بمجرد طول العمر مما يهون على النفوس الصبر
على المكاره ولهذا يقال هب انى لى صبر ايوب
فمن اين لى عمر نوح عم بخلاف الباذل ماله فانه اذا
تيقن بالخلود شق عليه بذل المال لاحتياجه اليه
دايما فيكون بذله حينئذ افضل واما اذا تيقن بالموت
فقد هان عليه بذله فلهذا قيل فكل ان اكلت
واطعم اخاك فلا الزاد يبقى ولا الآكل وما يقال
ان المراد بالندى بذل النفس فليس بشىء لانه لا يفهم
من اطلاق لفظ الندى ولانه على تقدير عدم الموت
لا معنى لبذل النفس الا عدم التحرز من الامور التى
من شانها الاهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة والا قرب
ما ذكره الامام ابن جنى وهو ان فى الخلود وتنقل الاحوال

فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء مايسكّن

النفوس ويُسهّل البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير

فضل وغير المفصل كقوله اى من المثنى الغير المفصل

للمعنى كلفظ قبله فى قول زهير بن ابى سلمى واعلمُ

علمَ اليوم والامس قبله ولكنّنى عن علم ما فى غدٍ عمى

فان قلت قد يقال ابصرته بعينى وسمعته باذنى

وضربته بيدى ولا يجعل مثل هذا من الحشو وقوله

فى التنزيل نحو فويل لهم مما كتبت ايديهم قلت انّما

هذا انما يقال فى مقام يفتقر الى التاكيد كما تقول

لمن ينكر معرفة ما كتبه يا هذا لقد كتبته بيمينك هذه

واما قوله تعالى ذلك قولهم بافواههم فمعناه انّه

قول لا يعضده برهان فما هو الا لفظ يفوهون

به لا معنى له كالالفاظ المهملة التى هى اجراس ونغم

لا معانى لها وذلك لان القول الدال على معنى لفظ

مقول بالفم ومعناه مؤثر فى القلب وما لا معنى

له مقول بالفم لا غير ولهذا قال الله تعالى يقولون

بافواههم ما ليس فى قلوبهم المساواة قدمها

لانها الاصل والمقيس عليه نحو ولا يحيق المكر السيّئ الا

باهله وقوله اى وقول النابغة يخاطب ابا قابوس فانك

كالليل الذى هو مدركى وان خلت ان المنتأى هو

اسم الموضع من انتأى عنه اى بعد عنك واسع اى

بعد

ذو سعة وبعد شبهه بالليل لانه وصفه فى حال

سخطه وهوله والمعنى انه لا يفوت الممدوح وان

ابعد فى الهرب فصار الى اقصى الارض لسعة ملكه

وطول يده ولان له فى جميع الآفاق مطيعا لاوامره

يرد الهارب اليه فان قيل كلا المثالين غير صحيح

لان فى الآية حذف المستثنى منه وفى البيت حذف

جواب الشرط فيكون ايجازا لا مساواة قلنا اعتبار

ذلك امر لفظى ورعاية للقواعد النحوية من غير

ان يتوقف عليه تادية اصل المراد حتى لو صرح بذلك

لكان اطنابا بل ربما يكون تطويلا وبالجملة كون

لفظ الآية والبيت ناقصا عن اصل المراد ممنوع

على انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط

اعنى الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء والايجاز ضربان

ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم فى القصاص

حيوة فان معناه كثير ولفظه يسير لان المراد به ان

الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا

له الى ان لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذى هو

القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض وكان

ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف فيه فان قلت

اليس فيه حذف الفعل الذى يتعلق به الظرف قلت

لما سد الظرف مسده وجب تركه لعدم احتياج

تادية اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان تطويلا لا صح انه ليس

فيه حذف في شئ مما يؤدى به اصل المراد وتقدير الفعل
انما هو لمجرد رعاية امر لفظى وهو ان حرف الجر
لابد ان يتعلق بفعل وفضله اى رجحان قوله ولكم
في القصاص حيوة على ما كان عندهم اوجز كلام في
هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل بقلة حروف
ما يناظره اى اللفظ الذى يناظر قولهم القتل انفى
للقتل منه اى من قوله ولكم في القصاص حيوة
وما يناظره منه هو في القصاص حيوة لان قوله ولكم
لا مدخل له في المناظرة لكونه زائدا على معنى قولهم
القتل انفى للقتل فحروف في القصاص حيوة احد عشر
ان اعتبر التنوين والا فعشرة وحروف القتل انفى
للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة
لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة دون الكتابة
والنص على المطلوب الذى هو الحيوة بخلاف قولهم
فانه لا يشتمل على التصريح بها وما يفيده تنكير حيوة
من التعظيم لمنعه اى منع القصاص اياهم عما كانوا عليه
من قتل جماعة بواحد فالمعنى لكم في هذا الجنس من الحكم
الذى هو القصاص حيوة عظيمة او النوعية عطف على
التعظيم اى لكم في القصاص نوع من الحيوة وهى الحيوة
الحاصلة للمقتول اى الذى يقصد قتله والقاتل
بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من
القاتل لانه اذا هم بالقتل فعلم انه يقتص منه
اى فقد

فاذا ارتدع سلم صاحبه من القتل وسلم وهو من
القود واطراده اى يكون قولهم ولكم في القصاص
حيوة مطردا لان الاقتصاص مطلقا سبب للحيوة
بخلاف قولهم فان القتل الذى هو انفى للقتل
ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل لان
القتل ظلما ليس انفى للقتل بل ادعى له وخلوه اى
خلو قوله ولكم في القصاص حيوة عن التكرار
بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار
من حيث انه تكرار من عيوب الكلام بمعنى ان ما يخلو
عن التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا
ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان قيل في
هذا التكرار رد العجز على الصدر وهذا اينا في رجحان
الخالى عن التكرار ولهذا قالوا الاحسن في رد العجز
على الصدر ان لا يؤدى الى التكرار بان يكون كل من
اللفظين بمعنى آخر واستغنائه اى وباستغناء
قوله ولكم في القصاص حيوة عن تقدير محذوف
بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه اى القتل انفى للقتل
من تركه والمطابقة اى وباشتماله على صنعة المطابقة
وهى الجمع بين المتضادين كالقصاص والحيوة ورجح
ايضا بما فيه من الغرابة وهو ان القصاص قتل و
وتفويت للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة
وبسلامته عن توالى الاسباب الخفيفة التى تنقص
اى في القصاص حيوة

سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه الجمع
بين حرفين متحركين متلاصقين الا في موضع واحد
وبخلوه عما يشتمل عليه قولهم من التناقض
بحسب الظاهر وهو ان الشيء ينفي نفسه وفيه نظر
لان ذلك غرابة محسنة وبما فيه من تقديم الجزء على
المبتدأ للاختصاص مبالغة وفيه نظر لان تقديم
الخبر على المبتدأ المنكر مثل في الدار رجل لا يفيد الا
وايجاز الحذف عطف على ايجاز القصر هو ما يكون
بحذف شيء والمحذوف اما جزء جملة يعني بالجزء ما يذكر
في الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا عمدة كان او
فضلة مفردا كان او جملة مضاف بدل من جزء جملة
نحو واسئل القرية اي اهل القرية او موصوف نحو قوله
العرجي انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة
تعرفوني الثنية العقبة فلان طلاع الثنايا اي ركاب
لصعاب الامور اي انا ابن رجل جلا اي انكشف امره
او جلا الامور اي كشفها فحذف الموصوف وقيل ان
الصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط
ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن
او في كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وكقولك ما في
القوم دون هذا وفي غيره نادر لا سيما اذا لزم منه
اضافة غير الظرف الى الجملة فلفظ جلا ههنا علم وحذف
التنوين لانه محكي كزيد في قوله نبئت اخوالي بني يزيد

ظلما علينا لهم فديد الا انه غير منصرف للعلمية ووزن
الفعل على ما توهم بعض النحاة لان هذا الوزن
ليس مما يختص بالفعل ولا فاوله زيادة كزيادة
الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية
اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو
محكي والا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه او صفة
نحو وكان وراءهم ملك ياخذ كل سفينة غصبا اي
كل سفينة صحيحة او نحوها كسالمة او غير معيبة وما يؤيد
هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله فاردت ان
اعيبها فانه يدل على ان الملك كان انما ياخذ الصحيحة
دون المعيبة او شرط كما مر في اخر باب الانشاء او جواب
شرط اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين
ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون اي اعرضوا بدليل
ما بعده وهو قوله تعالى وما تاتيهم من آية من آيات
ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة عطف على
لمجرد الاختصار يعني يكون حذف جواب الشرط
للدلالة على انه اي جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف
او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولو ترى
اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون موقوفون
عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم
ومنه قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها او غير
ذلك عطف على قوله جواب الشرط اي او المحذوف غير

ذلك المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول والفعل
كما مرّ فى الابواب السابقة وكالحال نحو البرّ الكر بستين
اى منه والمستثنى نحو زيد جاء فى ليس الا والمضاف
اليه نحو بان ذراعى وجبهة الاسد ونحو يا رب ويا
غلام وكجواب القسم نحو والفجر وليال عشر وجواب
لمّا نحو فلمّا اسلما وتلّه للجبين وكالمعطوف وحرف
العطف نحو لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل
اى ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو
قوله اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد
وقاتلوا وامّا جملة عطف على انا جزء جملة مسبّبة
عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل اى
فعل ما فعل ومنه قول ابى الطيب أتى الزمانَ بنوه فى
شبيبته فسرّهم واتيناه على الهرم اى فساءنا او سبب
لمذكور نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت
ان قدّر فضربه بها فيكون قوله فضربه بها جملة محذوفة
هى سبب لمذكور وهى قوله فانفجرت ومنه قوله تعالى كان
الناس امة واحدة فبعث الله اى فاختلفوا فبعث الله
بدليل قوله ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ويجوز ان يقدّر
فان ضربت بها فقد انفجرت فيكون المحذوف جزء جملة هى
شرط كقوله تعالى فالله هو الولى اى ان ارادوا وليّا بحق
~~فالله هو الولى اى ان ارادوا وليّا بحق فالله هو الولى~~
والفاء فى مثل قوله فانفجرت يسمّى فاء فصيحة وظاهر كلام

الكشاف

الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هى على التقدير الثانى وهو
ان يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل
انها فصيحة على التقديرين والمشهود فى تمثيلها قوله
قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا
خراسانا او غيرهما اى غير المسبّب والسبب نحو فنعم الماهدون
على ما مرّ فى بحث الاستيناف من انه على حذف المبتدا
والخبر فى قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف
واما اكثر اى والمحذوف اما اكثر من جملة نحو انا انبئكم بتأويله
فارسلون يوسف اى فارسلون الى يوسف لاستعبره
الرؤيا ففعلوا فاتاه وقال له يا يوسف ومنه بيت السقط
طربت لضوء البارق المتعالى ببغداد وهنا ما لهن
وما لى اى طربت فاخذت اسكنها وهى لا تسكن ثم اعاودها
وتدافعنى الى ان قضيت العجب من كثرة معاودتى وتشدّد
مدافعتها والحذف على وجهين احدهما ان لا يقام شئ مقام
المحذوف كما مرّ وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت
رسل من قبلك اى فلا تحزن واصبر لان تكذيب الرسل من
قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء بل هو سبب لعدم
الحزن والصبر فاقيم مقام المسبّب ثم الحذف لا بدّ له من دليل وادلّته
كثيرة منها ان يدل العقل عليه اى على الحذف والمقصود الاظهر
على تعيين المحذوف نحو حرّمت عليكم الميتة اى تناولها فان
العقل دلّ على ان الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون
الاعيان فلا بدّ ههنا من محذوف والمقصود الاظهر دلّ على

ولها

ان المحذوف تناول لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء تناولها
وتقدير التناول اولى من تقدير الاكل ليشمل شرب الالبان
فانه ايضا حرام وقوله منها ان يدل فيه تسامح لان ان يدل بمعنى
الدلالة والدلالة ليست من الادلة ومنها ان يدل العقل
عليهما اى على الحذف وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اى
امره او عذابه فان العقل يدل على امتناع المجئ على الله ويدل
على تعيين المحذوف بانه الامر او العذاب اى احدهما وليس
المراد انه يدل على تعيين الامر وتعيين العذاب فليتامل
ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذى
لمتننى فيه فان العقل دل على ان فى قوله فيه مضافا محذوفا
اذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص بل انما يلام على فعل
كسبه واما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر فى حبه لقوله
تعالى قد شغفها حبا وفى مراودته لقوله تراود فتيها عن نفسه
وفى شانه حتى يشملهما اى الحب والمراودة والعادة دلت على
الثانى اى مراودته لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه فى
العادة لقهره اياه اى لقهر الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه
فلا يصح ان يقدر فى حبه ولا فى شانه لكونه شاملا له ويتعين ان
يقدر فى مراودته نظرا الى العادة ومنها اى ومن ادلة تعيين المحذوف
الشروع فى الفعل لان الشروع مثلا انما يدل على ان المحذوف هو
الفعل الذى يشرع فيه واما الدلالة على الحذف فانما هى من جهة
ان الجار والمجرور لا بد له من فعل يتعلق هو به على ما يشهد
به القوانين النحوية ويدل على تعيينه الشروع فى الفعل نحو بسم الله

فيقدر

فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له اى يقدر عند الشروع
فى القراءة بسم الله اقرأ وعند الشروع فى القيام او القعود
بسم الله اقوم واقعد وكذا كل فعل يشرع فيه ومنها الاقتران
اى ومن ادلة تعيين المحذوف اقتران الكلام او المخاطب
بالفعل كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اى اعرست
فان كون هذا الكلام مقارنا لاعراس المخاطب هذا
ومقارنة المخاطب الاعراس وتلبسه به دل على ان المحذوف
اعرست والباء للملابسة والرفاء الالتئام والاتفاق يقال
رفأت الثوب ارفأه رفأ اذا اصلحت ما وهى منه والاطناب
اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين
احديهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد
او ليتمكن فى النفس فضل تمكن لما طبع الله النفوس عليه
من ان الشئ اذا ذكر مبهما ثم بين كان ابلغ ... واوقع فيها
من ان يبين اولا او لتكمل لذة العلم به اى بالمعنى وذلك
لان الادراك لذة والحرمان عنه مع الشعور بالمجهول
بوجه ما الم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم
فى الجهل به واذا حصل به الشعور بوجه دون وجه تشوقت
النفس الى العلم به وتالمت بفقدها اياه فاذا حصل
لها العلم به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم به للعلم
الضرورى بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى وكانها
لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم ومما يوافق
ذلك ما فى قوله تعالى هل ينظرون الا ان ياتيهم الله فى ظلل

من الغمام فانه جعل العذاب يأتيهم من الغمام الذى هو
مظنة الرحمة ليكون اشد لان الشر اذا جاء من حيث
لا يحتسب كان اغم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب
كان اسر فكيف اذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير
ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المستفظع
لمجيئها من حيث يتوقع الغيث وبدا لهم من الله
ما لم يكونوا يحتسبونه نحو رب اشرح لى صدرى فان
اشرح لى يفيد طلب شرح لشئ ما له اى للطالب
وصدرى يفيد تفسيره اى تفسير ذلك الشئ
وايضاحه وهذا الايضاح بعد الابهام يحتمل ان
يكون للاغراض الثلثة المذكورة وقد يكون ذلك
لتفخيم الشئ المبين وتعظيمه كقوله تعالى وقضينا اليه
ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وكقوله
واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل
قواعد البيت بالاضافة ومنه اى من الايضاح
بعد الابهام باب نعم على احد القولين اى على
قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اذ لو
اريد الاختصار كفى نعم زيد فلما قيل نعم الرجل
زيد او نعم رجلا زيد كان اطنابا ابهم فيه الفاعل
اولا وفسر ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار مشعر
بان الاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطناب
ويعم الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح

السكاكى ووجه حسنه اى حسن باب نعم سوى ما ذكر
من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام فى معرض الاعتدال
نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى
الايجاز من وجه حيث حذف المبتدا الذى هو صدر
الاستيناف وايهام الجمع بين المتنافيين الايجاز والاطناب
وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان الجمع بين المتنافيين
من الامور الغريبة المستطرفة التى يظهر فى النفس
عند وجدانها تاثر وانفعال عجيب وانما قال ايهام الجمع
لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة
وصفان يمتنع اجتماعهما على شئ واحد فى زمان واحد
من جهة واحدة وهذا محال ومنه اى من الايضاح بعد
الابهام التوشيع وهو ان يؤتى فى عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين
ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن آدم ويشب منه اثنتان

التوشيع

خصلتان

الحرص وطول الامل ولو اريد الاختصار لقيل ويشب فيه
الحرص وطول الامل لكنه ابهم اولا ثم اوضح لما سبق ويسمى هذا
توشيعا لان التوشيع لف القطن المندوف وكانه جعل التعبير
عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة لف القطن
بعد الندف واما بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح
بعد الابهام ويعنى بذكره بعده ان يكون ذلك على سبيل العطف
دون الوصف او الابدال فلو قال واما بعطف الخاص على

الخاص

العام لكان اوضح وذلك للتنبيه على فضله اى مزية الخاص
حتى كانه ليس من جنسه اى من جنس العام تنزيلا للتغاير

في الوصف منزلة التغاير في الذات يعني انه لما امتاز عن
سائر افراد العام بما له من الاوصاف الشريفة جعل كانه
شيء آخر مغاير للعام مباين له لا يشمله لفظ العام ولا
يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص عليه والتصريح
وذلك قد يكون في مفرد نحو حافظوا على الصلوات والصلوة
الوسطى اي الوسطى من الصلوات او الفضلى من قولهم
للافضل الاوسط وهي صلوة العصر على قول الاكثرين
ومنه قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله
وجبريل وميكال وقد يكون في كلام نحو قوله تعالى ولتكن
منكم امة يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون
عن المنكر ومنه قوله تعالى اصبروا وصابروا الآية فالمصابرة
باب من الصبر ذكر بعده تخصيصا لشدته وصعوبته
واما بالتكرير لنكتة ليكون اطنابا لا تطويلا كتأكيد
الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون
فقوله كلا ردع وتنبيه على انه لا ينبغي للناظر لنفسه ان
يكون الدنيا جميع همه وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون
انذار ليخافوا فينتبهوا عن غفلتهم اي سوف تعلمون الخطأ
فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله
وفي تكريره تأكيد للردع والانذار وفي الاتيان بلفظ
ثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ من الاول واشد كما
تقول للمنصوح اقول لك ثم اقول لك لا تفعل وذلك لان
اصل ثم الدلالة على تراخي الزمان لكنه قد يجيء لمجرد التدرج

في درج

في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين
تلك الدرج ولان الثاني بعد الاول في الزمان وذلك
اذا تكرر الاول بلفظه نحو والله ثم والله وكقوله
وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين
ومن نكت التكرير زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة
والايقاظ على سنة الغفلة ليكمل تلقي الكلام بالقبول
كما في قوله تعالى وقال الذي آمن يا قوم اتبعون اهدكم
سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع
ومنها زيادة التوجع والتحسر كما في قوله . فيا قبر
معن انت اول حفرة . من الارض خطت للسماحة
مضجعا . ويا قبر معن كيف واريت جوده . وقد
كان منه البر والبحر مترعا . ومنها تذكير ما قد بعد
بسبب طول في الكلام وهذا التكرير قد يكون بمجرده
رابطا كما في قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد
ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور
رحيم وكما في قول الشاعر . لقد علم الحي اليمانون انني . اذا
قلت اما بعد اني خطيبها . وقد يكون مع رابط كما في
قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان
يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله
فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن الذين يفرحون لبعده
عن المفعول الثاني واما بالايغال من اوغل في البلاد اذا
ابعد فيها واختلف في تفسيره فقيل هو ختم البيت بما

يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قول
اى قول الخنساء في مرثية اخيها صخر وان صخرا لتأتم اى
تقتدى الهداة به كانه علم اى جبل مرتفع في رأسه
نار فان قولها كانه علم واف بالمقصد وهو تشبيهه بما هو
معروف بالهداية لكنها اتت بقولها في رأسه نار ايغالا
وزيادة تحقيق اى وكتحقيق التشبيه في قوله اى قول
امرء القيس كأن عيون الوحش حول خبائنا اى خيامنا
وارحلنا الجزع الذى لم يثقب شبه عيون الوحش
بالجزع وهو بالفتح الخرز اليمانى الذى فيه سواد وبياض
يشبه به عيون الوحش نكته اتى بقوله لم يثقب ايغالا
وتحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب كان
اشبه بالعيون قال الاصمعى الظبى والبقرة اذا كانا حيين
فعيونهما كلها سود فاذا ماتا بدا بياضهما مع السواد
وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موتت
والمراد كثرة الصيد يعنى مما اكلنا كثرت العيون عندنا
كذا في شرح ديوان امرء القيس وبه تبين بطلان ما قيل
ان المراد بانه قد طالت مسايرتهم في الفلاة حتى الفت
الوحوش رحالهم وخيمتهم وكذلك توهم غير القصد في بيت
السقط فسقيا بكاس من فم مثل خاتم من الدر لم يهمم
بتقبيله خال فانه لما جعل الفم كاسا ضيقا مثل خاتم
من الدر وكان الكاس غالبا مما يكرع فيه كل احد من اهل المجلس
حتى كانه يقبله دفع ذلك بانه وصفه بانه لم يقبله ملك المجلس

متكبر فكيف غيره فعلى هذا يختص الايغال بالشعر وقيل لا
يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى
بدونها ومثل ذلك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين
اتبعوا من لا يسئلكم اجرا وهم مهتدون فان قوله
وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد
لا محالة لكن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل اى
لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم
فينتظم لكم خير الدنيا والآخرة واما بالتذييل وهو تعقيب
الجملة بجملة تشتمل على معناها اى معنى الجملة الاولى للتوكيد
علة للتعقيب فالتذييل اعم من الايغال من جهة انه
يكون في ختم الكلام وغيره واخص منه من جهة ان الايغال
قد يكون بغير الجملة ولغير التاكيد وهو اى التذييل ضربان
ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لم يستقل بافادة المراد بل يتوقف
على ما قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازى الا الكفور
على وجه وهو ان يكون المعنى وهل نجازى ذلك الجزاء المخصوص
فيكون مقصودا متعلقا بما قبله واحترز من الوجه الآخر وهو
ان يقال الجزاء عام لكل مكافأة يستعمل تارة في معنى المعاقبة
واخرى في معنى الاثابة فلما استعمل في معنى المعاقبة وفي قوله
جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل نجازى
الا الكفور بمعنى وهل نعاقب فعلى هذا يكون من الضرب
الثانى لاستقلاله بافادة المراد وضرب اخرج مخرج المثل
بان يكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها جاريا

نحو الارشاد فى الاستقلال وفشو الاستعمال نحو وقل جاء
الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان
فى قوله وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افان مت فهم
الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله افان مت فهم الخالدون
تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت من
الضرب الثانى وكل منهما تذييل على ما قبله وهو ايضا اى
التذييل ينقسم قسمة اخرى ولفظ ايضا تنبيه على ان هذا تقسيم
للتذييل مطلقا يعنى قد علم انه ينقسم الى القسمين المذكورين
وهو ايضا ينقسم بقسمة اخرى الى قسمين آخرين ولولا قوله ايضا
لتوهم ان هذا التقسيم للضرب الثانى كما توهم نظرا الى الامثلة
بعض من لم يتنبه بالتنبيه فالتذييل الذى يجب ان يكون
لتاكيد الجملة السابقة اما ان يكون لتاكيد منطوق كهذه
الاية فان زهوق الباطل منطوق فى قوله وزهق الباطل واما
لتاكيد مفهوم كقوله اى قول النابغة الذبيانى ولست
بمستبق اخا لا تلمه حال عن اخا لعمومه بوقوعه فى سياق
النفى او من ضمير المخاطب فى لست وهذا احسن من ان يكون
صفة لاخا يعرف بالتامل يعنى لا تقدر على استبقاء مودة اخ
حال كونك ممن لا تلمه ولا تصلحه على شعث اى على تفرق
وذميم خصال فالذيل اى الرجال المهذب اى المنقح الفعال
المرضى الخصال فصدر البيت دل بمفهومه على نفى الكامل من
الرجال وعجزه تاكيد لذلك وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار
اى لا مهذب فى الرجال واما بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا لان

الاحتراس هو التوقى والاحتراز عن الشىء وفيه توق من
ايهام خلاف المقصود يقال احترس الله شعثه اى اصلح ما تفرق من
اموره وهو ان يؤتى فى كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه
اى يؤتى بشىء يدفع ذلك الايهام وذكر له مثالين لان ما
يدفع الايهام قد يكون فى وسط الكلام وقد يكون فى آخره
فالاول كقوله اى قول طرفة فسقى ديارك غير مفسدها
غير مفسد الديار وهو حال من فاعل سقى يعنى قوله صوب الربيع
اى نزول المطر ووقوعه فى الربيع وديمة اى تسيل لان نزول
المطر قد يكون سببا لخراب الديار وفسادها فدفع ذلك
بتوسيط قوله غير مفسدها والثانى نحو قوله تعالى فسوف
يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين اعزة على
الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين
لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل بقوله اعزة
على الكافرين دفعا لهذا التوهم واشعارا بان ذلك تواضع
منهم للمؤمنين ولذا عدى الذل بعلى لتضمنه معنى العطف
كانه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان
يكون التعدية بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم
وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم ومن هذا
القسم قول كعب بن سعد الغنوى حليم اذا ما الحلم زين اهله
مع الحلم فى عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه
بالحلم لاوهم ان ذلك من عجزه فازال هذا الوهم بان حلمه انما
هو فى وقت تزيين الحلم لاهله وهذا انما يكون عند القدرة
والا لم يكن زينا واما المصراع الثانى فزعم المص انه تاكيد للازم

بايفهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم حين لا
يكون الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حليما حين لا يحسن
الحلم يكون مهيبا في عين العدو لا محالة فيكون هذا تذييلا لما
المفهوم لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لانا لا نسلم ان من
لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو
لجواز ان يكون غضبه مما لا يهاب ولا يعبأ به والذي يخطر
بالبال ان معنى البيت الطف وادق مما يشعر به كلام المصنف
وان المصراع الثاني تكميل وذلك لان كونه حليما في حال يحسن
فيه الحلم يوهم انه في تلك الحالة ليس مهيبا لما به من البشاشة
وطلاقة الوجه وعدم آثار الغضب والمهابة فنفى ذلك الوهم
بقوله مع الحلم في عين العدو مهيب يعني انه مع الحلم في تلك
الحالة التي يحسن فيها الحلم بحيث تهابه العدو لتمكن مهابته في
ضميره فكيف في غير تلك الحالة واما بالتتميم وهو ان يؤتى في كلام
لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون
الطعام على حبه في وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام اي
يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه واذا جعل الضمير لله اي يطعمون
على حب الله تعالى فلا يكون مما نحن فيه لانه لتادية اصل
المراد وكتقليل المدة في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده
ليلا وهو ان يؤتى في اثناء كلام او بين كلامين متصلين
معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام
ليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما
يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين
ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا او بدلا منه كالتنبيه

في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون
فان قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت في اثناء
الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات
والنكتة فيه تنزيه الله تعالى وتقديسه عما ينسبون اليه
والدعاء في قوله اي كالدعاء في قول عوف بن محلم
الشيباني يشكو كبره وضعفه ان الثمانين وبلغتها
قد احوجت سمعي الى ترجمان يقال ترجم كلامه اذا فسره
بلسان آخر فقوله بلغتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها
والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية كما ذكره
بعض النحاة وبه يشعر ايضا ما ذكره صاحب الكشاف في
قوله تعالى واتخذ الله ابرهيم خليلا انها اعتراض لا محل لها
من الاعراب نحو الاهل اتيها والحوادث جمة فايدتها تاكيد
وجوب اتباع ملته ولو جعلتها عطفا على الجملة قبلها
لم يكن لها معنى ومثله ما ذكر في قوله والله اعلم بما وضعت
وليس الذكر كالانثى انه اعتراض بين قوله اني وضعتها
انثى وقوله اني سميتها مريم ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس
بالحال والفرق دقيق اشار اليه صاحب الكشاف حيث
ذكر في قوله تعالى ثم اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون
حالا اي عبدتم العجل وانتم واضعون العبادة في غير موضعها
او اعتراض اي وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه في قوله
وكالتنبيه في قول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف
ياتي كل ما قدرا ان هي المخففة من المثقلة وضمير الشان محذوف

يعني ان المقدور آت البتة وان وقع فيه تاخير ففي
هذا تسلية وتسهيل للامر وقوله فعلم المرء ينفعه جملة
معترضة بين اعلم ومفعوليه والفاء اعتراضية وفيها
شائبة من السببية ومما جاء اي من الاعتراض الذي وقع
بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا اي كما ان الواقع هو بينهما
اكثر من جملة قوله تعالى فأتوهن من حيث امركم الله ان
الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم
فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض
باكثر من جملة بين كلامين متصلين معنى واشار الى اتصالهما
بقوله فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فأتوهن من
حيث امركم الله يعني ان المأتي الذي امركم به هو مكان الحرث
لان الغرض الاصيل في الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة
فلا تأتوهن الا من حيث يتأتى هذا الغرض والنكتة في
هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه
ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين بزيادة التاكيد
في امر علق بهما كقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه
حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي
ولوالديك فقوله ان اشكر لي تفسير لوصينا وقوله حملته
اعتراض بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا
لحقها العظيم مفردا ومنها المطابقة والاستعطاف في
قول ابي الطيب وخفوق قلب لو رأيت لهيبه ٭ يا جنتي
لرأيت فيه جهنما ٭ فقوله يا جنتي اعتراض للمطابقة مع جهنم

والاستعطاف ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كما
في قول الشاعر ٭ فلا هجره يبدو وفي اليأس راحة ٭ وقال
قوم قد تكون النكتة فيه اي في الاعتراض غيرها ذكر مما
سوى دفع الايهام بل يجوز ان يكون الاعتراض لدفع ايهام
خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه يعني ان القائلين
باب النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام ايضا افترقوا
فرقتين فجوز فرقة منهم وقوع الاعتراض آخر جملة لا يليها
جملة متصلة بها بان لا يليها جملة اصلا فيكون الاعتراض
في آخر الكلام او يليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح
في مواضع من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء ان يؤتى
في اثناء الكلام او في آخره او بين كلامين متصلين او غير
متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة لانهم
لم يخالفوا الاولين الا في جواز كون النكتة دفع الايهام
وجواز ان لا يليها جملة متصلة بها فبقي اشتراط ان لا يكون
لها محل من الاعراب بحاله فيشمل الاعتراض بهذا التفسير
التذييل وبعض صور التكميل وهو ان يكون بجملة لا محل لها
من الاعراب كما في قول الحماسي ٭ وما مات منا سيد في فراشه
ولا طل منا حيث كان قتيل ٭ فان المصراع الثاني تكميل لانه لما
وصف قومه بشمول القتل اياهم اوهم ان ذلك لضعفهم
فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتليهم وكلامه
ههنا دال على ان الجملة في التذييل يجب ان لا يكون لها محل
من الاعراب وهذا مما يشعر به تفسيره لجواز ان يكون جملة

ذا محل من الاعراب تعقّبت بجملة اخرى مشتملة على معناها
معربة باعرابها بدلا منها او تاكيدا ويكون الغرض منها
تاكيد الاولى اللهم الا ان يقال انه اعتمد فى هذا الاشتراط
على الامثلة والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم لانه انما
يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من الاعراب وبعضهم
كوهذا جوّز الفرقة الثانية من القايلين بان النكتة
فى الاعتراض قد يكون دفع الايهام ان يكون الاعتراض
غير جملة فالاعتراض عند هؤلاء ان يؤتى فى اثناء الكلام
او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة ما
فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم و
بعض صور التكميل وهو ما يكون واقعا فى اثناء الكلام
او بين كلامين متصلين معنى وتقرير كلامه على ما
ذكرناه ظاهر واما على ما ذكره فى الايضاح حيث قال
وقد لا تشترط فى الاعتراض ان يكون فى اثناء الكلام او
بين كلامين متصلين معنى لكن لا تشترط ان يكون الاعتراض
جملة او اكثر من جملة فيشمل من التتميم ما كان واقعا
فى احد الموقعين اى فى اثناء الكلام او بين كلامين
متصلين ومن التكميل ما كان واقعا فى احد الموقعين ولا
محل له من الاعراب جملة كان او اقل من جملة او اكثر ففيه اه
اختلال لانه ان ان يشترط فى الاعتراض عند هؤلاء ان
لا يكون له محل من الاعراب او لا يشترط فان اشترط ذلك
لم يصح تجويز كونه غير جملة لان المفرد لا بد له فى الكلام من الاعراب

ولم يشتمل شيئا من التتميم اصلا لانه انما يكون بفضلة
ولا بد للفضلة من الاعراب وان لم يشترط فلا حاجة الى
قوله ولا محل له من الاعراب لانه يشمل من التكميل ما كان
واقعا فى احد الموقعين سواء كان له محل من الاعراب
او لا يكون اللهم الا ان يقال ان الاعتراض اذا كان
جملة يشترط عند هؤلاء ان لا يكون لها محل من
الاعراب واما قوله جملة كان او اقل من جملة او اكثر
فمعناه ان ما هو اقل من الجملة لا بد من ان يكون له
اعراب فى الجملة كلامه لا يخلو عن خبط واما بغير ذلك
اى الاطناب يكون اما بالايضاح بعد الابهام
واما بكذا او كذا واما بغير ذلك كقوله تعالى الذين
يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤ
لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار
به لكونه معلوما وحسّن ذكره اى ذكر قوله ويؤمنون
به اظهار شرف الايمان وانه مما يتحلى به حملة العرش ومن
حوله ترغيبا فيه اى فى الايمان وكون هذا الاطناب غير
داخل فيما سبق ظاهر بالتامل فيها ومن الامثلة التى
اوردها المصنف فى هذا المقام قولهم رايته بعينى
وقوله تعالى ويقولون بافواههم وفيه نظر لان هذا
داخل فى التتميم اذ قد اتى فيه بفضلة لنكتة هى التاكيد والا لا
على ان هذا قول يجرى على السنتهم من غير ان يكون ترجمة
عن علم فى القلب ومنها قوله تعالى تلك عشرة كاملة

بعد قوله تعالى فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم
لانه لئلا يتوهم الاباحة فان الواو يجيء للاباحة في نحو جالس
الحسن وابن سيرين الا يرى انه لو جالسهما جميعا او واحدا
منهما كان ممتثلا وفيه نظر لانه ح يكون من باب التكميل
اعني الاتيان بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله تعالى
اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله
والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون
فانه لو اختصر لترك قوله والله يعلم انك لرسوله لان
مساق الآية لتكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص
في الشهادة وحسنه دفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر
وفيه نظر لانه ايض من قبيل التكميل او من الاعتراض عند
من يجوز كون النكتة فيه دفع الايهام واعلم انه كما يوصف
الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كونه ناقصا عما يساوي
اصل المراد او زايدا عليه فكذلك قد يوصف الكلام بالايجاز
والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام
آخر مساو له اي لذلك الكلام في اصل المعنى كقوله اي قول
ابي تمام يصد اي يعرض عن الدنيا اذا عن اي ظهر سودد
اي سيادة وتمامه ولو برزت في زي عذراء ناهد
الزي الهيئة والعذراء البكر والناهد المراة التي نهد
ثديها اي ارتفع وقوله اي قول الشاعر ولست بنظار
الى جانب الغنى اذا كانت العليا في جانب الفقر اراد
بالغنى سببه اعني الراحة وبالفقر المحنة يعني ان السيادة

مع التعب والمشقة احب اليه من الراحة والدعة بدونها
يصفه بالميل الى المعالي فمصراع ابي تمام ايجاز بالنسبة
الى هذا البيت لمساواته له في اصل المعنى مع قلة حروفه
والبيت اطناب بالنسبة اليه ومثل هذا الايجاز يجوز
ان يكون ايجازا بالتفسير السابق وان يكون مساويا
وان يكون اطنابا وكذا امثال هذا الاطناب ويقرب
منه اي من هذا القبيل قوله تعالى لا يسأل عما يفعل
وهم يسألون وقول الحماسي وننكر ان شئنا على الناس
قولهم ولا ينكرون القول حين نقول اي نغير ما نريد
تغييره من قول غيرنا واحد لا يجسر على الاعتراض علينا
انقيادا لهوائنا واقتداء بآرائنا يصف رياستهم
ونفاذ حكمهم ورجوع الناس في المهمات الى رايهم
فالآية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال ويقرب لان
ما في الآية يشمل كل فعل والبيت مخصوص بالقول وان
كان يلزم منه عموم الافعال ايض والله اعلم بالصواب
تم علم المعاني بعون الله تعالى وحسن توفيقه ونحمده
على جزيل نواله ونصلي على النبي محمد وآله ونسأله التوفيق
في اتمام القسمين الاخيرين بمنه وجوده **الفن الثاني**

علم البيان قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه
لكونه جزءا من علم البلاغة ومحتاجا اليه في تحصيل
بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم
يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح

على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد
والغضنفر والليث والحارث على ان الاختلاف في
الوضوح مما يأباه القوم في الدلالات الوضعية كما
سيأتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكرههنا اولى
من تعريفهم بمعرفة ايراد المعنى الواحد كما في المفتاح ودلالة
اللفظ يعني لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن
كل دلالة يحتمل الوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة
والتنبيه على ما هو المقصود منها والدلالة هي كون الشيء بحيث
يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني
المدلول فالدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا
فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات
ودلالة الاثر على المؤثر كالدخان على النار فاضاف
الدلالة الى اللفظ احترازا عن الدلالة الغير اللفظية
وكان عليه ان يقيدها بما يكون للوضع مدخل فيها
احترازا عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ
اما ان يكون للوضع مدخل فيها اولا فالاولى هي التي
سماها القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة
والتضمن والالتزام والثانية اما ان يكون بحسب
مقتضى الطبع وهي الطبيعية كدلالة اخ على الوجع فان
طبع اللافظ تقتضي التلفظ بذلك عند عروض الوجع
له اولا يكون وهي الدلالة العقلية الصرفة كدلالة اللفظ
المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ والمقصود

الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات
جزئية او نفس الاصول والقواعد المعلومة على ما حققناه
في تعريف علم المعاني فليس المقصود من علم بالقواعد اي ادراكها
او الاعتقاد بها على ما توهموا واراد بالمعنى الواحد على
ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة
لمقتضى الحال واراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة
العقلية لما سيأتي والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول
يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم
وارادته بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض
فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد
في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وبقيد المعنى
بالواحد للدلالة على انه لو اورد معان متعددة بطرق
بعضها اوضح من بعض دلالة على معناه من البعض
الآخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد
الاختلاف بان يكون في وضوح الدلالة للاشعار بانه
لو اورد المعنى في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة
دون الوضوح والخفاء مثل ان يورده بالفاظ مترادفة
مثلا لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال
في وضوح الدلالة وخفائها لان كل واضح هو خفي بالنسبة
الى ما هو اوضح منه ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها
واضح الدلالة وبعضها اوضح فلا خفاء حاجة الى ذكر الخفاء
وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار

على ارادة

بالنظر ههنا هي التي يكون للوضع مدخل فيها لعدم

انضباط الطبيعية والعقلية لاختلافهما باختلاف

الطبايع والافهام والمهم ترك التقييد لوضوحه وكون

سوق كلامه في بيان التقسيم مشعرا بذلك ثم عرفوا الدلالة

اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه

بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحترزوا بالقيد الاخير عن

الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما على العلم بالوضع وارادوا

بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك المعنى

ثم المصدر من المبني للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة السامع

وان كان من المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة

المعنى وايا ما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها

به فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم

منه المعنى عند الاطلاق للعالم بوضعه وجوابه انا لا نم

انه ليس صفة للفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ

هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية ما في الباب

ان الدلالة مفهوم يصح ان يشتق منه صيغة تحمل على اللفظ

كالدال وفهم المعنى من اللفظ او انفهامه منه مركب

لا يمكن اشتقاقها منه الا بالرابطة مثل ان يقال اللفظ مفهم

منه المعنى الا يرى الى صحة قولنا اللفظ متصف بانفهام

المعنى منه كما انه متصف بالدلالة فهذا مثل قولهم

العلم حصول صورة الشيء في العقل اذا عرفت ذلك فنقول

دلالة اللفظ التي يكون للوضع مدخل فيها اما على تمام ما وضع له

كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على جزئه كدلالة

الانسان على الحيوان او على خارج عنه كدلالة الانسان

على الضاحك ويسمى الاولى يعني الدلالة على ما وضع له

وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على

تمام الموضوع له فهي الدلالة المنسوبة الى الوضع

ويسمى كل من الاخريين اي الدلالة على الجزء والخارج عقلية

لان دلالته عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم بان

حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه

وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون

يسمون الثلثة وضعية بمعنى ان للوضع مدخلا فيها

ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما

ذكرنا ويسمى الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى

والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له

والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان

قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الكل والجزء واريد به الكل

واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة

اللفظ على ما وضع له مع انها ليست بمطابقة بل تضمن

واذا اريد به الجزء لانه موضوع له يصدق عليها انها

دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها ليست تضمن

بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم اذا اريد

به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها

انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة

فاذا اريد به اللازم من حيث انه موضوع له يصدق
عليها انضا دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة
لا التزام وح ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض
فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ في
رعاية القيود وانما قصده التقسيم على وجه يشعر بالتعريف
فلا باس ان يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه
وشهرته فيما بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ
على تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن
دلالته على جزء الموضوع من حيث انه جزؤه والالتزام
دلالته على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم وقد
يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ
لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ ارادة
جارية على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به
معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا فلا فالمشترك
اذا اريد به احد المعنيين لا يجامعه يراد به المعنى الآخر ولو اريد
ايضا لم يكن تلك الارادة على قانون الوضع لان قانون
الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ
ابدا لا يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى الواحد ان
كان تمام الموضوع له فمطابقة وان كان جزءه فتضمن
والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية لا يقتضي
ان يكون تابعة للارادة بل الوضع فانا قاطعون بانا
اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه

سواء

سواء اراده اللافظ او لا ولا نعني بالدلالة سوى هذا
فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة باطل لا سيما
في التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن
فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن
الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كما في
المجازات صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا و
التزاما وعلى ما ذكره هذا القائل يلزم امتناع الاجتماع
بين الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر
من معنى واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام
يستلزم المطابقة وشرطه اي وشرط الالتزام اللزوم
الذهني بين الموضوع له والخارج عنه اي كون المعنى
الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن
حصوله فيه اما على الفور او بعد التامل في القرائن
والا لكانت نسبة الخارج الى الموضوع له كنسبة سائر
الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون
ترجيحا بلا مرجح ولو لاعتقاد المخاطب بعرف او غيره
اي ولو كان ذلك اللزوم الذهني مما يثبته اعتقاد
المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق
العرف او غيره كالشرع واصطلاحات ارباب الصناعات
وغير ذلك مما يجري مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب
في اصوله مشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني
وصرح العلامة في شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك

بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى
خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب اللزوم بينهما
ذهنا او بغيره من قراين الاحوال والاظهر ان مراده
باللزوم الذهني ان لا ينفك تعقل المدلول الالتزامي
عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك و
انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من معاني المجازات
والكنايات عن ان تكون مدلولا التزاميا بل لم تكن
دلالة الالتزام ايضا مما يتاتى فيه الوضوح والخفاء و
والايراد المذكور اى ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة
في الوضوح لا يتاتى بالوضعية اى بالدلالة المطابقية
لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك
المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا
اى وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد من
الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا
اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان عالما
بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام
يؤدي هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة اوضح من
دلالة قولنا خده يشبه الورد او اخفى لانا اذا اقمنا مقام
كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع ان كان عالما بوضعها
لتلك المفهومات كان فهمه اياها من المترادفات كفهمه
اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن
عالما بوضعها لها لم يفهم من المترادفات ذلك المعنى

اصلا وانما قال والا لم يكن كل واحد منها دالا دون
ان يقول لم يكن واحد منها دالا دون ان يقول لم يكن
لان المفهوم والمقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ
انه عالم بوضع كل واحد منها فنقيضه المشار اليه بقوله
والا ان لا يكون عالما بوضع كل واحد وهذا اعم من ان
لا يكون عالما بوضع شيء فلا يكون شيء منها دالا او يكون
عالما بوضع بعض منها دون بعض فيكون بعضها دالا دون
بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالا واحتمال
ان يكون بعض منها دالا فيتامل واياما كان لا يجري
فيها الوضوح فان قلت لو توقف فهم المعنى على العلم
بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم
المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم
بالنسبة موقوف على فهم المنتسبين قلت الموقوف على
العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع
انما يتوقف على فهم المعنى بالجملة لا على فهمه من اللفظ وقريب
منه ما يقال ان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم السابق
بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل في ذلك
الزمان السابق فان قيل لا نم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ
لم يكن بعضها اوضح من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ
المخزونة في الخيال بحيث يحضر معانيها في العقل بادنى
التفات لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب العهد بها
وبعضها يكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة

اطوله وكثيرا ما يفتقر فی استنباط المعانی المطابقية
من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة
فكر ومراجعة تامل لطول العهد بها وقلة تكرار اللفظ
على الحس عنا والمعانی على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف
فی الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس
الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها
دلالة الالتزام قد يكون واضحة كما فی اللوازم القريبة
وقد يكون خفية كما فی اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسايط
بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقی واجب قطعا
عند العلم بالوضع وممتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع
وسرعة حضور بعض المعانی المطابقية فی العقل وبطؤه
انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطوئه
ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات ه
ويتاتى بالعقلية ای والايراد المذكور يتاتی بالدلالة
العقلية لجواز ان يختلف مراتب اللزوم فی الوضوح
ای مراتب لزوم الاجزاء للكل فی التضمن ومراتب لزوم
اللوازم للملزوم فی الالتزام اما فی الالتزام فظاهر لجواز
ان يكون بشئ واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه
من بعض بسبب قلة الوسايط فيكون اوضح لزوما
له فيمكن تادية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة
لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء
وكذا اذا كان لشئ واحد ملزومات لزومه لبعضها

اوضح منه للبعض فيمكن تادية ذلك اللازم بتلك
الملزومات المختلفة الدلالة عليه فی الوضوح والخفاء
وذلك لان المعتبر فی دلالة الالتزام ههنا هو ان تكون
المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى فی الذهن حصوله
فيه سواء كان بلا وسط او بوسط او بوسايط متعددة
وسواء كان اللزوم بينهما عقليا او اعتقاديا عرفيا
او اصطلاحيا مثلا معنى قولنا زيد جواد يلزمه عدة
لوازم مختلفة اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان
الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تادية هذا المعنى
بتلك العبارات التی بعضها اوضح دلالة عليه من
بعض واما فی التضمن فبيانه انه يجوز ان يكون المعنى
جزءا من شئ وجزء الجزء من شئ آخر فدلالة الشئ
الذی ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من
دلالة الشئ الذی ذلك المعنى ~~اوضح من دلالة الشئ~~
الذی ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان
على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على
التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قيل ينبغی
ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على
فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم
الحيوان ثم الانسان قلنا الامر كذلك لكن القوم قد
صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمنی انما
ينتقل اليه الذهن من الموضوع له فكانهم بنوا ذلك على

التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما
يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكره الشيخ الرئيس
فى الشفاء ان الجنس ربما لم يخطر بالبال ومعنى النوع بالبال
ولم تراع النسبة بينهما فى هذه الحال يمكن ان يغيب عن
الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن
الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى
الواحد ما يؤدى به الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا
يكون معنى تركيبيا وما ذكرت من التادية بالعبارات
المختلفة انما هو فى المعانى الافرادية قلت تقييد المعنى
الواحد بما ذكرتم لا يدل عليه اللفظ ولا يساعده
كلامهم فى مباحث البيان لان المجاز المفرد باسره وهو
من معظم مباحث البيان وكثير من امثلة الكناية
انما هى فى المعانى الافرادية لكنا لما ساعدنا القوم
فى التقييد نقول ان كون الكلام اوضح دلالة على ما
هو جزء من ذلك المعنى التركيبى يجوز ان يكون بسبب
ان بعض اجزاء الكلام اوضح دلالة على ما هو جزء من
ذلك المعنى التركيبى فاذا عبرنا عن معنى تركيبى بتراكيب
بعض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو داخل فى ذلك
المعنى كان هذا تادية للمعنى الواحد التركيبى بطرق مختلفة
فى الوضوح هذا غاية ما تيسر لى من الكلام فى هذا المقام
وهو بعد موضع نظر ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع ذلك
اللفظ له يعنى باللازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا

فيه كما فى التضمن او خارجا عنه كما فى الالتزام ان قامت
قرينة على عدم ارادته اى ارادة ما وضع له فمجاز والا
اى وان لم تقم قرينة على عدم ارادة ما وضع له فكناية
وهذا مبنى على ما سيجئ فى اول باب الكناية من ان
الانتقال فى المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم
الى اللازم وان ما ذكره السكاكى من ان مبنى الكناية
على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا
دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم والالتزام
انما هو دلالة على لازم المسمى لا على ملزومه ثم ظاهر
هذا الكلام يدل على ان الواجب فى المجاز ان يذكر
الملزوم ويراد اللازم وهذا لا يصح ظاهرا الا فى قليل
من اقسامه على ما سيجئ وقدم المجاز عليها اى على
الكناية لان معناه كجزء معناها لان المراد فى المجاز هو
اللازم فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف
الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم
جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اى يحتاج اليه الكل
فى الوجود مع انه ليس بعلة للكل فقدم فى الوضع ايضا
ليوافق الوضع الطبع ثم منه اى من المجاز ما يبتنى
على التشبيه وهو الاستعارة التى كان اصلها التشبيه
فذكر المشبه به واريد المشبه فصار استعارة فتعين
التعرض له اى للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذى
احد اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه فانحصر

الكناية لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه اى ارادة ذلك الملزوم مع لازمه كلفظ طويل النجاد والمراد به لازم معناه اعنى طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول النجاد ايضا

المقصود من علم البيان فى الثلثة التشبيه والمجاز
والكناية فان قلت اذا كان ذكر التشبيه فى علم
البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليه فلم جعل
مقصدا برأسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة
قلت لانه لكثرة مباحثه وجموم فوايده ان تفع عن
من ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة واستحق ان
يجعل اصلا برأسه هذا هو الكلام فى شرح مقدمة علم
البيان على ما اخترعه السكاكى وانت خبير بما فيه
من الاضطراب والاقرب ان يقال علم البيان علم
يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل
بتفصيل هذه المباحث من غير التفات الى اللعابث
التى اوردها فى صدر هذا الفن التشبيه اى هذا بحث
التشبيه الاصطلاحى الذى يبتنى عليه الاستعارة وهو
المقصد الاول من المقاصد الثلثة ولما كان هو
اخص من مطلق التشبيه اعنى التشبيه بالمعنى اللغوى
اشار اولا الى تفسيره بقوله التشبيه اى مطلق التشبيه
سواء على وجه الاستعارة او على وجه يبتنى عليه الاستعارة
او غير ذلك ولهذا اعاد اسمه المظهر ولم يات بالضمير
لئلا يعود الى المذكور المخصوص فاللام فى التشبيه
الاول للعهد وفى الثانى للجنس وما يقال ان المعرفة اذا
اعيدت فهى عين الاول فليس على اطلاقه يعنى ان معنى
التشبيه فى اللغة الدلالة هو مصدر قولك دللت فلانا

على كذا اذا هديته له يعنى هو ان تدل على مشاركة امر لامر آخر
فى معنى فالامر الاول هو المشبه والثانى هو المشبه به والمعنى
هو وجه التشبيه وظاهر هذا التفسير شامل لقولنا قاتل
زيد عمرا وجاءنى زيد وعمرو وما اشبه ذلك والمراد
ههنا ما لم يكن اى المراد بالتشبيه المصطلح عليه فى علم
البيان هو الدلالة على مشاركة امر لامر آخر فى معنى بحيث
لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رايت اسدا
فى الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت
المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد
اسدا ولقينى منه اسد على ما سيجئ فى علم البديع فان
فى هذه الثلثة دلالة على مشاركة امر لآخر فى معنى
مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها فى الاصطلاح خلافا
لصاحب المفتاح فى التجريد فانه صرح بان نحو رايت
بفلان اسدا ولقينى منه اسد من قبيل التشبيه فمعنى
التشبيه فى الاصطلاح عند المص هو الدلالة على
مشاركة امر لآخر فى معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية
والاستعارة بالكناية والتجريد وينبغى ان يزاد فيه
قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه قاتل
زيد عمرا وجاءنى زيد وعمرو وانما قال الاستعارة
التحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة
التخييلية وهى اثبات الاظفار للمنية فى المثال المذكور
ليس فيه دلالة على مشاركة امر لآخر عند المص لان

المراد بالاطراد عنده معناها الحقيقي على ما يستحق
قد خل فيه اي في التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بلا
خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او
كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها على القول
المختار وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به
خبرا عن المشبه او في حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه
او مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد والثاني نحو قوله تعالى
صم بكم عمي بحذف المبتدا اي هم صم فان المحققين على انه
يسمى تشبيها بليغا لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق
حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه
صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا القرينة
الحالية او فحوى الكلام وسيجي لهذا زيادة تحقيق وتفصيل
في اخر باب التشبيه ان شاء الله تعالى والنظر ههنا في
اركانه اي البحث في هذا المقصد انما هو عن اركان التشبيه
المصطلح وهي اربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه به ووجهه
واداته وفي الغرض منه وفي اقسامه واطلاق الاركان على
الاربعة المذكورة اما باعتبار انها ماخوذة في تعريفه
هو الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار
ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال
على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة
وطرفاه اما حسيان قدم البحث على طرفيه لاصالتهما
لان وجه التشبيه معنى قائم بالطرفين والاداة آلة لبيانه

التشبيه

التشبيه ولان ذكر احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه
والاداة فالطرفان اعني المشبه والمشبه به اما منسوبان
الى الحس كالخد والورد في المبصرات والصوت الضعيف
والهمس في المسموعات والمراد بالصوت الضعيف الصوت
الذي لا يسمع الا عن قريب لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو
الصوت الذي اخفي حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم
والنكهة وهي ريح الفم والعنبر في المشمومات والريق والخمر
في المذوقات والجلد الناعم والحرير في الملموسات وفي هذا
مما فيه نوع تسامح الا في الصوت الضعيف والهمس و
النكهة وذلك لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخد
والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر
وباللمس ملامسة الجلد الناعم ولينهما لا نفس هذه
الاشياء لكونها اجساما لكنه قد اشتهر في العرف ان يقال
ابصرت الورد وشممت العنبر وذقت الطعام ولمست
الحرير او عقليان عطف على قوله اما حسيان كالعلم
والحيوة وجه الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك على ما سيجيء
تحقيقه او مختلفان بان يكون المشبه عقليا والمشبه به
حسيا او على العكس فالاول كالمنية والسبع فان المنية
اعني الموت عقلي لانه عدم الحيوة عما من شانه والسبع
حسي والثاني مثل العطر وخلق رجل كريم فان العطر
وهو الطيب محسوس بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية
تصدر عنها الافعال بسهولة عقلي وقيل ان تشبيه

المحسوس بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية مستفادة
من الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد حسا
فقد علما يعني العلم المستفاد من ذلك الحس واذا كان
المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا
للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز فلذلك لو حاول
عاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك
بالطيب فقال الشمس كالحجة في الظهور والمسك
كخلق فلان في الطيب كان سخيفا من القول واما ما
جاء في الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه
ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك
المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه ثم لما كان
من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة
ولا بالقوة العاقلة مثل الخياليات والوهميات و
والوجدانيات اراد ان يدخلها في الحسي والعقلي
تقليلا للاعتبار وتسهيلا للامر على الطلاب لانه
كلما قل الاعتبار قلت الاقسام واذا قلت الاقسام
كان اسهل ضبطا فاشار الى تعميم تفسير الحسي والعقلي
بقوله والمراد بالحسي المدرك هو او مادته باحدى
الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم والذوق
واللمس فدخل فيه اي بسبب زيادة قولنا او مادته
دخل في الحسي الخيالي وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا
من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس كما اي كالمشبه

في قوله وكان محمر الشقيق هو من باب جرد قطيفة
اراد به شقائق النعمان وهو ورد احمر في وسطه
سواد وانما اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا كثر فيها
ذلك اذا تصوب اي مال الى السفل من صاب يصوب
اذا نزل او تصعد اي مال الى العلو اعلام جمع علم
وهي الراية ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فان
الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية
مما لا يدرك بالحس لان الحس انما يدرك ما هو
موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئات
محسوسة والياقوت والرماح والزبرجد كل منها
محسوس بالبصر والعقلي ما عدا ذلك اي المراد
بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى
الحواس الخمس الظاهرة فدخل فيه الوهمي الذي لا يكون
للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع عنه بخلاف الخيالي
فانه منتزع منه ولهذا قال اي ما هو غير مدرك بها
اي باحدى الحواس المذكورة ولكنه بحيث لو ادرك
لكان مدركا بها وبهذا القيد تميز عن العقلي كما
في قوله اي كالمشبه به في قول امرئ القيس ايقتلني والمشرفي
مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال يقول
ايقتلني ذلك الرجل الذي يوعدني في حب سلمى والحال
ان مضاجعي وملازمي سيف منسوب الى مشارف اليمن
وسهام محددة النصال يقال سن السيف اذا احدده

نشرن غير مشددة [illegible]

ووصف النصال بانها زرقة للدلالة على صفائها وكونها
مجلوة فان انياب الاغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها
مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب التنبه
له في هذا المقام ان ليس المراد بالخياليات الصور
المرتسمة في الخيال المتأدية اليه من طرق الحواس ولا
بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقها
في بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية
ليست مما تأدت الى الخيال من الحس المشترك اذ لم تقع
بها احساس قط ولان انياب الاغوال ورؤوس
الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لها
ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا
وجدت لم تدرك الا بها وليست ايضا مما له تحقق كصداقة
زيد وعداوة عمرو بل التحقيق في هذا المقام ان من قوى
الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شانها تركيب الصور
والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة
لها كانسان له جناحان او راسان او لا راس له وهي
دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس عملها منتظما بل
النفس هي التي تستعملها على اي نظام تريد بواسطة القوة
الوهمية وبهذا الاعتبار يسمى متخيلة او بواسطة القوة العقلية
وبهذا الاعتبار يسمى مفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم
الذي ركبته المتخيلة من عند نفسها كما سمع ان الغول
شيء يهلك الناس كالسبع فاخذت المتخيلة في تصورها

بصورة

بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع وما يدرك
بالوجدان اي ودخل ايضا في العقلي ما يدرك بالقوى
الباطنة ويسمى وجدانيات كاللذة والالم الحسيين
فانه المفهوم من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم العقليين
فانهما ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة
كالعلم والحيوة وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل
لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم
ادراك ونيل لما هو عند المدرك ~~كمال وخير من حيث~~
هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي فكادراك
القوة الغضبية او الشهوية ما هو خير عندها وكما
كتكيف الذائقة بالحلو واللامسة باللين والباصرة بالملاح
والسامعة بصوت حسن والشامة برائحة طيبة والمتوهمة
بصورة شيء ترجوه وكذلك البواقي فهذه مستندة الى
الحس واما العقلي فلا شك ان للقوة العاقلة كمالا
وهو ادراكها المجردات اليقينية وانها تدرك هذا الكمال
وتلتذ به وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة
العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس
الباطنة وكذا الالم وهذا ظاهر واما اللذة والالم الحسيان
فلما كانا عبارتين عن الادراكين المذكورين والادراك
ليس مما يدرك بالحواس الظاهرة دخلا بالضرورة فيما عدا
المدرك باحدى الحواس الظاهرة وليسا من العقليات
الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من

الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع واللفرح والفرد والغضب والخوف وما شاكل ذلك وجميعها يشتركان فيه اى وجه التشبيه هو المعنى الذى قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا او تخييلا والا فزيد والاسد فى قولنا زيد كالاسد يشتركان فى الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعانى مع ان شيئا منها ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى الذى له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين فى وصف هو من اوصاف الشئ فى نفسه خاصة كالشجاعة فى الاسد والنور فى الشمس والمراد بالتخييل ان لا يوجد ذلك فى احد الطرفين او فى كليهما الا على سبيل التخييل والتاويل نحو ما فى قوله اى مثل وجه الشبه فى قول القاضى التنوخى ، وكان النجوم بين دجاها هى جمع دجية وهى الظلمة والضمير لليالى او للنجوم والرواية الصحيحة دجاها والضمير لليل فى قوله رب ليل تكحلت بصدود او فراق ما كان فيه وداع موحش كالقتير تغذى به العين ويابى حديثه الاسماع وكان النجوم بين دجاه سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه التشبيه فيه اى فى التشبيه المذكور فى هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض فى جوانب شئ مظلم اسود فهى اى تلك الهيئة غير موجودة فى المشبه به الا على طريق التخييل وذلك اى بيان وجوده فى المشبه به على طريق التخييل انه الضمير للشان لما كانت البدعة

والرواية الصحيحة دجاه والضمير لليل فى قوله رب ليل قطعته بصدود او فراق ما كان فيه وداع موحش كالثقيل تغذى به العين ويابى حديثه الاسماع وكان النجوم بين دجاه

اى الشعر بالاعراض الغير

وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشى فى الظلمة فلا يهتدى الطريق ولا يامن ان يناله مكروه ما شبهت البدعة وكل ما هو جهل بها اى بالظلمة وقوله شبهت جواب لما ولزم بطريق العكس ان يشبه السنة وكل ما هو علم بالنور لان السنة والعلم يقابل البدعة والجهل كما ان النور يقابل الظلمة وشاع ذلك اى كون البدعة والجهل كالظلمة و السنة والعلم كالنور حتى تخيل ان الثانى اى السنة وكل ما هو علم مما له بياض واشراق نحو اتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك اى وتخيل ان البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد واظلام كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار اى بسبب تخيل ان الثانى مما له بياض واشراق والاول مما له سواد صار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهما اى مثل تشبيه النجوم ببياض الشيب فى سواد الشباب اى ابيضه فى اسوده فيما سواده متحقق او بالانوار اى الازهار مؤتلقة بالقاف اى لامعة بين النبات الشديدة الخضرة فيما سواده بحسب الابصار فقط لاشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع فى كون كل منهما شيئا ذا بياض بين شئ ذى سواد على طريق التاويل وهو تخيل ما ليس بمتلون متلونا واعلم ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى سنن لاحت بين الابتداع وكان اللطيفة فيه بيان

١٦٨

كثرة السمن حتى كان البدعة هي التي تلمع من بينها فعلم
من وجوب اشتراك وجه التشبيه بين المشبه والمشبه به
فساد جعله اي جعل وجه التشبيه في قول القائل النحو
في الكلام كالملح في الطعام كون القليل مصلحا والكثير
مفسدا لان هذا المعنى مما لا يشترك فيه المشبه اعني النحو لان
النحو لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه
رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان وجد ذلك في الكلام
فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه فصار منتفعا به
في فهم المراد منه وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو وكان
فاسدا لا ينتفع به بل يستضر لوقوعه في عمياء وهجوم
الوحشة عليه كما يوجبه الكلام الفاسد بخلاف الملح فانه
يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر المصلح
منه او اقل او اكثر فالحق ان وجه الشبه فيه هو كون استعمالهما
مصلحا واهمالهما مفسدا والمعنى ان الكلام لا يستقيم ولا
تحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد الا بمراعاة
احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يجدي
الطعام ولا تحصل المنفعة المطلوبة منه وهي التغذية
ما لم يصلح بالملح واما من جعل وجه التشبيه كون القليل مصلحا
والكثير مفسدا فكانه اراد بكثرة النحو استعمال الوجوه
الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام
وهو اي وجه التشبيه اما غير خارج عن حقيقتهما اي حقيقة
الطرفين وذلك بان يكون تمام ماهيتهما النوعية

او جزءا منها مشتركا بينها وبين ماهية اخرى او
مميزا لها عن غيرها كما في تشبيه ثوب باخر في نوعهما
او جنسهما او فصلهما كما يقال هذا القميص مثل
ذلك في كونهما كرباسا او ثوبا او من القطن او خارج
عن حقيقة الطرفين ولا محالة يكون معنى قائما بهما
ولهذا قال صفة وتلك الصفة اما حقيقية اي
هيئة متمكنة في الذات متقررة فيها والصفة الحقيقية
اما حسية اي مدركة بالحس كالكيفيات الجسمية
اي المختصة بالاجسام مما يدرك بالبصر وهي قوة
مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان
فيفترقان الى العينين من الالوان والاشكال و
والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة
او نهايتين كشكل نصف الدائرة او ثلث نهايات
كالمثلث او اربع كالمربع او غير ذلك والمقادير و
المقدار كم متصل قار الذات ونعني بالكم عرضا يقبل التجزي
لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك يتلاقى
عنده وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات
ان يكون اجزاؤه المفروضة ثابتة وبه احترز
عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة
في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها في الطول
والعرض وخط ان قبلها في الطول والحركات و
والحركة عند المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد

حصوله في مكان آخر اعني انها عبارة عن مجموع الحصولين
وهذا مختص بالحركة الاينية وعند الحكماء هو الخروج
من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وفي جعل المقادير
والحركات من الكيفيات نظر لان المقدار من مقولة
الكم اعني الذي يقتضي القسمة لذاته والحركة من
الاعراض النسبية والكيفية لا يقتضي لذاتها قسمة
ولا نسبة وكانه اراد بالمقادير اوصافها من الطول
والقصر والتوسط بينهما وبالحركات نحو السرعة
والبطؤ والتوسط بينهما وما يتصل بها اي بالمذكورات
كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة
التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضحك
والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة
والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل
وغير ذلك او بالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع
قوة مودعة في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين
يدرك بها الاصوات من الاصوات الضعيفة و
القوية والتي بين بين ومن الاصوات الحادة و
الثقيلة والتي بين بين والصوت يحصل من التموج المعلول
للقرع الذي هو امساس عنيف والقلع الذي هو
تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع
للقالع ويحسب قوة المقاومة وضعفها يختلف
قوة وضعفا وبحسب الاختلاف في صلابة

القرع

المقروع او ملاسته كما في اوتار الاغاني الممتدة او في
قصر المنفذ او ضيقه او شدة التوائه كما في المزامير
الملتوية يختلف حدة وثقلا او بالذوق وهي قوة
منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان من الطعوم
واصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة
والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة
او بالشم وهي قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ
الشبيهتين بحلمتي الثدي من الروائح ولا حصر
لانواعها ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة والمخالفة
كرائحة طيبة او منتنة او من جهة الاضافة الى
محلها كرائحة المسك او الى ما يقاربها كرائحة الخلاوة
او باللمس وهي قوة سارية في البدن كله بها يدرك
المحسوسات من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة
هذه الاربعة هي اوائل الملموسات التي بها يتفاعل
الاجسام العنصرية وينفعل بعضها عن بعض فيتولد
منها المركبات والاوليان منها فعليتان لان الحرارة
كيفية من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات
والبرودة كيفية من شانها تفريق المتشاكلات و
جمع المختلفات والاخريان انفعاليتان
لان الرطوبة كيفية يقتضي سهولة التشكل والتفرق
والاتصال واليبوسة كيفية يقتضي صعوبة ذلك
والخشونة وهي كيفية تحصل من كون بعض الاجزاء

اخفض وبعضها ارفع والملاسة وهي كيفية تحصل
عن استواء وضع الاجزاء واللين وهي كيفية يقتضي بها
قبول الغمز الى الباطن فيكون للشيء بها قوام غير سيال
فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا ولا يتفرق بسهولة
وانما يكون قبوله الغمز الى الباطن من الرطوبة وتماسكه
من اليبوسة والصلابة وهي تقابل اللين وكون
هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء
والخفة وهي كيفية يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب
المحيط لو لم يعقه عايق والثقل وهي كيفية يقتضي
بها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه عايق
وكل منهما في الحقيقة مبدأ مدافعة محسوسة توجد
مع عدم الحركة كما يجده الانسان من الحجر اذا سكنه في الجو
قسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وتماثلهما
اى بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة
واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في
غير هذا الفن او عقلية عطف على قوله حسية
اى الصفة الحقيقية اما حسية كما مر او عقلية كالكيفيات
النفسانية اى المختصة بذوات الانفس من الذكا
اى حدة الفؤاد وهي شدة قوة للنفس معدة لاكتساب
الآراء وقيل هو ان يكون سرعة انتاج القضايا
وسهولة استخراج النتايج ملكة للنفس كالبرق اللامع
بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة والعلم

قد يقال على الادراك المفسر بحصول صورة من
الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق
الثابت وعلى ادراك الكلي وعلى ادراك المركب
وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما
نحو غرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب
ما يمكن فيها وقد يقال لها الصناعة والغضب
وهو حركة للنفس مبدأها ارادة الانتقام والحلم
وهو ان يكون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب
ولا تضطرب عند اصابة المكروه وساير الغرايز
جمع غريزة وهي الطبيعة وفسرت بانها ملكة تصدر
عنها صفات ذاتية ويقرب منها الخلق وهو ملكة
تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا ان
للاعتياد مدخلا في الخلق دون الغريزة وتلك
الغرايز مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها
وما اشبه ذلك واما اضافية عطف على قوله اما
حقيقية والحقيقية كما تطلق على ما يقابل الاضافي
الذي لا يكون متقررا في الذات بل يكون معنى
متعلقا بشيئين كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس
فانها ليست هيئة متقررة في ذات الحجة او الشمس
ولا في ذات الحجاب كذلك قد تطلق على ما يقابل الا
الذي لا تحقق لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل كالصورة
الوهمية الشبيهة بالمخلب او الناب للمنية والى كليهما

اشار صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف العقلى
منحصر بين حقيقى كالكيفيات النفسانية وبين اعتبارى
ونسبى كاتصاف الشئ بكونه مطلوب الوجود او
العدم عند النفس او كاتصافه بشئ تصورى وهمى
محض واعلم ان امثال هذه التقسيمات التى لا يتفرع
على اقسامها احكام متفاوتة قليلة الجدوى وكان
هذا ابتهاج من السكاكى باطلاعه على اصطلاحات
المتكلمين فلله در الامام عبد القاهر واحاطته باسرار
كلام العرب وخواص تراكيب البلغاء فانه لم يزد فى
هذا المقام على التكثير من امثلة انواع التشبيهات
وتحقيق لطايفها التى فيها وايضا وجه التشبيه اما
واحد او بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد اما
تركيبا حقيقيا بان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة
من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا بان يكون هيئة
انتزعها العقل من عدة امور وبهذا يشعر لفظ الفتا
وفيه نظر ستعرفه وكل منهما اى من الواحد وما هو
بمنزلة الواحد حسى وعقلى واما متعدد عطف
على اما بمنزلة الواحد اى وجه التشبيه اما واحد او غيره
وغير الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان ينظر
الى عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين فى كل واحد
منها وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم
يقصد اشتراكهما فى كل من تلك الامور بل فى الهيئة

المنتزعة

المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وذلك المتعدد كذلك اما
حسى او عقلى او مختلف اى بعضه حسى وبعضه عقلى
والمتعدد الذى يتركب منه ما هو بمنزلة الواحد
اما حسى او عقلى او مختلف لكن لما كان وجه التشبيه
هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت
الى تقسيمه والحسى طرفاه حسيان لا غير يعنى ان وجه
التشبيه سواء كان بتمامه حسيا او متعددا مختلفا
لا يكون المشبه والمشبه به فيه الا حسيين ولا يجوز
ان يكون كلاهما او واحدهما عقليا لامتناع ان يدرك
بالحس من غير الحسى شئ يعنى ان وجه الشبه امر ماخوذ
من الطرفين موجود فيهما وكل ما يؤخذ من العقلى
ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس
لان المدرك بالحس لا يكون الا جسما او قائما بالجسم
والعقلى اعم يعنى يجوز ان يكون طرفاه عقليين
وان يكونا حسيين وان يكون احدهما حسيا
والاخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل من الحسى
شئ اذ لا امتناع فى قيام المعقول بالمحسوس بل
كل محسوس فله اوصاف بعضها حسى وبعضها
عقلى ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلى اعم
من التشبيه بالوجه الحسى يعنى ان كل ما يصح فيه التشبيه
بالوجه الحسى يصح بالوجه العقلى دون العكس لما
مر فان قيل هو اى وجه التشبيه مشترك فيه فهو

كلي لان الجزئي ما لا يكون نفس تصوره مانعا من وقوع الاشتراك فيه فكل وجه تشبيه فهو كلي ولا شيء من الحسي بكلي لان كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك وكل ما هذا شانه فهو جزئي ضرورة فلا شيء من وجه التشبيه بحسي وهو المطلوب قلنا المراد بكون وجه التشبيه حسيا ان افراده اي جزئياته مدركة بالحس كالحمرة في تشبيه الوجه بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة في المواد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما مما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو ان التحقيق في وجه التشبيه يابي ان يكون هو غير عقلي لان المص قد عدل عن التحقيق الى التسامح كما ان قوله الواحد الحسي شروع في تعداد امثلة الاقسام المذكورة ووجه ضبطها ان وجه التشبيه اما واحد او مركب او متعدد وكل من الاولين اما حسي او عقلي والاخر اما حسي او عقلي او مختلف فصار سبعة اقسام وكل منها طرفاه اما حسيان او عقليان او المشبه حسي والمشبه به عقلي او بالعكس يصير ثمانية وعشرين لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر قسما ويبقى ستة عشر فالواحد الحسي كالحمرة من المبصرات والخفاء اي خفاء الصوت من

المسموعا

المسموعات وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع وكذا في قوله وطيب الرائحة من المشمومات ولذة الطعم من المذوقات ولين اللمس من الملموسات فيما مر اي في تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير والواحد العقلي كالعراء عن الفايدة والجراءة هي على وزن الجرعة الشجاعة ويقال جرء الرجل جراءة بالمد وانما اختار الجراءة على الشجاعة لان الشجاعة على ما فسرها الحكماء مختصة بذوات الانفس لوجوب كونها صادرة عن روية فيمتنع اشتراك الاسد فيها بخلاف الجراءة فانها اعم والهداية اي الدلالة الموصلة الى المطلوب واستطابة النفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه فيما طرفاه عقليان لان فان الوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان الوجود عاريا من الفايدة او غير عار وبهذا يسقط ما ذكره الشيخ في دلايل الاعجاز من ان التشبيه هو ان تثبت لهذا معنى من معاني ذلك او حكما من احكامه كاثباتك للرجل شجاعة الاسد وللعلم حكم النور في انك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل بالنور بين الاشياء فاذا قلت للرجل القابل الفاني هو معدوم او هو والعدم سواء لم تثبت له شبها من شيء بل انما تنفي وجوده

كما اذا قلت هو ليس بشئ ومثل هذا لا يسمى تشبيها
ثم قال الا انه كذلك لكنا نظرنا الى ظاهر قولهم موجود
كالمعدوم وشئ كلا شئ وموجود شبيه بالعدم
فان ابيت الآن نعمل على الظاهر فلا مضايقة
فيه والرجل الشجاع بالاسد فيما طرفاه حسيان
والعلم بالنور فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي
فبالعلم توصل الى الحق وتفرق بينه وبين الباطل
كما ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء
والعطر بخلق شخص كريم فيما المشبه محسوس والمشبه به
معقود وفي الكلام لف ونشر وهو ظاهر وفي وجه
بعض الامثلة تسامح لما فيه من شائبة التركيب كما لا يعرا
عن الفايدة واستطابة النفس وقد ذكر في المفتاح
والايضاح من الامثلة العقلي فيما طرفاه عقليان
تشبه العلم بالحيوة في كونهما جهتي ادراك وبيان
ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات
جزئية كعلم النحو مثلا والحيوة شرط للادراك والسبب
والشرط يشتركان في كونهما طريقين الى الادراك
وتقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل
ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحيوة الانتفاع
بهما كما ان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع
كان ايضا صوابا والمركب الحسي من وجه الشبه لا ينقسم
باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما لما عرفت من ان

الحسي

الحسي مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين لكنه ينقسم
باعتبار آخر وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان
او احدهما مفرد والآخر مركب فان قلت ما معنى الافراد
والتركيب ههنا ولم خصص هذا التقسيم بوجه الشبه
المركب دون الواحد قلت يجب ان يعلم ان ليس
المراد بتركيب المشبه والمشبه به ان يكون حقيقة
مركبة من اجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين في
قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا في وجه
الشبه ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو
في الانسانية واحد لا منزل منزلة الواحد بل المراد
بالتركيب ان تقصد الى عدة اشياء مختلفة او
الى عدة اوصاف لشئ واحد فتنزع منها هيئة وتجعلها
مشبها او مشبها به او وجه تشبيه ولذلك ترى صاحب
المفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من
المشبه والمشبه به هيئة منتزعة على ما يجئ ان شاء
الله تعالى ولا يخفى عليك ان وجه التشبيه الواحد بهذا
المعنى اعني بمعنى ان لا يكون معنى منتزعا من عدة
اشياء لكل منها دخل في تحققه لا يكون طرفاه مركبين
بالمعنى المذكور لان تركيب الطرفين بهذا المعنى
اعني بمعنى ان يقصد الى متعددين وتنزع منهما
هيئتين ثم يقصد اشتراك الهيئتين في هيئة تعمهما
وتشملهما انما يكون اذا كان وجه التشبيه مركبا

فليتأمل وبهذا يظهر ان ما ذكر في المفتاح من ان
وجه التشبيه يكون اما امرا واحدا او غير واحد وغير
الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة واحدة
ملتئمة واما اوصافا مقصودا من مجموعها الى هيئة
او لا يكون في حكم الواحد محل نظر فالمركب الحسي
فيهما اي في التشبيه الذي طرفاه مفردان كما في قوله اي
كوجه التشبيه في قول احيحة بن الجلاح او قيس بن الاسلت
وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية
الملاحي بضم الميم عنب ابيض في حبه طول وقد جاء
بتشديد اللام كما في هذا البيت حين نور اي
تفتح نوره كذا في اسرار البلاغة يقال نورت الشجرة
وانارت اذا اخرجت نورها من الهيئة بيان
لما في قوله كالحاصلة من تقارن الصور البيض
المستديرة الصغار المقادير في المرئي وان
كان كبارا في الواقع على الكيفية اي تقارنها حال
كونها على الكيفية المخصوصة منضمة الى المقدار
المخصوص والمراد بالكيفية انها لا تكون مجتمعة
اجتماع التضام والتلاصق ولا هي شديدة الافتراق
بل لها كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على
نسبة قريبة مما نجده في راي العين بين تلك الانجم
وهذا الذي ذكرنا في تفسير الكيفية جعله الشيخ
عبد القاهر تفسيرا لمقدار مخصوص اي مقدار في

القرب

القرب والبعد وجمع صاحب المفتاح بينهما و
والمصنف قد جمع بينهما ايضا فكانه اراد بمقدار
مخصوص مجموع مقداري الثريا والعنقود اعني ما
لها من الطول والعرض المخصوصين ويحتمل ان
يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من
الكيفيات وبالمقدار المخصوص ما اراده الشيخ
من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر في
هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد الى الهيئة
الحاصلة منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان لان
المشبه هو نفس الثريا والمشبه به هو العنقود حين
تفتح نوره وسيجيء ان المفرد قد يكون مقيدا وانه
لا يقتضي التركيب وفيهما اي والمركب الحسي في
التشبيه الذي طرفاه مركبان كما في قول بشار
كأن مثار النقع يقال اثار الغبار اي هيجه
فوق رؤوسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه
اي تساقط بعضها في اثر بعض والاصل تتهاوى
فحذف احدى التائين ومن جعله ماضيا
لم يؤنث لكونه مسندا الى الظاهر فقد اخل بكثير
من اللطايف التي قصدها الشاعر على ما نطلع
عليه في اثناء شرحه وقوله من الهيئة بيان لما
في قوله كما الحاصلة من هوى بفتح الهاء اي سقوط
اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة

ذكر بعد ١٢ ورق فانظر

في جوانب شتى فوجه الشبه مركب كما ترى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر لئلا يقع في التشبيه تفرق ويتوهم انه كقولنا كان مثار النقع ليل وكان السيوف كواكبه ونصب الاسياف لا يمنع تقدير الاتصال لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها الا ترى انه ليس لك ان تقول لو تركت الناقة ولو تركت فصيلها فتجعل الكلام جملتين ومما ينبه على ذلك ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل فالكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل ولو كانت مستبدة بشانها لقيل ليل وكواكب فهو لم يقتصر على ان اراك لمعان السيوف في اثناء العجاجة كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد سلت من اغمادها وهي تعلو وترسب وتجيء وتذهب وهذه الزيادات زادت التشبيه تفصيلا لانها لا تقع في النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك ان للسيوف في حال احتدام الحرب واختلاف الايدي فيها للضرب اضطرابا شديدا وحركات بسرعة ثم ان لتلك الحركات جهات مختلفة واحوالا

ينقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل ويصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فنبه على هذه الدقائق بكلمة واحدة وهي قوله تهاوى فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها وكان لها في تهاويها تدافع وتداخل ثم انها بالتهاوي تستطيل اشكالها فانها اذا لم تزل عن اماكنها فهي على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله ان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر معناه انه ليس عطفا على مثار النقع بل هو مما يتعلق به معنى الاثارة لكون الواو بمعنى مع وهذا كما يقال في قولنا زيد ضارب عمرا وبكرا ان بكرا في حكم الصلة للضرب وليس المراد ان المثار بمعنى المصدر على ما سبق الى الوهم والمركب الحسي فيما طرفاه مختلفان احدهما مفرد والاخر مركب كما في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حمر مبسوطة على رؤوس اجرام خضر مستطيلة مخروطية فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه كما يجيء في تشبيه نهار مشمس قد شابه زهر الربى بليل مقمر ويجيء لهذه زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ومن بديع المركب الحسي ما اي وجه الشبه الذي يجيء في الهيئات

التي يقع عليها الحركة اي يكون وجه الشبه الهيئة التي
يقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما
ويعتبر فيها التركيب ويكون ما يجيء في تلك الهيئات
على وجهين احدهما ان يقترن بالحركة غيرها
من اوصاف الجسم كالشكل واللون وقد نقل المص
عبارة الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان مما
يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجيء في الهيئات التي
يقع عليها الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على
وجهين احدهما ان يقترن بغيرها من الاوصاف
والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول
كما في قوله اي كوجه الشبه في قول ابن المعتز او قول ابي
النجم والشمس كالمراة في كف الاشل من الهيئة الحاصلة
من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع
تموج الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى
يرى الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب
الدائرة ثم يبدو له يقال بدا له اذا ندم والمعنى ظهر له
راي غير الاول فيرجع من الانبساط الذي بداه الى الانقباض
حتى كانه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس
اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها
مؤدية لهذه الهيئة وكذلك المراة اذا كانت في يد الاشل
والوجه الثاني ان تجرد الحركة عن غيرها من الاوصاف
فهناك ايضا كما يعني لا بد في الاول من ان يقترن بالحركة

غيرها من الاوصاف فكذا في الثاني لا بد من اختلاط
حركات كثيرة للجسم الى جهات مختلفة له كان يتحرك
بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى
العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان
وجه الشبه مفردا وهو الحركة لا مركبا فحركة الرحى
والسهم لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف حركة المصحف
في قوله اي قول ابن المعتز وكان البرق مصحف
قار بحذف الهمزة اي قارئ فانطباقا مرة وانفتاحا
اي فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى
فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك في الحالتين
اعني حالتي الانطباق والانفتاح الى جهتين في كل
حالة الى جهة قال الشيخ كل هيئة من هيئات الجسم
في حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شانه ان
يعز ويندر وكلما كان التفاوت في الجهات التي
تتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في
هيئة المتحرك اكثر ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة
الرياض حففت بسرو كالقيان تلحفت خضر الحرير على
قوام معتدل فكانها والريح جاء يميلها تبغي التعانق
ثم يمنعها الخجل وقد يقع التركيب في هيئة السكون
كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في قول ابي الطيب في
صفة كلب يقعي اي يجلس ذلك الكلب على اليته جلوس
البدوي المصطلي باربع مجدولة لم تجدل اي

بقوائم محكمة الخلق من جدل الله لا من جدل الانسان
والجدول المفتول من الهيئة الحاصلة من موقع
كل عضو منه اى من الكلب فى اقعائه فانه يكون لكل
عضو منه فى الاقعاء موقع خاص وللمجموع صورة
خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة
جلوس البدوى عند الاصطلاء بالنار الموقدة
على الارض ومن لطيف ذلك قول الشاعر فى صفة
مصلوب كأنه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع
الى توديع مرتحل او قائم من نعاس فيه لوثته
مواصل لتمطيه من الكسل شبهه بالمتمطي المواصل
تمطيه مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل فنظر
الى الجهات الثلث فلطف بحسب التركيب والتفصيل
فلطف بحسب التركيب والتفصيل بخلاف تشبيهه
بالمتمطي فانه من قريب التناول يقع فى نفس الرائي
للمصلوب لكونه اما حسيا او المركب العقلي من وجه
الشبه كحرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب
فى استصحابه فى قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم
يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب
فانه امر عقلي منتزع من عدة امور لانه روعى من الحمار فعل
مخصوص هو الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا هو الاسفار
التى هى اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا فى جانب
المشبه واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطاء لوجوب

انتزاعه

انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر الاول
من قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة يقال ابرق
القوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه اذا لمع به
ولا يصح ههنا شيء من هذين الوجهين وحكى ابرقت
السماء اذا صارت ذات برق وفى الاساس ابرقت
لى فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت فالمعنى ههنا ابرقت
الغمامة للقوم اى تعرضت لهم فحذف الجار واوصل
الفعل فلما راوها اقشعت وتجلت اى تفرقت وانكشفت
فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا
غمامة خطاء لوجوب انتزاعه من الجميع اى جميع البيت
فان المراد التشبيه اى تشبيه الحالة المذكورة فى الابيات
السابقة بظهور الغمامة لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها
باتصال اى بواسطة اتصال يعنى باعتبار ان يكون وجه
التشبيه والمقصود المشترك فيه اتصال ابتداء مطمع
بانتهاء مؤيس لان البيت مثل فى ان يظهر للمضطر
الى الشيء الشديد الحاجة اليه امارة وجوده ثم يفوته
ويبقى بحسرة وزيادة ترح فالباء فى قوله باتصال ليست
هى التى تدخل فى المشبه به لان هذا المعنى يشترك بين الطرفين
والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها بل هى مثل الباء
فى قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم فليتامل فان قيل هذا
يقتضى ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد

يصفو ويكدر تشبيها واحدا لان الاقتصار على احد الجزئين

يبطل الغرض من الكلام لان الغرض منه وصف المخبر

عنه بان يجمع بين الصفتين وان احديهما لا تدوم قلنا

الفرق بينهما ان الغرض في البيت ان تثبت ابتداء

مطلعا متصلا بانتهاء مويس وكون الشيء ابتداء لاخر

امر زايد على الجمع بينهما وليس في قولنا زيد يصفو

ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى

امتزاج احديهما بالاخرى لانك لو قلت هو يصفو

ولم تتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهك له بالماء

في الصفاء عادلا على حقيقته ونظير البيت قولنا

يكدر ثم يصفو لافادة ثم الترتيب المقتضي ربط

احد الوصفين بالاخر كذا ذكر الشيخ وقد نقل عن

اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من

التشبيه المصطلح بل من قبيل الاستعارة بالكناية على ما

ستعرف ان شاء الله تعالى ثم قال وقد ظهر بما ذكرنا ان

التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب في مثل ما

ذكرنا ان التشبيهات الى بامرين احدهما انه لا يجب فيها

ترتيب والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي

في افادة ما كان يفيده قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد

والبحر والسيف لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات نسق

مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف جاز

ولعل

ولو اسقط واحد من الثلاثة لم يتغير حال الباقي في افادة

معناه وقد مر ان وجه التشبيه ثلثة اقسام واحد

مركب ومتعدد فلما فرغ من الاولين شرع في

الثالث وهو اما حسي او عقلي او مختلف والمتعدد

الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى

والمتعدد العقلي كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد

اي نزو الذكر على الانثى وفي المثل اخفى من سفاد

الغراب في تشبيه طاير بالغراب والمتعدد المختلف

الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة

الذي هو حسي ونباهة الشان اي شرفه واشتهاره

الذي هو عقلي في تشبيه انسان بالشمس واعلم انه

قد ينتزع الشبه اي التماثل يقال بينهما

شبه بالتحريك اي تشابه وقد يكون بمعنى التشبيه بالسكون

وعند التحقيق المراد ههنا ما به التشابه اعني وجه

التشبيه من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه اي في

نفس التضاد فان كلا منهما متضاد للاخر ثم ينزل التضاد

منزلة التناسب بواسطة تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة

وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح او تهكم اي سخرية

واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو

حاتم كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما يفرق

بينهما بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة

من غير قصد الى استهزاء وسخرية فتمليح والا فتهكم وما وقع

فى شرح المفتاح من ان التمليح هو ان يشار فى فحوى الكلام
الى قصة او مثل او شعر نادر وان قولنا هو حاتم مثلا
للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم
اللام على الميم كما يجيئ فى علم البديع وليس قولنا هو حاتم
اشارة الى شيء من قصة حاتم قال الامام المرزوقى فى
قول الحماسى اتانى من ابى انس وعيد فسل تغيظ الضحاك
جسمى ان قايل هذه الابيات قد قصد بها الهزء و
التمليح فان قلت ظاهر قوله لاشتراك الضدين فيه يوهم
ان وجه الشبه بين الجبان والاسد هو التضاد باعتبار
وصفى الجبن والجراة وكذا بين البخيل وحاتم وح لا تمليح
ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان كالشجاع فى التضاد اى فى
ان كلا منهما متضاد للآخر لا يكون هذا من الملاحة و
فى شيء ح لا حاجة الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا
معنى له اصلا قلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا للجبان هو
اسد وللبخيل هو حاتم واردنا التصريح بوجه الشبه
لم يتات لنا ان نقول فى التضاد او فى مناسبة الضدية
بل انما يصح ان نقول هو اسد فى الجراة وحاتم فى الجود
ومعلوم ان الحاصل فى المشبه هو ضد الجراءة والجود وهو
الجبن والبخل لكن نزلناه منزلة الجراة والجود بواسطة
التمليح او التهكم لاشتراكهما فى الضدية كما يجعل فى الالفاظ
المضحكة فوجه الشبه فى قولنا للجبان هو اسد انما هو
الجراة لكن باعتبار التمليح والتهكم هكذا ينبغى ان يفهم هذا

المقام

المقام واداته اى اداة التشبيه الكاف وكان قال الزجاج
كان للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كان زيدا اسد
وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك قايم لان الخبر فى المعنى
هو المشبه والشيء لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه مطلقا
وحمل هذا على حذف الموصوف اى كانك شخص قايم لكن
لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر
بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر
نحو كانك قلت وكانك قلت والحق انه يستعمل عند الظن
بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا
او مشتقا نحو كان زيدا اخوك وكانه فعل كذا وهذا كثير
فى كلام المولدين ومثل وما فى معناه كساير ما يشتق من
المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدى معناها
والاصل فى نحو الكاف اى فى الكاف ونحوها مما يدخل على
المفرد كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كان وتماثل وتشابه
ان يليه المشبه به اما لفظا كقولنا زيد كالاسد او كولد
الاسد وقوله تعالى مثلهم كمثل الذى استوقد نارا فان
المشبه به هو مثل المستوقد اى حاله وقصته العجيبة
الشان واما تقديرا كقوله تعالى او كصيب من السماء
فيه ظلمات ورعد وبرق والاية فان التقدير كمثل ذوى
صيب فحذف ذوى لدلالة قوله يجعلون اصابعهم
فى آذانهم من الصواعق عليه لان هذه الضماير لابد لها

من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة اعنى عطف على
قوله كمثل الذى استوقد نارا فالمثل المشبه به قدمه
الكاف لان المقدر فى حكم الملفوظ وانما جعلناه ذلك
من قبيل ما ولى المشبه به الكاف لما ذكر فى الكشاف
والايضاح فيما لا يلى المشبه به الكاف كقوله تعالى
انما مثل الحيوة الدنيا كماء ان ليس المراد تشبيه حال
الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل تقديره فعلمنا ان
اذا كان المشبه به مفردا مقدرا فهو من قبيل ما ولى
المشبه به حرف التشبيه وقد صرح المص فى الايضاح
بان قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا انصار الله
كما قال عيسى ابن مريم للحواريين من انصارى الى الله
ليس من قبيل ما لا يلى المشبه به الكاف لان التقدير
ككون الحواريين انصار الله وقت قول عيسى من انصا
رى الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم
آتيك خفوق النجم اى زمان خفوقه فالمشبه به وهو
كون الحواريين انصارا مقدر بعد الكاف كمثل ذوى
وهو كما قال عيسى بن مريم الى آخره
صيب حذف لدلالة ما اقيم مقامه عليه اذ لا يخفى ان
ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصارا بقول عيسى
للحواريين من انصارى الى الله قال صاحب المفتاح
اوقع التشبيه بين كون الحواريين انصار الله وبين قول
من حيث الظاهر
عيسى للحواريين من انصارى الى الله وانما المراد كونوا
من حيث الحقيقة
انصار الله مثل كون الحواريين انصاره فتوهم بعضهم

من ظاهر قوله اوقع التشبيه بين كذا وكذا ان المراد ان
الاول مشبه والثانى مشبه به فحكم بان الصواب
بين
المؤمنين بدل الحواريين اذ ليس المشبه كون الحوا
انصارا بل كون المؤمنين والشارح العلامة قد رد
قول هذا البعض بان الايتح لا يكون نظير القول او
كصيب وبان تشبيه الكون بالقول مما لا وجه له وهذا
غلط منه لان مراد هذا القائل انه اوقع فى الظاهر التشبيه
بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى عم
مع ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله
وقت م
وبين كون الحواريين انصاره قول عيسى كما هو صريح
فى الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف اليه كما فى
قوله او كصيب من السماء بعينه نعم ما ذكره الشارح فى توجيه
لفظ المفتاح كاف فى رد هذا القول وهو ان معنى كلامه
اى قول البعض
اوقع التشبيه اى تشبيه كون المؤمنين انصار الله على
على
اللام للعهد بين اى واقعا بين كون الحواريين انصارا
ل
با يفهم ضمنا او يستلزمه قولهم نحن انصار الله وبين قو
عيسى على ما هو صريح بعنوان المشبه كون المؤمن انصا
نصا
الله والمشبه به يحتمل ان يكون هو كونه الحواريين ا
على ما يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون قول عيسى على ما هو صريح
لكن المراد هو الاول لا الثانى اذ لا معنى لتشبيه كونهم
بقول عيسى وقيل المراد بالحواريين فى قوله اوقع التشبيه
بين كون الحواريين هم المؤمنون لانهم حواريوا

محمد صلعم اذ حوادث الجرح ضيقة ومخلصاته ا
اعلم وقد يليه غيره اى قد يلى نحو الكاف غير المشبه به
وذلك اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال
عليه وانما قلنا ذلك احترازا عن نحو قوله تعالى مثل الذين
حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه
به مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلى الكاف وهو المثل يعنى
الحال والقصة العجيبة الشان نحو واضرب لهم مثل
الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات
الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح اذ ليس المراد تشبيه
حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل تقديره بل المراد تشبيه
حالها فى نضرتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك و
الفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا
شديد الخضرة ثم ييبس فيطيره الرياح كان لم يكن
فان قلت فليعتبر ههنا ايضا مضاف محذوف اى كمثل
ماء فيكون المشبه به يلى الكاف تقديرا كما فى قوله او
كصيب قلت هذا تقدير لا حاجة اليه فلا ينبغى ان
يعرج عليه بخلاف قوله او كصيب فان الضماير فى قوله يجعلون
اصابعهم فى اذانهم لا بد لها من مرجع قال صاحب الكشاف
لولا طلب هذه الضماير مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير
كمثل ذوى صيب لان المراعى الكيفية المنتزعة سواء ولى
حرف التشبيه مفرد يتأتى به التشبيه ام لا الا ترى الى قوله انما
مثل الحيوة الاية كيف ولى الماء الكاف وليس الغرض تشبيه

الدنيا

الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل تقديره ومما هو بين فى
هذا قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها
بها يوم حلوها وغدوا بلاقع لم يشبه الناس بالديار
وانما شبه وجودهم فى الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم
بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم منها وتركها خالية
هذا كلامه فان قيل هب ان طلب مرجع الضمير احوجنا
الى تقدير ذوى فما وجه الاحتياج الى تقدير مثل لا يقال
لان المشبه به ليس ذوات ذوى الصيب بل حالهم وصفتهم
لانا نقول لا يلزم من عدم تقدير مثل والاقتصار على
تقدير ذوى ان يكون المشبه به ذوات ذوى الصيب
بل مجموع القصة المذكورة كما فى قوله انما مثل الحيوة الدنيا
كماء بل الجواب انه لما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير
مثل ذوى صيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوى
لانه ادل على المقصود واشد ملايمة للمعطوف عليه اعنى
قوله كمثل الذى استوقد نارا فليتامل وقد ظهر بما ذكرنا
ان من قال ان تقدير قوله كماء انزلناه كمثل ماء
على حذف المضاف فالمشبه به ما يلى الكاف لكونه محذوفا
فقد سهى سهوا بينا وقد يذكر فعل ينبئ عنه اى عن
التشبيه كما فى علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه واريد
انه مشابه للاسد مشابهة قوية لما فى علمت من الدلالة
على تحقق التشبيه وتيقنه وكما فى حسبت او خلت زيدا اسدا
ان بعد التشبيه اذ فى تبعيد لما فى الحسبان من الدلالة

على الظن دون التحقيق ففيه اشعار بان شبهه بالاسد
ليس بحيث يتيقن انه هو بل يظن ذلك ويتخيل في
كون هذا الفعل مبينا عن التشبيه نظر للقطع بانه لا
دلالة للعلم والحسبان على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان
اسدا لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون على
تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما في
قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبي عن حال التشبيه من القرب
والبعد لكان اصوب والغرض منه اي من التشبيه في الاغلب
يعود الى المشبه وهو اي الغرض العايد الى المشبه بيان
امكانه يعني بيان ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك
في كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه
كما في قوله اي قول ابي الطيب فان تفق الانام وانت
منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه اراد ان يقول
ان الممدوح قد فاق الناس في الاوصاف الفاضلة
بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة بل صار اصلا برا
وجنسا بنفسه وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان
يتناهى بعض آحاد النوع في الفضايل الخاصة بذلك
النوع الى ان يصير كانه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى
وبين امكانها بان شبه حاله بحال المسك الذي هو من
الدماء ثم انه لا يعد من الدماء لما فيه من الاوصاف
الشريفة التي لا يوجد في الدم فان قلت اين التشبيه في هذا
البيت قلت يدل البيت عليه ضمنا وان لم يدل صريحا عليه

لان المعنى ان تفق الانام مع انك واحد منهم فلا استبعاد
في ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد فاقها
حتى لا يعد منها فحالك شبيهة بحال المسك ويسمى
مثل هذا التشبيه ضمنيا او تشبيها مكنيا عنه او حاله
عطف على امكانه اي بيان حال المشبه بانه على اي
وصف من الاوصاف كما في تشبيه ثوب بآخر في السواد
اذا علم لون المشبه به دون المشبه والا لم يكن لبيان
الحال لانها مبينة او مقدارها اي بيان مقدار حال
المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان
كما في تشبيهه اي تشبيه الثوب الاسود بالغراب في شدته
اي في شدة السواد او تقريرها مرفوع معطوف
على بيان امكانه اي تقرير حال المشبه في نفس السامع
وتقوية شانه كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه
على طايل بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من تقرير
عدم الفايدة وتقوية شانه ما لا تجده في غيره لان
الفكر بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات
وفرط الف النفس بها الا يرى انك اذا اردت وصف
يوم بالطول فقلت يوم كالحول ما يتوهم او كانه لا آخر
له فلا يجد السامع من الانس ما يجده في قوله ويوم كظل
الرمح قصر طوله دم الزق عنا واصطكاك المزاهر جمع مزهر وهو العود
وكذا اذا قلت في وصفه بالقصر يوم كاقصر ما يتصور وصف يوم
وكلمح البصر وكانه ساعة لا تجد فيه ما تجد في قولهم ايام

الآلات الاسود الطرب ... ضرب الطنبور

كما بهم القطا وقول الشاعر ظللنا عند باب ابي نعيم

بيوم مثل سالفة الذباب وكذا اذا قلت فلان اذا

هم بشيء لم يزل ذلك عن ذكره وقصر خواطره على

امضاء عزمه فيه ولم يشتغل عنه بشيء فالسامع

لا يصادف فيه من الايضاح بايضاح قوله اشاد

قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه ونكب عن ذكر

العواقب جانبا وهذه الاغراض الاربعة يقتضي

ان يكون وجه الشبه في المشبه به اتم وهو به اشهر اي

وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف ظاهر هذه

العبارة ان كلا من الاربعة يقتضي ذلك وليس الامر كذلك

لان بيان امكانه انما يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه

اشهر ليصح قياس المشبه عليه وجعله دليلا على

امكانه لكنه لا يقتضي كونه في المشبه به اتم وكذا بيان

حاله لا يقتضي الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر

كما اذا كان ثوبان متساويين في السواد لان الغرض

مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله

لا يقتضي كونه اتم بل هو يقتضي كون المشبه على حد مقدار

المشبه به في وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص ليتعين

مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا كلما كان وجه التشبيه

ادخل في السلامة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه

ادخل في القبول واما تقرير حاله فيقتضي الامرين جميعا

لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه به لزيادة

التقرير والتقوية اجدر فان قلت لم خصص

هذه الاربعة بذلك قلت لان التزيين والتشويه

والاستطراف لا يقتضي الاتمية والاشهرية لصحة

تشبيه وجه الهندي الشديد السواد بمقلة الظبي

للتزيين مع ان السواد فيها ليس اتم منه في وجهه

ولا هي اشهر منه بالسواد ولان الهيئة المشتركة بين

الوجه المجدور والسلحة الجامدة المنقورة ليست في

السلحة اتم ولا هي بها اشهر وكذا في الاستطراف بل كلما

كان المشبه به اندر واخفى كان التشبيه بمقاديره

هذه الاغراض اوفى وقد اضطرب في هذا المقام

كلام السكاكي لانه قال ان حق المشبه به ان يكون

اعرف بجهة التشبيه من المشبه واخص بها واقوى

حالا معها والا لم يصح ان يذكر المشبه به لبيان مقدار

المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره ولا الابراز

في معرض التزيين او التشويه لامتناع تعريف المجهول

بالمجهول وتقرير الشيء بما يساويه او التقرير الابلغ او

معرض الاستطراف كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر

من المسك موجه الذهب نقلا لامتناع وقوع المشبه

وهو البحر الموصوف الى الواقع وهو الفحم المذكور للمستطر

المشبه لصيرورته كالممتنع لمشابهته اياه او للوجوه

الاخر اي نقلا لندرة حضور المشبه به في الذهن

اما مطلقا او عند حضور المشبه لمثل ما ذكرا في

يستطرف استطراف النوادر كذا ذكره الشارح
العلامة وعلى هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه به
الذى لا يكون اعرف واخص واقوى فى صورة
الاستطراف غافلا عن التعليل وقيل معناه لمثل
ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول وهذا انسب بسياق
كلامه وبالجملة فدليله لا يطابق دعواه لانه لا
يدل على وجوب كون المشبه به اقوى حالا مع وجه
التشبيه الا فيما يكون لزيادة التقرير نعم لا به فيما يكون
للتزيين او التشويه او الاستطراف ان يكون المشبه به
اتم فى الاستحسان او الاستقباح او الغرابة او الندرة
ليحصل الغرض واما فى وجه التشبيه الذى توجه
اليه التشبيه اعنى الامر الذى هو الهيئة المشتركة فلا وجه
لا يبعد ان يكون مراد السكاكى بجهة التشبيه المقصود
الذى توجه التشبيه اعنى الامر الذى لاجله ذكر التشبيه
وهو الغرض منه لانه قال يجب ان يكون المشبه به
اعرف بوجه الشبه فيما اذا كان الغرض من التشبيه
بيان حال المشبه او بيان مقداره لكن يجب فى
بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه اعرف بوجه الشبه
على حد مقدار المشبه فى وجه التشبيه لا ازيد
ولا انقص ويجب ان يكون اتم فى وجه التشبيه اذا قصد
الحاق الناقص بالكامل او زيادة التقرير عند السامع
وان يكون مسلم الحكم معروفة فيما يقصد من وجه

التشبيه

التشبيه اذا كان الغرض بيان امكانه او تزيينه او
تشويهه وان يكون نادر الحضور فى الذهن اذا قصد
او تزيينه مرفوع معطوف على بيان امكانه اى تزيين المشبه
فى عين السامع كما فى تشبيه وجه اسود بمقلة الظبى او
كما فى تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها
الديكة او استطرافه اى عد المشبه طريفا حديثا
فى تشبيه فحم فيه جمر متقد ببحر من المسك موجه الذهب
لابرازه اى انما استطرف المشبه فى هذا التشبيه لابراز
المشبه فى صورة الممتنع عادة وللاستطراف وجه
آخر غير الابراز فى صورة الممتنع عادة وهو ان يكون
المشبه به نادر الحضور فى الذهن اما مطلقا كما مر
فى تشبيه فحم فيه جمر متقد واما عند حضور المشبه
كما فى قوله اى قول ابى العتاهية يصف البنفسج ولا
زوردية تزهو قال الجوهرى زهى الرجل فهو مزهو اى
تكبر وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زها يزهو زهوا
بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت يعنى الازهار
الازهار الحمر المشبهة باليواقيت كانها فوق قامات
ضعفن بها اوائل النار فى اطراف كبريت فان صورة
اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها فى الذهن
ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها
عند حضور صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق
بين صورتين متباعدتين غاية التباعد ووجه آخر

الاستطراف

انه اراك شبيها بالنبات غض يرف واوراق رطبة من
من لهب نار في جسم يستولي عليه اليبس ومبنى الجواب
على ان الشيء اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان
ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشغف به اجدر وقد
يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به فهو ضربان احدهما
ايهام انه اتم من المشبه وذلك في التشبيه المقلوب وهو
ان يجعل الناقص في وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء
انه زايد كقوله اي قول محمد بن وهيب وبدا الصباح كان
غرته هي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم ثم يقال
غرة الشيء لاغرته واكرمه وجه الخليفة حين يمتدح فانه
قصد ايهام ان وجه الخليفة حين يمتدح فانه قصد
ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح و
الضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح
بمعرفة حق المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين بالاصغاء
[illegible] الارتياح له وعلى كونه كاملا في الكرم حيث يتصف
بالبشر والطلاقة عند استماع المديح والضرب الثاني
بيان الاهتمام به اي بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها كا
في الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا اي التشبيه
المشتمل على هذا النوع من الغرض اظهار المطلوب هذا
الذي ذكرناه من جعل احد الشيئين مشبها والآخر مشبها به
انما يكون اذا اريد الحاق الناقص في وجه التشبيه حقيقة
كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه او ادعاء

في وجه التشبيه من المشبه صح

كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه به بالزايد
في وجه الشبه وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله
ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص بالزايد في وجه الشبه
على ما قررناه فيما سبق فان اريد الجمع بين شيئين
في امر من الامور من غير قصد الى كون احدهما ناقصا
في ذلك الامر والآخر زايدا سواء وجدت الزيادة
والنقصان او لم توجد فالاحسن ترك التشبيه
الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين مشبها
ومشبها به احترازا من ترجيح احد المتساويين في
وجه الشبه كقوله اي قول ابي اسحق الصابي تشابه
دمعي اذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكاس عيني
تسكب فوالله ما ادري ابالخمر اسبلت يقال اسبل
الدمع والمطر اذا هطل واسبلت السماء فالباء في
ابالخمر للتعدية وليست بزايدة على ما توهم جفوني
ام من عبرتي كنت اشرب لما اعتقد التساوي بين
الدمع والخمر ولم يقصد ان احدهما زايد في الحمرة والآخر
ملحق به حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه ويجوز عند
ارادة الجمع بين شيئين في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس
بالصبح وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور
منير في مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير من غير قصد الى
المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط
وفرط التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لو

جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه ازيد في
فان قلت امتناع ترجيح احد المتساويين يقتضي
ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا قلت
التساوي بينهما انما هو في وجه التشبيه فيجوز ان
يجعل المتكلم احدهما مشبها والآخر مشبها به لغرض
من الاغراض ولسبب من الاسباب غير القصد
الى الزيادة والنقصان لكن لما استويا في الامر
الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه
المبني في الاغلب على كون احدهما ناقصا والآخر
زايدا في وجه الشبه هذا تمام الكلام في اركان التشبيه
وفي الغرض منه واما النظر في اقسامه فهو ان له تقسيما
باعتبار الطرفين وآخر باعتبار الغرض فذكر هذه
الاربعة على الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله
وهو اي التشبيه باعتبار طرفيه اي المشبه والمشبه به
اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اي
المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه
كل من الرجل والمرأة باللباس للآخر هن لباس لكم
وانتم لباس لهن لان كل واحد يشتمل على صاحبه اي عند
الاعتناق كاللباس ولان كل واحد منهما يصون
صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة كاللباس
الساتر للعورة فان قلت اليس قوله لكم ولهن قيدا
في المشبه به قلت لا اذ لا مدخل له في التشبيه لعدم توقف

باعتبار وجه الشبه وآخر باعتبار الاداة

في قوله تعالى

لاشتمالا او الصيانة عليه او مقيدان كقولهم لمن لا
يحصل من سعيه على طائل هو كالراقم على الماء فان
المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على
شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء
لان وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه
وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد
قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون
بالمفعول وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك او
مختلفان اي احدهما غير مقيد والآخر مقيد كقوله
والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المشبه وهو الشمس
غير مقيد والمشبه به وهو المرآة مقيد بكونها في كف الاشل
وعكسه اي تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فيما المشبه
مقيد والمشبه به غير مقيد واما تشبيه مركب بمركب كما في
بيت بشار وهو قوله كان مثار النقع فوق رؤوسنا البيت
وقد سبق تحقيقه ويجب في تشبيه المركب بالمركب ان
يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة
امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب
الكشاف حيث قال ان العرب تأخذ اشياء فرادى
معزولا بعضها من بعض فتشبهها بنظايرها وتشبه
كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت و
تلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها ثم
تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن كل جزء من

من اجزاء احد طرفيه بما يقابله من الطرف الاخر
كقوله وكان اجرام النجوم لوامعا ، درر نثرن على
بساط ازرق ، فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه
السماء ببساط ازرق تشبيه حسن لكن اين هو عن
التشبيه الذى يريك الهيئة التى تملأ القلوب سرورا
وعجبا من طلوع النجوم مؤتلفة متفرقة فى اديم السماء
وهى زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه
الحيثية كقوله ، كانما المريخ والمشترى قدامه فى شامخ
الرفعة منصرف بالليل عن دعوة قد اسرجت قدامه
شمعة فانه لو قيل المريخ كمنصرف من الدعوة لم يكن
شيئا وقد يكون بحيث لا يمكن ان يعين لكل جزء من
اجزاء الطرفين ما يقابله من الطرف الآخر الا بعد تكلف
وتعسف كما فى قوله تعالى مثلهم كمثل الذى استوقد نارا
الآية فان الصحيح هذين التشبيهين من التشبيهات
المركبة التى لا يتكلف لواحد واحد شئ يقدر تشبيهه
به وهو القول الفحل والمذهب الجزل وان جعلتهما من
المفردة فلا بد من تكلف وهو ان يقال فى الاول شبه
المنافق بالمستوقد نارا واظهاره الايمان بالاضاءة و
انقطاع انتفاعه بانطفاء النار وفى الثانى شبه دين
الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات
وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب
الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام

بالصوا

بالصواعق واما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق
باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد فالمشبه
مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما
ترى وكذا تشبيه الشاة الجبلى بحمار ابتر مشقوق الشفة
والحوافر نابت على راسه شجرتا غضا والفرق بين المركب
والمفرد المقيد احوج شئ الى التامل فالمشبه به فى قولنا
هو كالراقم على الماء انما هو الراقم بشرط ان يكون رقمه
على الماء وفى تشبيه الشقيق او الشاة الجبلى هو المجموع
المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها
وجعل صاحب المفتاح تشبيه تفخيم الشاة الجبلى
من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه السقط بعين الديك
وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشمس بالمراة
فى كف الاشل وجعل التشبيه فى نحو قوله والشمس من مشرقها
قد بدت مشرقة ليس لها حاجب ، كانها بوتقة احميت
يجول فيها ذهب ذائب وقوله كان مثار النقع وقوله وكان
اجرام النجوم وقوله كانما المريخ من تشبيه المركب بالمركب
ذاهبا الى ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة
من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكان
ما ذكره المص اقرب فان الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه
الشاة بالجبلى بانه قصد فى الثانى الى ما يدخل فيه الامور المتعددة
المختلفة بخلاف الاول ضعيف واما تشبيه مركب بمفرد كقوله
اى قول ابى تمام يا صاحبى تقصيا نظريكما اى ابلغا اقصى

نظر بكما واجهدا في النظر يقال تقصيته اي بلغت قصاه
كذا في الاساس تريا وجوه الارض كيف تصور اي
تتصور بحذف التاء يقال تصورت الله صورة حسنة
فتصورت تريا نهارا مشمسا اي ذا شمس لم يستره غيم
قد شابه اي خالطه زهر الربى خصها لانها انضر واشد
خضرة فكانما هو اي ذلك النهار المشمس مقمر اي ليل
ذو قمر شبه النهار المشمس الذي اختلط به ازهار
الربوات فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى
صار يضرب الى السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب
والمشبه به مفرد ولا يخ هذا عن تسامح وايض تقسيم آخر
للتشبيه باعتبار الطرفين وهو انه ان تعدد طرفاه
فاما ملفوف وهو ان يؤتى على طريق العطف او غيره با
ولا ثم المشبه بها ككقوله اي كقول امرئ القيس يصف
العقاب بكثرة اصطياد الطيور كان قلوب الطير
رطبا بعضها ويابسا بعضها لدى وكرها العناب
والحشف هو البالي ارداء التمر البالي شبه الرطب الطري
من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف
البالي اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها
ويقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ في اسرار البلاغة انه
انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن
الترتيب فيه لا لان للجمع فائدة في عين التشبيه او
مفروق وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر

كقوله اي قول المرقش الاكبر يصف نساء النشر
والرائحة مسك والوجوه دنانير واطراف الاكف
وروى اطراف البنان عنم هو شجر احمر لين وان
تعدد طرفه الاول يعني المشبه دون الثاني فتشبيه
التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي
وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وان تعدد طرفه
الثاني يعني المشبه به دون الاول فتشبيه الجمع
كقوله اي قول البحتري بات نديما لي حتى الصباح اغيد
مجدول مكان الوشاح كانما يبسم اي ذلك الاغيد
اي الناعم البدن عن لؤلؤ منضد منظم او برد هو
حب الغمام او اقاح جمع اقحوان وهو ورد له نور شبه
ثغره بثلاثة اشياء وفي قول الحريري يفتر عن لؤلؤ
رطب وعن برد وعن اقاح وعن طلع وعن حبب
شبه بخمسة اشياء وفي كون هذين البيتين من باب
التشبيه نظر لان المشبه اعني الثغر غير مذكور لفظا
ولا تقديرا لان اللفظ كما في بيت البحتري يدل على انه
تشبيه لا استعارة وستسمع لهذا كلاما ان شاء الله تعالى
ومن تشبيه الجمع قول الصاحب ابن عباد في وصف
ابيات اهديت اليه اتتني بالامس ابيات تعلل روحي
بروح الجنان كبرد الشباب وبرد الشراب وظل الامان
ونيل الاماني وعهد الصبا ونشر الصبا وصفو
الدنان ورجع القيان وباعتبار وجهه عطف على
قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه باعتبار وجهه

ينقسم ثلث تقسيمات الاول تمثيل وغير تمثيل والثانى
مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد اشار الى الاول
بقوله اما تمثيل وهو ما اى التشبيه الذى وجهه
وصف منتزع من متعدد امرين او امور كما مر من
تشبيه الثريا والتشبيه فى بيت بشار وتشبيه الشمس
بالمرآة فى كف الاشل وتشبيه الكاتب بالبدوى المصطلى
والتشبيه فى قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية الآية
والتشبيه فى قوله كما ابرقت قوما عطاشا البيت الى
غير ذلك وقيده اى المنتزع من متعدد السكاكى
بكونه غير حقيقى حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا
غير حقيقى وكان منتزعا من عدة امور خص باسم التمثيل
كما فى تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه التشبيه
هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكد والتعب
فى استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقى
بل هو عائد الى التوهم وكذا قوله تعالى مثلهم كمثل الذى استوقد
نارا الآية وما اشبه ذلك فالتمثيل بتفسيره اخص منه بتفسير
الجمهور واما صاحب الكشاف فجعل التمثيل مرادفا للتشبيه
وقال الشيخ فى اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من
امور واذا لم يكن التشبيه عقليا يقال انه يتضمن التشبيه
ولا يقال ان فيه تمثيلا وضرب مثل وان كان عقليا جاز
اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا كما
كما يقال ضرب النور مثلا للقرآن والحيوة للعلم واما غير
تمثيل وهو بخلافه اى بخلاف التمثيل وهو عند الجمهور ما

وكيف

لا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكى ما
لا يكون منتزعا منه او يكون وصفا حقيقيا فتشبيه
الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور وليس تمثيل
عند السكاكى وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه
وهو انه اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه اى فمن المجمل
ما هو ظاهر وجهه اى من الوجه الغير المذكور ما هو
ظاهر يفهمه كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خفى لا يدركه
الا الخاصة كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين
طرفاها اى هم متناسبون فى الشرف يمتنع تعيين بعضهم
فاضلا وبعضهم افضل منه كما انها اى الحلقة المفرغة
متناسبة الاجزاء فى الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا
وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب
كالدائرة بخلاف ما لم يكن مصمتة الجوانب فان موضع
الانفراج منها يكون طرفا ومقابله يكون وسطا ذكر
جار الله العلامة ان هذا قول الانمارية فاطمة بنت
الخرشب حين مدحت بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة
الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس اولاد زياد
العبسى وذلك لانها سئلت عن بنيها ايهم افضل
فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم
ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ
عبد القاهر انه قول من وصف بنى المهلب للحجاج لما سأل
عنهم وايضا منه اى من المجمل وقوله منه دون ان يقول

وايضا ان كنا وانما كنا اشعار بان هذا من تقسيمات
المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه وهذا عطف
على قوله منه ظاهر ومنه خفى اى من المجمل ما لم يذكر
فيه وصف احد الطرفين يعنى الوصف الذى يكون
فيه ايماء الى وجه التشبيه نحو زيد اسد فقولنا زيد
الفاضل اسد يكون مما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين
لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة هكذا ينبغى ان يفهم
ومنه اى من المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده يعنى
الوصف المشعر بوجه التشبيه كقولها هم كالحلقة المفرغة
لا يدرى اين طرفاها فان وصف الحلقة بكونها مفرغة
غير معلومة الطرفين مشعر بوجه التشبيه كما مر ومنه
قول النابغة الذبيانى فانك شمس والملوك كواكب
اذا طلعت لم يبد منهن كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفهما
اى وصف المشبه والمشبه به كليهما كقوله اى قول
ابى تمام فى الحسن بن سهل سيقصح العيس بى والليل
عند فتى كثير ذكر الرضى فى ساعة الغضب صدفت
عنه اى اعرضت عن الممدوح ولم تصدف مواهبه عنى
وعاوده ظنى فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك اى اتاك
ريقه يقال فعله فى روق شبابه وريقه اى اوله واصابه
ريق المطر وريق كل شئ افضله وان ترحلت عنه لج
فى الطلب وصف الممدوح بان عطاياه فايضة عليه اعرض
او لم يعرض وكذا وصف الغيث بانه يصيبك جئته

او ترحلت عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه
الشبه اعنى الافاضة فى حالتى الطلب وعدمه وحالتى
الاقبال عليه والاعراض عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه
وحده كقولك فلان كثرت اياديه لدى ووصل مواهبه
الى طلبت عنه او لم اطلب كالغيث فكانه ترك لعدم
الظفر بمثال من كلامهم واما مفصل عطف على قوله اما
مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره فى صفاء وادمعى
كاللآلى وهذا على قسمين احدهما ان يكون المذكور
حقيقة وجه الشبه والثانى ان يكون امرا ملزوما
واشار اليه بقوله وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه
مكانه اى بان يذكر مكان وجه الشبه فى هذا التشبيه
لازم الحلاوة وهو ميل الطبع لانه المشترك بين
العسل والكلام لا الحلاوة التى هى من خواص المطعومات
قال السكاكى وهذا التسامح لا يكون الا حيث يكون
التشبيه فى وصف اعتبارى كميل الطبع وازالة الحجاب
ويشبه ان يكون تركهم التحقيق فى وجه الشبه حيث قسموه
الى حسى وعقلى مع انه فى التحقيق لا يكون الا عقليا كما
مر من تسامحهم هذا يعنى ان ذلك التسامح ناش عن هذا
التسامح ومتفرع عليه وذلك لانهم لما تسامحوا فجعلوا
وجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلا وهو امر حسى قطعا
حملهم ذلك على ان يتسامحوا فجعلوا وجه التشبيه منقسما
الى الحسى والعقلى ليصح قولهم وجه الشبه هو الحلاوة التى

هى من الامور المحسوسة قطعا كذا ذكره الشارح العلامة
وفساده بين لان جعلهم وجه الشبه فى هذا التشبيه
هو الحمرة لا يزيد على جعل وجه الشبه على التحقيق
فى قولنا الخد كالورد فى الحمرة هو الحمرة التى هى من الامور
المحسوسة ايضا فكيف يكون الحامل على التسامح و
ترك التحقيق هو هذا دون ذاك والذى يخطر
بالبال ان معنى كلام السكاكى ان تسامحهم فى تقسيم وجه
الشبه الى الحسى والعقلى وتسمية بعضه حسيا انما هو
من قبيل التسامح فى تسمية ما يستلزم وجه الشبه وجه
شبه وذلك لان وجه الشبه فى تشبيه الخد بالورد هو
الحمرة المشتركة الكلية اللازمة للجزئية المحسوسة وبهذا
الاعتبار سموا وجه الشبه فى مثل هذا حسيا فليتأمل
وايضا تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه
اما قريب مبتذل وهو ما اى التشبيه الذى ينتقل فيه
من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه
فى بادى الراى اى فى ظاهر الراى اذا جعلته من بدا
الامر يبدو اى ظهر وان جعلته مهموزا من بدأ فمعناه
فى اول الراى فظهور وجه التشبيه فى بادى الراى يكون
لوجهين اما لكونه امرا جمليا لا تفصيل فيه فان الجملة
اسبق الى النفس من التفصيل الا يرى ان ادراك
الانسان من حيث انه شئ او جسم او حيوان اسهل واقدم
من ادراكه من حيث انه جسم حساس متحرك بالارادة

الحق

فى تسمية اللازم وجه الشبه وجها

ناطق لان المفصل يشتمل على المجمل وشئ آخر ولهذا
كان العام اعرف من الخاص ووجب تقديمه فى
التعريفات الكاملة وكذلك ادراك الحواس فان
الرؤية تصل اولا الى الجملة ثم الى التفصيل ثانيا ولذلك
قيل النظرة الاولى حمقاء وفلان لم يمعن النظر
وكذلك قيل النظرة الاولى حمقاء وفلان لم يمعن النظر
ولم يتعمق وكذا ما يدرك بالبصر من تفاصيل الاصوات
والطعوم والروائح وغير ذلك فى المرة الثانية ما لا يدرك
فى المرة الاولى او قليل عطف على امرا جمليا اى او لكون
وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به فى
الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين
المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشئ مع ما يناسبه اسهل
حضورا منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز
فى المقدار والشكل فان فى وجه الشبه تفصيلا حيث
اعتبر المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور عند
حضور الجرة او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه
وغلبة حضور المشبه به فى الذهن مطلقا يكون لتكرره
اى تكرر المشبه به على الحس اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس
كصورة القمر منخسفا كالشمس اى كتشبيه الشمس بالمرآة
المجلوة فى الاستدارة والاستنارة فان فى وجه التشبيه
تفصيلا ما لكن المرآة غالب الحضور فى الذهن مطلقا
لمعارضة كل من القرب والتكرر التفصيل اى وانما

بجرة بسور مياه
تح

كصورة القمر غير منخسف اسهل حضورا
مما لا يتكرر على الحس

كان قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة او التكرار على الحس سببا لظهوره المؤدي الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة الاولى والتكرار على الحس في الثانية يعارض القليل لان كلا من القرب والتكرر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيبقى وجه الشبه كانه امر جلي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق في القسم الاول واما بعيد غريب عطف على اما قريب مبتذل وهو خلافه اي هو التشبيه الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور اي لخفاء وجهه في بادي الرأي وعدم الظهور يكون لامرين اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان وجه التشبيه فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولذا لا تقع في نفس الرائي للمرآة الدائمة الاضطراب الا بعد ان يستأنف تأملا ويكون في نظره متمهلا او ندور اي او لندور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر من تشبيه البنفسج بنار الكبريت واما مطلقا وندور حضور المشبه به مطلقا يكون لكونه وهميا كانياب الاغوال او مركبا خياليا كاعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد او مركبا عقليا كمثل الحمار

يجمل

يجمل اسفارا كما مر اشارة الى ما ذكرنا من الامثلة او لقلة تكرره اي تكرر المشبه به على الحس كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المرآة في كف الاشل ليست مما يتكرر على الحس لانه ربما يقضي الرجل دهره ولا يتفق له ان يرى مرآة في يد اشل وانما كان ندور حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه لانه فرع الطرفين والجامع المشترك الذي ينتقل اليه بكونه المشترك والجامع بينهما فلابد ان يحضر الطرفان اولا ثم يطلب ما يشتركان فيه والغرابة فيه اي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل من وجهين احدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه والثاني قلة تكرر المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان تنظر في اكثر من وصف واحد لشيء واحد او اكثر بمعنى ان تعتبر في الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في امر واحد او امرين او ثلثة او اكثر فلهذا قال ويقع اي التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان تاخذ بعضا من الاوصاف وتدع بعضا اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في قوله اي قول امرئ القيس حملت ردينيا كان سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان وان تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا قال الشيخ في اسرار البلاغة واعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة معناه ان معك وصفين او اوصافا فانت تنظر في اكثر من

شئ واحد وان تنظر في الشئ الواحد الى اكثر من جهة
واحدة ثم انه يقع على وجوه احدها ان تاخذ بعضها
وتدع بعضا كما فعل امرؤ القيس في اللهب حين
نزه الدخان عن السنا وجرده والثاني ان تنظر
من المشبه في امور ليعتبرها كلها وتطلبها في المشبه
كاعتبارك في تشبيه الثريا بالعنقود الانجم انفسها
والشكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة
مخصوصة في القرب ثم اعتبارك في العنقود الملاحية
مثل ذلك الثالث ان تنظر الى خاصة في الجنس
كما في عين الديك فانك لا تقصد فيه الى نفس
الحمرة بل الى ما ليس في كل حمرة ثم قال واعلم ان هذه القسمة
في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف والا فدقائقها
لا تكاد تضبط وكلما كانت التركيب خياليا كان او
عقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعد لكون تفاصيله
اكثر كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا الآية فانها عشر
جمل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها والتشبيه البليغ
ما كان من هذا الضرب اي من البعيد الغريب دون
القريب المبتذل لغرابته اي لكون هذا الضرب غريبا غير
مبتذل للاسماع ولا منسوجة عليه العناكب ولا يخفى
ان المعاني الغريبة ابلغ واحسن من المعاني المبتذلة
ولان نيل الشئ بعد طلبه الذ وموقعه في النفس الطف
وبالمسرة اولى ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه

ببرد الماء على الظماء ونعني بعدم الظهور في بادي
الراي ما يكون سببه لطف المعنى ودقته او ترتيب
بعض المعاني على بعض فان المعاني الشريفة قلما
تنفك من بناء ثان على اول ورد تال الى سابق فيحتاج
الى نظر وتامل ومهما اكل من الفكر اذا صادف نهجا
قويما وطريقا مستقيما يوصلا الى المطلوب ويظفر
بالمقصود والخفاء المردود المعدود في التعقيد
هو الخفاء الذي سببه سوء ترتيب الالفاظ واختلال
الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود وقد يتصرف
في التشبيه القريب المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه عن
الابتذال كقوله اي قول ابي الطيب لم تلق هذا الوجه شمس
نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس
قريب مبتذل لكن حديث الحياء قد اخرجه عن الابتذال
الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء ولم تلق ان
كان من لقيته بمعنى ابصرته فالتشبيه في البيت مكني
غير مصرح به وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته
فهو فعل ينبئ عن التشبيه اي لم يقابله ولم تعارضه
في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء ومثل قوله
الاغراق السحاب للتشبيهي اذا نظرت الى نداك فقابسته
بما فيها وقوله اي وكقوله الوطواط عزماته مثل النجوم
ثواقبا اي لوامع لولم يكن للثاقبات افول فان تشبيه
العزم بالنجم مبتذل لكن الشرط المذكور اخرجه الى الغرابة

ويسمى هذا التشبيه المشروط وهو ان يقيد المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي او عدمي يدل عليه تصريح اللفظ او سياق الكلام ومنه قولهم هي بدر يسكن الارض وهذه القبة فلك ساكن اي لو كان الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه اشار الى تقسيمه باعتبار الاداة بقوله وباعتبار اي والتشبيه باعتبار اداته اما مؤكد وهو ما حذف ادادته مثل وهي تمر مر السحاب اي مثل مر السحاب ومنه اي من المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة نحو والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء اي على ماء كاللجين اي الفضة في البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب يوصف بالصفرة قال الشاعر ورب نهار للفراق اصيله ووجهي كلا لونيهما متناسب فذهب الاصيل صفرته وشعاع الشمس فيه وعبث الريح بالغصون عبارة عن امالتها اياها وخص وقت الاصيل لانه من اطيب الاوقات كالسحر قال الابيوردي لياليه اسحار وفيه هواجر كما خجلت والشمس تنفض آصاله هكذا يجب ان ينقد الذهب فاللجين المذكور في البيت كما سبق الى بعض الاوهام الفاقدة للبصائر الناقدة من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم اعني الورق الذي يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء او ان الاصيل هو الشجر الذي له اصل وعرق وذهبه هو ورقه الذي اصفر ببرد الخريف وسقط منه على وجه الماء فكل من هذين الوجهين ابرد من الآخر او مرسل عطف على اما مؤكد وهو بخلافه اي ما ذكر اداته وصار مرسلا من التأكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر ان المشبه هو المشبه به كما مر من الامثلة السابقة المذكورة فيها اداة التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافي بافادته اي افادة الغرض كان يكون المشبه به اعرف شيء بوجه الشبه في بيان الحال او كان يكون المشبه به اتم شيء فيه اي وجه التشبيه في الحاق الناقص بالكامل او كان يكون المشبه به مسلم الحكم فيه اي في وجه التشبيه معروفه عند المخاطب في بيان الامكان او مردود وهو بخلافه اي ما يكون قاصرا عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما تحقق هذا الموضع خاتمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها وقد سبق ان اركانه اربعة فالحاصل من اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية فان المشبه به مذكور قطعا وح فاما ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او متروك وعلى التقادير الاربعة فالاداة اما مذكورة او محذوفة يصير ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به

كقولنا زيد كالاسد او كالسرحان في الشجاعة او لخلاف
الاداة كقولنا زيد كالاسد او كان زيد الاسد
وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها
بانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف
الوجه والاداة فاعلاها والا فمتوسط وهذا
هو المقصود في هذا المقام فلهذا قال فصل اعلى
مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر اركا
او بعضها فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف
الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون
بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كانه قيل واعلى
المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب
باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها حذف وجهه
واداته فقط اي بدون حذف المشبه نحو زيد اسد
او مع حذف المشبه نحو اسد في مقام الاخبار عن
زيد ثم اي الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم للتراخي
في الرتبة حذف احدهما اي وجهه واداته كذلك اي
فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كا
الاسد في مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد في
الشجاعة ونحو اسد في الشجاعة في الاخبار عن زيد
ولا قوة لغيرها اي لغير المذكورين وهما الاثنان الباقيان
نحو زيد كالاسد في الشجاعة او كالاسد في الشجاعة عند
الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاوليان متساويتان

نحو زيد اسد او اسد فقط

في القوة والاخريان متساويتان في عدم القوة والاثنا
الباقية متوسطة بينهما وذلك لان القوة اما بعموم
وجه الشبه من حيث الظاهر او باجراء المشبه به
على المشبه بانه هو هو نظرا الى الظاهر فما اشتمل عليهما
كالاوليين فهو في غاية القوة وما خلا عنهما
كالاخريين فلا قوة له وما اشتمل على احدهما
فقط فهو متوسط في القوة والضعف ثم لا
يبعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بان
حذف الاداة اقوى من حذف وجه الشبه لجعل
المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر بقي ههنا بحث
وهو الفرق بين نحو قولنا لقيني اسد ترمي ولقيت في
الحمام اسدا او بين نحو قولنا زيد اسد او اسد في نحو الا
خبار عن زيد حيث يعد الاول استعارة والثاني تشبيها
وتحقيق ذلك انه اذا اجري في الكلام لفظة دالة قرينة
دالة على تشبيه شيء بمعناه فهو على وجهين احدهما
ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيت
في الحمام اسدا اي رجلا شجاعا ولا خلاف ان هذا
استعارة لا تشبيه والثاني ان يكون المشبه
مذكورا او مقدرا وح فاسم المشبه به ان كان خبرا
عن المشبه او في حكم الخبر كخبر باب كان وان والمفعول
الثاني لباب علمت والحال والصفة فالاصح انه
يسمى تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع

هذه المواقع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه
لما اجرى عليه او نفيه عنه فاذا قلت زيد اسد
فصوغ الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد وهو
ممتنع على الحقيقة فيحمل على انه لاثبات شبه من الا
سد فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما
جيء به لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت اسدا فان الا
تيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشيء بل صوغ الكلام
لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه
فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد
نظر وتامل واذا افترقت الصورتان هذا الافتراق ناسب
ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى
احديهما تشبيها والاخرى استعارة هذا خلاصة كلام
الشيخ في اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس
من ذهب الى ان الثاني ايضا اعني نحو زيد اسد
استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه
والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة
المصطلحين هذا اذا كان المشبه به خبرا عن اسم المشبه او
في حكم الخبر وان لم يكن كذلك نحو رايت بزيد اسدا
او لقيني منه فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم
المشبه به على ما يدعى استعارته له لا باستعماله فيه
كما في لقيت اسدا ولا باثبات معناه له كما في زيد اسد
على اختلاف المذهبين ولا يسمى تشبيها ايضا لان الاتيان

باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم تقصد الدلالة
على المشابهة وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا
بعد تامل خلافا للسكاكي فانه يسمي مثل ذلك تشبيها
وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة
فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا
القسم اعني نحو زيد اسد فان حسن دخول اداة التشبيه
عليه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم
المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وهو شمس النهار
فانه يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان
لم يحسن دخول شيء من الادوات الا بتغيير صورة
الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض
تقدير اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة
بصفة لا تلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض
وشمس لا تغيب قال الشاعر شمس تالق والفراق
غروبها عنا وبدر والصدود كسوفه فانه لا يحسن
دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة الا بتغيير
صورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس
الا انه لا تغيب وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات
والصلات التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة
التشبيه فيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة اكثر
اطلاق وزيادة قرب كقوله اسد دم الاسد الهزبر
خضابه موت فريص الموت منه ترعد فانه لا
سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في

ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف
دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر الذي
هو اقوى الجنس خضاب يده دليل على انه فوقه وكذا
في الموت ومثله قول البحتري ؏ وبدر اضاء الارض
شرقا ومغربا ؏ وموضع رحلي منه اسود مظلم
فانه ان رجع فيه الى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى
هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر المعروف
موصوفا بما ليس فيه فظهر انه انما اراد ان يثبت من
الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف
للبدر فهو مبني على تخييل انه زاد في جنس البدر
واحد له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات
التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك
زيد رجل كيت وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن تقصد
اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن اسم المشبه
في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه تبين انه خارج عن
الاصل الذي تقدم من كون الاسم مجتلبا في اثبات
التشبيه فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح بدرا
امر قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة
الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف في هذا ونحوه يمتنع دخول
كان وحسبت لاقتضائهما ان يكون الخبر والمفعول
الثاني امرا ثابتا في الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم
والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك كان زيد الاسد
او خلاف الظاهر كقولك كان زيدا اسد والنكتة فيما

نحن فيه غير ثابتة فدخول كان وحسبت عليهما كالقياس
على المجهول وايضا هذا الفن اذا تاملت وتحققت سره
وجدت محصوله انك تدعي حدوث شيء هو من الجنس
المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها
فلم يكن بتقدير التشبيه فيه معنى مثلا كقولنا دم الاسد
الهزبر خضابه صفة عجيبة اختص بها الاسد المذكور
ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي
ولا معنى لتقدير التشبيه هذا محصول كلامه ومذهب
صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا
فهو تشبيه لا استعارة ولنا في هذا المقام كلام نذكره
في اول بحث الاستعارة ان شاء الله تعالى **الحقيقة
والمجاز** اي هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثاني من
مقاصد علم البيان والمقصود الاصلي انما هو بحث المجاز
لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما
من تقابل شبه تقابل العدم والملكة حيث اشتمل الحقيقة
على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في
غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز
وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب
الصحيح لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما
وضع له في الجملة فالتعرض للاصل مناسب وقد يقيدان
باللغويين ليتميزا من الحقيقة والمجاز العقليين اللذين
هما في الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم

اى مقابل للشرعى او العرفى فالمقيد بالعقلى يختص
الى مافى الاسناد والمطلق الى غيره سواء كان لغويا
او شرعيا او عرفيا الحقيقة فى الاصل فعيل بمعنى
فاعل من حق الشئ اذا ثبت او بمعنى مفعول من
حققت الشئ اذا اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او
المثبتة فى مكانها الاصلى والتاء فيها للنقل من الوصفية
وعند صاحب المفتاح التاء للتانيث على الوجهين
اما على الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث
سواء اجرى على موصوفه او لا نحو رجل ظريف وامرأة
ظريفة واما على الثانى فلانه يقدر لفظ الحقيقة
قبل النقل الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها
وفعيل بمعنى مفعول انما يستوى فيه المذكر والمؤنث
اذا اجرى على موصوفه نحو رجل قتيل وامرأة قتيل واما
اذا لم يجر على موصوفه فالتاء نيث واجب دفعا للالتباس
نحو مررت بقتيلة بنى فلان وقتيل بنى فلان ولا يخفى
على ما فيه من التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة
فى الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما اى فى معنى وضعت
تلك الكلمة له فى اصطلاح به التخاطب اى وضعت
له فى اصطلاح به يقع التخاطب فالجار والمجرور
متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة اذ لا معنى له
عند التامل فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل
الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا و

وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما استعمل
فى غير ما وضع له غلطا كقولك خذ الفرس مشيرا الى
كتاب بين يديك فان لفظ الفرس ههنا قد استعمل
فى غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثانى
المجاز الذى لم يستعمل فيما وضع له لا فى اصطلاح
التخاطب ولا فى غيره كالاسد فى الرجل الشجاع لان
الاستعارة وان كانت موضوعة بالتاويل
لكن الوضع عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع
بالتحقيق دون التاويل واحترز بقوله فى اصطلاح
التخاطب عن المجاز الذى استعمل فيما وضع له فى
اصطلاح آخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة
اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء فانها
تكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت هى له فى
اصطلاح الشرع لانها فى اصطلاح الشرع انما وضعت
للاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة
للدعاء فى اصطلاح آخر اعنى اللغة فان قلت كان
الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد
والمركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب
فيقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود فى هذا
الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعنى الحقيقة فى المفرد
والوضع اى وضع اللفظ تعيين اللفظ للدلالة على
معنى بنفسه اى ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه

فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى
معناه المجازى لان دلالته انما يكون بقرينة فان
قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايض عن ان يكون موضوعا
لانه انما يدل على معنى بغيره لا بنفسه فان معنى
قولهم الحرف ما دل على معنى فى غيره انه مشروط فى
دلالته على معناه الافرادى ذكر متعلقه قلت لا نم
ان معنى الدلالة على معنى فى غيره ما ذكرت بل ما اشار
اليه بعض المحققين من النحاة ان الحرف ما دل
على معنى ثابت فى لفظ غيره فاللام فى قولنا الرجل مثلا
يدل بنفسه على التعريف الذى هو فى الرجل وهل
فى قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام
الذى هو فى جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى
الدلالة ان يكون العلم بالتعيين كافيا فى الفهم دون
المشترك اى فخرج المجاز لا المشترك وهو ما وضع لمعنيين
او اكثر وضعا متعددا وذلك لانه قد عين للدلالة
على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد
المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك لا ينافى ذلك
وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله
ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما يعنى ان
مدلوله واحد من المعنيين غير معين فهذا مفهومه
ما دام منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم
والتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة اما اذا خصصته

باحد الوضعين كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر
او لا بمعنى الحيض فانه يتعين دليلا على الطهر
بالتعيين والقرينة لدفع مزاحمة الغير وتحقيقه
ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على معنى الطهر و
عينه للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى
الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان
يكون الدلالة بواسطته وحصل من هذين الوضعين
وضع آخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين
عند الاطلاق غير مجموع بينهما فكان الواضع وضعه
مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة بنفسه
على ذلك وقال اذا اطلق فمفهومه احدهما غير
مجموع بينهما هذا تحقيق كلام المفتاح وعلى هذا لا
يتوجه اعتراض المص بانا لا نم ان معناه الحقيقى ان
لا يتجاوز الطهر والحيض وما الدليل على انه عند
الاطلاق يدل عليه وبان قوله القرء بمعنى الطهر
او لا بمعنى الحيض دال بنفسه على الطهر بالتعيين
سهو ظاهر لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى
الحيض قرينة لفظية والقرينة كما يكون معنوية
يكون لفظية وفى اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك
دون الكناية وهو سهو من الناسخ لانه ان اريد
ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذى هو مستعملها
فالمجاز ايض كذلك لان اسدا فى قولك رايت اسدا

يعني موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس
وان اريد انها موضوعة بالنسبة الى لازم المسمى
الذي هو معنى الكناية ففساده واضح لظهور ان
دلالتها على اللازم ليست بنفسها بل بواسطة قرينة
لا يقال معنى قوله بنفسه اي من غير قرينة مانعة عن
ارادة الموضوع له او من غير قرينة لفظية لانا نقول
الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف
الوضع والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظية
حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلا في الحقيقة
فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز
دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ما صرح به السكاكي
حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية تشتركان في
كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا
غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له بل انما استعملت
في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم لا يوجب
كون اللفظ مستعملا فيه وسيجيء لهذا زيادة تحقيق
في باب الكناية ان شاء الله تعالى والقول بدلالة اللفظ
لذاته ظاهر فاسد من العجايب في هذا المقام ما وقع
لبعض مشاهير الائمة وحذاق العصر وهو انه نظر الى
لفظ الايضاح فتوهم ان هذا من تتمة اعتراضه على
السكاكي فقال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان
يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم والمصنف حيث ذكر

ان دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد توهم ان السكاكي
اراد بالدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية
ولا يحل لاحد ان يبطل كلام غيره بحمله على معنى قايله بري
عنه هذا كلامه واقول كيف حل لك ابطال كلام المصنف
بحمله على معنى هو بري عنه والعجب انه لم يتنبه ان المصنف
ايضا فسر الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه
وان السكاكي ايضا اورد هذا المذهب وابطله ثم تاوله
فما اليق بهذا الحال قول من قال حفظت شيئا وفاتت
عنك اشياء فنقول هذا ابتداء بحث يعني ان دلالة اللفظ
على معنى دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوي نسبته
الى جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص
هو ذات الكلمة يعني ان بين اللفظ والمعنى مناسبة
طبيعية يقتضي اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى
واتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد لان دلالة
اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ
لوجب ان لا يختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب
ان يفهم كل احد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل
عن المدلول ولو كان كل احد يفهم من كل لفظ ان لم الافظ على الواضع
ولامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على
المعنى المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول
بالغير ولامتنع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم
منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني كما في الاعلام المنقولة
وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية لما ذكر

ولا يمتنع وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان
والريان والمتضادين كالجون للاسود والابيض
لاستلزامه ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل
او جون اتصافه بالمتنافيين او المتضادين وهذا
اولى من قولهم لان الاسم الواحد لا يناسب بالذات
للنقيضين او المتضادين لانه ممنوع وقد تاول
اى القول بدلالة اللفظ لذاته السكاكى اى صرفه
عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة علمى الاشتقاق
والتصريف من ان للحروف فى نفسها خواص بها
تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط
بينهما وغير ذلك وتلك الخواص يقتضى ان يكون
العالم بها اذا اخذ فى تعيين شئ مركب منها لمعنى
لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم
بالفاء الذى هو حرف رخو لكسر الشئ من غير ان
يبين والقصم بالقاف الذى هو شديد لكسر الشئ
حتى يبين وان لهيآت تركيب الحروف ايضا خواص
كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى
لما فى مسماهما من الحركة وكذا فعل بضم العين مثل شرف
وكرم للافعال الطبيعية اللازمة وقس على هذا
والمجاز فى الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه
نقل الى الكلمة الجائزة اى المتعدية مكانها الاصلى
او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها
الاصلى كذا ذكره الشيخ فى اسرار البلاغة وزعم المصنف

ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتى
اى طريقا لها على معنى جاز المكان سلكه فان المجاز
طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب فى تسمية
الشئ باسم يغاير اعتبار المعنى فى وصف شئ بشئ
كتسمية انسان له حمرة باحمر ووصفه باحمر فان
اعتبار التناسب فى التسمية لترجيح الاسم على غيره
حال وضعه للمعنى وبيان انه اولى بذلك من غيره
وفى الوصف لصحة الاطلاق ولهذا يشترط بقاء المعنى
فى الوصف دون التسمية فعند زوال الحمرة لا يصح
وصفه باحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعتبار
المعنيين فى الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما
بل لاولوية ذلك وترجيحه على تسميتهما بغيرهما من
الاسماء فلا يصح فى اعتبار تناسب التسمية ان ينقض
بوجود ذلك المعنى فى غير المسمى فالمجاز مفرد ومركب
وحقيقة كل واحد منهما يخالف حقيقة الآخر فلا يمكن
جمعهما فى تعريف واحد اما المفرد فهو الكلمة المستعملة
فى غير ما وضعت له فى اصطلاح التخاطب على وجه يصح
مع قرينة عدم ارادته اى ارادة ما وضعت فاحترز
بالمستعملة عما لم يستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال
لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة وبقوله فى غير ما وضعت
له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما وقوله
فى اصطلاح التخاطب وهو متعلق بقوله وضعت
ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع له فى اصطلاح

آخر كلفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع
في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع
له في الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح
الذي وقع به التخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا
اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في الاركان ه
المخصوصة مجازا اي لا بد من العلاقة المعتبر نوعها
لان هذا معنى قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة
فيخرج الغلط من تعريف المجاز كما تقول خذ هذا
الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس على
وجه يصح لعدم العلاقة ويخرج الكناية ايضا بقوله
مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير
ما وضعت له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل
في غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية
وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا وقد يكون
منقولا والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي للموضوع
له الاول حتى هجر الاول وهو في اللغة حقيقة في
المعنى الاول مجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه
بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان
المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه في اللغة حقيقة
في الدعاء مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع
بالعكس ومنه ما غلب في بعض افراد الموضوع
له الاول كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس باعتبار
بجزوانه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار

الخصوصية الفرسية والدبيب جميعا يكون
مجازا هذا من حيث اللغة واما من حيث العرف
فهو موضوعة له ابتداء ورعاية معنى الدبيب
انما هي لمجرد المناسبة في التسمية بخلاف الحقيقة
فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى يصح
اطلاق الدابة على كل ما يوجد فيه الدبيب
بخلاف المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما
هو لصحة اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه لازم
ذلك المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد
فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على
كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة
في الشرع على كل دعاء وكل منهما اي من الحقيقة
والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص وهو ما
يتعين ناقله عن المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي
والكلامي وغير ذلك او عرفي عام لا يتعين ناقله
اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة
فهو لغوية وان كان الشارع فشرعية والا فعرفية
عامة او خاصة وبالجملة تنسب الى الواضع واما المجاز
فلان الاصطلاح الذي وقع به التخاطب وكان اللفظ
مستعملا في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح ان كان
هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح
الشرع فشرعي والا فعرفي عام او خاص كالاسد للسبع
والرجل الشجاع يعني ان لفظ اسد اذا استعمله

المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة
لغوية وفي الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا وصلاة
للعبادة والدعاء يعني اذا استعمل المخاطب بعرف
الشرع لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة يكون
حقيقة وفي الدعاء يكون مجازا شرعيا وفعل للفظ
والحدث يعني اذا استعمل المخاطب بعرف النحو في اللفظ
المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث يكون مجازا
ودابة للذي الاربع والانسان فانها في العرف العام
حقيقة في الاول مجاز في الثاني فما ذكر بلفظ النكرة
مثال الحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل نكرة من
المعرفتين اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي والمجا
مرسل ان كانت العلاقة المصححة غير المشابهة بين
المعنى المجازي والمعنى الحقيقي والا فاستعارة فالاستعارة
على هذا هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي
كاسد في قولنا رايت اسدا يرمي وكثيرا ما يطلق
الاستعارة على فعل المتكلم اعني على استعمال اسم المشبه به
في المشبه وح يكون بمعنى المصدر ويصح منه الاشتقاق
ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا
والمعنى المشبه به مستعارا منه والمعنى المشبه
مستعارا له والى هذا اشار بقوله فهما اي المشبه به
والمشبه مستعار منه ومستعار له واللفظ اي لفظ
المشبه به مستعار لان اللفظ بمنزلة لباس عارية طلب
من المشبه به لاجل المشبه والمرسل وهو ما كان العلاقة

غير

غير المشابهة كاليد في النعمة وهي موضوعة للجارحة
المخصوصة لكن من شان النعمة ان تصدر منها اي من اليد
وتصل الى المقصود بها فالجارحة المخصوصة
بمنزلة العلة الفاعلية لها وايضا بها يظهر النعمة
فهي بمنزلة العلة الصورية لها ومع هذا فلا
بد من اشارة الى المنعم ثم كثرت ايادي فلان
عندي وجلت يده لدي ونحو ذلك بخلاف
اتسعت اليد في البلد والقدرة اي وكاليد
في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة في اليد
وبها تكون الافعال الدالة على القدرة من البطش
والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك واما اليد
في قوله عليه السلام المؤمنون تتكافأ دماؤهم
ويسعى في ذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم
فمن باب التشبيه اي هم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق
بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور بعض اجزاء
اليد بعضا ان يختلف بها الجهة في التصرف كذلك
سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركين لان كلمة
التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ في اسرار البلاغة
من ان اليد ههنا استعارة للمؤمنين فهو مبني على
ما قلنا انه عنه من ان المشبه به اذا كان مما لا
يحسن دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة
عليه يحتمل القبول وههنا كذلك اذ يحسن ان يقال
هم كيد على من سواهم والراوية في الاداة اي في

الجواب لانه انه استعارة لان طرفي التشبيه مذكور شيخ

المزودة التي يجعل فيه الزاد اى الطعام المتخذ للسفر
والراوية في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة والقافية
كون البعير حاملا لها لما ذكر في المرسل عدة امثلة ارا
ان يشير الى عدة انواع العلاقة على وجه كلي ليقاس
عليها وذلك لان العلاقة يجب ان يكون مما اعتبرت
العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم في كل جزء من الجزئيات
لان ائمة الادب كانوا يتوقفون في الاطلاق
المجازي على ان ينقل من العرب نوع العلاقة ولم
يتوقفوا على ان يسمع احادها وجزئياتها مثلا
يجب ان يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب
على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على
النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع
النوعي لا بالوضع الشخصي وانواع العلاقة المعتبرة
كثيرة يرتقي الى ما ذكروه الى خمسة وعشرين والمص
قد اورد هنا تسعة غير ما سبق اولا في اطلاق اليد
على النعمة والقدرة لعلاقة السببية الصورية واطلاق
الراوية على المزادة لعلاقة المجاورة فقال ومنه اى
ومن المجاز المرسل تسمية الشيء باسم جزئه يعني ان في
هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع
لجزء الشيء عند اطلاقه على ذلك الشيء لان نفس التسمية
مجاز ففي العبارة تسامح كالعين وهي الجارحة المخصوصة
في الربيئة وهي الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك
لان العين لما كانت هي المقصودة في كون الرجل ربيئة

لان غيرها من الاعضاء مما لا يغني شيئا بدونها صارت
العين كانه الشخص كله فلا بد في الجزء المطلق على الكل
من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل
مثلا لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع على الربيئة وان
كان كل منهما جزءا منه وعكسه اى ومنه عكس المذكور
يعني تسمية الشيء باسم كله كالاصابع في اناملهم في قوله تعالى
يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق والانملة جزء
من الاصابع والغرض منه المبالغة كانه جعل جميع
الاصبع في الاذن لئلا يسمع شيئا من الصواعق وتسميته
اى ومنه تسمية الشيء باسم سببه نحو رعينا الغيث اي
النبات الذي سببه الغيث او تسمية الشيء باسم مسببه
نحو امطرت السماء نباتا اى غيثا لكون النبات مسببا
عنه واورد في الايضاح في امثلة تسمية السبب باسم
المسبب قولهم فلان اكل الدم وظاهر انه سهو لانه من
تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والعجب
انه قال من في تفسيره اى الدية المسببة عن الدم او ما كان
عليه اى تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه
في الزمان الماضي نحو وآتوا اليتامى اموالهم اى الذين
كانوا يتامى قبل ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ او تسميته
الشيء باسم ما يؤول ذلك الشيء اليه في الزمان المستقبل
نحو اني اراني اعصر خمرا اى عصيرا يؤول الى الخمر او تسميته الشيء
باسم محله نحو فليدع ناديه اى اهل ناديه الحال فيه

والنادى المجلس او تسمية الشئ باسم حاله اى باسم ما يحل فى ذلك الشئ نحو واما الذين ابيضت وجوههم ففى رحمة الله اى فى الجنة التى تحل فيها الرحمة او تسمية الشئ باسم آلته نحو واجعل لى لسان صدق فى الآخرين اى ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان فى الاخيرين نوع خفاء صرح به فى الكتاب فان قلت فى مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت يعتبر فى جميعها اللزوم بوجه ما اما فى الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه انما هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به اليه لا محالة فالاسد مثلا انما يستعمل فى الشجاع لا فى زيد وعمرو على الخصوص ولا شك فى انتقال الذهن من الاسد الى الشجاعة واما فى غيرها ففيه كلام ذكره بعض المتاخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له فى زمان سابق او لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول او بالقوة فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر التى اريقت واذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقى بالجملة فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقى اليه فى المجاز وان لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل فلابد ان تريد باللفظ معنى

الاولیا

لازما لمعناه الحقيقى ذهنا او بمعنى ينتقل الذهن من الحقيقى اليه فى الجملة ولا يشترط ان يلزم من تصوره تصوره واللزوم اما ذهنى محض كاطلاق البصير على الاعمى او منضم الى لزوم خارجى بحسب العادة او بحسب الواقع وذلك اما ان يكون احدهما جزءا للآخر كالقرآن للبعض والرقبة للعبد او خارجا عنه واللزوم بينهما قد يكون بحصول احدهما فى الآخر كالحال والمحل او سببية احدهما للآخر او مجاورتهما او يكون احدهما شرطا للآخر فجميع ذلك يشتمل على لزوم ولهذا يشترط فى اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والراس مثلا فان الانسان لا يمكن بدونهما بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الانسان فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان بين الشيئين علاقة فلا محالة يكون انتقال الذهن من احدهما الى الآخر فى الجملة وهذا معنى اللزوم فى هذا المقام والاستعارة وهى ما كانت علاقته المشابهة اى قصد ان اطلاقه على المعنى المجازى بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقى فاذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل فى الغلظ فهو استعارة وان اريد

انه اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على
الانف من غير قصد الى تشبيه فمجاز مرسلا فاللفظ
الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة
وان يكون مجازا مرسلا باعتبارين والاستعارة قد
تقيد بالتحقيقية وبهذا التقييد تتميز من التخييلية
والمكنى عنها وانما تسمى تحقيقية لتحقق معناها اى ما
عنى بها واستعملت هى فيه حسا او عقلا بان يكون
ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار
اليه اشارة حسية او عقلية فيقال ان اللفظ
نقل عن مسماه الاصلى فجعل اسما لهذا المعنى على
سبيل الاعارة للمبالغة فى تشبيهه بالمعنى الموضوع
فالحسى كقوله اى قول زهير بن ابى سلمى لدى اسد
شاك السلاح اى تام السلاح وكذا شائك السلاح
كانه شاك السلاح بالقلب والحذف مقذف اى
رجل شجاع اى قذف به كثيرا الى الوقايع وقيل قذف
باللحم ورمى فصار له جسامة ونبالة تمامه له لبد
اظفاره لم تقلم اللبدة الاسد ما تلبد من شعره
على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع فالاسد
ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا
وقوله تعالى اى والعقلى كقوله تعالى اهدنا الصراط
المستقيم اى الدين الحق وهو ملة الاسلام فهو
امر متحقق عقلا لا حسا وذكر صاحب المفتاح فى قوله

فاذاقها الله لباس الجوع ان الظاهر من القياس
عند اصحابنا الحمل على التخييل وان كان يحتمل عندى
ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبس الا
عند جوع من انتقاع اللون وتغيره ورثاثة هيئة
وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه
استعارة تحقيقية يحتمل ان يكون عقلية وان يكون
حسية لانه قال شبه ما غشى الانسان والتبس به
من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس
والحادثة الذى غشيه يحتمل ان يريد به الضرر
الحاصل من الجوع فيكون عقلية وان يريد انتقاع
اللون ورثاثة الهيئة فيكون حسية كما ذكره السكاكى
وبالجملة ليس المشبه هو الجوع بل الامر الحادث عنده
فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط قال المص
فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له
والمراد بمعناه ما عنى باللفظ واستعمل اللفظ فيه
فعلى هذا الا يتناول قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما
وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه
شئ به نحو زيد اسد ورايت زيدا اسدا ورايت به
اسدا لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم
يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع لاستحالة تشبيه
الشئ بنفسه على ان ما فى قولنا ما تضمن عبارة عن
المجاز اى مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة

وغيرها واسد في الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه
مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا لا نسلم ان اسدا
في نحو زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل
في معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة كما في رايت اسدا
يرمي بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على ان اداة
التشبيه ههنا محذوفة وان التقدير زيد كالاسد
فان قلت فقد استدل صاحب المفتاح على ذلك
بانك اذا قلت زيد اسد او وقعت اسدا على زيد
ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا وجب المصير
الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة قلت
لا نم وجوب المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان
اسد مستعملا في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا
عن الرجل الشجاع فصحة حمله على زيد ظاهرة وتحقيق
ذلك انا اذا قلنا في نحو رايت اسدا يرمي ان اسدا
استعارة فلا نعني انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة
بينهما ولا دلالة عليه وانما نعني انه استعارة عن شخص
موصوف بالشجاعة فقولنا زيد اسد اصله زيد رجل
شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في
معناه فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به
في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله
اسد علي وفي الحروب نعامة، اي مجترئ علي صائل
وكقوله، والطير اغربة عليه، اي باكية وكقوله غم همز مخزي
من القوارب

يدل على ان سواهم وانه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن
دخول اداة التشبيه عليه كما نقلنا عن عبد القاهر
وكذا الكلام في نحو لقيت اسدا اي شجاعا كالاسد واما
اذا ترك المشبه بالكلية لكن اتي بوجه التشبيه نحو
رايت اسدا في الشجاعة ونحو قوله، ولاحت من
بروج البدر بعدا، بدور ما تبرجها اكنان،
ففيه اشكال لان ترك المشبه لفظا وتقديرا واجراء اسم
المشبه به عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة وذكر
وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيها اي رايت رجلا
كالاسد في الشجاعة ولاحت من قصور مثل بروج البدر
في البعد فبينهما تدافع كذا ذكره صدر الافاضل في ضرام
السقط والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه لان المراد
بكون المشبه مقدرا في الكلام ان يكون محذوفا
كما في قوله تعالى صم بكم او يكون في الكلام ما يقتضي
تقديره كما في قولنا رايت اسدا شجاعا بدليل انهم
جعلوا الخيط الاسود في قوله تعالى حتى يتبين لكم
الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لان بيان
الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود ايضا
مبين بسواد آخر الليل وابعد من ذلك ما يشعر به
كلام صاحب الكشاف من ان قوله تعالى ضرب الله
مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل وقوله تعالى
وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه
وهذا ملح اجاج من باب التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه

كما في الاستعارة وليس باستعارة وهو مشكل لان التشبيه
ليس بمذكور ولا مقدر ويمكن التفصي عن هذا الاشكال
بان الاستعارة يجب ان يكون مستعملة في غير ما وضع له
وعلامته ان يصح وقوع اسم المشبه موقعه ولا يفوت
الا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رايت اسدا ان
يقال رجلا شجاعا وهذا ليس كذلك على ما يظهر بالتامل
وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين الموصوفين المؤمن
والكافر لان قوله تعالى ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون
حلية تلبسونها ينبئ عن انه قصد التشبيه لا الاستعارة
واراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر بانه قد شارك
العذب في منافع والكافر خلو عن المنفعة فهو
في طريقة قوله تعالى فهي كالحجارة او اشد قسوة
وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار ولخفاء ذلك ذهب
كثير من الناس الى ان الآيتين من قبيل الاستعارة
وان صاحب الكشاف اوردهما مثالين للاستعارة ولا
يخفى ضعفه على من يتامل لفظ الكشاف ودليل انها اي الاستعارة
مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لاعم
منهما اختلفوا في ان الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي
فذهب الجمهور الى انها مجاز لغوي بمعنى انها لفظ استعمل
في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة
كاسد مثلا في قولنا رايت اسدا يرمي موضوعة للمشبه به
اعني السبع المخصوص لا للمشبه اعني الرجل الشجاع ولا لاعم
من المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما

حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة
فيكون استعماله في المشبه استعمالا في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة
الموضوع له اعني المشبه به فيكون مجازا لغويا وفي هذا الكلام تصريح في انه اذا
اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه اي باعتبار
انه فرد العام فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رايت زيدا فقلت
رايت انسانا او رجلا فلفظ الانسان او رجل لم يستعمل الا فيما
وضع له لكنه قد وقع على زيد وكذا اذا قيل فاتني اكرمت
زيدا او اطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظة
ما فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان
ناطق فليتامل فان هذا البحث يشتبه على كثير من المحصلين
حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص و
يعترضون ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من
الوجوه ومنشؤه عدم التفرقة بين ما يستعمل فيه اللفظ
من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار ج
وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه وقيل انها
اي الاستعارة مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي
لانها لما لم يطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله اي دخول المشبه
في جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد
كان جواب لما استعمالها اي استعمال الاستعارة في المشبه كالمستعار
الاسد الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له وانما قلنا انها
لم تطلق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانه لو لم يكن كذلك

لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكانت الاعلام المنقولة
كيزيد ويشكر استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة
اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان
يقال لمن قال رأيت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا كما لا
يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا لان جعل اذا كان
متعديا الى مفعولين كان بمعنى صير ويفيد اثبات صفة لشيء
لا تقول جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة واذا كان
نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت
له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان
الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى
ان العقل تصرف فيه وجعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعله
ما ليس في الواقع واقعا مجازا عقليا ولهذا اي ولان اطلاق
اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس
المشبه به صح التعجب في قوله اي قول ابي الفضل بن العميد في غلام
قام على رأسه يظلله قامت تظللني اي توقع الظل علي من
الشمس نفس اعز علي من نفسي قامت تظللني ومن
عجب ويروى فيا عجبا ومن عجب شمس اي الغلام الذي
كالشمس في الحسن والبهاء تظللني من الشمس فلولا انه ادعى له معنى
الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى
اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر والنهي عنه
اي ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته شعار

شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا قد زر ازراره على القمر تقول زررت القميص عليه
ازره اذا شددت ازراره عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان
للنهي عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة
القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان كالقمر في الحسن والبهاء ورد
بان الادعاء اي رد هذا الدليل بان ادعاء دخول المشبه في
جنس المشبه به لا يقتضيه كونها اي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له
للعلم الضروري بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو
السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به مبني على انه
جعل افراد الاسد بطريق التأويل قسمين احدهما المتعارف
وهو الذي له غاية الجرأة ونهاية القوة في تلك الجثة وتلك
الصورة والهيئة الانيابات والمخالب الى غير ذلك والثاني غير المتعارف
وهو الذي له تلك الجرأة وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة والهيكل
المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله
في غير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى
الاسدية للرجل الشجاع ينافيه نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع
المخصوص واما التعجب والنهي عنه في البيتين المذكورين وغيرهما
فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة ودلالة على
ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب
على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه ايضا والاستعارة
تفارق الكذب بوجهين بالبناء على التأويل وبنصب القرينة
على ارادة خلاف الظاهر بغير ان في الاستعارة دعوى دخول المشبه

في جنس المشبه به مبنية على ما ذكر من جعل افراد المشبه به قسمين كما مر ثم
وانها تنافي الكذب ايضا لابد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة
المعنى الحقيقي الموضوع له وانها علامة ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب
فانه لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في
ترويج ظاهره وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى
الباطلة لبناء الدعوى فيها اي في الاستعارة على التأويل وتفارق
الكذب بنصب القرينة المانعة عن ارادة الظاهر وان الشارح العلامة
فسر الباطل بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف
ما في الضمير وانت تعلم ان تفسير الكذب خلاف ما عليه الجمهور ومختاره
السكاكي ومع هذا فلا وجه لتخصيص التأويل بمفارقة الباطل و
القرينة بمفارقة الكذب بل يحصل بكل منهما المفارقة عن
الباطل والكذب جميعا ثم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل — فرق بين الباطل والكذب
يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقا
للواقع بقياس الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع
بقياسه الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار
لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد ولا تكون الاستعارة علما لما سبق
من انها تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين
متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم لمنافاته اي العلم
الجنسية لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنسية تقتضي العموم
وتناول الافراد الا اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره
بوصف من الاوصاف كحاتم فانه تضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر

مادر بالبخل وسحبان في الفصاحة وباقل في الفهاهة فحينئذ يجوز ان يشبه
شخص بحاتم في الجود ويتأول في حاتم فيجعل كانه موضوع للجواد سواء كان
ذلك الرجل المعهود من طي او غيره كما جعل الاسد كانه موضوع
للشجاع سواء كان متعارفا او غيره فبهذا التأويل يكون
حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود والغير المتعارف وهو من
يتصف بالجود لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا في غير ما وضع له
فيكون استعارة نحو رأيت اليوم حاتما وقرينتها اي قرينة الاستعارة
لانها مجاز لابد له من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له
اما امر واحد كما في قولك رأيت اسدا يرمي او اكثر اي امران
او امور يكون كل واحد منها قرينة كقوله وان تعافوا اي كرهوا
العدل والايمان فان في ايماننا نيرانا اي سيوفا تلمع كشعل
النيران فتعلق قوله تعافوا بكل من العدل والايمان قرينة
على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط
تحاربون وتلجأون الى الطاعة بالسيوف او معان ملتئمة
مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد وبهذا ظهر
صحة كونه قسيما لقوله او اكثر كقوله اي قول البحتري وصاعقة
روي بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه مبتدأ موصوف
بقوله من نصله اي نصل سيف الممدوح قوله تنكفي من انكفاء
اي انقلب والباء في قوله بها للتعدية والمعنى رب صاعقة
من نصل سيفه يقلبها على رؤوس الاقران خمس سحائب اي انامله
الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا سحائب اي يصبها على اكفائه

في الحرب فيهلكهم بها والمراد بالرس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح لان
كلا من صيغتي جمع القلة والكثرة يستعار للآخر لما استعار السحائب للانامل
الممدوح ذكر ان هناك صاعقة وبيّن انها من نصل سيفه ثم قال
على رؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو عدد الانامل
فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحائب الانامل ومنها اي الاستعارة
تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلثة و
باعتبار اللفظ وباعتبار آخر غير ذلك فهي باعتبار الطرفين يعني
المستعار منه والمستعار له قسمان لان اجتماعهما اي الطرفين في
شيء اما ممكن نحو احييناه في قوله تعالى او من كان ميتا فاحييناه
اي ضالا فهديناه استعار الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل
الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب و
الاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء وهذا اولى من
قول المص ان الحيوة والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء واحد
واما استعارة الميت للضال فليست من هذا القبيل اذ لا
يمكن اتصاف الميت بالضلال فلهذا اقتصر على احييناه في او من
كان ميتا فاحييناه ولتسم هذه الاستعارة التي يمكن اجتماع
الطرفين فيها وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق
واما ممتنع عطف على قوله اما ممكن كاستعارة اسم المعدوم
للموجود لعدم غنائه هو بالفتح النفع اي لانتفاء النفع
في ذلك الموجود كما في المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم في
شيء ممتنع وكذلك الموجود لمن عدم وفقد اذ بقيت آثاره الجليلة الى

الى تحيي ذكره وتديم في الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحي الجاهل او العاجز
او النائم اسمه فان الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما وكذلك استعارة اسم
الميت للحي الجاهل او العاجز او النائم فان الموت والحيوة مما لا يمكن
اجتماعهما في شيء قال المص ثم الضدان ان كانا قابلين للشدة
والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف اولى فكل من
كان اقل علما او اضعف قوة كان اولى بان يستعار له اسم الميت لكن
الاقل علما اولى بذلك من الاقل قوة لان الادراك اقوم من الفعل
في كونه خاصة للحيوان لان افعاله المختصة به اعني الحركات الارادية
مسبوقة بالادراك فلما كان الادراك اقدم واشد اختصاصا
به كان النقصان فيه اشد تبعيدا له من الحيوة وتقريبا الى ضدها
وكذا في جانب الاشد فكل من كان اكثر علما او اشرف كان اولى
بان يقال له انه حي هذا كلامه ولا يخفى من الاختلال لان
الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم والجهل والقدرة
والعجز ولم يستعر اسم احدهما للآخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم
احد الضدين على الآخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف
فكل من كان ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم
عليه اولى والعبارة غير وافية بذلك وتسمى هذه الاستعارة التي
لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء عنادية لتعاند الطرفين ومنها اي
من العنادية الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل في ضده
اي الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي او نقيضه لما
مر اي لتنزيل التضاد او التناقض منزلة التناسب بواسطة

تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه نحو قوله تعالى فبشرهم بعذاب اليم
اي انذرهم استعيرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرورا في المخبر به
للانذار الذي هو ضدها بادخاله في جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك
رأيت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة والاستعارة
باعتبار الجامع اعني ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه
وجها وهنا جامعا قسمان لانه اي الجامع اما داخل في مفهوم الطرفين
اي المستعار له والمستعار منه نحو قوله عم خير الناس رجل ممسك
بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل في شعفة في غنيمة
حتى يأتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التي يفزع منها واصلها
من هاع يهيع اذا جبن والشعفة بفتح الشين رأس الجبل والمعنى
خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله او رجل
اعتزل الناس وسكن في بعض رؤس الجبال في غنم له قليل يرعاها
ويكتفي بها في امر معاشه ويعبد الله حتى يأتيه الموت استعار
الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما فان الجامع بين
العدو والطيران هو قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما اي
اي في مفهوم العدو والطيران الا انه في الطيران اقوى منه
في العدو قال الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه وبين نحو
رأيت اسدا ان الاشتراك هنا في وصف يوجد في جنسين مختلفين
كالاسد والانسان بخلاف الطيران والعدو فانهما جنس واحد وهو
المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها قلة تخلل
السكنات وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس ثم قال والفرق بين استعارة

الطيران للعدو واستعارة المرسن لانف الانسان مع ان في كل من
الطيران خصوص وصف ليس في الانف والعدو ان خصوص الوصف
الكائن في الطيران مرعي في استعارته للعدو بخلاف خصوص الوصف
في المرسن وكان ان التشبيه ههنا منظور بخلافه ثمه ولهذا لو
حفظ فيه التشبيه كان في غلط المثال عدا استعارة وقال الشيخ كان
الواجب ان لا يطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن موضع الانف
ونحو ذلك الا انا كرهت مخالفة السلف فانهم عدوه من الاستعارات
وخلطوا بها ما عندت بكلامهم في المجاز ونبهت على ذلك بان
سميته استعارة غير مفيدة وجه التشبيه بينها وبين الاستعارة
انك تنقل فيه الاسم الى مجانس كالمرسن والانف والمجانسة
ولك جهة من واحد واحد وهذا بخلاف اليد والنعمة اذ لا مجانسة
بينهما فلا يطلق اسم الاستعارة عليه فان قلت الجامع في المستعار منه
يجب ان يكون اقوى واشد ليكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر في
غير هذا الفن ان جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف
فكيف يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف
انما هو في الماهية الحقيقية الا يرى ان السواد جزء من المجموع المركب
من السواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف ووجه الشبه انما جعل
داخلا في مفهوم الطرفين لا في الماهية الحقيقية للطرفين
والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون امرا مركبا من امور
بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا فيها كما
في المفهوم مع كونه في احد المفهومين اشد واقوى الا في كون استعارة

الطيران للعدو من هذا القبيل نظرا الى ان الطيران هو قطع المسافة
بالجناح والسرعة لازمة له في الاكثر كالطيران للعدو
والاول اعني الخفي باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال
بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها
عن بعض في قوله وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة
الاجتماع الداخلة في مفهومهما وهي في القطع اشد وكذا استعارة
الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب للسرد الذي هو ضم حلق الدرع
والجامع ضم الاشياء وهو في مفهومهما الا انه في الاول اظهر واخص
عطف على قوله اما واخص كما مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع
والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ في اسرار
البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن في ذلك المخصوص منه
لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الشجاعة وحدها
فالجامع ههنا ايضا داخل في الطرفين وعلى هذا قياس غيره
قلت اما كلام الشيخ ففيه تجوز وتسامح للقطع بان الاسد موضوع
لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له واما المستعار له فهو الرجل
الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق بين المقيد والمجموع
على انه لو كان المستعار له هو المجموع ايضا يصح ان الجامع غير داخل في
مفهوم الطرفين باعتبار انه غير داخل في مفهوم المستعار منه
اعني الاسد وايضا تنقسم باعتبار الجامع وهو قسمان
اما عامية وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رايت اسدا يرمي
او خاصية وهي الغريبة التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا

وحصافة ارتفعوا عن طبقة العامة والغرابة قد تكون في نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه
نوع غرابة كما في قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرسا
بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والقى عنانه في قربوس سرجه وقف
مكانه الى ان يعود اليه واذا احتبى قربوسه اي مقدم سرجه وفي الصحاح
القربوس للسرج بعنانه علك الشكيم الى انصراف الزائر الشكيم والشكيمة
هي الحديدة المعترضة في فم الفرس واراد بالزائر نفسه بدليل ما قبله
عودته فيما ازور حبائبي اهماله وكذاك كل مخاطر شبه هيئة
وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس
بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبتي المحتبي ممتدا الى جانب ظهره
فاستعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب او غيره
لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه
فان قلت حصل التجوز ان يقال انه شبه هيئة وقوع العنان في
القربوس ممتدا الى جانبي الفم بهيئة وقوع الحبوة في ظهر المحتبي
ممتدا الى جانبي الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس و
الركبتان والساقان بمنزلة راس الفرس قلت الحسن ما ذكرناه
اولا لان الركبتين متقاربتين الشبه بالقربوس والثوب في
الركبتين ما يلي العلو ثم يمتد متسفلا الى الظهر كما ان الطرف
الذي يلي القربوس من العنان اعلى من الذي يلي فم الفرس
وقد تحصل الغرابة بتصرف في العامية كما في قوله فلما
قضينا من منى كل حاجة ومسح بالاركان من هو ماسح وشدت
على دهم المهارى رحالنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائح

الاباطح

اخذنا باطراف الاحاديث بيننا وسالت باعناق المطي الاباطح
الحدب جمع حدباء وهي الضامرة والمهاري جمع مهرية وهي الناقة المنسوبة
الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة والاباطح جمع ابطح وهو
مسيل الماء فيه دقاق الحصى لما فرغنا من اداء مناسك الحج ومسحنا
اركان البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا
وارتحلنا ولم ينتظر السائرون في غداة السائرين في الرواح
للاستعجال اخذنا في الاحاديث واخذت المطايا في سرعة المضي
استعار السيلان السيل الواقع في الاباطح لسير الابل سيرا
حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة والشبه فيهما
ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما افاد اللطف والغرابة اذ اسند
الفعل اعني قوله سالت الى الاباطح دون المطي او اعناقها
حتى افاد انه امتلأت الاباطح من الابل كما في قوله
واشتعل الرأس شيبا وادخل الاعناق في السير لان السرعة و
البطء في سير الابل يظهران غالبا في الاعناق ويتبين امرهما
في الهوادي وسائر الاجزاء تستند اليها في الحركة وتتبعها في
الثقل والخفة وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارة لالحاق
الشكل بالشكل كما في قول امرئ القيس فقلت له لما تمطى بصلبه
واردف اعجازا وناء بكلكل اراد وصف الليل بالطول فاستعار له
صلبا يتمطى به اذ كان كل ذي صلب يزيد شيئا في طوله عند تمطيه
ثم بالغ فجعل له اعجازا يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه
بالثقل على قلب ساهره والضغط له فاستعار له

فاستعار له كلكلا ينوء به اي ينهض به والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة
بالكناية كاليد للشمال والاستعارة باعتبار الثلثة اي المستعار منه والمستعار له
والجامع ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان او عقليان
او المستعار منه حسي والمستعار له عقلي او بالعكس فهذه اربعة اقسام
والجامع في الثلثة الاخيرة لا يكون الا عقليا لما عرفت في بحث التشبيه
والقسم الاول ينقسم ثلثة اقسام لان الجامع فيه اما حسي او عقلي
او مختلف فيه بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع ستة اقسام والى
هذا اشار بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي
اخرج لهم عجلا جسدا له خوار فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له
الحيوان الذي خلقه الله من حلي القبط التي سبكتها نار السامري
عند القائه في تلك الحلي التربة التي اخذها من موطئ فرس جبرئيل
عم والجامع الشكل فان ذلك الحيوان على شكل ولد البقرة و
كان كالصورة المنقوشة على جدرانه فهو حسي والجامع الشكل و
الجميع اي المستعار منه والمستعار له والجامع حسي يدرك بالبصر ومما عده
السكاكي من هذا القسم قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا فالمستعار منه
هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذي هو
في النار اقوى والجميع حسي والقرينة هو الاشتعال الذي هو من
خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية صح
للسكاكي ان يمثل به لان كلامه فيما هو اعم من الاستعارة المصرحة
والمكني عنها بخلاف المصنف فان كلامه في المصرحة وزعم المصنف ان فيه
تشبيهين الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والانارة وهذا

فهو استعارة بالكناية واثبات الشبه تخييلية فيكون الشبه في النفس بالاستعارة

الفارة الرغبة الانب الجامع نعذر تلاقيه فهذه الاستعارة تحقيقية

لكن الجامع فيها عقلي واما عقلي عطف على اما حسي يعني ان الاستعارة

التي طرفاها حسيان والجامع عقلي نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فان

المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء

عن مكان الليل وهو موضع القاء ظله وهما حسيان والجامع ما

يعقل من ترتب امر على امر آخر اي حصوله عقيب حصوله دائما او غالبا

كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء

من مكان الليل وهذا امر عقلي وبيان ذلك ان الظلمة هي

الاصل والنور طارئ عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد

سلخ النهار من الليل اي كشط وازيل كما يكشف عن الشيء الشيء

الطاري عليه الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار

كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر

وصاحب المفتاح ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض عليه

بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلمون

اي داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من

ظلمة الليل انما هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما

على القلب اي ظهور ظلمة الليل من النهار وبان المراد بظهور

النهار تميزه عن ظلمة الليل وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال كما في قول

الحماسي وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر اي زائل وفي قول ابي ذؤيب وعيرها الواشون

اني احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها فالمعنى ان المستعار له زوال

زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل فلا قائم من مقام عن فيكون موافقا للكلام

غيرهما وذكر بعض العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب

عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة من الاهاب

والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني وغيرهما الى

الاول فاستعمال الفاء في قوله تعالى فاذا هم مظلمون ظاهر على قول

غيرهما واما على قولهما فلا بد من جعله مجازا لا يعد في

العادة مرتبا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات

فقد يطول الزمان والعادة في مثله يقتضي عدم اعتبار المهلة

وقد يكون بالعكس كما في هذه الآية فان زمان النهار وان

توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول

الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا في اضعاف

ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كأنه يفاجئهم عقيب اخراج

النهار من الليل بلا مهلة نحو لا يحجزون اذ المفاجاة انما تصح

اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجأه

دخول الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان

يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام كما لا يستقيم ان يقال

كسرت الكوز ففاجأه الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصوله

الظلام فيكون نسبته ودخولهم في الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة

الانكسار الى الكسر فلهذا جعل السلخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه

واقول تقويته لذلك لا شك في ان ذلك انما يكون آية اذا اشتمل على نوع

الغرابة والاستعجاب بحيث يفترق الاول عن اقتدار وذلك انما هو في مفاجاة

الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار فليتأمل وإما مختلف بعضه
حسي وبعضه عقلي كقولك رأيت شمسًا وأنت تريد إنسانًا كالشمس
في حسن الطلعة وهو حسي ونباهة الشأن وهي عقلية وقد أهمل
صاحب المفتاح هذا القسم لندرة وقوعه ولأنه في التحقيق استعارتان
الجامع في إحداهما حسي وفي الأخرى عقلي كما مر فيما تقدم ولا يكون
نوعًا آخر فقد ولأن الاستعارة مبناها على التشبيه تتنوع إلى خمسة
أنواع تنوع التشبيه إليها لكنه قد ذكر في باب التشبيه الأقسام الستة
كلها وإلا عطف على قوله إن كان حسيين أي وإن لم يكن
الطرفان حسيين فهما أي الطرفان إما عقليان نحو من بعثنا من
مرقدنا فإن المستعار منه الرقاد أي النوم والمستعار له الموت
والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فإن قلت لم اعتبر
التشبيه في المصدر وجعل الاستعارة تبعية لما سيجيء من أنه إذا
كان اللفظ المستعار فعلًا أو مشتقًا منه فالاستعارة تبعية والتشبيه
في المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول أو غير
صفة كاسم الزمان والمكان والآلة قلت لأن المنظور في هذا
التشبيه هو الموت والرقاد لا مجرد القبر والمكان الذي ينام
فيه ويحتمل أن يكون المرقد بمعنى المصدر فيكون قوله المستعار منه
الرقاد تفسيرًا للكلام وتحقيقًا ويكون الاستعارة أصلية وههنا
بحث وهو أن الجامع يجب أن يكون في المستعار منه أقوى وأشهر
ولا شك أن عدم ظهور الأفعال في الموت الذي هو المستعار له
أقوى فهو لا يصلح جامعًا وقيل الجامع البعث الذي هو في النوم

النوم أقوى وأشهر لكونه مما لا شبهة فيه لأحد وقرينة الاستعارة
كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله تعالى هذا ما وعد الرحمن و
صدق المرسلون ومن جعل الجامع عدم ظهور الأفعال
من زعم أن القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لأن البعث لا
اختصاص له بالموت لأنه يقال بعثه من نومه إذا أيقظه
وبعث الموتى إذا نشرهم والقرينة يجب أن يكون لها اختصاص
بالمستعار له وأما مختلفان عطف على إما عقليان أي إما أحد
الطرفين حسي والآخر عقلي والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع
بما تؤمر فإن المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ
والجامع التأثير وهما عقليان والمعنى أبن الأمر إبانة لا
تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذا قوله ضربت عليهم الذلة أي جعلت
الذلة محيطة بهم كما تضرب الخيمة أو القبة على من فيها أو جعلت
الذلة ملصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على
الحائط فيلزمه فالمستعار منه ضرب القبة على الشخص أو ضرب الطين
على الحائط وهو حسي والمستعار له ثبوت الذلة والتصاقها بهم والجامع
الإحاطة أو اللزوم وهما عقليان فالاستعارة تبعية تصريحية
ويحتمل أن تشبه الذلة بالقبة أو الطين ويكون القرينة إسناد
الضرب المعدى بعلى إليها فيكون استعارة بالكناية وأما عكس
ذلك أي الطرفان مختلفان والحسي هو المستعار له نحو إنا لما طغى الماء
حملناكم في الجارية فإن المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه
التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان والاستعارة باعتبار

اللفظ المستعار قسمان لانه اي اللفظ المستعار ان كان اسم جنس
وهو ما دل على نفس الذات الصالحة لان تصدق على كثيرين
من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اي فالاستعارة
كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد
الاول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا ما يكون متأولا باسم
جنس كالعلم في نحو رأيت اليوم حاتما والا فتبعية اي وان لم يكن
اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه
من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل
واسمي الزمان والمكان والآلة والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة
تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه
مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقائق اي
الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف
دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة
غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضه لها ودون
الحروف وهو ظاهر واما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير
فمحذوف اي رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم وههنا نظر وهو
ان هذا الدليل بعد تسليمه انما يتمشى في الافعال واسماء الزمان والمكان
والآلة لانها لا تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح و
منبت طيب ونحو ذلك لا تقع اوصافا البتة وهم ايضا قد فصلوا
ما يشتق من الفعل بالصفات المشتقة وهذه ليست صفات بالاتفاق
ولهذا صرحوا بان تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير

صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة فان المقتل مثلا اسم
للمكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان يكون الاستعارة فيها
اصلية لا تبعية وان يقدر التشبيه في نفسها لا في مصادرها
ولا شك انا اذا قلنا بلغنا مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب
فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا
هذا مرقد فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد
فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات واسم الزمان
والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا
ظاهر فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر
التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر
اللفظ الدال على نفس الذات وح يكون الاستعارة في جميعها تبعية
فالتشبيه في الاولين اي الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر وفي
الثالث اي الحرف لمتعلق معناه اي لما تعلق به معنى الحرف
قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها
عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي
معناها الظرفية وكي معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف
والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار
المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها اي اذا افادت هذه الحروف
معاني رجع تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فيقدر التشبيه في متعلق
معنى الحرف كالجر وفي زيد في نعمة غير صحيح كما اشير اليه فيقدر
التشبيه في نطقت الحال بكذا والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق

اي بقدر تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله
الى الذهن ثم يدخل الدلالة في جنس النطق بالتأويل المذكور فيستعار
لها لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة فتكون الاستعارة
في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية وسمعت بعض
الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون
اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم
من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت ان اللفظ الواحد
بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون
استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى
الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشابهة والاخر غيرها
كالمشفر المستعمل في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار قصد
المشابهة في الغلظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعني مشفر
البعير في مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر فكذا
اطلاق النطق على الدلالة وح يصح التمثيل على احد الاعتبارين فافهم
ويقدر التشبيه في لام التعليل نحو فالتقطه اي موسى آل فرعون
ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة اي يقدر تشبيه العداوة
والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلته اي علة الالتقاط
الغائية كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط والحصول
بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل في العلة
الغائية فيكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور وهذا
الذي ذكره المص ماخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى

التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون
لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كانت نتيجة
التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لاجله
وهو غير مستقيم على مذهب المص لان المشبه يجب ان يكون متروكا
متروكا في الاستعارة على مذهبه سواء كانت اصلية او تبعية
غاية ما في الباب ان التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ
نعم هذا متوجه على ان يكون الاستعارة بالكناية في نفس المجرور
لانه المجرور اعني المشبه بالعداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح
بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون
من الاستعارة التبعية في شيء وكذا يصح على مذهب السكاكي في
الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعني العداوة واريد المشبه به اعني
العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فتحقق الاستعارة
التبعية وذلك انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط
بترتب العلة الغائية عليه ثم استعمل في المشبه به اللام الموضوعة
للدلالة على ترتب العلة الغائية الذي هو المشبه به فجرت الاستعارة
اولا في العلية والغرضية وتبعيتها في اللام كما مر في نطقت الحال فصار
حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية والحاصل انه ان قدر التشبيه
في متعلق ذلك فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة و
هو مختار السكاكي اذ قدر في نطقت الحال تشبيه الحال بانسان
متكلم ويكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف
كالعلية والظرفية وما اشبه ذلك فالاستعارة تبعية ومدار قرينتها

اي قرينة الاستعارة التبعية في الاولين اي الفعل وما يشتق منه
على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق الحقيقي لا يسند الى الحال او المفعول
نحو جمع الحق لنا في امام قتل البخل واحيى السماحا فان قتل واحيى
الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود ونحو قول القطامي لم تلق
قوما هم شر لاخوتهم منا عشية يجري بالدم الوادي نقريهم
لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد اللهذم من الاسنة
القاطع فاراد باللهذميات طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة
او اراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كالاحمري والقد القطع وزرد
الدرع وسردها نسجها فالمفعول الثاني اعني اللهذميات قرينة
على ان نقريهم استعارة وقد يكون المفعولان جميعا يصلح كل
منهما قرينة كقول الحريري واقري المسامع اما نطقت بيانا
يقود الحرون الشموسا فان تعلق اقري بكل من المسامع
والبيان دليل على الاستعارة او المجرور نحو قوله تعالى فبشرهم
بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان بشر استعارة او الى
الجميع اي الفاعل والمفعول والمجرور نحو قري حبيب فلان
الاعادي بالسيوف طعنات واما تمثيل الشارح بذلك بقوله
تقري الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا
ايقاظا فغير صحيح لان المجرور اعني في الاجفان متعلق بسرى لا بتقري
وما ذكره الشارح من انه قرينة على ان سرى استعارة لان السرى في
الحقيقة السير بالليل فليس بشيء لان المقصود ان يكون الجميع قرينة
الاستعارة واحدة وانما هي ها هنا قرينتها على كذا الجواز ان يكون

ان يكون القرينة غير ذلك كقول ابن الاعرابي نحو ما قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا
واما القرينة في الحروف فقد مر فقط والاستعارة باعتبار آخر
غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلثة اقسام لانها اما
ان لم تقترن بشيء يلائم المستعار له او المستعار منه او قرنت
بما يلائم المستعار له او قرنت بما يلائم المستعار منه الاول مطلقة
وهي ما لم تقترن بصفة ولا تفريع اي تفريع كلام مما يلائم المستعار له
او المستعار منه نحو عندي اسد والمراد بالصفة المعنوية لا النعت
النحوي على ما مر في باب القصر والثانية مجردة وهي ما قرن بما
يلائم المستعار له كقوله اي قول كثير غمر الرداء اي كثير العطاء
استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون
الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي يلائم العطاء دون
الرداء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام اعني قوله اذا
تبسم ضاحكا اي شارعا في الضحك آخذا فيه غلقت لضحكته
رقاب المال يقال غلق الرهن في يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه
يعني اذا تبسم غلقت رقاب امواله في ايدي السائلين وعليه قوله تعالى
فاذاقها الله لباس الجوع والخوف حيث لم يقل كساها فان المراد
وان كان ابلغ لكن الادراك بالذوق يستلزم بالمس من غير عكس
فكان في الاذاقة اشعار بشدة الاصابة بخلاف الكسوة وانما
لم يقل طعم الجوع لانه وان لائم الاذاقة فهو مفوت لما يفيده لفظ
اللباس من بيان ان الجوع والخوف عم اثرهما جميع البدن عموم الملابس
فان قيل المستعار له هو ما يدرك عند الجوع من الضرر وانتقاع اللون

ورشحه الى التشبيه على ما مر والاذاقة لا تناسب ذلك فكيف يكون تجريدا قلنا
قلنا المراد بالاذاقة اصابتها بما يدرك الامر الحادث الذي استعير له اللباس
كانه قيل فاصابها الله بلباس من الجوع والخوف والاذاقة
جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدائد وما
يقال ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب والذي يلوح
من كلام القوم في هذه الآية ان في لباس الجوع استعارتين احداهما
تحقيقية وهو انه شبه ما غشي الانسان عند الجوع والخوف
من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى
مكنية وهو انه شبه ما يدرك من اثر الضرر والالم بما يدرك من
طعم المر والبشع حتى اوقع عليه الاذاقة كذا في الكشاف
فعلى هذا يكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية فلا تكون ترشيحا
بل استعارة تخييلية والثالث مرشحة وهو ما قرن بما يلائم المستعار منه
نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فانه
فانه استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم
الاشتراء من الربح والتجارة ونظير الترشيح بالصفة قولك جاورت
اليوم بحرا زاخرا متلاطم الامواج وقد يجتمعان اي التجريد والترشيح
كقوله لدى اسد شاكي السلاح مقذف فهذا تجريد لانه وصف بما يلائم المستعار له
اعني الرجل الشجاع مقذف له لبد اظفاره لم تقلم فهذا ترشيح
لان هذا الوصف مما يلائم المستعار منه اعني الاسد الحقيقي والترشيح
ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد لاشتماله
على تحقيق المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها

فترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية له ومبناه اي مبنى الترشيح
على تناسي التشبيه وادعاء ان المستعار له نفس المستعار منه لا شيء شبيه به
حتى انه يبنى على علو القدر الذي يستعار له علو المكان ما يبنى على
علو المكان كقوله اي قول ابي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن
يزيد الشيباني ويذكر اباه وهذا البيت في مدح ابيه وذكر علوه ويصعد
حتى يظن الجهول بان له حاجة في السماء استعار الصعود لعلو
القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو
المكان والارتقاء الى السماء ولولا ان قصده ان يتناسى التشبيه
ويصر على انكاره فيجعله صاعدا الى السماء من حيث المسافة المكانية لما كان
لهذا الكلام وجه ونحوه اي ونحو البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان
لتناسي التشبيه ما مر من التعجب في قوله قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني
من الشمس والنهي عنه اي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته اذ لو لم
يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهي عنه وجه كما سبق
الا ان مذهب التعجب على عكس مذهب النهي عنه فان مذهب التعجب اثبات وصف
يمتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهي عنه اثبات خاصة من خواص
المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام بقوله واذا
جاز البناء على الفرع اي المشبه به مع الاعتراف بالاصل اي المشبه فذلك لان
الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف
من وجه الشبه لكن المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه
المقصود في الكلام بالاثبات والنفي ومنهم من اعتقد تسمية المشبه اصلا
والمشبه به فرعا وزعم ان المراد بالاصل هو المشبه وبالفرع هو الاستعارة وهو

وهو غلط لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه اذ لا ما

صحيح في الايضاح ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله واذا كانوا مع

التشبيه والاعتراف بالاصل لا يسوغون ان لا يبنوا الا على الفرع كما في

قوله اي قول العباس بن الاحنف هي الشمس مسكنها في السماء فعز امر من

عزاه حمله على العزاء وهو الصبر الفؤاد عزاء جميلا فلن تستطيع اليها

اليها اي الى الشمس الصعود ولن تستطيع الشمس اليك النزولا وجه

تقديم الظرف على المصدر قد سبق في شرح الديباجة مع وجه الحكم

هنا جواب الشرط اعني قوله واذا جاءوا اي فالبناء على الفرع مع

جحد الاصل كما في الاستعارة اولى بالجواز لانه قد طوي فيها ذكر الاصل اعني

المشبه وحيث انجر الكلام عليه هنا هو المجاز المفرد واما المجاز المركب

اللفظ المستعمل مجازا فيما اي في المعنى الذي شبه بمعناه الاصلي اي بالمعنى

الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون

وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد للمبالغة

في التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب

وحاصله ان تشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى

ثم يدعى ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فيطلق

على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها

كما يقال للمتردد في امر اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى وكما كتب

الوليد بن يزيد لما بويع الى مروان بن محمد وقد بلغه انه

متوقف في البيعة له اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى

فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد على ايهما شئت شبه صورة

صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب في امر فتارة

يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام

الدال على هذه الصورة في تلك الصورة ووجه الشبه وهو الاقدام

تارة والاحجام اخرى منتزع من عدة امور كما ترى وهذا اي

المجاز المركب يسمى التمثيل لان وجهه منتزع من متعدد على سبيل الاستعارة

لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو

طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل

الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بانه يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي

وفي هذا بحث وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون

غير استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها

بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع

مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات

فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد وان يكون ذلك

لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة التشبيه فاستعارة

والا فغير استعارة كقوله هواي مع الركب اليمانين مصعد البيت فان

المركب موضوع للاخبار والغرض اظهار التحزن والتحسر فهو مجاز

المركب لا استعارة وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب ومتى فشا

استعماله اي استعمال المجاز المركب او التمثيل كذلك على سبيل الاستعارة لا على

سبيل التشبيه لانه معناه الاصلي سمي مثلا ولهذا اي ولكون المثل

تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا تغير الامثال لان الاستعارة

يجب ان يكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو تطرق تغيير الى المثل لما كان

لفظ المشبه به بعينه فلا يكون غلطا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون
اللفظ الذي هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان
هو اللفظ الذي يختص بالمشبه به فلا يكون عارية ولهذا لا يتغير المثل بحسب
تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا
هو اللفظ الذي يختص بالمشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا [illegible]
اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك تقول له بالصيف ضيعت اللبن
بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد في امرأة واما ما يقع في كلام
من ذكر ضيعت اللبن بالصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل
بل هو ماخوذ من المثل واشارة اليه ولكون المثل مما فيه غرابة
استعير لفظه للحال او القصة او الصفة اذا كان لها شان
عجيب ونوع غرابة كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا اي
حالهم العجيبة الشان وكقوله ولله المثل الاعلى اي الصفة
العجيبة وكقوله مثل الجنة التي وعد المتقون اي فيما
اي فيما قصصنا عليكم من العجائب قصة الجنة العجيبة

فصل في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية

قد اتفقت [illegible] على ان في مثل قولنا اظفار المنية نشبت
بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطربت
في تشخيص المعنيين الذين يطلق عليهما هذان اللفظان
ومحصل ذلك الى ثلاثة اقوال الاول منها ما يفهم من كلام القدماء
والثاني ما ذهب اليه السكاكي وسيجي بيانهما والثالث
ما اورده المصنف وان كان عنده امرين معنويين غير
داخلين في تعريف المجاز اوردهما فصلا في ذيل بحث الاستعارة
تتميما لاقسامها وتكميلا للمعاني التي يطلق عليها لفظها فقال قد يضمر
التشبيه في النفس اي في نفس المتكلم فلا يصرح بشيء من
اركانه سوى المشبه فان قلت قد سبق في التشبيه ان ذكر
المشبه به واجب البتة وان اقسامه لا تخرج عن ثمانية باعتبار
ذكر الاركان وتركها قلت ذلك انما هو في التشبيه المظهر فقط
بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك
امر محقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر
في النفس استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه لم
يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة
فمجرد تسمية خالية عن المناسبة ويسمى اثبات ذلك الامر
المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير
للمشبه ذلك الامر الذي يختص بالمشبه به وبه يكون كماله او قوامه
في وجه الشبه لتخييل انه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به
المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه بدونه و
الثاني ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فاشار الى الاول
بقوله كما في قول ابي ذؤيب الهذلي واذا المنية انشبت اي
علقت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع والتميمة الخرزة
التي تجعل معاذة يعني اذا علق الموت مخلبه في شيء ليذهب به
بطلت عنده الحيل روي انه هلك لابي ذؤيب في عام واحد
خمسة بنين وكانوا فيمن هاجروا الى مصر فرثاهم بقصيدة

منها هذا البيت ومنها قوله اودى بنيّ واعقبوني حسرة عند
الرقاد وعبرة لا تقلع حكي ان حسن بن علي رضي الله عنهما دخل
على معاوية يعوده فلما راه معاوية قام وتجلدي للشامتين اريهم
اني لريب الدهر لا اتضعضع فالحسن على الفور وقال واذا المنية انشبت اظفارها
شبه اي الهذلي في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر
والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا ابقاء على
ذي فضيلة فاثبت لها اي للمنية الاظفار التي لا يكمل ذلك
الاغتيال فيه اي في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة في التشبيه
فتشبيه المنية بالسبع استعارة واثبات الاظفار للمنية استعارة
تخييلية واشار الى الثاني بقوله وكما في قول الآخر ولئن نطقت
بشكر برك مفصحا فلسان حالي بالشكاية انطق شبه الحال
بانسان متكلم في الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة بالكناية
فاثبت لها اي للحال اللسان الذي به قوامها اي قوام الدلالة
فيه اي في الانسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية فعلى ما ذكره
المصنف كل من لفظي الاظفار والمنية حقيقة مستعملة في المعنى
الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز هو في اثبات
شيء لشيء ليس هو له وهذا عقلي كاثبات الانبات
للربيع على ما سبق والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية امران
معنويان وهما فعلان للمتكلم متلازمان في الكلام لا تتحقق
احداهما بدون الاخرى لان التخييلية يجب ان يكون قرينة للمكنية
البتة وهي يجب ان يكون قرينتها التخييلية البتة فان قلت فا

فماذا يقول المصنف في مثل قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا
ان يقول تسليم صحة هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه لا استعارة
تخييلية كما في قوله عليه السلام اسرعكن لحوقا بي
اطولكن يدا ترشيحا للمجاز اعني اليد المستعملة في النعمة فان
قلت ما ذكره المصنف رحمه الله من تفسير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند
له في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية وكانه استنباط منه
فما التفسير الصحيح قلت معناها الصحيح المذكور في كلام السلف هو
ان لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود
بقولنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل
الشجاع في قولنا رايت اسدا لكنا لم نصرح بذكر المستعار اعني السبع بل
اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه الى المقصود كما هو شان الكناية
فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان
المفترس والمستعار له هو المنية وهذا ينبئ كلام صاحب الكشاف
في قوله تعالى ينقضون عهد الله حيث شاع استعمال النقض في ابطال
العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه
من ثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة
ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر
شيء من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس
اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا الكلام وهو صريح
في ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه
لكنا قد استفدنا منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان يكون

مجازا عن الصحو فقال صحا القلب عن سلمى واقصر باطله يقال اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه اي تركه
وامتنع عنه اي امتنع القلب عن باطله واقصر هو عن باطله والعائد اليه الضمير ان يقال امتنع باطله
عنه وتركه وعري افراس الصبا ورواحله مقدار اشارة الى المثالين في الاستعارة
بالكناية والتخييلية اورده تنبيها على ان من التخييلية ما يحتمل ان يكون
تحقيقية ومع ذلك سماها السكاكي الاستعارة التخييلية المحتملة للتحقيق
والتخييل وعند حملها على التحقيقية يبقى الاستعارة بالكناية ضرورة
فاشار اولا الى بيان التخييلية وقال اراد اي زهير ان يبين
انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغي واعرض عن
معاودته فبطلت آلاته اي الآلات ما كان يرتكبه وكذا الضمير في معاودته
فشبه زهير في نفسه الصبا بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة
قضى منها اي من تلك الجهة الوطر فاهملت آلاتها ووجه
الشبه الاشتغال التام به وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة
ولا محترز عن معركة وهذا التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية
فاثبت له اي بعض الصبا بعد ان شبه الصبا بالجهة المذكورة اثبت له بعض
ما يختص تلك الجهة اعني الافراس والرواحل التي بها قوام
جهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة تخييلية
فالصبا على هذا التقدير من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة
يقال صبا يصبو صبوة وصبوا اي مال الى الجهل والفتوة كذا في
الصحاح لا من الصباء بالمد بفتح الصاد يقال صبي صباء مثل
سمع سماعا اي لعب مع الصبيان واشار الى التحقيقية بقوله ويحتمل انه
اي زهير اراد بالافراس والرواحل دواعي النفوس وشهواتها

استعارة تخييلية بل قد يكون تحقيقية كاستعارة النقض
لابطال العهد وعلى هذا مبنى الكلام على ما ذكره واما الشيخ عبد القاهر
فلم يصرح كلامه بذكر الاستعارة بالكناية وانما دل على ان في قولنا
اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية ما يلبس لها بناء
على تشبيهها بما له الاظفار وهو السبع وهذا قريب مما ذكره المصنف
في التخييلية وذلك انه قال في اسرار البلاغة الاستعارة على قسمين
احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الاصلي الى شيء آخر ثابت معلوم يمكن ان ينص عليه
ويشار اليه فيقال ان هذا هو المراد بالاسم والثاني ان يؤخذ الاسم
عن حقيقته ويوضع موضعا لا يبين فيه شيء يشار اليه فيقال
هو المراد بالاسم كقول لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة اذ
اصبحت بيد الشمال زمامها ان جعل للشمال يدا فيجري عليه
عليه اسم اليد ولهذا لا يصح ان يقال انما صحبت شيئا مثل
اليد للشمال كما تقول رأيت رجلا مثل الاسد وانما يتأتى
ذلك التشبيه في هذا البعد ان تخير الطريقة فتقول اذ صحبت
الشمال في قوة تأثيرها في الغداة شبه الملك المالك تصريف
الشيء بيده فيجد التشبيه المنتزع ملحقا بالشيء المستعار يصح بل محال
يضاف اليه لانك تجعل للشمال مثل ما هي اليد من الشيء الجمل
المستعار له اعني الشمال مثلا او شيء وغيره ان تثبت له حكم من
ان يكون له ذلك الشيء وهذا ايضا لا خلاف في ان لفظ اليد
استعارة مع انه لم ينقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد
وانما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا وكذا في قول زهير صحا اي امتنع الى المجاز

والقوى اي صفتها التي استعمال الآلات واراد بها الاسباب التي
فلما نسبا ضدقي انبات البقل الى الاوان الربيعي وعنفوان الشباب مثلا الى ما
والمقارن الاعوان والانوان فتكون الاستعارة اي استعارة الافتراس
وارد واصل تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعي و
اذا اريد بها اسباب انبات البقل ولما كان كلام صاحب المفتاح
في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية
مخالفا لما ذكره المصنف في هذه مواضع اراد ان يشير اليها والى ما فيها
وما عليها فوضع لذلك فصلا وقال فصل عرف السكاكي الحقيقة اللغوية
بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع واحترز بالقيد الاخير
وهو قوله من غير تأويل في الوضع عن الاستعارة على اصح القولين وهو القول
بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فلا بد
من الاحتراز عنها واما على القول الآخر وهو انها مجاز عقلي بمعنى
ان التصرف في امر عقلي هو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل
فيما وضع فيكون حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فانها
اي انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها مستعملة للجنس
فيما وضعت له بتأويل هو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل افراد
المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف فيجوز وقولنا المستعملة فيما
وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لا بد من التقييد بقولنا من غير تأويل وهذا
هو المعنى الصحيح الذي يجب ان يقصده السكاكي لكن عبارته قاصرة
عن ذلك لانه قال واحترزت بهذا القيد ليحترز به عن الاستعارة
ففي الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين

القولين ولا نسميها حقيقة بل نجعلها مجازا لغويا لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له
على ضرب من التأويل وفي النظر ان قوله على اصح القولين متعلقا بقوله مستعملة فيما
وضعت له لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة وليس بصحيح لما سبق من ان الاختلاف
انما هو في كونها مجازا لغويا ام عقليا لا في كونها مستعملة فيما وضعت له
لاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له في الجملة ولو اريد
الوضع بالتحقيق فليس على اصح القولين ولو كان كذلك فحري بقوله من غير
تأويل فلينبه على ما وجه ان يتعلق بقوله ليحترز به عن الاستعارة ويترك كون
الكلام قلقا وعرف السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة
له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة
عن ارادة معناها في ذلك النوع والبارزة في قوله بالنسبة متعلق بالغير
واللام في الغير للعهد اي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة
له في اللغة او الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة
حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها
اللغوي فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد
بمنزلة قولنا في الاصطلاح به التخاطب مع انه اوضح وادل على المقصود
اقامه المصنف مقامه فقال في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح
به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته اي ارادة معناها في ذلك
الاصطلاح واتى السكاكي بقيد التحقيق اي قيد الوضع في تعريفه غير ما وضعت له
بقوله بالتحقيق ليدخل في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما
مر من انها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد
بالتحقيق لم يدخل في التعريف لانه لا يصدق عليها انها مستعملة في غير

ما وضعت له هذا اوضح لكن عبارته في هذا المقام قلقة لانه ذكر قيد بالتحقيق
احترازا عن ان لا يخرج الاستعارة وهذا فاسد لانه احتراز عن خروج الاستعارة
لا عن عدم خروجها فيجب ان يكون لا زائدة مثلها في قوله تعالى لئلا يعلم وقوله ايضا
وقوله استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احترازا عما اذا اتفق كون
الكلمة مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة الى ذلك النوع حقيقتها كما
اذا استعمل صاحب اللغة لفظ في مثلا ... مجازا او صاحب
الشرع لفظ الصلوة في الدعاء مجازا او صاحب العرف لفظ الدابة في
الحمار مجازا او هذا ايضا في النظر فاسد لان معنى ذلك المجاز يخرج
الاحتراز عنه فلا بد هاهنا من حذف مضاف اي احترازا عن خروج ما اذا
اتفق او نحو ذلك ورد ما ذكره السكاكي بان الوضع وما يشتق منه اذا
اطلق لا يتناول الوضع بالتاويل لانه فسر الوضع بتعيين
اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قولي بنفسه احتراز عن المجاز المعين
بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعينه
بازائه انما هو بواسطة القرينة فلا حاجة الى هذا القيد في تقييد الوضع
في تعريف الحقيقة بعدم التاويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان
يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد وان اراد ذلك فقد يتميز عن كذا كذا
يضيع على المجوز تسامح وجوابه ما لا نسلم ان الوضع عند الاطلاق لا
يتناول الوضع بالتاويل والتقييد بقولنا بنفسه انما يصح للاحتراز عن المجاز
المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى بنفسه
بحسب الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلا ينافي الوضع
كما في المشترك فان المشترك يدعى ان افراد الاسد قسمان متعارف وغير متعارف

متعارف ونصب القرينة انما هو لنفي المتعارف لتعيين المراد اي غير المتعارف فلا يتقرر الاسد مطلقا
وان لا يتيقن الادعاء المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف
هذا الكلام ورد ايضا ما ذكره بان التقييد باصطلاح به التخاطب
او ما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلوة
اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فكذا لا بد منه في تعريف
الحقيقة ايضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة
وان لم يكن فيما وضع له في هذا الاصطلاح ولا تاويل في هذا الوضع لما
عرفت من معنى التاويل من انه مختص باخراج الاستعارة فاهمال هذا القيد
في تعريف الحقيقة مخل به ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد في تعريفها
انما يكون بهذه العبارة اعني قولنا في اصطلاح به التخاطب
لا بعبارة المفتاح اذ لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالا
فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها لزم الدور اما الاول
فظاهر واما الثاني فلكون الحقيقة ماخوذة في تعريف المجاز وما يقال
من ان هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره فيه
بذكره في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات
فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه لكمال الاهتمام بالتعريفات وكذا ما يقال
ان قوله الوضع بلام العهد اغنى عن هذا القيد لانا نقول المعهود هو
الوضع الذي استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع
الذي وقع به التخاطب اذ لا دلالة عليه ولو سلم ذلك فلا يتم ايضا في
تقييد الموضوعة في قوله فيما هي موضوعة له بالوضع الذي فيه وقع
التخاطب لا بالتعريف والتعريف سوى هذا من الجواب التحقيقي

بين ان اطلاق الحكم بارض ضيع شرعا بالجنبة كما في قولنا الجواد كالبحر
اي من حيث انه جواد فالمعنى هنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملات فيما
فيما هو موضوعة له من حيث انها موضوعة له وبه يخرج على التعريف السابق
اذا استعملها الشارع في الدعاء لان استعمالها بالحالة في الدعاء لازم
للموضوع لا يقال فعلى هذا ينبغي ان يذكر القيد في تعريف المجاز ايضا
ايضا لانا نقول اولا الاصل عدم ذكر القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار عن
تركها وثانيا انه لو ترك في تعريف المجاز ايضا لصار المعنى ان الكلمة
المستعملة في غير ما وضعت له ليس من حيث انه غير الموضوع بل من حيث
انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة
الموضوع له فهذا جاز تركه من تعريف الحقيقة دون المجاز قلنا حال وعن الاخير
ايضا بان تعريفه للمجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا
على وجه يصح واجيب بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها
اذ لا نصب للغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط
لان اشارته الى الكتاب حسبت يقول خذ هذا الفرس مشيرا
الى كتاب بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس
معناه الموضوع له وكذا اذا قال الكتب هذا الفرس وقسم السكاكي
المجاز اللغوي الراجع الى المعنى المتضمنة للفائدة الى الاستعارة
وغيرها بانه ان تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة
وعرف السكاكي الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد
به اي بالطرف المذكور الآخر اي الطرف الآخر المتروك مدعيا دخوله

دخول المشبه في جنس المشبه به كما تقول في الحمام رأيت اسدا وانت تريد به الرجل الشجاع
مدعيا انه من جنس الاسود فتثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم
جنسه وكما تقول انشبت المنية اظفارها وانت تريد بالمنية
السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يخص المشبه به اعني
السبع وهو الاظفار فالشجاع قد يكون اكتسب اسم الاسد
كما ان الحيوان المفترس والمنية قد ثبت مع الاظفار
في مرض السبع معها في انه لا ينبغي كما هو شان العارية فان
المستعير يتجوز مع العارية في مرض المستعار منه لا يتغاير
الآن اصلهما ما الكلمة او ان حرف ليس مجازا وليسمى المشبه به سواء
كان المذكور او المتروك مستعارا منه ويسمى اسم المشبه به مستعارا
لهذا الكلام وهو دال على ان المستعار منه في الاستعارة بالكناية
هو السبع المتروك والمستعار هو لفظ السبع والمستعار له
المنية وكلامه في بحث التبعية كان مشعرا بان المستعار هو
الاظفار وسنذكر من كلامه ما ينافي الجميع وبالجملة قد وقع منه على
زعم القوم خبط في تحقيق الاستعارة بالكناية وقسمها اي قسم
السكاكي الاستعارة الى المصرح بها والمكنى عنها وعنى بالمصرح
بها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به
وجعل منها اي من الاستعارة المصرح بها تحقيقية
وتخييلية وانما لم يقل قسمها اليها لان المتبادر الى الفهم من

التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وقد ذكر قسما آخر
وسماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكرنا في بيت زهير
وفسر التحقيقية بما اي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا
وعد التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قولك اني اراك تقدم
رجلا وتؤخر اخرى منها اي من التحقيقية حيث قسم الاستعارة
المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف
احدى الصورتين المنتزعتين من امور لوصف صورة
اخرى ورد ذلك بانه اي التمثيل مستلزم للتركيب المنافي للافراد
فلا يصح عده من الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد
لان تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات
والا يلزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللوازم عند وجود
الملزوم وجوابه انه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة
لا من الاستعارة التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة المجاز
المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة مجازا مفردا
كما يقال الابيض اما حيوان او غير حيوان والحيوان قد
يكون ابيض وقد لا يكون ومما يدل قطعا على انه لم يجعل
المطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمة
المستعملة في غير ما وضعت له انه ذكر بعد تعريف المجاز
ان المجاز اسف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان

راجعان الى المعنى

قسمان لغوي وعقلي راجعان الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة
والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها و
المتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة و
ظاهر ان المجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز
المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم
انه ليس مورد القسمة واجيب بوجوه آخر الاول
ان الكلمة قد يطلق على ما يعم المركب ايضا كلفظة
اسم فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ المفرد
ليعلم المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة
في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من
غير قرينة مع انه صرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو
المجاز المستعمل في ذلك لكن نقول بعد ما اريد بالكلمة ما يعم
المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع الشخصي لم
يدخل المركب في التعريف لانه موضوع بازاء المعنى المجازي
وضعا نوعيا على ما بين في علم الاصول والثاني انا لا نسلم
ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على
التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين
كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية وفيه نظر
لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية

فلا يصح في التعريف من غير قرينة مع انه صرح الخ لانه لو
ان مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصح
رد كلام المص حيث ادعى استلزامه التركيب ولا يصح
لتوجيه كلام السكاكي لانه قد تقدم من التحقيقية مثل قولنا
اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه ليس ههنا
شئ من المشبه به بمفرده ولا مجاز في مفرد من مفرداته بل
في نفس الكلمة الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي و
الحاصل انه ان لم يستلزم التركيب فلم يستلزم الافراد
ايضا وهذا كاف في الاعتراض الثالث ان اضافة
الكلمة الى شئ او تقييدها واقترانها بالنفي لا يخرجها
عن ان يكون كلمة فالاستعارة ههنا هو التقديم المضاف
الى الرجل المقترن بتأخير اخرى والمستعار له هو التردد
فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية السقوط
وان كان صادرا عمن هو في غاية الحذاقة والاشتهار
لتصحيح للقطع بان لفظه تقدم في قولنا تقدم رجلا و
تؤخر اخرى مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو في
استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة تردد
من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة
لا يريد فيؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة في علم

النوب آمنين

في علم البيان وفسر السكاكي الاستعارة التخييلية بما لا تحقق
لمعناه حسا ولا عقلا بل هو اي معناه صورة وهمية
محضة لا يشوبها شئ من التحقق العقلي او الحسي
كلفظ اظفار في قول الهذلي واذا المنية انشبت
اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم
الى شرع
في تصويرها بصورته اي تصوير المنية بصورة السبع
واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع للمنية وعلى
اي اختراع لوازمها
الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به
فاخترع لها اي للمنية صورة مثل صورة الاظفار المحققة
ثم اطلق عليه اي على المخترع الصورة التي هي مثل
صورة الاظفار لفظ الاظفار فيكون استعارة تصريحية
لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على
المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة
والقرينة اضافتها الى المنية فالتخييلية عنده لا تجب ان
تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل السكاكي لها بنحو اظفار
المنية الشبيهة بالسبع ولسان الحال الشبيهة بالمتكلم وزمام
الشبيهة بالناقة فصرح بالتشبيه ليكون الاستعارة في
الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وفي المص رحمه انه بعيد
جدا اذ لا يوجد له مثال في الكلام واما قوله الى تمام التشقيق

ماء الملام فزعم السكاكي انه استعارة تخييلية غير تابعة للمكنى عنها
وذلك بانه توهم للملام شيئا شبيها بالماء فاستعار
لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم المص لانه لا دليل له
فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب
مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم اضاف الماء اليه
استعارة تخييلية او يكون قد شبه الملام المكروه فاضاف
المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء فلا يكون من الاستعارة
في شيء وعلى هذين التقديرين يكون مستهجنا ايضا
لانه كان ينبغي له ان يشبه بظرف شراب مكروه او شراب
مكروه ولا دلالة للفظ على هذا وفيه اي في تفسير التخييلية
بما ذكره تعسف اي اخذ على غير الطريق لما فيه من
كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا يدعو
اليه حاجة وقد قيل التعسف فيه انه لو كان
الامر كما زعم لوجب ان يسمى هذه الاستعارة
توهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط
لانهم يسمون الحكم الوهمي تخييلا ذكر ابو علي في
الشفاء ان القوة المسماة بالوهم

بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن
حكما تخييليا وايضا انهم يقولون ان للوهم قوة يخدمه وهي
التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور والمعاني
الجزئية ويسمى عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال
الوهم تخيلة ويخالف تفسيره التخييلية تفسير غيره لها
اي غير السكاكي للتخييلية بجعل الشيء الشيء كجعل اليد للشمال
وجعل الاظفار للمنية فعلى تفسير السكاكي يجب ان يجعل
للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون اطلاق اليد عليها
استعارة تصريحية تخييلية واستعمال اللفظ في غير ما وضع
له وعند غيره الاستعارة هو اثبات اليد للشمال ولفظ
اليد حقيقة لغوية مستعمل في معناه الموضوع له ولهذا
قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في ان اليد استعارة
ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شيء
الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه
اراد ان يثبت للشمال يدا فان قلت انما يتحقق معنى
الاستعارة في التخييلية على تفسير السكاكي دون المص لان
الاستعارة في شيء يقتضي تشبيه معناه بما وضع له اللفظ
المستعار له التحقيقي ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشيء
للشيء من غير توهم تشبيهه بمعناه الحقيقي لما سبق من تفسير
الاستعارة وان خصص التفسير المذكور بغير التخييلية
يصير النزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف من
ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز اللغوي قلنا

ما ذكرت من معنى الاستعارة المقتضى للتشبيه انما هو الاستعارة التى هى من اقسام المجاز اللغوى وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وتحقيق معنى الاستعارة فى التخييلية الا انه استعير للمنية ما ليس لها وهو الاظفار والنزاع فى ان لفظ الاظفار مستعمل فى معناها الحقيقى ليكون حقيقة لغوية او فى غير معناه اعنى الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار ليكون مجازا لغويا وقسما من الاستعارة التصريحية كما هو مذهب السكاكى فظاهر ان هذا النزاع ليس بلفظى فالقول باجماع السلف على ان التخييلية من المجاز اللغوى غلط محض بل لا يبعد ان يدعى اجماعهم على خلافه ويقتضى ما ذكره السكاكى فى التخييلية ان يكون الترشيح استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكره السكاكى فى التخييلية من اثبات صورة وهمية فيه اى فى الترشيح لان فى كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه فكما انه اثبت للمنية التى هى المشبه ما يخص السبع الذى هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذى هو المشبه ما يخص المشبه به الذى هو الاشتراء الحقيقى من الربح والتجارة فكما اعتبر هناك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر ايضا ههنا معنى وهمى شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح ليكون استعمال التجارة والربح فيها استعارتين تخييليتين اذ لا فرق بينهما الا اى بين التخييلية والترشيح بان التعبير عن المشبه الذى اثبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلا فى التخييلية بلفظه الموضوع له كلفظ المنية وفى

الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذى هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا معنى قوله فى الايضاح ان فى كل منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختصة به للمشبه غير ان التعبير عن المشبه فى التخييلية بلفظه الموضوع له وفى الترشيح بغير لفظه فالمشبه فى قوله ان التعبير عن المشبه هو المعهود الذى اثبت له بعض لوازم المشبه به وقد خفى هذا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة المتحققة فاعترض بان التعبير عنه ايضا ليس بلفظه بل بلفظ المشبه به اعنى الاظفار التى هى موضوعة للصورة المتحققة التى هى المشبه بها وهو سهو ثم هذا الفرق لا يقتضى وجوب اعتبار المعنى المتوهم فى التخييلية وعدم اعتباره فى الترشيح فاعتباره فى احدهما دون الآخر تحكم ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى واعتصموا بحبل الله من انه يجوز ان يكون الحبل استعارة لعهده والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه وحاصل اعتراض المص مطالبة بالفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذى هو من خواص المشبه به لما قرن فى التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفى الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رايت اسدا يفترس اقرانه

ورأيت بحرًا يتلاطم امواجه فالمشبه هو الاسد الموصوف
بالافتراس الحقيقي والبحر الموصوف بتلاطم الامواج الحقيقي
بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة التي
اضافتها الى المنية فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجًا
عن الاستعارة زايدًا عليها قلنا فرق بين المقيد والمجموع
والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع
المركب فيهما وايضًا معنى زيادته على الاستعارة تمامها بدونه
وعنى بالمكني عنها اي اراد السكاكي بالاستعارة المكني
عنها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه
ويراد به المشبه به على ان المراد بالمنية في قوله واذا المنية انشبت
اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون
شيئًا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار التي هي من خواص
السبع اليها اي الى المنية فقد ذكر المشبه اعني المنية واريد به
المشبه به اعني السبع فالاستعارة بالكناية لا ينفك عن
التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا يكون
الا على سبيل الاستعارة التخييلية ورد ما ذكره في تفسير
الاستعارة المكني عنها بان لفظ المشبه فيها اي في
الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقًا
للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة ليست
كذلك لانه فسرها بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف
الآخر وجعلها قسمًا من المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة
في غير ما وضعت له بالتحقيق واضافة نحو الاظفار التي جعلها

قرينة الاستعارة انما هي قرينة التشبيه المضمر في النفس
اعني تشبيه المنية بالسبع وهذا كانه جواب سؤال مقدر
وهو انه لو اريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى
اضافة الاظفار اليها والافلاد خلاله في الاعتراض
فان قلت انه قد ذكر في كتابه ما يحصل به التفصي
من هذا الاعتراض حيث اورد سؤالا وهو ان الاستعارة
يقتضي ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه وانكار
ان يكون شيئًا غيره ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر
المشبه باسم جنسه ولا اعترافا بحقيقة الشيء اكمل من التصريح
باسم جنسه ثم اجاب بانا نفعل هاهنا باسم المشبه ما
نفعل في الاستعارة المصرح بها بمسمى المشبه فكما انه
هناك الشجاع مسمى للفظ الاسد بارتكاب تاويل كما
مر حتى تهيأ لنا التفصي عن التناقض بين ادعاء
الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل
المخصوص كذلك ندعي هاهنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا
للفظ السبع بارتكاب تاويل وهو ان تدخل المنية في جنس
السبع للمبالغة في التشبيه بجعل افراد السبع قسمين
متعارفًا وغير متعارف ثم يذهب على سبيل التخييل
الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظي
المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونا مترادفين فيتهيأ
لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ
المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية

تقرير التفصي ان لفظ المنية جعل مرادفًا للسبع وجب ان يكون استعماله في الموت بطريق المجاز كما اذا استعمل لفظ السبع في الموت فان نطق بطريق المجاز قطعًا وان التزادف لا يخالف صاحبه فيكون حقيقة او مجازًا لا استعماله في معنى واحد

وحاصله ان ادعاء الترادف لا يوجب خروج لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له تحقيقًا وذلك لان الادعاء لا يجعل الموضوع له موضوعًا له والاستعارة غير موضوع له تحقيقًا كما ان الادعاء لا يجعل غير الموضوع له

مستعملا فى غير ما وضع له على التحقيق من غير تاويل حتى تدخل فى
تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما انا اذا جعلنا
مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتاويل لم يصر استعمال
لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا
اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتاويل لم يصر استعماله فى المنية
بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة قلنا سلمنا
وبالجملة ان كل احد يعرف ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية
ههنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون
مجازا البتة وعلى هذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعدما
جعل مرادفا للسبع فاستعماله فى الموت استعمال فيما وضع
له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان
المراد به اى السبع وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول المشبه به
هو المنية وهو ظاهر بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية
مراد فى تعريف الحقيقة فالحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما هى
موضوعة له بالتحقيق ونحن لا نم ان استعمال لفظ المنية فى
الموت فى مثل قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال فيما وضع
له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه
جعل فردا من افراد السبع الذى لفظ المنية موضوع له بالتاويل
المذكور وبيان ذلك ان استعماله فى الموت قد يكون باعتبار
انه موضوع له فى مثل قولنا دنت منية فلان وقد يكون
باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد من افراد
السبع غير متعارف كما فى اظفار المنية فاستعماله باعتبار

من حيث انها موضوعة له بالتحقيق

الاول

الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثانى فان استعماله
فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث
انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليفهم هذا
غاية ما امكن فى توجيه كلامه على ما فهموه وفيه ما فيه
والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكنى عنه
بذكر رديفه الواقع موقعه لفظ المنية المرادف له ادعاء
والمنية مستعار له والحيوان المفترس مستعار منه على ما سبق
والسكاكى حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة
المشبه به اراد بها المعنى المصدرى وحيث جعلها من اقسام
المجاز اللغوى اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار
فى الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا
لا اشكال عليه الا انه صرح فى آخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية
استعارة بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم الى غير
ذلك من الامثلة وفى آخر فصل المجاز العقلى بان
الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى فجاء
الاشكال فالوجه ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف
اى ذكر المنية استعارة بالكناية حال كونها عبارة عن
السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدرى
اعنى استعمال المشبه فى المشبه به ادعاء فيوافق كلامه
فى بحث الاستعارة بالكناية ويندفع الاشكال عنه
واختار السكاكى رد الاستعارة التبعية وهى ما يكون
فى الحروف والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة المكنى

فرع

عنها بجعل قرينتها اى قرينة التبعية استعارة مكنيا
عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اى قرينة
الاستعارة المكنى عنها على نحو قوله اى قول السكاكى
فى المنية واظفارها حيث جعل المنية استعارة بالكناية
واضافة الاظفار اليها قرينتها ففى قولنا نطقت الحال
بكذا جعل القوم نطقت استعارة عن دلت والحال
حقيقة لا استعارة لكنها قرينة لاستعارة النطق
للدلالة فهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم
ويجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وكذا فى قولنا
نقريهم لهذميات يجعل اللهذميات استعارة بالكناية
عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى
اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس فى ساير الامثلة
ففى قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا يجعل العداوة والحزن
استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط ويجعل
نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا فى قوله تعالى ولاصلبنكم
فى جذوع النخل يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف
والامكنة واستعمال فى قرينة على ذلك وبالجملة ما جعله القوم
قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية وما
جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة للاستعارة بالكناية
وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل
الاقسام ورد ما اختاره السكاكى بانه اى السكاكى ان قدر
التبعية كنطقت فى قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد

بها

بها معناها الحقيقى لم يكن استعارة تخييلية لانها اى التخييلية
مجاز عنده اى عند السكاكى لانه جعلها من اقسام الاستعارة
المصرح بها التى هى من اقسام المجاز المفسرة بذكر المشبه به
وارادة المشبه الا ان المشبه فيها يجب ان يكون مما لا تحقق
له حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية محضة واذا لم يكن
التبعية تخييلية فلم يكن الاستعارة المكنى عنها مستلزمة
للتخييلية لوجود المكنى عنها فى مثل نطقت الحال واشباهه
بدون التخييلية ووجود الملزوم بدون اللازم محال
وذلك محال اى عدم استلزام المكنى عنها التخييلية باطل
بالاتفاق والا اى وان لم يقدر التبعية التى جعلها
قرينة المكنى عنها حقيقة بل قدرها مجازا ليكون التبعية
كنطقت مثلا استعارة لا مجازا مرسلا ضرورة ان العلاقة
بين المعنيين هى المشابهة ولا نعنى بالاستعارة سوى
هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكاكى من رد التبعية الى المكنى
عنها مغنيا عما ذكره غيره اى غير السكاكى من تقسيم الاستعارة
الى التبعية وغيرها لانه اضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة
التبعية حيث لم يثبت له ان يجعل نطقت فى قولنا نطقت الحال بكذا
حقيقة بل لزمه ان يقدرها استعارة والاستعارة فى الفعل
لا يكون الا تبعية وما يقال من ان كون العلاقة فى المشابهة لا يكفى
فى ثبوت الاستعارة بل انما يكون اذا كانت جلية مع
قصد المبالغة فى التشبيه وتحقق هذين الامرين ممنوع
فما لا ينبغى ان يلتفت اليه وذكر بعض من له حذاقة فى علم

هذا الفرض جوابا عن اعتراض المص انا لا نم ان لفظ نطقت
اذا كان حقيقة لم يوجد الاستعارة التخييلية لانها
ليست فى نطقت بل فى الحال بان يجعل لها لسان قاضيا
معنى قوله تا فى المفتاح لا ينفك المكنى عنها عن التخييلية
ان التخييلية مستلزمة للمكنى عنها لا على العكس كما فهم المص
فاذا قلنا نطقت لسان الحال واردنا باللسان الصورة
المتخيلة للحال التى هى بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من
استعارة المتكلم للحال فههنا استعارة مكنى عنها
وتخييلية اما اذا قلنا نطقت الحال فالمكنى عنها موجودة
دون التخييلية فانها من قسم المصرح بها ولا تصريحية
بالمشبه به فى نطقت الحال هذا كلامه ولا يشتبس لم يكلا
السكاكى والعجب ممن يقوم بالرد عن كلام احد من
غيران ينظر فيه اد فى نظرة فان قلت ان اراد بالاتفاق
على استلزام المكنى عنها للتخييلية اتفاق غير السكاكى فهو
لا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه بصدد الخلاف معهم
على انه قد ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى وينقضون
عهد الله ان فى العهد استعارة بالكناية وتشبيهها
بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد وهذا امر محقق
عقلا لا وهما فيكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة
تحقيقية لا تخييلية وان اراد اتفاق السكاكى وغيره فظاهر
البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكنى عنها عن
التخييلية انما هو مذهب السلف وعنده لا لزوم بينهما

اصلا

اصلا بل يوجد التخييلية بدونها كما ذكر فى اظفار المنية
الشبيهة وهى توجد بدون التخييلية كما صرح به فى المجاز
العقلى حيث قال ان قرينة المكنى عنها اما امر مقدر وهى
كالانظار فى اظفار المنية ونطقت فى نطقت الحال او
امر محقق كالانبات فى قولك انبت الربيع البقل وا لهزم
فى هزم الامير الجند قلت هذا يصلح ابطالا لكلام المص لا لنو
لكلام السكاكى لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهمى
كالاظفار فيجب ان يقدر امر وهمى شبيه بالنطق كما ذكره
فى الاظفار وهذا قوله بالاستعارة التبعية نعم يستفاد
من كلامه انه يمكن رد التركيب المشتمل على التبعية الى
التركيب المشتمل على المكنى عنها اذا اعتبر فى المكنى عنها
والتخييلية تقييد المص مثلا فى نطقت الحال بكذا يجعل
تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات النطق
لها استعارة تخييلية ولكن نطقت حقيقة مستعملة
فى المعنى الاصلى كما هو مذهبه فى الاظفار فلا يلزم
القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب
السلف لما مر من ان التخييلية عندهم حقيقة كيد
الشمال واظفار المنية فصل فى شرائط حسن الاستعارة
حسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل على سبيل
الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه
كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه
وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك

سبق في باب التشبيه وذلك لان مبناهما على التشبيه
فيتبعانه في الحسن والقبح وان لا يشم رائحة لفظا اي و
بان لا يشم كل من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من
جهة اللفظ ولهذا قلنا بان نحو رايت اسدا في الحمام
تشبيه لا استعارة وذلك لان اشمامها رائحة التشبيه
يبطل الغرض من الاستعارة اعني ادعاء دخول المشبه
في جنس المشبه به والحاقه به لما في التشبيه من الدلالة
على كون المشبه به اقوى في وجه التشبيه ظلمناك في
تشبيه صدغيك بالمسك فقاعدة التشبيه نقصان
ما يحكى ومن زعم ان من شرائط كل منهما ان يكون
مطلقة غير مقيدة بصفة او تفريع كلام ملائم لاحد
الطرفين فقد اخطأ لان الترشيح من حسن انواع
الاستعارة نعم الاستعارة المجردة ناقصة الحسن
بالنسبة الى المرشحة كما مر ولذلك اي ولان شرط حسنه
ان لا يشم رائحة التشبيه لفظا يوصى ان يكون الشبه
اي ما به المشابهة بين طرفين جليا بنفسه او بسبب
عرف او اصطلاح خاص لئلا يصير كل منهما الغازا اي
تعمية في المراد يقال الغز في كلامه اذا عمى مراده ومنه
اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب يعني يصير
الغازا اذا روعي شرائط حسن الاستعارة واما اذا لم
تراع كما لو اشم رائحة التشبيه فلا يصير الغازا لكن يفوت
الحسن كما لو قيل في التحقيقية رايت اسدا واريد انسان

ابخر وفي التمثيل رايت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة واريد
الناس من قوله عم الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة
وفي الفائق تجدون الناس كالابل المائة ليست فيها راحلة
الراحلة البعير الذي يرتحله الرجل جملا كان او ناقة
يريد ان المرضي المنتخب في عزة وجوده كالنجيبة التي
لا توجد في كثير من الابل والكاف مفعول ثان لتجدون
وليست مع ما في حيزها في محل النصب على الحال كانه قيل
كالابل المائة غير موجودة فيها راحلة او هي جملة استينافية
وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا اي اذ كل ما يتاتى فيه الاستعارة
التحقيقية او التمثيل يتاتى فيه التشبيه وليس كل ما يتاتى
فيه التشبيه يتاتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل
لجواز ان يكون وجه التشبيه خفيا فيصير تعمية والغازا
وتكليفا بما لا يطاق كالمثالين المذكورين ويتصل
به اي بما ذكرنا من انه اذا خفي الشبه بين الطرفين لا
يحسن الاستعارة ويتعين التشبيه انه اذا قوي الشبه
بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة
لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة لئلا يصير كتشبيه
شيء بنفسه فاذا فهمت مسئلة تقول حصل في قلبي
نور ولا تقول كان في قلبي نورا وكذا اذا وقعت في شبهة
تقول وقعت في ظلمة ولا تقول كاني في ظلمة والاستعارة
المكني عنها كالتحقيقية في ان حسنها برعاية جهات
حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر والاستعارة التخييلية

حسنها بحسب حسن المكنى عنها لانها لا يكون الا تابعة
للمكنى عنها عند المص وليس لها في نفسها تشبيه لانها
حقيقة كما مر فحسنها تابع لحسن متبوعها واما صاحب
المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكنى عنها
قال ان حسنها بحسب حسن المكنى عنها متى كانت تابعة
لها وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استهجن
ما عليه الملام ولقائل ان يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة
مصرحة مبنية على التشبيه فلم لم يكن حسنها برعاية
جهات حسن التشبيه ايضا كما ذكر في التحقيقية والمكنى
عنها فصل اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها من
معناها الاصلي كذلك توصف به ايضا لنقلها عن اعرابها
الاصلي الى غيره وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا
من المجاز هو الاعراب وهذا ظاهر في الحذف كالنصب في القرية
والرفع في ربك لانه قد نقل عن محله اعني المضاف واما في
المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه وقد صرح
بان الجر في ليس كمثله شيء مجاز والمقصود في فن البيان
هو المجاز بالمعنى الاول لكنه قد حاول التنبيه على الثاني
اقتداء بالسلف واحترازا بخبيء السامع عند الزلق
عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال وقد
يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها الظاهر اي اضافة
الحكم الى الاعراب للبيان ويشعر لفظ المفتاح اي تغير
اعرابها من نوع الى نوع بحذف لفظ او زيادة لفظ كقوله تعالى

وجاء ربك واسال القرية والثاني مثل قوله تعالى ليس
كمثله شيء اي جاء امر ربك لاستحالة مجيء الرب واسال
اهل القرية للقطع بان المقصود بسوال اهل القرية
وان كان الله قادرا على انطاق الجدران ايضا قال
الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف هيهنا لامر يرجع الى
غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف
لجواز ان يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت وباد اهلها
فاراد ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا او لنفسه متعظا
ومعتبرا اسال القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا كما
يقال سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك
وجنى اثمارك فالحكم الاصلي لربك والقرية هو الجر
وقد تغير في الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب
بسبب حذف المضاف وليس مثله شيء فالحكم الاصلي
لربك لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر
بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود نفي ان يكون شيء
مثله تعالى لا نفي ان يكون شيء مثل مثله والاحسن ان لا يجعل
الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان
احدهما انه نفي للشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم
نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم
والاخ لازم له لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت
هذا اللازم ومرادك نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو
كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت بان

في تحقيق قوله تعالى ليس كمثله شيء

يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله اذ لو كان له مثل لكان
هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود والثاني ما ذكره
صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا
البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق
الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عما يماثل
ومن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون
قد ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه
وبلوغه فح لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله
ليس كمثله شيء الا ما يعطيه الكناية من فائدتها
وهما عبارتان معتقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة ثلث
عن ذاته ونحوه قوله تعالى بل يداه مبسوطتان فان
معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لهما لانها
وقعت عبارة عن الجواد لا يقصدون شيئا آخر
حتى انهم استعملوها فيمن لا يد له وكذلك يستعمل
هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له قال صاحب المفتاح ورأى
في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز وشبيها به لاشتراكهما
في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا و
لهذا ذكر للحد شاملا له لكن العهدة في ذلك على السلف وفيه
نظر لانه ان اراد بعده من المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه ولا
نزاع له في ذلك سواء كان على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد
انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة المفسر
بتفسير يتناوله وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف عن وجوب

سرون

كون المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم
في تعريفاته كما في التعريف الذي نقله السكاكي وهو
كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واقع ملاحظة
بين الثاني والاول فظاهر انه لا يتناول هذا النوع من
المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي والا لدخل في تعريف
السكاكي ايضا واما تقسيمهم المجاز الى هذا النوع وغيره
فمعناه انه يطلق عليهما كما يقال المستثنى متصل ومنقطع
فلا نعرف للسكاكي ههنا رايا يتفرد والله اعلم الكناية في
اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا
تركت التصريح به وهي في الاصطلاح تطلق على معنيين
احدهما معنى المصدر الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللفظ
اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا فاللفظ
مكنى به والمعنى مكنى عنه والثاني نفس اللفظ وهو الذي
اشار اليه المص بقوله الكناية لفظ اريد به لازم معناه
مع جواز ارادته معه اي ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ
طويل النجاد المراد به لازم معناه اعني طول القامة مع جواز
ان يراد حقيقة طول النجاد ايض فظهر انها تخالف المجاز
من جهة ارادة المعنى الحقيقي للفظ مع ارادة لازمه كارادة دة
طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا
يصح فيه ان يراد المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا رايت
اسدا في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان المفترس لانه يلزم
ان يكون في المجاز قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي للو

انتفى هذا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم

وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة

الحقيقة وملزوم معاند الشئ معاند لذلك الشئ والا

لزم صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو

ان المفهوم من التعريف المذكور ان المراد فى الكناية

هو لازم المعنى وارادة المعنى جائزة لا واجبة ولهذا

يشعر قوله فى المفتاح ان الكناية لا تنافى ارادة الحقيقة

فلا يمتنع فى قولك فلان طويل النجاد ان يراد طول

نجاده مع ارادة طول قامته وهذا هو الحق لان

الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقى وان كانت

جائزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان

لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكلب ومهزول

الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل وفى موضع

اخر من المفتاح تصريح بان المراد فى الكناية هو المعنى

ولازمه جميعا لانه قال المراد بالكلمة المستعملة اما معناها

وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها

الاول الحقيقة والثانى المجاز والثالث الكناية والحقيقة

والكناية تشتركان فى كونهما حقيقتين وتفترقان

فى التصريح وعدم التصريح وبهذا يشعر قول المص انها

تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه

وان كان مشيرا الى ان ارادة اللازم اصل وارادة المعنى

تبع كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال

جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه فوجه

التوفيق بين كلامى المص ان يعنى قوله من جهة ارادة

المعنى من جهة جواز ارادة المعنى بقرينة ما سبق من

التعريف واما قوله فى الايضاح والفرق بينهما وبين

المجاز من هذا الوجه اى من جهة ارادة المعنى مع جواز

ارادة لازمه فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عنى

باللفظ وهو لازم المعنى الموضوع له وبلازم المعنى

معناه الموضوع له فيه ما فيه وفرق اى فرق السكاكى

وغيره بين الكناية والمجاز بان الانتقال فيها اى فى

الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال من طول

النجاد الذى هو لازم لطول القامة اليه وفيه اى فى

المجاز من الملزوم الى اللازم كالانتقال من الغيث

الذى هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذى

هو ملزوم للشجاع الى الشجاع ورد اى هذا الفرق بان

اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم

لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم

من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون

ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما فان قلت يجوز

ان يدل عليه بواسطة انضمام القرينة قلنا ح لا يبقى

اهدر ولو سلم فلم لا يجوز ان يكون المجاز ايضا كذلك وح اى

اذا كان اللازم ملزوما يكون الانتقال من الملزوم الى

اللازم كما فى المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكى ايضا معترف

بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه لانه

قال مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم
وهذا يتوقف على مساواة اللازم للملزوم وح يكونان
متلازمين فيصح الانتقال من اللازم الى الملزوم
فان قيل مراده ان اللزوم من الطرفين من خواص
الكناية دون المجاز او شرط لها دونه قلنا لا نم ذلك
وما الدليل عليه بل الجواب ان مرادهم باللازم ما يكون
وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول
القامة ولذا جوزوا كون اللازم اخص كالضاحك
بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين
ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف
والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من
الطرفين كاستعمال الغيث في النبت واستعمال النبت
في الغيث وهي اى الكناية ثلثة اقسام الاولى اى القسم
الاول والثانيث باعتبار كونه عبارة عن الكناية يعني
الاولى من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فمنها
اى من الاولى ما هو معنى واحد وهو ان يتفق في صفة
من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض فتذكر
تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله الضاربين
بكل ابيض مخذم والطاعنين مجامع الاضغان المخذم
القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد
كناية عن القلوب ومنها ما هو مجموع معان وهو ان تؤخذ
صفة فتضم الى لازم آخر وآخر لتصير جملتها مختصة بموصوف
فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن الانسان حي

مستوى

مستوى القامة عريض الاظفار ويسمى هذا خاصة
مركبة وشرطهما اى شرط هاتين الكنايتين الاختصاص
بالمكنى عنه ليحصل الانتقال من العام الى الخاص و
جعل السكاكي الاولى اعني ما هو معنى واحد قريبة و
الثانية اعني ما هو مجموع معان بعيدة وقال المص فيه
نظر ولعل وجه النظر انه فسر القريبة في القسم الثاني
بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال
بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد
والتي هي مجموع معان كلاهما خالية عن الواسطة لظهور
ان ليس الانتقال من حي مستوى القامة عريض الاظفار
الى شئ ثم منه الى الانسان فالجواب ان القرب هٰهنا
باعتبار آخر وهو سهولة الماخذ لبساطتها واستغنائها
عن ضم لازم الى آخر وتلفيق بينهما وتكلف في التساوي
والاختصاص والبعد بخلاف ذلك الثانية من اقسام الكناية
المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والكرم والشجاعة
وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة فان
لم يكن للانتقال من الكناية الى المطلوب بواسطة فقريبة
والقريبة قسمان واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم
كناية عن طويل القامة طويل نجاده وطويل النجاد ثم اشار
الى الفرق بين الكنايتين اعني قولنا طويل نجاده وقولنا
طويل النجاد بقوله الاولى كناية ساذجة لا يشوبها شئ
من التصريح وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير

الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند
اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على
هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجادها والزيدان
طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم بافراد الصفة
وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفي الاضافة يقول
هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون
طوال النجاد فتؤنث وتثنى وتجمع الصفة لكونها مسندة
الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير السبب مع
انها في المعنى عبارة عن السبب اعني المضاف اليه لكونها جارية
على السبب في اللفظ خبرا او حالا او نعتا وفي المعنى دلالة
على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة
نحو زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن لحسن وجهه او
كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان
اي متقو بهم بخلاف نحو زيد احمر فرسه واسود ثوبه فانه
يقبح فيه الاضافة وكذا يقبح هند قائمة الغلام فان قلت اذا
اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت انها كناية مشوبة
بالتصريح وهلا كانت تصريحا كما ان قوله تعالى حتى يتبين
لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ونحو ذلك مما
يشتمل على اشارة الى ذكر احد الطرفين تجعل تشبيها لا استعارة
مشوبة بالتشبيه قلنا للقطع بانها في المعنى صفة للمضاف اليه
واعتبار الضمير العائد الى السبب انما هو لمجرد اللفظ وهو امتناع
خلو الصفة عن معمول مرفوع بها او خفية عطف على واضحة

خفاؤها

وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها على تامل واعمال
روية كقولهم كناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفا
وعظم الراس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل وهو
ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة
نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد وليس ينتقل منه الى امر آخر
ومن ذلك الامر الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن
لا في بادي النظر وبهذا الامتياز عن البعيدة وجعل صاحب
المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن
هذه الكناية اعني قولنا عريض القفا قال المص وفيه نظر
بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض
القفا ومنه الى الابله والجواب عنه انه لا امتناع في ان
يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة
بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه
الى المطلوب بواسطة فنبه صاحب المفتاح على ان المطلوب
بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود المصرح وقد يكون
ما هو كناية عنه هذا كله ان لم يكن الانتقال بواسطة وان
كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بها بواسطة فبعيدة
كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من
كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدور ومنها
اي ومن كثرة الاحراق وكذا كل ضمير في منها عائد الى الكثرة
التي قبله الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة جمع آكل ومنها
الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف ومنها الى المقصود

عريض الوسادة كناية عن عريض القفا وهو عن البلاهة وقلة الفطنة

وهو المضياف وبحسب قلة الوسايط وكثرتها تختلف
الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء وعليك بتتبع امثلتها
فانها اكثر من ان يحصى والثالثة من اقسام الكناية
المطلوب بها نسبة اى اثبات امر لامر او نفيه عنه وهذا
معنى قول صاحب المفتاح ان المطلوب تخصيص الصفة
بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر اذ لا وجه له ههنا
كقوله اى قول زياد الاعجم ان السماحة والمروة اى
كمال الرجولية والندى فى قبة ضربت على ابن الحشرج فانه
اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات اى
ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر او لا فترك التصريح
باختصاصه بها بان يقول انه مختص بها او نحوه مجرور
معطوف على ان يقول اى او بمثل القول او منصوب معطوف
على مفعول ان يقول نحو قولنا انه مختص بها من العبارات
الدالة على هذا المعنى كالاضافة ومعناها والاسناد و
معناه مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج او السماحة لابن
الحشرج او سمح ابن الحشرج او حصل السماحة له او ابن الحشرج
سمح كما ان اختصاص الصفة بالموصوف مصرح فى امثلة
القسم الثانى باعتبار اضافته او اسناده الى الموصوف او
ضميره الا يرى ان طول القامة المكنى عنه بطول النجاد مضاف
الى الضمير فى قولنا طويل نجاده ومسند الى الضمير فى قولنا
طويل النجاد وكذا كثير الرماد ونحوه كذا فى المفتاح وبه يعرف
ان ليس المراد بالاختصاص ههنا هو الحصر فترك التصريح

باختصاصه بان يقول انه مختص بها او نحوه مجرور معطوف
على ان يقول اى او بمثل القول او منصوب معطوف على
مفعول ان يقول نحو قولنا انه مختص بها من العبارات
الدالة على هذا المعنى كالاضافة ومعناها والاسناد ومعناه
مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج او السماحة لابن الحشرج
الى الكناية بان جعلها اى جعل تلك الصفات فى قبة تنبيها على
ان محلها ذو قبة وهى تكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء
مضروبة عليه اى على ابن الحشرج وانما احتاج الى هذا
لوجود ذوى قباب فى الدنيا كثيرا فافاد اثبات الصفات
المذكورة له لانه اذا اثبت الامر فى مكان الرجل وحيزه فقد
اثبت له ونحوه اى نحو قوله اى زياد فى كون الكناية لنسبة
الصفة الى الموصوف بان تجعل فيما يحيط به وتشتمل عليه
قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح
بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه
وثوبيه وفى هذا اشارة الى دفع ما يتوهم من ان قولهم
المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثانى اعنى
نحو طويل نجاده بناء على ان اضافة البرد والثوب الى ضمير
الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان اسناد
الطويل الى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد وهو قائم
مقام طول القامة فاذا صرح باضافة النجاد الى ضمير زيد
كان ذلك تصريحا باثبات طول القامة له وان كان ذكر
طول القامة غير صريح وليس فى قولنا المجد بين برديه دلالة
على ثبوت المجد للثوبين فضلا عن التصريح بذلك حتى

يكون التصريح باضافة الثوبين الى الضمير تصريحا باثبات
المجد لمن يعود اليه الضمير وامثلة هذا القسم ايضا
اكثر من ان تحصى فان قلت ههنا قسم رابع وهو
ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كما في قولنا
يكثر الرماد في ساحة عمرو كناية عن نسبة المضيافية
اليه قلنا ليس هذا بكناية واحدة بل كنايتان احديهما
المطلوب بها نفس الصفة وهي كثرة الرماد والثانية
المطلوب بها نسبة المضيافية اليه وهو جعلها في ساحته
ليفيد اثباتها له والموصوف في هذين القسمين اعني
الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور
كما يقال في عرض من يؤذي المسلمين المسلم من سلم
المسلمون من يده فانه كناية عن نفي صفة الاسلام
عن المؤذي وهو غير مذكور في الكلام وكما تقول في عرض
من يشرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره انا لا
اعتقد حل الخمر وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له
مع انه قد كني عن الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك
امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة
مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة للموصوف
او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال وعرض الشيء بالضم
ناحيته من اى وجه جئته يقال نظرت اليه عن عرض
وعرض اى من جانب وناحية قال السكاكي الكناية تتفاوت
ولم يقل تنقسم لان التعريض والمثال مما ذكر ليس من اقسام
الكناية فقط بل هو اعم وفيه نظر والمناسب للعرضية التعريض

اى الكناية

اى الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف
غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض
يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت
تعنيه فكانك اشرت به الى جانب وتريد به جانبا
آخر ومنه المعاريض في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء
وقال صاحب الكشاف الكناية ان تذكر الشيء بغير
لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا تدل به
على شيء لم تذكره كما تقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك
لاسلم عليك فكانه امالة الكلام الى عرض يدل على
المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده وقال
ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله
على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون
في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى
لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح
والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة
والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع
له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اى
جانبه ولغيرها اى والمناسب لغير العرضية ان كثرت
الوسايط بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان
الكلب ومهزول الفصيل التلويح لان التلويح هو ان تشير
الى غيرك عن بعد والمناسب لغيرها ان قلت الوسايط مع
خفاء كعريض القفا وعريض الوسادة الرمز لان تشير

الى قريب منك على سبيل الحقيقة لان الاشارة بالشفة ولما
والمناسب لغيرها ان قلت الوسايط بلا خفاء كما في قوله
او ما رايت المجد القى رحله في آل طلحة ثم لم يتحول والايماء والاشارة
ثم قال السكاكي والتعريض قد يكون مجازا كقولك اذيتني فستعرف
وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه اى لا تريد المخاطب
وان اردتهما جميعا اى المخاطب وانسانا آخر معه كان كناية
لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره معا والمجاز ينافي
ارادة المعنى الاصلي ولا بد فيهما اى في الصورتين من قرينة
دالة على ان المراد بالصورة الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب
وحده ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية
وههنا بحث وهو ان المذكور في المفتاح ليس هو ان التعريض
قد يكون مجازا وقد يكون كناية بل انه قد يكون على
سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح
العلامة معناه انه عبارة التعريض قد يكون مشابهة
للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال
تاء الخطاب فيما هو موضوع له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه
الانتقال من الملزوم الى اللازم وقد يكون مشابهة للكناية كما في
الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ
فيما هو موضوع له مرادا منه غير الموضوع له وليس بكناية
اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى
الكلمة الاخرى وفيه نظر لان هذا مذهب لم يذهب اليه احد
بل لا يقبله من له ادنى عقل لانه يؤدي الى ان يكون كلام يدل

على

على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة في ذلك
المعنى ولا مجازا ولا كناية بل الحق ان الاول مجاز والثاني
كناية كما صرح به المص والذي قصده السكاكي وتحقيقه
ان قولنا اذيتني فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد
المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد الى كل من
صدر منه الايذاء فان استعملت واردت به تهديد المخاطب
وغيره من المؤذين كان كناية وان اردت به تهديد
غير المخاطب بسبب الايذاء لعلاقة اشتراكه للمخاطب في الايذاء
اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا اطبق البلغاء
على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال
فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة فان
وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم
من اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال في بيان اللزوم
في ساير انواع المجاز واطبقوا ايضا على ان الاستعارة التحقيقية
والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم
ان المجاز ابلغ من الحقيقة وانما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية
والتمثيلية لان التخييلية والمكني عنها ليستا من انواع المجاز
قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة
والكناية ابلغ ان واحدا من هذه الامور يفيد زيادة في
نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تاكيدا لاثبات
المعنى لا يفيده خلافه فليست مزية قولنا رايت اسدا على
قولنا رايت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة ان الاول
افاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها

الثاني بل الفضيلة هو ان الاول افاد تاكيدا لاثبات
تلك المساواة لم يفده الثاني وليست فضيلة
قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى ان الاول افاد
زيادة لقراه لم يفدها الثاني بل هي ان الاول افاد
تاكيدا لاثبات كثرة القرى لم يفده الثاني واعترض
المص بان الاستعارة اصلها التشبيه والاصل في
وجه التشبيه ان يكون المشبه به اتم منه في المشبه
واظهر فقولنا رايت اسدا يفيد المراد بشجاعة اتم مما
يفيدها قولنا رايت رجلا كالاسد لان قوله يفيده
لشجاعة الاسد والثاني يفيده شجاعة دون شجاعة الاسد
فكيف يصح القول بان ليس واحد من هذه الامور يفيد
زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه ثم اجاب بان
مراد الشيخ ان التشبيه في كل صورة ليس هو ذلك وليس
المراد ان ذلك ليس بسبب في شيء من الصور فهذا التحقيق
في قولنا رايت اسدا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا كالاسد
لا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا مساويا للاسد او زايدا
عليه في الشجاعة ولا يتحقق ايضا في كثير الرماد وكثير القرى
ونحو ذلك وهذا وهم من المص بل معنى كلام الشيخ ان
شيئا من هذه العبارات لا يوجب ان يحصل في الواقع
زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رايت اسدا فهو لا يوجب
ان يحصل لزيد في الواقع شجاعة لا يوجبها قولنا رايت
رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ من ان الخبر
من حيث مفهومه لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون بان ا

من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي وقد بينا ذلك
في بحث الاسناد الخبري والدليل على ما ذكرنا انه ليس
فان قيل مزية قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا
مساويا للاسد في الشجاعة ان المساواة في الاول
تعلم من طريق المعنى وفي الثاني من اللفظ قلت لا تغير
حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى آخر ولا يتغير معنى
كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد فكذا لا يتغير
معنى مساوات الاسد بان تدل عليه بان تجعله اسدا
وهذا صريح في ان مراده ما ذكرنا لكن المص كثيرا ما يغالط
في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لافتقاره لى
التامل وافر والله اعلم هذا اخر الكلام في علم البيان والله
المشكور على نواله وهو المسؤل لاتمام القسم الثاني
بالنبي وآله الفن الثالث علم البديع وهو علم يعرف
به وجوه تحسين الكلام اي يتصور معانيها ويعلم
اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين
الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب
في قوله وتتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا وقوله
بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال
ورعاية وضوح الدلالة اي الخلو عن التعقيد المعنوي
للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام
بعد رعاية الامرين والا كان كتعليق الدرر على اعناق

الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر اعني تحسين
الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين ما هو
الاعم الشامل للمطابقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد
وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا في
البلاغة او غير داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة
ووضوح الدلالة احترازا عما يكون داخلا في البلاغة
مما يتبين في علم المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو
لانه يدخل فيها ح بعض ما ليس من المحسنات التابعة
لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا مع انه ليس من
علم البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام ضربان معنوي
اي راجع الى تحسين المعنى بحسب الاصالة
والاصالة وان كان بعضها لا يخلو عن تحسين اللفظ
ولفظي اي راجع الى اللفظ كذلك وبدا بالمعنوي
لان المقصود الاصلي والغرض الاولي هو المعاني والالفاظ
توابع وقوالب لها فمنها اي اما المعنوي فالمذكور منه
في الكتاب تسعة وعشرون فمنه المطابقة وتسمى الطباق
والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين
متضادين اي معنيين متقابلين في الجملة يعني ليس المراد
بالمتضادين هيهنا الامرين الوجوديين المتواردين
على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم
من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف في الجملة

وفي

وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا
وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب
او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف او ما يشبه
شيئا من ذلك على ما يجيء من الامثلة ويكون ذلك الجمع
بلفظين من نوع من انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم
ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيي ويميت او حرفين نحو
لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع
وفي على معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت
من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها و
تخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب
فيه اعمال والشر تشتهيه النفس وتنجذب اليه فكانت
اجد في تحصيله واعمل او من نوعين عطف على قوله من نوع
والقسمة تقتضي ان يكون هذا على ثلثة اقسام اسم مع فعل
واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط
نحو او من كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء مما
يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهو
اي الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو
ان يجمع بين فعلي مصدر واحد احدهما مثبت والاخر
منفي او احدهما امر والاخر نهي فالاول نحو ولكن اكثر الناس
لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا والثاني نحو لا
تخشوا الناس واخشون ومن الطباق ما سماه بعضهم
تدبيجا من دبج المطر الارض زينها وفسره بان يذكر في معنى
من المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية واراد

بالألوان ما فوق الواحد ولما كان هذا داخلا فى تفسير
الطباق لما بين اللونين من التقابل صرح المص بانه من
اقسام الطباق وليس قسما من المعنوى براسه فتدبيج
الكناية نحو قوله اى قول ابى تمام فى مرثية ابى نهشل محمد بن
حميد حين استشهد تردى ثياب الموت حمرا فما اتى لها
الليل الا وهى من سندس خضر اى ارتدى الثياب الملطخة
بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل فى ليلته الا وقد صارت
الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة فقد ذكر لون
الحمرة والخضرة والقصد من الاول الكناية عن القتل ومن
الثانى الكناية عن دخول الجنة وما فى هذا البيت من
الكناية قد بلغ من الوضوح الى حيث يستغنى عن البيان
ولا يخفى الا من لا يعرف معنى الكناية واما تدبيج التورية
فكقول الحريرى مذ اغبر العيش الاخضر وازور المحبوب
الاصفر اسود يومى الابيض وابيض فودى الاسود حتى
رثى لى العدو الازرق فيا حبذا الموت الاحمر فالمعنى القريب
للمحبوب الاصفر هو الانسان الذى له صفرة والبعيد
هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية ويلحق به
اى بالطباق شيئان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق
احدهما بما يقابل الاخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم
نحو اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم
تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين الذى
هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل
والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء

الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة
المضادة للسكون ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا
لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق وثانيهما
الجمع بين المعنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل
معناهما الحقيقيان نحو قوله اى قول دعبل لا تعجبى يا سلم من
رجل يعنى نفسه ضحك المشيب براسه اى ظهر ظهورا
تاما فبكى اى ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور
المشيب لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذى يكون
معناه الحقيقى مضادا لمعنى البكاء ويسمى الثانى ايهام التضاد
لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى
يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان
بالتضاد نظرا الى الظاهر والحمل على الحقيقة ودخل فيه اى
فى الطباق بالتفسير الذى سبق ما يختص باسم المقابلة لانه
جعلها السكاكى وغيره قسما براسه من المحسنات المعنوية
وهى ان يؤتى بمعنيين متوافقين او اكثر اى بمعان متوافقة
ثم بما يقابله اى ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين
او المعانى المتوافقة على الترتيب فيدخل فى الطباق لانه
جمع بين معنيين متقابلين فى الجملة والمراد بالتوافق
خلاف التقابل لا ان يكونا متناسبين او متماثلين فان ذلك
غير مشروط كما يجئ من الامثلة ثم خص اسم المقابلة بالاضافة
الى العدد الذى وقع عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين با
لاثنين ومقابلة الثلثة بالثلثة والاربعة بالاربعة الى

ايهام التضاد

المقابلة

غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو فليضحكوا قليلا و
ليبكوا كثيرا اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة
المتقابلين لهما ومقابلة الثلثة بالثلثة نحو قوله اي قول
ابي دلامة ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر
والافلاس بالرجل فابل الحسن والدين والغنى بالقبح والكفر
والافلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو فاما
من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما
من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى ولما
كان التقابل في الجميع ظاهرا الا في مقابلة الاتقاء والاستغنا
بينه بقوله المراد باستغنى انه زهد فيما عند الله تعالى
كانه مستغن عنه اي عما عند الله تعالى فلم يتق او استغنى
بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون الاستغنا
مستلزما لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء ففي هذا المثال
تنبيه على ان المقابلة قد يتركب من الطباق وقد يتركب
مما هو ملحق بالطباق لما مر من ان مثل مقابلة الاتقاء
والاستغناء من قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة
والرحمة وزاد السكاكي في تعريف المقابلة قيدا اخر حيث
قال هي ان تجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما
واذا شرط ههنا اي فيما بين المتوافقين او المتوافقات امر
شرطت ثمه اي فيما بين الضدين او الاضداد ضده اي ضد ذلك
الامر كهاتين الايتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء
والاتقاء جعل ضده اي ضد التيسير وهو التعسير

المعبر

المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى مشتركا بين اضدادها
اي اضداد تلك المذكورات وهي البخل والاستغناء والتكذيب
فعلى هذا لا يكون بيت ابي دلامة من المقابلة لانه اشترط
في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس
ضده ومنه اي من المعنوي مراعاة النظير وتسمى التناسب
والتوافق والتلفيق ايضا وهي جمع امر وما يناسبه لا
بالتضاد والمناسبة بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا
للاخر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع
بين الامرين نحو الشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع
بين ثلثة امور نحو قوله اي قول البحتري في صفة الابل كالقسي
المعطفات اي المحنيات من عطف العود وعطفه حناه
بل الاسهم مبرية اي منحوتة من براه نحته بل الاوتار جمع
بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة كقول
بعضهم للمهلبي الوزير انت ايها الوزير اسمعيلي الوعد
شعيبي التوفيق يوسفي العفو محمدي الخلق وقد يكون
بين اكثر كقول ابن رشيق اصح واقوى ما سمعناه في الندى
من الخبر الماثور منذ قديم احاديث يرويها السيول
عن الحيا عن البحر عن كف الامير تميم فانه ناسب فيه
بين الصحة والقوة والسماع والخبر الماثور والاحاديث
والرواية وكذا ناسب ايضا بين السيل والحيا والبحر
وكف تميم مع ما في البيت الثاني من صحة الترتيب في العنعنة
اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع في سند الاحاديث

تشابه الأطراف

فان السيول اصلها المطر والمطر اصله البحر على ما يقال
والبحر اصله كف الممدوح على ادعاء الشاعر ومنها اى من
مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو
ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه فى المعنى والتناسب
قد يكون ظاهرا كقوله لا تدركه الابصار وهو اللطيف
الخبير فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك للابصار
والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشئ
يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله تعالى ان تعذبهم
فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم
فان قوله ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم
لكن يعرف بعد التامل ان الواجب هو العزيز الحكيم
لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد
يرد عليه حكمه وهو العزيز اى الغالب من عزه يعزه
غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس لئلا
يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشئ فى محله
اى ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض
عليك لاحد فى ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق بها اى
بمراعاة النظير ان يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين
يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين ههنا
نحو والشمس والقمر بحسبان والنجم اى النبات الذى ينجم
اى يظهر من الارض لا ساق له كالبقول والشجر الذى له
ساق يسجدان اى ينقادان لله تعالى فيما خلقا له فالنجم

إيهام التناسب

بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون
بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما ولهذا يسمى ايهام التناسب
كما مر فى ايهام التضاد ومن ايهام التناسب بيت السقط
وحرف كنون تحت راء ولم يكن بدال يؤم الرسم غيره
النقط الحرف الناقة المهزولة وهى مجرورة معطوفة
على الرهط فى البيت السابق تجل عن الرهط الاماثى
عادة والنون هو المعروف من حروف المعجم شبه
به الناقة فى الدقة والانحناء وليس المراد بها الحوت على
ما وهم وراء اسم فاعل من رأيته اذا ضربت ريته
وكذلك دال اسم فاعل من دلاء الركائب اذا رفق بسوقها
واراد بالنقط ما يتقاطر على الرسوم من المطر فقوله يؤم
الرسم صفة راء والمعنى تجل هذه الجيبة عن ان تركب
من النوق ما هى فى الضمر والانحناء كالنون يركبها الا
لزيارة الاطلال فيضرب ريتها اذ لا حراك لها من شدة
الهزال يريد ان مراكب هذه الجيبة سمان ذوات
ففى ذكر الحرف والنون والراء والدال والنقط ايهام ان المراد
بها معانيها المتناسبة واما ما يسميه بعضهم بالتفويف
من قولهم برد مفوق للذى على لونه وفيه خطوط بيض
على الطول وهو ان يؤتى فى الكلام بمعان متلائمة فى جمل
مستوية المقادير او متقاربة المقادير كقول من يصف سحابا
تسربل وشيا من خزوز تطرزت مطارفها طرزا من
البرق كالتبر فوشى بلا رقم ونقش بلا يد ودمع بلا عين

وضحكت بلا ثغر تسربلت اى لبس السربال والوشى ثوب
منقوش والخز وزجع خز وتطرزت اى اتخذت
الطراز والمطارف جمع مطرف وهو رداء من خز
مربع له اعلام والطرز جمع طراز وهو علم الثوب وكفو
ذيك الجرة احل وامر وضر وانفع ولن واخشن
وريش وابر وانتدب للمعالى اى كن حلوا للاولياء
مرا على الاعداء ضارا للمخالف نافعا للموافق لينا لمن
يلاين خشنا لمن يخاشن وريش اى اصلح حال من يختل
حاله وابر من برى القلم المختار اى افسد حال المفسد
وانتدب اى اجب للمعالى واجمعها يقال ندبه لامر
فانتدب اى دعاه له فاجاب فالاول داخل فى مراعاة
النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة والثانى
داخل فى الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة ومنه

الارصاد

اى من المعنوى الارصاد وهو نصب الرقيب فى الطريق
من رصدته رقبته والرصيد السبع الذى يرصد ليثب
والرصد القوم يرصدون كالحرس يستوى فيه الواحد
والجمع والمونث ويسميه بعضهم التسهيم من برد مسهم فيه
خطوط مستوية وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة وهو فى
النثر بمنزلة البيت من الشعر مثلا قوله هو يطبع الاسجاع بجواهر
لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى وفى
الاصل حلى يصاغ على شكل فقرة الظهر او من البيت ما يدل
عليه اى على العجز وهو اخر كلمة من البيت او الفقرة اذا

حرف الروي الظرف متعلق ببيّن اي انما يجب فهم العجز
في الارصاد بالنسبة الى من يعرف الرويّ وهو الحرف
الذي يبني عليه اواخر الابيات او الفقر ويجب تكراره
في كلّ واحد منها فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف
فيه العجز لعدم معرفة حرف الروي كقوله تعالى وما كان
الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت
من ربك لقضي بينهم فيما هم فيه يختلفون فانه لو لم
يعرف ان حرف الروي النون لربما توهم ان العجز
ههنا فيما فيه اختلفوا او فيما اختلفوا فيه وكقوله احلّت
دمي من غير جرم وحرّمت بلا سبب يوم اللقاء كلامي
فليس الذي حللته بمحلل وليس الذي حرّمته بحرام فانه
لو لم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام لربما يتوهم
ان العجز بمحرم فالارصاد في الفقرة نحو قوله وما كان
الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت
نحو قوله اي قول عمرو بن معدي كرب اذا لم تستطع شيئا
فدعه وجاوزه الى ما يستطيع ومنه اي من المعنوي
المشاكلة وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي
لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا
اي وقوعا محققا او مقدرا والاول كقوله اي قول اخ له قالوا
اقترح شيئا من اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه
من غير روية وطلبته على سبيل التكلف والتحكم لا من اقترح
الشيء ابتدعه ومنه اقتراح الكلام لانه لا يناسب ههنا

على ما لا يخفى تجد مجزوم على انه جواب الامر من الاجادة و
تحسين الشئ لك طبخه قلت اطبخوا لى جبة وقميصا اى
خيطوا ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها فى صحبة
طبخ الطعام ونحوه تعلم ما فى نفسى ولا اعلم ما فى نفسك
حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى والثانى وهو
ما يكون وقوعه فى صحبة الغير تقديرا قوله تعالى قولوا
آمنا بالله وما انزل الينا الى قوله صبغة الله ومن احسن
من الله صبغة ونحن له عابدون وهو اى قوله صبغة
الله مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس
وهى الحالة التى يقع عليها الصبغ مؤكد لآمنا بالله اى
تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس فيكون آمنا
مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالا عليه فيكون
صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله آمنا بالله
فيكون قوله لان الايمان تعليلا لكونه مؤكدا لآمنا بالله
ثم اشار الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله فى صحبة
ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله والاصل فيه اى فى هذا
المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا
يغمسون اولادهم فى ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون
انه اى الغمس فى ذلك الماء تطهير لهم فاذا فعل الواحد
منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فامر
المسلمون بان يقولوا لهم قولوا آمنا بالله وصبغنا
الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا

لا مثل

لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب فى قولوا آمنا بالله
للكافرين واما اذا كان الخطاب للمؤمنين امروا
بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ
صبغتكم ايها النصارى فعبر عن الايمان بالله بصبغة
الله للمشاكلة لوقوعه فى صحبة صبغة النصارى تقديرا
بهذه القرينة الحالية التى سبب النزول من غمس النصارى
اولادهم فى الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا
كما يقول لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد
رجلا يصطنع الى الكرام ويحسن اليهم فعبر عن الاصطناع
بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن له ذكر فى
المقال ومنها اى من المعنوى المزاوجة وهو ان تزاوج اى توقع

مطلب المزاوجة

المزاوجة على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر كما فى قولهم
جد جده بين المعنيين والتزاوج بين معنيين فى الشرط والجزاء اى
يجعل معنيان واقعان فى الشرط والجزاء مزدوجين فى ان يرتب
كل منهما معنى رتب على الآخر كقوله اى قول البحترى اذا ما نهى
الناهى ونعفى عن حبها فلج بى الهوى ولزمنى اصاخت الى
الواشى اى استمعت الى النمام الذى ينمى حديثه ويزينه فصلح قتله
فيما افترى على قاطها الهجر زواج بين نهى الناهى واصاختها
الى الواشى الواقعين فى الشرط والجزاء فى ان ترتب عليهما لجاج
شئ ومثله قوله ايضا اذا احتربت يوما ففاضت دماؤها تذكرت
القربى ففاضت دموعها زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى
الواقعين فى الشرط والجزاء فى ترتب فيضان الشئ عليهما ومن

مطلب العكس

تتبع الامثلة المذكورة المص وجد علم ان معناها ما ذكرنا لا
ما يسبق الى الوهم من ان معناه الجمع بين معنيين في الشرط و
معنيين في الجزاء كما جمع في الشرطين بين الناهي والجاج
الهوى وفي الجزاء بين اصاخها الى الواشي ولجاج
المهجر اذ لا يعرف احد يقود بالمراد جذ في شرح قولنا اذا
جاءني زيد فسلم علي اجلسته وانعمت عليه ومنها اي
من المعنوي العكس والتبديل وهو ان يقدم جزء في الكلام
على جزء آخر ثم يؤخر ذلك المتقدم عن الجزء الاخير و
العبارة الصريحة ما ذكره القوم حيث قالوا هو ان
تقدم في الكلام جزءا ثم تعكس فتقدم ما اخرت وتؤخر
ما قدمت واما ظاهر عبارة المص فيصدق على مثل
قوله تعالى وتخشى الناس والله احق ان تخشاه وقول الشاعر
سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى
بسريع ولا عكس فيه ويقع العكس على وجوه منها ان
يقع بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف
نحو عادات السادات سادات العادات فان
العكس قد وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام
وبين السادات وهو الذي اضيف اليه العادات
ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات على السادات ثم
عكس فقدم السادات على العادات ومنها اي من الوجوه
ان يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي
من الميت ويخرج الميت من الحي فقد وقع العكس بين

الحي والميت بان قدم الحي واخر الميت ثم عكس فقدم الميت
واخر الحي وهما متعلقان لفعلين في جملتين ومنها اي
من الوجوه ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو
لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن قد وقع العكس بين
هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن
عن هم وهما لفظان واقعان في طرفي جملتين ومنها
ان يقع بين طرفي الجملة كما قلت طويت باحراز الفنون
ونيلها رداء شبابي والجنون فنون فحين تعاطيت
الفنون وحظها تبين لي ان الفنون جنون ومنه

مطلب الرجوع

اي من المعنوي الرجوع وهو العود الى الكلام السابق
بالنقض اي بنقضه وابطاله لنكتة كقول اي قول
زهير قف بالديار التي لم يعفها القدم بلى وغيرها الارواح
والديم دل الكلام السابق على ان تطاول الزمان وتقا
دم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها
الرياح والامطار لنكتة وهو اظهار الكآبة والحزن و
الحيرة والدهش حتى كانه اخبر اولا بما لم يتحقق ثم رجع
اليه عقله وافاق بعض الافاقة فنقض كلامه السابق
قائلا بلى عفاها القدم وغيرها الارياح والديم ومثله
قولي لهذا الدهر بل لا اهله ومنها اي من المعنوي التورية

مطلب التورية والإيهام

وتسمى الايهام ايضا وهو ان يطلق لفظ له معنيان قريب و
بعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية وهي ضربان
مجردة وهي التورية التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب

نحو الرحمن على العرش استوى فانه اراد باستوى معناه
البعيد وهو استولى ولم يقرن به شئ مما يلائم المعنى القريب
الذى هو الاستقرار دم مرشحة عطف على مجردة وهى التى
تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب المورى به عن المعنى البعيد
المراد اما بلفظ قبله نحو والسماء بنيناها بايد فانه اراد بالايد
معناها البعيد اعنى القدرة وقد قرن بها ما يلائم المعنى
القريب اعنى الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها او بلفظ
بعده كقول القاضى ابى الفضل عياض يصف ربيعا
باردا او لغزالة طول اللذى خرفت فانفرق بين الجدى
والحمل يعنى كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت
خرفة قليلة العقل فنزلت فى برج الجدى فى اوان
الحلول ببرج الحمل اراد بالغزالة معناها البعيد اعنى
الشمس وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذى ليس بمراد
اعنى الرشاء حيث ذكر الخرافة وكذا ذكر الجدى والحمل وقد
يكون كل من التوريتين ترشيحا للاخرى كبيت السقط اذا
صدق الجد افترى العم للفتى مكارم لا تخفى وان كذب
الخال اراد بالجد الحظ وبالعم الجماعة من الناس وبالخال
المخيلة فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى
الرحمن على العرش استوى انه تمثيل لانه لما كان الاستواء
على العرش وهو سرير الملك مما يردف الملك جعلوه كناية
عن الملك ولما امتنع ههنا المعنى الحقيقى صار مجازا كقوله
قالت اليهود يد الله مغلولة اى هو بخيل بل يداه مبسوطتان

اى

اى هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط والتفسير
بالنعمة والتمحل للتثنية من ضيق العطن والمسافرة
من علم البيان مسيرة اعوام وكذا قوله والسماء بنيناها
بايد تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من
غير ذهاب بالايدى الى جهة حقيقة بل يذهب الى اخذ
الزبدة والخلاصة من الكلام من غير ان يتمحل المفرد
حقيقة او مجازا وقد شدد النكير على من يفسر اليد بالنعمة
والايدى بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة
وذكر الشيخ فى دلائل الاعجاز انهم وان كانوا يقولون المراد بالقدرة
فذلك تفسير منهم على الجملة وقصد الى نفى الجارحة
بسرعة خوفا على السامع من خطرات تقع للجهال واهل
التشبيه والانكار ذلك من طريق التمثيل قلت قد جرى المصنف
فى جعل الايتين مثالين للتورية على ما اشتهر بين اهل
الظاهر من المفسرين ومنه اى من المعنوى الاستخدام
وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما اى احد المعنيين
ثم يراد بالاخر اى بالضمير الاخر معناه الاخر فالاول كقوله
اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا اراد بالسماء
الغيث وبالضمير الراجع اليه من رعيناه النبت والثانى كقوله
اى قول البحترى فسقى الغضا والساكنيه وان هم شبوه بين جوانحى
وضلوعى اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور
فى الساكنيه المكان وبالاخر وهو المنصوب فى شبوه النار
اى اوقدوا بين جوانحى نار الغضا يعنى نار الهوى التى تشبه نار الغضا

مطلب اللف والنشر

ومنها اى من المعنوى اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل من احاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اى يرد ما لكل من احاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول وهو ان يكون المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون الاول من النشر للاول من اللف والثانى للثانى وهكذا على الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله على الترتيب

واما على غير ترتيبه اى ترتيب اللف وهو ضربان لانه اما ان يكون الاول من النشر لآخر من اللف والثانى لما قبله وهكذا على الترتيب ويسمى معكوس الترتيب كقوله اى قول ابن حيوس كيف اسلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا فاللحظ للغزال والقد للغصن والردف للحقف وهو النقا من الرمل يشبه به الكفل فى العظم او لا يكون كذلك بل يختلط الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة والثانى وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو قالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى فان الضمير فى قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما

فالمتعدد

فالمتعدد مذكور اجمالا هو الفريقان وذلك ان يجعل قول الفريقين فانه قد لف بين القولين فى قالوا اى قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله فى الايضاح فلف بين الفريقين او القولين اجمالا لعدم الالتباس والثقة بان السامع يرد الى كل فريق او قول مقوله لعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده انه انما يدخل الجنة هو لا صاحبه وقالت اليهود ليست النصارى على شئ وقالت النصارى ليست اليهود على شئ وهذا النوع لا يتصور فيه الترتيب وعدمه وههنا نوع آخر من اللف والنشر لطيف المسلك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤتى بعده بذكر ذلك المتعدد على الاجمال ملفوظا او مقدرا فيقع النشر بين اللفين احدهما مفصل والآخر مجمل وهذا معنى لطيف المسلك وذلك كما تقول ضربت زيدا واعطيت عمرا وخرجت من بلد كذا للتاديب والاكرام ومخافة الشر فعلت ذلك وعليه قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام آخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هديكم

ولعلكم تشكرون قال صاحب الكشاف الفعل المعلل
محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا العدة
ولتكبروا الله على ما هديكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك
يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص
له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة
الفطر فقوله لتكملوا علة الامر بمراعاة العدة ولتكبروا
علة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر
ولعلكم تشكرون اي ارادة ان تشكروا علة الترخيص
والتيسير وهذا نوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد
يهتدى الى تبينه الا النقاب المحدث من علماء البيان
هذا كلامه وعليه اشكال وهو انه جعل الاول تفاصيل العلل
امر شاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيئا من العلل راجعا
اليه وجعله التكبير واعلة ما علم من كيفية القضاء وهو
ما لم يذكر في تفاصيل المعللات فما ذكره في بيان تطبيق
العلل بما يوافق لما ذكره من تقدير الكلام ويمكن التفصي
عنه بان يقال انه ذكر امر الشاهد بصوم الشهر في تفصيل
المعللات ليس لانه باستقلاله معلل بشيء من العلل المذكورة
بل هو توطئة وتمهيد لتفرع الترخيص ومراعاة العدة
وكيفية القضاء عليه ويشهد بذلك انه لم يقل ومن امر المرخص
باعادة حرف الجر كما قال ومن الترخيص فالحاصل ان المذكور
فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص
وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر ليصومها في ايام اخر

فيها

وفي هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية القضاء فصار
المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلثة احدها امر المرخص
له بمراعاة العدة والثاني تعليم كيفية القضاء والثالث
الترخيص وجميع ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل
كلا من العلل راجعا الى واحدة من هذه الثلثة وقد يقال
قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة شامل لامر الشاهد بصوم
الشهر بناء على ان العدة هي الشهر كله في الشاهد وعدة
ايام الافطار في المرخص وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد
بصوم الشهر باكمال عدة ايام الشهر على انه لا ارتياب في ان الامر
بمراعاة العدة اشارة الى المذكور قبله وهو امر المرخص
له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومنها اي من المعنوي الجمع

وهو ان يجمع بين متعدد في حكم وذلك المتعدد قد يكون
اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة الدنيا
وقد يكون اكثر نحو قول ابي العتاهية علمت يا مجاشع بن مسعدة
ان الشباب والفراغ والجدة اي الاستغناء يقال وجد في
المال وجدا ووجدا ووجدا وجدة اي استغنى مفسدة
للمرء اي مفسدة اي داعية تدعو صاحبه الى الفساد ومنه

اي من المعنوي التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين
من نوع في المدح او غيره كقوله اي قول الوطواط ما نوال
الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير
بدرة عين هي عشرة آلاف درهم ونوال الغمام قطرة ماء
ومنه اي من المعنوي التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة

ما ذكر اليه على التعيين وبهذا القيد يخرج عنه اللف والنشر
وقد اهمل السكاكى فيكون التقسيم عنده اعم من اللف
والنشر ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا
القيد اذ ليس فى اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر
فيه ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده فليتامل
فانه دقيق كقوله اى قول المتلمس ولا يقيم على ضيم
اى ظلم يراد به الضمير راجع الى المستثنى منه المقدر العام
اى لا يقيم احد على ظلم يراد ذلك الظالم بذلك الاحد
الا الاذلان هذا استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل
اعنى لا يقيم فى الظاهر وان كان فى الحقيقة مسندا الى العام
المحذوف عير الحى العير الحمار الوحشى والاهلى وهو المناسب
ههنا والوتد هذا اى عير الحى على الخسف اى الذل مربوط
برمته هى قطعة حبل بالية وذا اى الوتد يشج اى يدق
ويشق راسه فلا يرثى اى لا يرق ولا يرحم له احد ذكر
العير والوتد ثم اضاف الى الاول الربط مع الخسف والى الثانى
الشج على التعيين فان قلت هذا وذا متساويان فى
الاشارة الى القريب فكل منهما يحتمل ان يكون اشارة الى
العير والى الوتد فلا يتحقق التعيين وح يكون البيت من
قبيل اللف والنشر قلت لا نم التساوى بل فى حرف التنبيه
ايماء الى ان القريب فيه اقل وانه يفتقر الى تنبيه ما فيكون اشارة
الى عير الحى ولو سلم تساويهما جعلت هذا اشارة الى عير
الحى وذا الى الوتد او بالعكس يحصل التعيين غاية ما فى

الباب

مطلب الجمع مع التفريق

مطلب الجمع مع التقسيم

الباب ان التعيين محتمل ومثل هذا ليس فى اللف والنشر
فليتامل ومنه اى ومن المعنوى الجمع مع التفريق وهو ان
يدخل شيئان فى معنى ويفرق بين جهتى الادخال كقوله
اى قول الوطواط فوجهك كالنار فى ضوءها وقلبى
كالنار فى حرها ادخل قلبه ووجه الحبيب فى كونهما
كالنار ثم فرق بينهما بان جهة ادخال الوجه فيه من جهة
الضوء وادخال القلب من جهة الحر والاحتراق ومنه اى
من المعنوى الجمع والتقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم
تقسيمه او العكس اى تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول
كقوله اى الجمع ثم التقسيم كقول ابى الطيب حتى اقام الممدوح
وهو سيف الدولة وتضمين الاقامة معنى التسليط عداها
بعلى فقال على اراض جمع بضع وهو ما حول المدينة خرشنة
هى من بلاد الروم تشقى به الروم والصلبان جمع صليب النصارى
والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهى معبد النصارى
وحتى متعلق بالفعل فى البيت السابق اعنى قاد المقانب
يعنى قاد العساكر حتى اقام حول هذه المدينة وقد شقيت
به الروم وهذه الاشياء فقد جمع فى هذا البيت شقاء الروم
بالممدوح اجمالا لانه يشمل القتل والنهب والسبى وغير ذلك ثم قسم
فى البيت الثانى وفصله فقال للسبى ما نكحوا والقتل ما ولدوا
لم يقل من نكحوا ومن ولد وليوافق قوله والنهب ما جمعوا والنار
ما زرعوا ولان فى التعبير عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانة
وقلة المبالاة بهم حتى كانهم ليسوا من جنس ذوى العقول

وذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله الدهر معتاد ذو
السيف منتظر وارضهم لك مصطاف ومرتبع وقال قد
جمع ارض العدو وما فيها في كونها خالصة للممدوح ثم
تقسيم في هذا البيت والمذكور فيها اي في نسخ ديوان ابي
الطيب وما وقع عليه الشرح موافق لما ذكرنا اورده المص
قول المص معناه بعد قوله للنبي امكنوا بابيات كثيرة
والثاني كقوله اي التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت قوم
اذا حاربوا ضروا عدوهم او حاولوا اي طلبوا النفع في اشياعهم
اي اتباعهم وانصارهم نفعوا سجية اي غريزة وخلق
تلك منهم غير محدثة ان الخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة و
الخلق فاعلم شرها البدع جمع بدعة وهي في الاصل الحدث
في الدين بعد الاستكمال والمراد هيهنا مستحدثات الاخلاق لا
ما هو كالفرائض منها قسم في البيت الاول صفة الممدوحين
الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها في الثاني كونها سجية
حيث قال سجية تلك منهم ومثال من المعنوي للجمع مع التفريق

مطلب الجمع مع التفريق والتقسيم

والتقسيم ولم يتعرض لتفسيره لكونه معلوما مما سبق من تفسير
هذه الامور الثلاثة كقوله تعالى يوم ياتي يعني ياتي الله اي
امره او ياتي اليوم اي هوله والظرف منصوب باضمار اذكر او بقوله
لا تكلم نفس بما ينفع من جواب او شفاعة الا باذنه اي باذن
الله كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا في
موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون
في موقف آخر والماذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو

العذر الباطل فمنهم اي من اهل الموقف شقي وجبت له النار بمقتضى
الوعيد وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين
شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج النفس
والشهيق رده خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي سموات
الآخرة وارضها الابد لا بد منها مخلوقة للابد وهي عبارة عن
التابيد ونفي الانقطاع كقول العرب ما اقام ثبير وما لاح كوكب
ونحو ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد
واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت
السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ
اي غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية فان قلت ما
معنى الاستثناء في قوله الا ما شاء ربك قلت هو
استثناء من الخلود في عذاب النار ومن الخلود
في نعيم الجنة يعني ان اهل النار لا يخلدون في عذاب
النار وحده بل يعذبون بالزمهرير وغيره من
انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة
لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان
الله وما يتفضل به الله عليهم مما لا يعرف كنهه
الا الله كذا ذكره صاحب الكشاف بناء على مذهبه
واما عندنا فمعناه ان فساق المومنين لا يخلدون
في النار وهذا كاف في صحة الاستثناء لان صرف
الحكم عن الكل في وقت ما يكفيه صرفه عن البعض وكذا
الاستثناء الثاني معناه ان بعض اهل الجنة لا

يخلدون فيها وهو المؤمنون الفاسقون الذين
فارقوا الجنة ايام عذابهم والتابيد من مبداء معين
كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء
واطلاق السعادة عليهم باعتبار تشرفهم بسعادة
الايمان والتوحيد وان شقوا بسبب المعاصى فقد جمع
الانفس فى عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان النكرة
فى سياق النفى تعم ثم فرق بان اوقع التباين بينهما بان
بعضها شقى وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقى وسعيد
اذ الانفس واهل الموقف واحد ثم قسم واضاف الى السعداء
ما لهم من نعيم الجنة والى الاشقياء ما لهم من عذاب
النار بقوله فاما الذين شقوا الى الآخر وقد يطلق التقسيم
على امرين آخرين احدهما ان يذكر احوال الشئ مضافا الى
كل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله اى قول ابى الطيب
ساطلب حقى بالقنا ومشايخ كانهم من طول ما التثموا مرد
ثقال الشدة وطأتهم على الاعداء وثباتهم على اللقاء اذا
اى حاربوا الاعداء خفاف سريعين الى الاجابة اذا دعوا الى
كفاية مهم ومدافعة خطب كثير اذا شدوا والا ان واحدا منهم
يقوم مقام جماعة قليل اذا عدوا ذكر احوال المشايخ واضاف
الى كل منها ما يناسبها وهو ظاهر والثانى استيفاء اقسام
الشئ كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء
الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما
فان الانسان اما ان يكون له ولد او لا يكون وان كان

فاما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرا وانثى وقد استوفى
جميع الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر الاناث لان سياق
الآية على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الانسان
فكان ذكر الاناث اللاتى هى من جملة ما لا يشاؤه الانسان
اهم لكنه جبر تاخير الذكور عنهم لان فى التعريف تنويها
بالذكر فكانه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفى
عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم فقدم الذكور
واخر الاناث تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن
بل لمقتضى آخر ومنه اى من المعنوى التجريد وهو ان ينتزع من

مطلب التجريد

امر ذى صفة امر آخر مثله فيها اى مماثل لذلك الامر ذى الصفة
فى تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه اى لاجل المبالغة لكمال
تلك الصفة فى ذلك الامر ذى الصفة حتى كانه بلغ من
الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه
موصوف آخر بتلك الصفة وهو اى التجريد اقسام منها
ان يكون بمن التجريدية نحو قولهم لى من فلان صديق
حميم فى الصحاح حميمك قريبك الذى تهتم لامره اى بلغ فلان
من الصداقة حدا صح معه اى مع ذلك الحد ان يستخلص
منه اى من فلان صديق آخر مثله فيها اى فى الصداقة
ومنها ما يكون بباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو
قولهم لئن سالت فلانا لتسالن به البحر بالغ فى اتصافه
بالسماحة حتى انتزع منه بحرا فى السماحة وزعم بعضهم
ان من التجريدية والباء التجريدية على حذف مضاف نحو

قولهم لقيت من زيد اسدا لقيت من لقائه اسدا والمعنى
تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت به اسدا لقيت بلقائه
اسدا ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قولنا لي من
فلان صديق حميم لفوات المبالغة في تقدير حصل لي
من حصول صديق فليتامل ومنها ما يكون بباء المعية
والمصاحبة في المنتزع نحو قوله وشوهاء من شاهت الوجوه
قبحت وفرس شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة اشداقها
وقيل المراد بها فرس قبيح الوجه لما اصابها من شدائد
الحرب تعدو وتسرع بي الى صارخ الوغى اي يستغيث
في الوغى وهو الحرب بمستلئم اي لابس لامة وهي الدرع
والباء للملابسة والمصاحبة مثل الفنيق وهو الفحل
المكرم عند اهله المرحل من رحل البعير اشخصه عن
مكانه وارسله اي تعدو بي ومعي من نفسي لابس
درع لكمال استعدادي للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد
للحرب حتى انتزع منه مستعدا آخر لابس درع ومنها
ما يكون بدخول في في المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها
دار الخلد اي في جهنم دار الخلد كانه انتزع منها دارا
اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا
لامرها ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها ما يكون
بدون توسط حرف نحو قوله اي قول قتادة بن
مسلمة الحنفي فلئن بقيت لارحلن بغزوة تحوي
اي تجمع الغنائم الجملة صفة غزوة وروى نحو الغنا

فالظرف

والظرف منصوب بارحلن او يموت منصوب بان
مضمرة كانه قال الا ان يموت كريم يعني بالكريم نفسه
فكانه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه ولهذا لم
يقل او اموت وهذا بخلاف قوله تعالى انا اعطيناك
الكوثر فصل لربك اذ لا معنى للانتزاع فيه وقيل تقديره
او يموت مني كريم فيكون من القسم الاول اعني ما يكون
بمن التجريدية وفيه نظر اذ لا حاجة الى هذا التقدير
لحصول التجريد بدونه ولا قرينة عليه وبهذا يسقط
ما قيل انه اراد في البيت نظر لانه من باب الالتفات
من التكلم الى الغيبة لانه اراد بالكريم نفسه ورد بان
التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بان تجرد المتكلم
نفسه من ذاته وتجعلها مخاطبا لنكتة كالتوبيخ في تطاول
ليلك بالاثمد والنصح في قوله اقول لها اذا جشأت و
جاشت مكانك تحمدي او تستريحي ومنها ما يكون بطريق
الكناية نحو قوله يا خير من يركب المطي ولا يشرب كاسا
بكف من بخلا اي يشرب الكاس بكف جواد فقد انتزع
من الممدوح جوادا يشرب هو الكاس بكفه على طريق الكناية
لانه اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد اثبت له الشرب
بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم فقد
خفي هذا على بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه
وهو تجريد والا فليس من التجريد في شيء انما هو كناية عن
كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافي

التجريد والتفات من الخطاب لنفسه لم يكن قسما براسه بل
يكون داخلا فى قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيان
التجريد انه ينتزع فيها من نفسه شخصا آخر مثله فى الصفة
التى سيق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله اى قول ابى الطيب
لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق ان لم
يسعد الحال اراد بالحال الغنى فكانه انتزع من نفسه
شخصا آخر مثله فى فقد الخيل والمال والحال ومثله قول
الاعشى ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا
ايها الرجل ومنها اى من المعنوى المبالغة المقبولة

مطلب المبالغة

لان المردودة لا يكون من المحسنات وفى هذا اشارة
الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام
ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد له قول
حسان وانما الشعر لب المرء يعرضه على المجالس ان كيسا
وان حمقا فان اشعر بيت انت قايله بيت يقال اذا
انشدته صدقا وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل
الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام
ما بولغ فيه وبهذا استدرك النابغة على حسان فى قوله
لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن
من نجدة دما حيث استعمل جمع القلة اعنى الجفنات و
الاسياف وذكر وقت الضحوة وهو وقت تناول
الطعام وقال يقطرن دون يسلن ويفضن ونحو
ذلك بل المذهب المرضى ان المبالغة منها مقبولة ومنها

مردودة

مردودة فالمص اشار الى تقسيم المبالغة مطلقا والى
تقسيمها ليتعين المقبولة من المردودة ولذا لم يقل وهى
بل قال والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه فى الشدة
او الضعف حدا مفعول بلوغه مستحيلا او مستبعدا
وانما يدعى ذلك لئلا يظن انه اى ذلك الوصف غير
متناه فيه اى فى الشدة والضعف وتذكير الضمير باعتبار
عوده الى احد الامرين وتنحصر المبالغة فى التبليغ والاغراق
والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ
كقوله اى قول امرئ القيس يصف فرسا له بان لا يعرق وان كثر
العدو فعادى عداء فى الصحاح العداء بالكسر الموالاة بين
الصيدين يصرع احدهما على اثر الآخر فى طلق واحد بين
ثور ونعجة اراد بالثور الذكر من بقر الوحش وبالنعجة
الانثى منها دراكا متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل مجزوم
معطوف على ينضح اى لم يعرق فلم يغسل ادعى ان
هذا الفرس ادرك ثورا وبقرا وحشيين فى مضمار
واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة وان كان ممكنا
عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه
الكرامة حيث مالا ادعى ان جاره لا يميل عنه الى جانب
الا وهو يرسل الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا
ممتنع عادة وهما اى التبليغ والاغراق مقبولان والا
اى وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع ان يكون

ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله اى قول ابى نواس
واخفت اهل الشرك حتى انه اى الشان لتخافك النطف
التى لم تخلق ادعى انه خاف من الممدوح النطف الغير المخلوقة
وهذا ممتنع عقلا وعادة والمقبول منه اى من الغلو اصناف
منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو لفظ يكاد فى يكاد
زيتها يضئ ولو لم تمسسه نار ومنه بيت السقط شعر
وكاد فرسا وابلا وزاد فكادا ان يجى الرجالا ومنها
ما يتضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله اى قول ابى الطيب
عقدت سنابكها عليها الضمير للجياد اى عقدت سنابك
تلك الجياد فوق رؤسها عثيرا اى غبارا لو تبتغى تلك
الجياد عنقا هو نوع من السير عليه اى على ذلك العثير
لامكنا اى امكن العنق ادعى ان الغبار المرتفع من
سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤسها متراكما متكاثفا
بحيث صار ارضا يمكن ان يسير عليها تلك الجياد وهذا
ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن وقد اجتمعا اى الادخال
ما يقرب الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل فى قوله
اى قول القاضى الارجانى يصف طول الليل يخيل لى ان
سمر الشهب فى الدجى وشدت باهدابهن اجفانى
اى يوقع فى خيالى ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزول
عن مكانها وان اجفان عينى قد شدت باهدابها الى
الشهب لطول سهرى فى ذلك الليل وعدم انطباقها

والتقائهما وهذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن
ولفظ يخيل مما يقربه الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج
الهزل والخلاعة كقوله اسكر بالامس ان عزمت على
الشرب غدا ان ذا من العجب ومنه اى من المعنوى المذهب
الكلامى وهو ايراد حجة للمطلوب على طريقة اهل الكلام
وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة
للمطلوب نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا واللازم
وهو فساد السموات والارض باطل لان المراد به
خروجهما عن النظام الذى هما عليه فكذا الملزوم وهو
تعدد الالهة وفى التمثيل بالاية الكريمة رد على الجاحظ حيث زعم
ان المذهب الكلامى ليس فى القرآن وكانه اراد بذلك انما
يكون برهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات
القطعية التى لا يحتمل النقيض بوجه ما وتعدد الالهة ليس
قطعى الاستلزام للفساد وانما هو من المشهورات الصادقة
وقوله اى قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان
بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتنكر النعمان
من ذلك حلفت فلم اترك لنفسك ريبة وهى ما يريب
الانسان ويقلقه واراد بها الشك وليس وراء الله للمرء
مطلب اى هو اعظم المطالب فالحلف به اعلى الاحلاف لئن
كنت قد بلغت عنى جناية لمبلغك الواشى اغش من عشق
اذا خان والكذب واللام فى لئن كنت موطئة للقسم
وفى لمبلغك جواب القسم ولكننى كنت امرأ لى جانب

عن الارض فيه اى فى ذلك الجانب واراد به الشام مسترا
اى موضع يتردد فيه لطلب امر المليك الرزق ومنتجع
من راد الكلاء وارتاد ومذهب ملوك اى فى ذلك
الجانب ملوك واخوان اذا ما مدحتهم احكم فى اموالهم
واقرب كفعلك اى يجعلون لى حكما فى اموالهم مقربا عندهم
دفع المنن لاعتدهم كما تفعل انت فى قوم اراك اصطفيتهم
فهو واحسنت اليهم فلم ترهم فى مدحهم لك اذنبوا يعنى
لا تلمنى ولا تعاقبنى على مدح آل جفنة وقد احسنوا الى
كما لا تلوم قوما مدحوك وقد احسنت اليهم فكما ان مدح
اولئك لا يعد ذنبا كذلك مدحى من احسن الى وهذا الحجة
على صورة التمثيل الذى يسميه الفقهاء قياسا ويمكن
رده الى صورة قياس استثنائى بان يقال لو كان
مدحى لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك ايضا
ذنبا لكن اللازم باطل فكذا الملزوم ومما ورد على صورة القياس
الاقترانى قوله تعالى وهو الذى يبدئ الخلق ثم يعيده وهو
اهون عليه اى الاعادة اهون واسهل عليه من البداء وكل
ما هو اهون فهو ادخل فى الامكان فالاعادة ادخل فى الامكان
وقوله تعالى حكاية فلما افل قال لا احب الآفلين اى القمر افل ورب
ليس بآفل فالقمر ليس برب ومنه اى من المعنوى حسن التعليل
وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير
حقيقى اى بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة ولا يكون موافقا
لما فى نفس الامر يعنى يجب ان لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف

مطلب حسن التعليل

علة له فى الواقع والا لما كان من محسنات الكلام لعدم
تصرف فيه كما تقول قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم
وبهذا يظهر فساد ما يتوهم من ان هذا الوصف غير
مفيد لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقى ومنشاء هذا
الوهم انه سمع ارباب المعقول يطلقون الاعتبارى
على مقابل الحقيقى ولو كان الامر كما توهم لوجب ان تكون
جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع وهو اربعة
اضرب لان الصفة التى ادعى لها علة مناسبة اما ثابتة
قصد بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما
ان لا يظهر لها فى العادة علة وان كانت لا تخلو فى الواقع
عن علة كقوله اى قول ابى الطيب لم تحك اى لم يشابه
نائلك اى عطائك السحاب وانما حمت به اى صارت
محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها فصبيبها الرحضاء
اى فالمصبوب من السحائب هو عرق الحمى فنزول المطر
من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها علة فى العادة
وقد علله بانه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح
او يظهر لها اى لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة اذ
لو كانت علتها هى المذكورة لكانت المذكورة
علة حقيقية فلا يكون من حسن التعليل كقوله اى قول
ابى الطيب ما به قتل اعاديه ولكن يتقى اخلاف ما يرجوا
الذئاب فان قتل الاعداء اى قتل الملوك اعداءهم انما يكون
فى العادة لدفع مضرتهم حتى يصفوا لهم ملكهم من

منازعتهم لما ذكره من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه
فمحبته ان يصدق رجاء الراجين بعثته على قتل اعاديه
لما علم انه لما غدا الحرب غدت الذئاب ترجوان يتسع
عليها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة في وصفه بالجود
ويتضمن المبالغة في وصفه بالشجاعة على وجه تخييلي
اي تناهي في الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم
الذئاب وغيرها فاذا غدا للحرب رجت الذئاب ان
تنال من لحوم اعدائه ويتضمن ايضا مدحه بانه ليس
ممن يسرف في القتل طاعة للغيظ والحنق اي ليست قوته
الغضبية متصفة برذيلة الافراط ويتضمن ايضا قصور اعدائه
وفرط امنه منهم وانه لا يحتاج الى قتلهم واستيصالهم
والثابتة اي الصفة الغير الثابتة التي اريد اثباتها اما
ممكنة كقوله اي قول مسلم بن الوليد يا واشيا حسنت
فينا اساءته نجى حذارك اي حذارك اياي انساني
انسان عيني من الغرق فان استحسان اساءة الواشي
ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه حيث لا يستحسن الناس
اساءة الواشي وان كان ممكنا عقبه اي عقب الشاعر
اساءة الواشي بان حذاره اي حذار الشاعر منه اي
من الواشي نجى انسانه اي انسان عين الشاعر من الغرق
في الدموع حيث ترك البكاء خوفا منه او غير ممكنة عطف
على اما ممكنة كقوله هذا البيت للمصنف وقد وجد بيتا
فارسيا في هذا المعنى فترجمه لو لم يكن نية الجوزاء خدمته

لما رأيت عليه عقد منتطق من انتطق اي شد النطاق
وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء
خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المصنف
وفيه نظر لان المفهوم من الكلام على ما هو اصل لو من
امتناع الجزاء لامتناع الشرط ان يكون نية الجوزاء خدمته
علة لرؤية عقد النطاق عليه وهي رؤية عقد النطاق
عليها هي الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة ثابتة
قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون هذا من
الضرب الاول مثل قوله لم يحك نائلك السحاب البيت
فمن زعم انه اراد ان الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت
للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح
فقد اخطاء مرتين لان حديث نطاق الجوزاء اشهر
من ان يمكن انكاره بل هو محسوس اذ المراد به الحالة الشبيهة
بانتطاق المنتطق ولان المصنف قد صرح في الايضاح
بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون لو في البيت
مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اعني
للاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون رؤية
ما على الجوزاء من هيئة الانتطاق علما لكون نيتها خدمة
الممدوح دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء
تعدد الآلهة والحاصل ان العلة المذكورة قد يقصد
كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما في الضربين الاولين
لان ثبوته معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم به كما في
الاخرين لعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته فاذا جعلت

بنة خذ منه الممدوح علة للانتطاق كان من الضرب
الاول وان جعل الانتطاق دليلا على كون النية خدمة
الممدوح كان من الضرب الرابع فيصح التمثيل قلت الاخ
عن تكلف لان الظاهر من قوله ان يدعي لوصف علة مناسبة
انها علة لنفس ذلك الوصف لا للعلم به والحق به اي
بحسن التعليل ما بني على الشك ولكونه مبنيا على الشك
لم يجعل من حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرارا والشك
ينافيه كقوله اي قول ابي تمام كان السحاب الغر غيبن تحتها
والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء غيبن تحتها حبيبا
فما ترقا اراد ترقأ بالهمزة فخففها اي ما تسكن لهن
مدامع والضمير في تحتها للربا في البيت الذي قبله وهو قوله
ربى شفعت ريح الصبا بنسيمها الى المزن حتى جادها
وهو هامع يعني ساقت الريح المزن اليها وجاد من الجود
وهو المطر العظيم القطر والهامع السائل فقد علل على
سبيل الشك نزول المطر من السحاب بانها غيبت حبيبا
تحت تلك الربى فهي تبكي عليها وهذا البيت يشير الى قول
محمد بن وهب طللان طال عليهما الامد درسا فلا علم
ولا نضد لبسا البلى فكانما وجدا بعد الاحبة مثل ما
اجد وقال بعض النقاد فسر هذا البيت قوم فقالوا اراد
حبيب نفسه ولا ادري ما هذا التفسير قلت وجه هذا
التفسير انه قصد به الملائمة لمطلع القصيدة وهو قوله
الان صدري من عزائي بلاقع عشية شاقتني الديار
البلاقع وفي بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل قوله

شفاء الكلب

كان السحاب الغر على هذا فالضمير في تحتها للديار
البلاقع وكان نفس ابي تمام هو الحبيب الذي فقده
السحاب في تلك الديار ومنه اي من المعنوي التفريع
وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته اي اثبات ذلك
الحكم لمتعلق له آخر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب
وهو احتراز عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راجل
كقوله اي قول الكميت من قصيدة يمدح بها اهل البيت
احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب
الكلب بفتح اللام شبه جنون لا يعرض للكلاب ولا
دواء له انجع من شرب دم ملك يعني انتم ارباب العقول
الراجحة وملوك واشراف وفي طريقته قول الحماسي بنا
مكارم واساة كلم دماؤكم من الكلب الشفاء فقد
فرع على وصفهم لشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم
بشفاء دمائهم من داء الكلب ومنه اي من المعنوي

مطلب تأكيد المدح

تاكيد المدح بما يشبه الذم النظر في هذه التسمية على
الاعم الاغلب والا فقد يكون ذلك في غير المدح والذم
ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تنكحوا ما
نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعني ان امكنكم
ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك
غير ممكن والغرض المبالغة في تحريمه ويسمى تاكيد الشيء
بما يشبه نقيضه وهو ضربان افضلهما ان يستثنى
من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء
بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة المدح في صفة الذم

كقوله اي قول النابغة الذبياني ولا عيب فيهم غير ان
سيوفهم بهن فلول اي كسور في حدها والواحد
فل من قراع الكتائب اي من مضاربة الجيوش
فالعيب صفة ذم منفية قد استثنى منها صفة مدح هو ان
سيوفهم ذوات فلول اي ان كان فلول السيف عيبا
فاثبت شيئا منه اي من العيب على تقدير كونه منه اي كون
فلول السيف من العيب وهذا زيادة توضيح للمقصد
وتصريح به والا فهو مفهوم من بنائه على الشرط المذكور
اي هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب محال لانه
كناية عن كمال الشجاعة فهو اي اثبات الشيء من العيب
في المعنى تعليق بالمحال كما يقال حتى تبيض القار وحتى
يلج الجمل في سم الخياط فالتاكيد فيه اي تاكيد المدح ونفي
صفة الذم في هذا الضرب من جهة انه كدعوى الشيء ببينة لانه
قد علقت نقيض المطلوب وهو اثبات شيء من العيب
بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت ومن
جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال اي
كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير
السكوت عن الاستثناء ليكون ذكر المستثنى اخراجا له
عن الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك لان الاستثناء المنقطع
مجاز على ما تقرر في اصول الفقه واذا كان الاصل في الاستثناء
الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى يوهم
اخراج شيء وهو المستثنى مما قبلها اي ما قبل الاداة وهو
المستثنى منه يعني يوقع في وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم

ان يخرج شيئا من افراد ما نفاه من النفي ويريد اثباته
حتى يحصل فيهم شيء من العيب يقال توهمت الشيء اي ظننته
واوهمته غيري فاذا وليها اي الاداة صفة مدح وتحول
الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد لما فيه
من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد فيه صفة ذم
حتى يثبتها فاضطر الى استثناء صفة مدح مع ما فيه من
نوع خلابة وتاخيذ للقلوب والضرب الثاني من تاكيد
المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشيء صفة مدح ويعقب باداة
الاستثناء اي يذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشيء
اداة استثناء يليها صفة مدح اخرى له اي لذلك الشيء
نحو انا افصح العرب بيد اني من قريش بيد بمعنى غير وهو
اداة الاستثناء واصل الاستثناء فيه اي في هذا الضرب
ايضا ان يكون منقطعا كما ان الاستثناء في الضرب الاول
منقطع لكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا لا ينافي
قوله ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال فلينا مل لكنه
اي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يقدر متصلا كما في
الضرب الاول بل بقي على حاله من الانقطاع لانه ليس في هذا
الضرب صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح
فيها واذا لم يقدر الاستثناء في هذا الضرب متصلا فلا يفيد
التاكيد الا من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب
الاول وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر
اداته قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شيء مما قبلها من حيث

اى استثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء
التاكيد ولا يتاتى فيه التاكيد من الوجه الاول اعنى دعوى
الشيء ببينة لانه مبنى على التعليق بالمحال المبنى على تقدير
الاستثناء متصلا ولهذا اى ولكون التاكيد فى هذا
الضرب من الوجه الثانى فقط كان الضرب الاول افضل لافادته
التاكيد من الوجهين واما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا
الا سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام
داخلا فى اللغو فيفيد التاكيد من وجهين وان يكون
من الضرب الثانى بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء
من اصله منقطعا ويحتمل وجها آخر وهو ان يجعل الاستثناء
متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة واهل
الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول
الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام فكانه قيل لا يسمعون
فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون فيها
لغوا ولا تاثيما الا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على كل من
ضربى تاكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن حمله على الوجه
الثالث اعنى حقيقة الاستثناء المتصل لان قولهم
سلاما وان امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله
من قبيل ~~اللغو لكنه~~ التاثيم وهو النسبة الى الاثم وليس لك
فى الكلام ان تذكر متعددين ثم تاتى بالاستثناء المتصل
من الاول فقط اذ لو قلت ان يقول ما جاءنى رجل ولا امرأة الا زيد لو
قصدت ذلك كان الواجب ان يؤخر ذلك الرجل ومنه

اى من تاكيد المدح بما يشبه الذم ضرب آخر وهو ان يؤتى
بالاستثناء مفرغا ويكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى
مما فيه معنى المدح نحو وما تنقم منا الا ان آمنا بآيات ربنا
اى ما تعيب منا الا اصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان
بآيات الله يقال نقم منه وانتقم اذا عابه وكرهه وعليه
قوله تعالى يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان آمنا بالله
وما انزل الينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى
النفى وهو كالضرب الاول فى افادة التاكيد من وجهين والاستدراك
الدال عليه لفظ لكن فى هذا الباب اى باب تاكيد المدح بما
يشبه الذم كالاستثناء فى افادة المراد كما فى قوله اى قول
ابى الفضل بديع الزمان الهمدانى يمدح خلف بن احمد السجستانى
هو البدر الا انه البحر زاخرا سوى انه الضرغام لكنه الوبل فالا
استثناء آن مثل قوله بيد انى من قريش وقوله لكنه الوبل
استدراك يفيد من التاكيد ما يفيده هذا الضرب من
الاستثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن ومنه اى من المعنوى
تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى
من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم له بتقدير دخولها
فيها اى دخول صفة الذم فى صفة المدح كقولك فلان لا خير
فيه الا انه يسيء الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت لشيء
صفة ذم ويعقب باداة استثناء يليها صفة ذم اخرى له
كقولك فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول يفيد
التاكيد من وجهين والثانى من وجه واحد وتحقيقهما
على قياس ما مر وسياتى منه الضرب الآخر عن الاستثناء

المفرغ نحو لا يتحسن منه الا جهله واستد ذلك فيه بمنزلة
الاستثناء نحو جاهل لكنه فاسق ومنه اى من المعنوى
الاستتباع وهو المدح بشئ على وجه يستتبع المدح بشئ
آخر كقوله اى قول ابى الطيب نهبت من الاعمار ما لو حويته
لهنئت الدنيا بانك خالد مدحه بالنهاية
فى الشجاعة اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث اعمارهم لخلد فى
الدنيا على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا
ونظامها حيث جعل تهنئة بخلوده ولا معنى لتهنئة احد بشئ
لا فائدة له فيه قال على بن عيسى الربعى وفيه اى فى البيت وجهان
آخران من المدح احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال وهذا
مما ينبئ من علو الهمة والثانى انه لم يكن ظالما فى قتله
اى قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الا صلاح الدنيا واهلها
وذلك لان تهنئة الدنيا انما هى تهنئة لاهلها فلو كان ظالما
فى قتل من قتل لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنه اى
من المعنوى الادماج يقال ادمج الشئ فى الثوب اذا لف فيه
وهو ان يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى آخر
منصوب مفعول الثانى ليضمن وقد اسند الى المفعول الاول وهذا
المعنى الثانى يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون فى هذا الكلام
اشعار بانه مسوق لاجله فمن قال فى قول الشاعر ابى
دهرنا اسعافنا فى نفوسنا واسعفنا فيمن نحب ونكرم
فقلت لها نعماك فيهم اتمها ودع امرنا ان المهم المقدم
ادمج شكوى الزمان فى التهنئة فقد سهى لان الشكاية
مصرح بها فكيف يكون مدمجة ولو جعل التهنئة لكان اقرب

فهو اعم من الاستتباع لشموله المدح وغيره واختصاص
الاستتباع بالمدح كقوله اى قول ابى الطيب اقلب فيه اى
فى ذلك الليل اجفانى كانى اعد بها على الدهر الذنوبا فانه
ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر يعنى لكثرة
تقلبى لاجفانى فى ذلك الليل كانى اعد على الدهر ذنوبه
وقوله معنى آخر اراد به الجنس اعم من ان يكون واحدا كما فى
بيت ابى الطيب او اكثر كما فى قول ابن نباتة ولا بد لى من
جهلة فى وصاله فمن لى بخل اودع الحلم عنده فانه ادمج
فى الغزل الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك الاستفهام عن
وجود خليل صالح لان يودع حلمه وضمن الفخر بذلك شكوى
الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار
تنبيها على انه لم يبق فى الاخوان من يصلح لهذا الشان
وقد نبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا لكنه
لما كان مريدا لوصل هذا المحبوب الموقوف على الجهل المنافى
للحلم عزم على انه ان وجد من يصلح لان يودع حلمه
اودعه اياه فان الودايع تستعاد اخر الامر ومنه اى
من المعنوى التوجيه ويسمى محتمل الضدين وهو ايراد الكلام
محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لاعور يسمى
عمرا خاط لى عمرو قبا ليت عينيه سواء فانه يحتمل تمنى
ان يصير العين العوراء صحيحة فيكون مدحا وتمنى
خيرا او بالعكس فيكون ذما قال السكاكى ومنه اى من
التوجيه متشابهات القرآن باعتبار وهو احتمالها

للوجهين المختلفين وتفاوته باعتبار آخر وهو انه يجب
في التوجيه استواء الاحتمالين وفي المتشابهات احد
المعنيين قريب والاخر بعيد ولهذا قال السكاكي واكثر
متشابهات القران من قبيل التورية والايهام ومنه
اي من المعنوي تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي
سوق المعلوم مساق غيره لنكتة وقال لا احب تسميته
بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى كالتوبيخ في قول
الخارجية ايا شجر الخابور ما لك مورقا
كأنك لم تجزع على ابن طريف
اي من اورق الشجر اي صار ذا ورق كانك لم تجزع على
ابن طريف فهي تعلم ان الشجر لم تجزع على ابن طريف لكنها
تجاهلت فاستعملت لفظ كان الدال على الشك والمبالغة
اي كالمبالغة في المدح كقوله اي قول البحتري المع برق
سرى ام ضوء مصباح ام ابتسامتها بالمنظر الضاحي
اي الظاهر بالغ في مدح ابتسامتها حيث لم يفرق بينها
وبين لمع البرق وضوء المصباح او المبالغة في الذم في
قوله اي قول زهير وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل
حصن ام نساء فيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة
والتدله اي التحير والتدهش في الحب في قوله اي قول الحسين
بن عبد الله بالله يا ظبيات القاع هو المستوي من
الارض قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر في اضافة ليلى
الى النفس اولا والتصريح باسمها الظاهر ثانيا تلذذ ومن
هذا القبيل خطاب الاطلال والرسوم والمنازل والاستفهام

مطلب تجاهل العارف

عنها كقوله أمنزلتي مي سلام عليكما هل الازمن اللاتي
مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف العمى
ثلاث الاثافي والديار البلاقع وكالتحقير كقوله تعالى
حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد يعنون محمدا
صلى الله عليه وآله وسلم كانهم لم يكونوا يعرفون منه
الا انه رجل ما وهو عندهم اظهر من الشمس وكالتعريض
في قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال
مبين وكغير ذلك من الاعتبارات ومنه اي من المعنوي
القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان يقع صفة
في كلام الغير كناية عن شيء اثبت له اي لذلك الشيء حكم
فتثبتها لغيره اي فتثبت انت في كلامك تلك الصفة
لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوته او نفيه عنه اي
لغيره ثم ان يتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير او لانتفائه
عن ذلك الغير نحو يقولون لئن رجعنا الى المدينة
ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين
فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم
والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا لفريقهم
المكنى عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى في الرد عليهم
صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون
ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين
بالعزة اعني الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم
والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله

مطلب القول بالموجب

اى حال كون خلف مراده من المعانى التى يحتملها ذلك اللفظ
بذكر متعلقه متعلق بالحمل اى يحمل على خلاف مراده بان
يذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله قلت ثقلت قال ثقلت
كاهلى بالايادى فلفظ ثقلت وقع فى كلام الغير
بمعنى حملتك المؤنة وثقلتك بالاتيان مرة بعد اخرى
وقد حمله على تثقيل عاتقه بالايادى والمنن والنعم وبعده
قلت طولت قال لا بل تطولت وابرمت قال حبل ودادى
اى طولت الاقامة والاتيان وابرمت اى امللت وابرم
ايضا احكم والتطول الانعام فقوله ابرمت ايضا من هذا
القبيل واما قول الشاعر واخوان حسبتهم دروعا
فكانوها ولكن للاعادى وخلتهم سهاما صائبات
فكانوها ولكن فى فؤادى وقالوا قد صفت منا قلوب
لقد صدقوا ولكن عن ودادى فالبيت الثالث من
هذا القبيل والبيتان الاولان قريب منه لان اللفظ
المحمول على معنى آخر لم يقع فى كلام الغير بل وقع فى ظنه
بمعنى فحمله على خلاف ذلك المعنى ومنها اى من المعنوى
الاطراد وهو ان تاتى باسماء الممدوح او غيره واسماء آبائه
على ترتيب الولادة من غير تكلف فى السباك ويسمى
اطرادا لان تلك الاسماء فى تحدرها كالماء الجارى فى
اطراده وسهولة انسجامه كقوله ان يقتلوك فقد ثللت
عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب يقال ثل الله
عرشهم اى هدم ملكهم ويقال للقوم اذا ذهب عزهم
وتضعضعت حالهم قد ثل عرشهم اى ان يتبجحوا بقتلك

وصاروا

وصاروا يفرحون به فقد اثرت فى عزهم وهدمت
اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث ومنه
قوله عم الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن
يعقوب بن اسحق بن ابرهيم هذا اتمام الكلام فى الضرب
المعنوى واما الضرب اللفظى من الوجوه المحسنة
للكلام فالمذكور منه فى الكتاب سبعة فمنه الجناس
بين اللفظين وهو تشابههما فى اللفظ اى فى التلفظ
ليخرج التشابه فى المعنى نحو اسد وسبع او فى مجرد عدد الحروف
نحو ضرب وعلم او فى مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه
التشابه فى اللفظ كثيرة يجيء تفصيلها والجناس ضربان
تام وغير تام فالتام منه ان يتفقا اى اللفظان فى انواع
الحروف فكل من الالف والباء الى الاخر نوع آخر من انواع
الحروف وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح وفى اعدادها وبه يخرج
نحو الساق والمساق وفى هيئاتها نحو البرد والبرد بفتح احد
وضم الآخر فان هيئة الكلمة هى كيفية يحصل لها باعتبار
حركات الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل على هيئة
واحدة بخلاف ضرب المبنى للفاعل وضرب المبنى للمفعول
وفى ترتيبها اى تقديم بعض الحروف على بعض وتاخيره
عنه وبه يخرج نحو الفتح والحتف ووجه الحسن فى هذا القسم
اعنى التام حسن الافادة مع ان صورته صورة الاعادة
فان كانا اى اللفظان المتفقان فى جميع ما ذكر من
نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين

سمى مماثلا لان المماثلة هو الاتحاد فى النوع ثم الاسمان اما متفقان فى الافراد والجمعية بان يكونا مفردين نحو يوم يقوم الساعة اى القيامة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر حدق الآجال آجال والهوى للمرء قتال الاول جمع إجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثانى جمع أجل والمراد به منتهى الاعمار واما مختلفان نحو فلان طويل النجاد وطلاع النجاد الاول مفرد والثانى جمع نجد وهو ما ارتفع من الارض وان كانا اى اللفظان المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف سمى مستوفى كقوله اى قول ابى تمام ما مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه كريم يحيى الكرم ويجدده وايضا تقسيم اخر للتام وهو انه ان كان احد لفظيه اى لفظى التجنيس التام مركبا والاخر مفردا سمى جناس التركيب فان اتفقا اى لفظا التجنيس اللذان احدهما مركب والاخر مفرد فى الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المتشابه لاتفاق لفظيه فى الخط كقوله اذا ملك لم يكن ذا هبة اى صاحب هبة فدعه فدولته ذاهبة غير باقية وكقول ابى العلاء مطايا مطايا وجدك منازل منازلك عنها ليس عنى بمقلع فطا فعل ماض ويا حرف نداء ومطايا منادى والا اى وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مفرد والاخر مركب فى الخط خص هذا النوع

واما مجتمعان نحو قول الحريرى وذى ملم وفت بالعهد ذمته ولا ذمام له فى مذهب العرب الذمام الاول الحرمة والثانى جمع ذمة وهو البئر القليل الماء

من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق لفظيه فى الخط ايضا كقوله اذا ملك لم يكن ذا هبة اى صاحب هبة فدعه فدولته ذاهبة غير باقية وكقول ابى العلاء مطايا مطايا وجدك منازل منازلك المفروق لافتراق اللفظين فى الخط كقوله اى قول ابى الفتح كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا ما الذى ضر مدير الجام لو جاملنا اى عاملنا بالجميل فان قلت يدخل فى قوله والاخص باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كقول الحريرى ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه بدمع يحاكى الوبل حال مصابه ومثل لعينيك الحمام ووقعه وروعة ملقاه ومطعم صابه فالثانى مركب من صابه والميم من مطعم والصاب عصارة شجرة مرة والاول بالفتح مفعل من صاب المطر اذا نزل وهما غير متفقين فى الخط فهل يسمى مفروقا قلت لا اذ يجب فى المفروق ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة بل من كلمتين والتقسيم ان المركب ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس مرفوا والا فهو اما متشابه او مفروق صرح بذلك فى الايضاح ففى عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان اللفظان متفقين فى انواع الحروف واعدادها وهيئاتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين فى ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق فى ذلك اما ان يكون بالاختلاف فى انواع الحروف او فى اعدادها

او هيأتها او في ترتيبها لانهما لو اختلفا في اثنين
من ذلك او اكثر حتى لم يبق الاتفاق الا في النوع والعدد
مثلا او في الهيئة او العدد فقط لم تعد ذلك في
باب التجنيس لبعد التشابه بينهما فلهذا حصر
المذكور في الاقسام الاربعة فقال وان اختلفا وهو
عطف على الجملة الاسمية اعني قوله فالتام منه ان
يتفقا او على مقدر اي هذا ان اتفقا فيما ذكر وان
اختلفا اي لفظا المتجانسين في هيئة الحروف
فقط وان اتفقا في النوع والعدد والترتيب سمي
التجنيس محرفا لانحراف هيئة احد اللفظين عن
هيئة الاخر والاختلاف قد يكون في الحركة كقوله
جبة البرد جنة البرد والمراد لفظ البرد بالضم
والبرد بالفتح واما لفظا الجبة والجنة فمن التجنيس
اللاحق ونحوه اي نحو قولهم جبة البرد جنة البرد
في كونه من التجنيس المحرف وكون الاختلاف في الهيئة
فقط قولهم الجاهل اما مفرط او مفرط لان الراء
في مفرط وان كان مشددا والمشدد حرفان وهذا
يقتضي ان يكون مفرط ومفرط مختلفين في عدد الحروف
لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة
واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا فكانه في الصورة
حرف واحد زيدت فيه كيفية والى هذا اشار بقوله
والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف فعلى هذا

المحرف

الراء في مفرط حرف مكسور كالراء في مفرط والاختلاف
بينهما في الهيئة فقط وهو ان الفاء من الاول ساكن
ومن الثاني متحرك وهذا نوع اخر من الاختلاف غير
الاول ونحو قولهم البدعة شرك الشرك وقد يكون
الاختلاف بالحركة والسكون كقولهم البدعة شرك الشراك
~~وقد يكون~~ فان الشينين من الاول مفتوح ومن الثاني
مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن
وان اختلفا في اعدادها اي وان اختلفت لفظا
المتجانسين في اعداد الحروف بان يكون حروف احدهما
اكثر من الاخر بحيث اذا حذف الزائد اتفقا في النوع و
الهيئة والترتيب سمي الجناس ناقصا لنقصان احد
اللفظين عن الاخر وهو ستة اقسام لان الزائد اما
حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين فهو اما في الاول
او في الوسط او في الاخر والى هذا اشار بقوله وذلك
الاختلاف اما بحرف واحد في الاول مثل والتفت
الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق او في
الوسط نحو جدي جهدي او في الآخر كقوله اي قول
ابي تمام يمدون من ايد عواص عواصم تصول باسياف
قواض قواضب من في ايد صفة موصوف محذوف اي
يمدون سواعد من ايد او زائدة على مذهب الاخفش
او للتبعيض مثلها في قولهم هز من عطفه وبالجملة
هو الواقع موقع مفعول يمدون وعواص جمع عاصية

من عصاه ضربه بالسيف وعوامٍ من عصمه حفظه
وحماه وقواضٍ من قضى عليه حكم وقواضب من
قضبه قطعه اى يعدّون للضرب يوم الحرب ايدا
اضاداتٍ للاعداء حاميات للاولياء صايلات
على الاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة وربما يسمى
هذا القسم الذى يكون زيادة الحرف فى الاخر مطرفا
ووجه حسنه انه يوهم قبل ورود آخر الكلمة كالميم
من عوام انها هى الكلمة التى مضت اتى بها تاكيدا الا
حتى اذا تمكن آخرها فى نفسك ووعاه سمعك انصرف
عنك ذلك التوهم وحصل لك فايدة بعد الياس
منها واما باكثر عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر منه
الاقسما واحدا وهو ما يكون الزيادة فى الآخر كقولها
اى قول الخنساء ان البكاء هو الشفاء من الجوى اى حرقة
القلب بين الجوانح ومن ما يسمى هذا الذى يكون اكثر من
حرف مذيلا وان اختلفا فى انواعها اى ان اختلف لفظا
المتجانسين فى انواع الحروف فيشترط ان لا يقع الاختلاف
باكثر من حرف واحد والا لبعد بينهما التشابه فيخرجان
عن التجنيس كلفظى نصر ونكل ولفظى ضرب وفرق
ولفظى ضرب وسلب ثم الحرفان اللذان وقع فيهما
الاختلاف ان كانا متقاربين فى المخرج سمى هذا الجناس
مضارعا وهو ثلثة اضرب لان الحرف الاجنبى اما فى
الاول نحو بينى وبين كنّى ليل دامس وطريق طامس او

فى الوسط فهم ينهون عنه وينأون عنه او فى الآخر
نحو الخيل معقود بنواصيها الخير ولا يخفى ما بين الدال
والطاء وما بين الهاء والهمزة وما بين اللام والراء
من تقارب المخرج والا اى وان لم يكن الحرفان متقاربين
سمى لاحقا وهو ايضا اما فى الاول نحو ويل لكل همزة
لمزة الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالهما فى
الكسر من اعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة
تدل على الاعتياد لا يقال ضحكة ولعنة الا للمكثر المتعود
او فى الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون فى الارض
بغير الحق وبما كنتم تمرحون الاولى ان يمثل بقوله تعالى
انه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لان
فى عدم التفاوت الهاء والميم الشفويين نظرا او
فى الآخر نحو فاذا جاءهم امر من الامن وان اختلفا فى
ترتيبها اى وان اختلف لفظا المتجانسين فى ترتيب
الحروف بان يتفقا فى النوع والعدد والهيئة لكن قدم
فى احد اللفظين من الحروف ما هو مؤخر فى اللفظ
الآخر سمى هذا النوع تجنيس القلب وهو ضربان لانه
ان وقع الحرف الاخير من الكلمة الاولى اولا من
الثانية والذى قبله ثانيا وهكذا على الترتيب سمى
قلب الكل والا يسمى قلب البعض والاول ما اشار بقوله
نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه فالاحنف
حسامك فيه للاحباب فتح ورمحك منه للاعداء حتف

تجنيس القلب

ويسمى قلب كل نحو اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا
ويسمى قلب بعض واذا وقع احدهما اى احد المتجانسين
تجنيس القلب فى اول البيت والمجانس الآخر فى آخره
يسمى تجنيس القلب مقلوبا مجنحا لان اللفظين
كانهما جناحان للبيت كقوله لاح انوار الهدى من
كفه فى كل حال واذا ولى احد المتجانسين اى سواء
كان تجنيس القلب ام غيره ولذا ذكره بالاسم الظاهر
دون المضمر المتجانس الآخر يسمى الجناس مزدوجا ومكررا
ومرددا نحو وجئتك من سبأ بنبأ يقين ونحو
من طلب شيئا وجد وجد وقولهم النبيذ بغير
النغم غم وبغير الدسم سم وعوام عوام وقواضب
قواضب وكقولك حسامه للاولياء وللاعداء
فتح وحتف وقد يقال التجنيس على توافق اللفظين
فى الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا كقوله تعالى والذى هو
يطعمنى ويسقين واذا مرضت فهو يشفين وكقوله
عليه السلام عليكم بالابكار فانهن اشد حبا واقل
خبا وكقولهم عزك غرك فصار قصار ذلك ذلك
فاخش فاحش فعلك فعلك تهدى بهذا وقد يعد
فى هذا النوع ما لم ينظر فيه الى الحروف وانفصالها
كقولهم فى مسعود متى يعود وفى المستنصر بجنة المستنصر
يضر بجنة وقيل لفاضل استنصح تصحيف
فقال اثبت تصحيفه ويلحق بالجناس شيئان احدهما

ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين
فى الحروف مرتبة والاتفاق فى اصل المعنى نحو فاقم
وجهك للدين القيم فانهما مشتقان من قام يقوم
والثانى ان يجمعهما اى اللفظين ما يشبه الاشتقاق
وليس باشتقاق وذلك بان يوجد فى كل من اللفظين
جميع ما يوجد فى الآخر من الحروف او اكثر لكن لا يرجعان
الى اصل واحد فى الاشتقاق نحو قال انى لعملكم من
القالين فان قال من القول والقالين من القلى ونحو
قوله تعالى اثاقلتم الى الارض ارضيتم بالحيوة الدنيا
وبهذا يعرف ان ليس المراد بما يشبه الاشتقاق وذلك
لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق فى الحروف الاصول
من غير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرق
ونحو ذلك والارض مع ارضيتم ليس من هذا القبيل
وهو ظاهر ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو
ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله حلقت
لحية موسى باسمه وبهرون اذا ما قلبا ومنه اى من
اللفظى رد العجز على الصدر وهو فى النثر ان يجعل احد
اللفظين المكررين اى المتفقين فى اللفظ والمعنى
او المتجانسين اى المتشابهين فى اللفظ دون المعنى
او الملحقين بهما اى بالمتجانسين والمراد بهما اللفظان
اللذان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق
فى اول الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ الآخر فى

آخرها اى آخر الفقرة فيكون اربعة اقسام احدها
ان يكون اللفظان مكررين نحو وتخشى الناس
والله احق ان تخشاه والثانى ان يكونا متجانسين
نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل الاول من السؤال
والثانى من السيلان والثالث ان يجمع اللفظين
الاشتقاق نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع
ان يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قال انى لعملكم من
القالين وهو فى النظم ان يكون احدهما اى احد اللفظين
المكررين او المتجانسين او الملحقين بهما فى آخر
البيت واللفظ الآخر فى صدر المصراع الاول
او حشوه او آخره او صدر المصراع الثانى وعين
صاحب المفتاح قسما آخر وهو ان يكون اللفظ
الآخر فى حشو المصراع الثانى نحو فى علمه وحلمه
وزهده وعهده مشتهر مشتهر ورأى المصنف تركه
اولى اذ لا معنى فيه لرد العجز على الصدر اذ لا صدارة
لحشو المصراع الثانى اصلا بخلاف المصراع الاول فالمعتبر
عنده اربعة اقسام وهو ان يقع اللفظ الآخر فى صدر
المصراع الاول او حشوه او عجزه او صدر المصراع الثانى
وعلى كل تقدير فاللفظان اما مكرران او متجانسان
او ملحقان بهما يصير اثنى عشر حاصلا من ضرب اربعة
فى ثلثة وباعتبار ان الملحقين قسمان لانهما اما ان يجمعهما
الاشتقاق يصير الاقسام ستة عشر حاصلة من
ضرب اربعة فى اربعة لكن المصنف يورد من شبه

اشتقاق

الاشتقاق الا مثالا واحدا لعدم الظفر بالامثلة
الثلاثة الباقية واما اكتفاء بامثلة الاشتقاق فبهذا
الاعتبار اورد ثلثة عشر مثالا اما ما يكون اللفظان
مكررين فما يكون احد اللفظين فى آخر البيت واللفظ
الآخر فى صدر المصراع الاول كقوله سريع الى ابن العم
يلطم وجهه وليس الى داعى الندى بسريع وما يكون
اللفظ الآخر فى حشو المصراع الاول مثل قوله اى قول
الصمة بن عبد الله القشيرى تمتع من شميم عرار نجد
فما بعد العشية من عرار هى وردة ناعمة صفراء طيبة
الرائحة وموضع من عرار رفع على انه اسم ما ومن زائدة
وتمتع مفعول اقول فى قوله اقول لصاحبى والعيس تهوى
بنا بين المنيفة فالضمار يعنى اسرى دنيق وابائه
فيما والرواحل تسرع بين هذين الموضعين واقول فى
اثناء ذلك ملاطفا استمتع بشميم عرار نجد فانا نعدمه
اذا امسينا لخروجنا من ارض نجد ومنابته وما يكون
اللفظ الآخر فى آخر المصراع الاول مثل قوله اى قول ابى تمام
ومن كان بالبيض الكواعب جمع كاعب وهى الجارية حين
يبدو ثديها للنهود مغرما مولعا فما زلت بالبيض يعنى
بالسيوف القواضب القواطع مغرما وما يكون اللفظ
الآخر فى صدر المصراع الثانى مثل قوله وان لم يكن الا
معرج ساعة قليلا فانى نافع لى قليلها وقبله الما على
الدار التى لو وجدتها بها اهلها ما كان وحشا مقيلها

الامام الذي ولا القليل والتعريج على الشيء الاقامة عليه
وانتصب معرج على انه خبر لم يكن واسمه ضمير الامام وقليلا
صفة موكدة لان القلة يفهم من اضافة التعريج الى
الساعة ويجوز ان يريد الا تعريجا قليلا في ساعة فيكون
الصفة مقيدة وقليلها فاعل نافع او هو المبتداء
ونافع خبره والضمير في قليلها للساعة اي قليل التعريج
في الساعة يعني قفا على الدار التي لو وجدتها ما هو
ما كان موضعها موحشا خاليا لكثرة اهلها وكثرة
النعمة فيها وان لم يكن الا مكثها الا تعريج ساعة
فان قليلها ينفعني ويشفي غليلي وتجدي واما اذا كان
اللفظان متجانسين فما يقع احدهما في اخر البيت
والآخر في صدر مصراع الاول مثل قوله اي قول القاضي
الارجاني دعاني اي اتركاني من ملامكما سفاها فهن
للفترة وقلة فداعي الشوق قبلكما دعاني من الدعا
وما يكون المتجانس الاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله
اي قول الثعالبي واذا البلابل جمع بلبل وهو الطاير المعروف
افصحت بلغاتها فانف البلابل جمع بلبال وهو الحزن
باحتساء البلابل جمع بلبل بالضم وهو ابريق فيها
الخمر والاحتساء الشرب والمقصود بالتمثيل هو البلابل
الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني فهو
من هذا الباب على مذهب السكاكي دون المصنف وما
يكون المتجانس الاخر في آخر المصراع الاول مثل قوله اي

قوله

قول الحريري فشعوف بآيات المثاني اي القرآن قال
الجوهري المثاني من القرآن ما يكون اقل من المائتين ويسمى
فاتحة الكتاب مثاني لانها يثنى في كل ركعة ويسمى جميع
القرآن مثاني ايضا لاقتران آية الرحمة باية العذاب
ومفتون برنات المثاني اي نغمات اوتار المزامير التي ضم
طاق منها الى طاق الواحد مثنى مفعل من الثني وما
يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي
قول القاضي الارجاني امللتهم ثم تاملتهم فلاح اي ظهر
لي ان ليس فيهم فلاح اي فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان
ملحقين بالمتجانسين فما يكون احدهما في آخر البيت
والآخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول البحتري
ضرائب ابدعتها في السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا
فالضرائب جمع ضريبة وهي الطبيعة والسجية التي ضربت
للرجل وطبع الرجل عليها والضريب المثل واصلهما
في ضرب القداح فهما راجعان الى اصل واحد في الاشتقاق
وما يكون الملحق الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله
اي قول امرئ القيس اذا المرء لم يخزن عليه لسانه
فليس على شيء سواه بخزان اي اذا لم يخزن المرء لسانه
على نفسه ولم يحفظ مما يعود ضرره فلا يخزنه على غيره
ولا يحفظ مما لا ضرر له فيه فيخزن وخزان مما يجمعهما الاشتقاق
مثل قوله اي قول ابي العلاء لو اختصرتم من الاحسان
زرتكم والعذب من الماء يهجر للافراط في الخصر اي البرودة

يعني ان يُعدى عنكم لكثرة انعامكم علىّ وهذا يضحك
لما وقع احد الملحقين في اخر البيت والآخر في حشو المصراع
الاول الا انه من القسم الثاني من الالحاق اعني ما يجمعهما
شبه الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في آخر المصراع
الاول مثل قوله فدع الوعيد فما وعدك ضائري اطنين
اجنحة الذباب يضير جناير ويضير مما يجمعهما الاشتقاق
وما يكون الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله
اي قول ابي تمام من مرثية محمد بن نهشل حين استشهد ثوى
ثوى في الثرى من كان يحيى به الورى ويغمر صرف
الدهر نايله الغمر وقد كانت البيض القواضب
اي السيوف القواطع في الوغى بواتر فهي اي قواطع بحسن
استعماله اياها فهي الآن من بعده بُتْر جمع الابتر اذ لم
يبق بعده من يستعملها استعماله فيغمر والغمر ما يجمعهما
الاشتقاق وكذا البواتر والبتر واما الامثلة الثلاثة التي
اهملها المص فمثال ما يقع احد الملحقين الذين يجمعهما
شبه الاشتقاق في اخر البيت والملحق الآخر في صدر المصراع
الاول قول الحريري ولاح يلحي على جري العنان الى ملهى
فسحقا له من لاح فالاول ماض يلوح والاخر اسم
فاعل من لحاه ومثال ما وقع الملحق الاخر في اخر المصراع
الاول قوله مضطلع بتلخيص المعاني ومطلع الى تلخيص
عاني مريض فالاول من عنى يعني والثاني من عنا يعنو
ومثال ما وقع الملحق في صدر المصراع الثاني قول الآخر

٣١٨

لعمري لقد كانت الثريا مكانه ثراء فاضحى الآن مثواه
في الثرى فالثراء واوي من الثروة والثرى يائي ومنه اي
من اللفظي السجع وهو قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة
من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة
الاخرى كما سيجيء وقد يطلق على توافقهما والى هذا اشار
بقوله قيل هو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد
في الاخر وهو معنى قول السكاكي هو اي السجع في النثر كالقافية
في الشعر وفيه بحث لان القافية هو لفظ في اخر
البيت اما الكلمة برأسها او الحرف الاخير منها او غير
ذلك على اختلاف المذاهب ولا يطلق القافية على تواطؤ
الكلمتين من اواخر الابيات على حرف واحد وانما
اراد السكاكي بالاسجاع حيث قال انها في النثر كالقوافي
في الشعر الالفاظ المتواطأ عليها في اواخر الفقر وهي التي
يقال لها الفواصل ولذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه
اراد بالاسجاع معنى المصدر كما اراده المص قوله وهو
معنى قول السكاكي معناه ان هذا مقصود كلام السكاكي
ومحصوله يعني كما ان القوافي هي الالفاظ المتوافقة او
في اواخر الابيات كذلك الاسجاع هي الالفاظ المتوافقة في اواخر
الفقر وكما ان التقفية تمت توافقها فكذلك السجع بمعنى
المصدر ههنا توافقها وهو اي السجع ثلثة اضرب مطرف
ان اختلفتا اي الفاصلتان في الوزن نحو ما لكم لا ترجون
لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فالوقار والاطوار مختلفان

وزنا فالاولى وان لم يختلف الفاصلتان في الوزن فان
كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او كان اكثره
او اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله اي يقابله
في احدى القرينتين من الاخرى في الوزن والتقفية اي
التوافق على الحرف الاخير فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع
بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فجميع ما في
القرينة الثانية توافق ما يقابله من الاولى في الوزن
والتقفية واما لفظة فهو فلا يقابلها شيء من القرينة
الثانية ولو قيل بدل الاسماع الاذان لكان اكثر ما في
الثانية موافقا لما يقابله من الاولى والا يتوافقا اي وان
لم يكن ما في احدى القرينتين ولا اكثره مثل ما يقابله
من الاخرى فهو السجع المتوازي وذلك بان يكون ما
في احدى القرينتين او اكثره وما يقابله من الاخرى
مختلفين في الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة
واكواب موضوعة او في الوزن فقط نحو والمرسلات
عرفا فالعاصفات عصفا او التقفية فقط كقولنا
حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت
او لا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من الاخرى
نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر وقال
ابن الاثير السجع يحتاج الى اربع شرائط اختيار مفردات
الالفاظ واختيار التاليف وكون اللفظ تابعا للمعنى
لا عكسه وكون كل واحد من الفقرتين دالا على معنى اخر

ولا

ولا كان تطويلا كقول الصابي لا تدركه الاعين بلا
حظها ولا تحده الالسن بالفاظها ولا تخلقه العصور
بمرورها ولا تهرمه الدهور بكرورها والصلوة على من
لم ير للكفر اثرا الا طمسه ومحاه ولا رسما الا ازاله وعفاه
اذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور ولا
بين محو الاثر واعفاء الرسم قيل واحسن السجع ما تساوت
قرائنه نحو في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود
اي بعده ان لم يتساو قرائنه فالاحسن ما طالت قرينته
الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى
او قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا
يحسن ان يؤتى بقرينة اخرى اقصر منها قصرا كثيرا
قال ابن الاثير السجع ثلثة اقسام الاول ان يكون فصلان
متساويين كقوله فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر
والثاني ان يكون الثاني اطول من الاول لا طولا يخرج عن
الاعتدال كثيرا والا كان قبيحا كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن
ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق
الارض وتخر الجبال هدا فان الاول ثمان لفظات والثاني
تسع وله في القران نظير واحد ويستثنى منه ما كان
على ثلث فقر فان الاولين يحسبان في عدة واحدة ثم
ياتي الثالثة بحيث يزيد عليهما طولا ولو جعلت ويجوز ان
يجيء متساويا لهما كقوله تع واصحاب اليمين ما اصحاب
اليمين في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود وهذا

الثلث كل منها من لفظتين ولو جعلت الثالثة منها خمس
لفظات او ستا كان حسنا والثالث ان يكون الاخر
اقصر من الاول وهو عندي عيب فاحش لان السمع
قد استوفى امده في الاول بطوله فاذا جاء الثاني
قصيرا بقي الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء
الى غاية فيعثر دونها ثم السجع اما قصير او طويل والقصير
هو احسن لقرب الفواصل المسجوعة من سمع السامع
وايضا هو اوعر مسلكا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة
عَسُر مواطاة السجع فيه واحسن القصير ما كان عن
لفظين ومنه ما يكون من ثلثة الى عشرة وما زاد عليها
فهو من الطويل ومنه ما يقرب من القصير بان يكون
تاليفه من احدى عشرة لفظة الى اثنتي عشرة واكثره خمس عشرة
لفظة كقوله ولئن اذقنا الانسان منا رحمة الآية فالاولى
احدى عشرة والثانية ثلث عشرة والاسجاع مبنية على
سكون الاعجاز اي اواخر فواصل القراين لان الغرض من
السجع ان يزاوج بين الفواصل ولا يتم ذلك في كل صورة
الا بالوقف والبناء على السكون كقولهم ما ابعد ما فات
وما اقرب ما هو آت فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع لان
التاء من فات مفتوح ومن آت مكسور منون وهذا غير
جائز في القوافي والاوائل بالغرض اعني تزاوج الفواصل
واذا رايتهم يخرجون الكلام عن اوضاعها لازدواج فيقولون
اتيك بالغدايا والعشايا اي بالغدوات وهنا في الظرفا

ومراني

ومراني اي امرأني ولحد ما قدم وما حدث اي حدث
بالفتح مع ان فيه ارتكابا بالمخالف اللغة فما ظنك
في ذلك قيل ولا يقال في القران اسجاع لان السجع في
الاصل هدير الحمام ونحوها بل يقال فواصل وهذا اشعر
بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لا يقال الفواصل
الا لها وقيل السجع غير مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا
ومثاله من النظم قول ابي تمام تجلى به رشدي واثرت به
يدي وفاض به ثمدي هو الماء القليل واصله في الماء
واورى به زندي اي صار ذا ورى وهذا عبارة
من الظفر بالمطلوب واما اوري بضم الهمزة وكسر
الراء على انه مضارع متكلم من اوريت الزند اذا خرجت
ناره فغلط وتصحيف والضمير في به يعود الى نصر الله كور
في البيت السابق وهو قوله سامحمد نصرا ما حييت
واني لاعلم ان قد جل نصر عن الحمد ومن السجع على
هذا القول يعني القول بعدم الاختصاص بالنثر ما
يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعة
مخالفة لاختها اي السجعة التي في الشطر الاخر وقوله سجعة
ينبغي ان ينتصب على المصدر اي جعل كل من شطري
البيت مسجوعا سجعة مخالفة للسجعة التي في الشطر
الاخر لا على انه المفعول الثاني لجعل لان الشطر ليس
بسجع ويجوز ان يسمى كل فقرتين سجعتين سجعة تسمية
للكل باسم جزئه فقول الحريري لما اقتعدت غارب الاغتراب

التشطير

وانا تنى المتربة من الاتراب بجعفر وقوله حتى يطوا
الزمن الى صنعاء اليمن سجعة اخرى كقوله اى قول
ابي تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية تدبير معتصم
بالله منتقم لله مرتغب في الله اى راغب فيما يقرب من
رضوانه مرتقب اى منتظر ثوابه او خايف عقابه فالشطر
الاول سجعة مبنية على الميم والثاني على الباء وقوله
تدبير مبتداء وخبره في البيت الثالث وهو قوله لم
يرم قوما ولم ينهد الى بلد الا تقدمه جيش من الرعب
ومن السجع على القول بجريانه في النظم ما يسمى التصريع
وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب والعروض
هو آخر المصراع الاول من البيت والضرب اخر المصراع الثاني
منه قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى
ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه في فهم معناه ويسمى
التصريع الكامل كقول امرئ القيس افاطم مهلا بعض
هذا التدلل وان كنت قد ازمعت هجري فاجملي الثانية
ان يكون الاول غير محتاج الى الثانية فاذا جاء جاء
مرتبطا بها كقوله ايضا قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط
اللوى بين الدخول فحومل الثالثة ان يكون المصراعان
بحيث يصح وضع كل منهما موضع الآخر كقول ابن الحجاج
البغدادي من شروط الصبوح في المهرجان خفة الشرب
مع خلو المكان الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني
ويسمى التصريع الناقص كقول ابي الطيب مغاني الشعب

طيبا في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان الخامس ان يكون
التصريع بلفظة واحدة في المصراعين ويسمى التصريع
المكرر وهو ضربان لان لفظه اما متحدة المعنى في المصراعين
كقول عبيد بن الابرص وكل ذي غيبة يؤب وغايب
الموت لا يؤب وهذا النوع دون غيره واما مختلفة
المعنى لكونه مجازا كقول ابي تمام فتى كان شربا للعفاة
ومرتعا فاصبح للهندية البيض مرتعا السادس
ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة ياتي ذكرها
في اول الثاني ويسمى التعليق كقول امرئ القيس الا ايها
الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل
لان الاول معلق بصبح وهذا معيب جدا السابع ان
يكون التصريع في البيت مخالفا لقافيته ويسمى التصريع
المشطور كقول ابي نواس اقلني قد ندمت من الذنوب
وبالاقرار عذت من الجحود فصرع بالباء ثم قفاه
بالدال انتهى كلامه ولا يخفى ان السابع خارجة عما نحن فيه
ومنه اى من اللفظي الموازنة وهي تساوي الفاصلتين
اى الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين
في الوزن لا في التقفية لان الاول نحو ونمارق مصفوفة
وزرابي مبثوثة فلفظا مصفوفة ومبثوثة متساويان
في الوزن لا في التقفية لان الاول على الفاء والثاني على الثاء
ولا عبرة بتاء التانيث في القوافي على ما بين في علم القوافي ومثله
قوله هو الشمس قدرا والملوك كواكب هو البحر جودا والكرام
جداول والظاهر من قوله دون التقفية انه يجب في الموازنة

ان لا يتساوى الفاصلتان في التقفية البتة وح يكون بينها
وبين السجع تباين ويحتمل انه يريد انه شرط التساوي في
الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية وح يكون بينها وبين
السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل
سرر مرفوعة واكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون
السجع في نمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس
في مثل ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا
واما ما ذكره ابن الاثير في المثل السائر من ان الموازنة
هي تساوي فواصل النثر وصدر البيت وعجزه في الوزن
لا في الحرف ايضا كما في السجع وكل سجع موازنة وليس كل موازنة
سجعا فمبني على انه يشترط في السجع تساوي الفاصلتين
في الوزن ولا يشترط تساويهما في الحرف كشديد وقريب

الاخير

ونحو ذلك فان كان اي ثم اذا تساوى الفاصلتان في
الوزن دون التقفية فان كان ما في احدى القرينتين
او اكثره مثل ما يقابله من الالفاظ من القرينة الاخرى في
الوزن سواء كان مثله في الحقيقة التقفية او لم يكن خص

المماثلة

هذا النوع من الموازنة باسم المماثلة فهي بمنزلة الترصيع
من السجع وما كان في كلام البعض ما يشعر بان الموازنة
المفسرة بما فسره المماثلة مما يختص بالشعر اورد لهما مثالا
من النثر ومثالا من الشعر تنبيها على انها يجري في النثر و
النظم جميعا ولا يختص بالنظم على ما هو مذهب البعض
وعلم منه ان المماثلة لا يختص النثر كما يسبق الى الوهم من قوله
هي تساوي الفاصلتين فقال نحو واتيناهما الكتاب المستبين

وهدينا ها

وهدينا هما الصراط المستقيم وقوله اي قول ابي تمام مها
الوحش اي هن الوحش الا ان هاتا اوانس اي هذه النسا
تانس بك وهذه بيتك ومنها الوحش نوافر قنا الخط الا
ان تلك الفنا ذوابل وهذه النساء نواضر لا ذبول فيها
الظاهران الاية والبيت مما يكون اكثر ما في احدى القرينتين
مثل ما يقابله من الاخرى لا جميعه اذ لا يتحقق تماثل الوزن
في اتيناهما وهدينا هما وكذا في هاتا وتلك ومثال
الجميع قول البحتري فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا واقدم لما لم
يجد عنك مهربا ومنه اي من اللفظي القلب وهو ان يكون
الكلام بحيث اذا قلبته وابتدات من حرفه الاخير الى
الحرف الاول كان الحاصل هي بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون
في النظم وقد يكون في النثر اما في النظم فقد يكون بحيث يكون
كل من المصراعين قلبا للاخر كقوله ارانا الاله هلالا انارا وقد
لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه كقوله اي قول القاضي
الارجاني مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم واما
في النثر فما اشار اليه بقوله وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر
والحرف المشدد في هذا البيت في حكم المخفف لان المعتبر هو الحروف

التشريع

المكتوبة ومنه اي من اللفظي التشريع ويسمى التوشيح وذا القافيتين
ايضا وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف
على كل منهما اي من القافيتين وكان عليه ان يقول يصح
الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لانه يجب
في التشريع ان يكون الشعر مستقيما على اي القافيتين وقفت
لانهم فسروه بان يبني الشاعر ابيات القصيدة ذات

فانيتين على بحرين او ضربين من بحر واحد فعلى اى القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما والجواب ان لفظ القافيتين مشعر بذلك فليتامل كقوله اى قول الحريرى يا خاطب الدنيا من خطب المراة الدنية الخسيسة انها شرك الردى اى حبالة الهلاك وقرارة الاكدار اى مقر الكدورات دار متى ما اضحكت فى يومها ابكت غدا بعدا لها من دار غاراتها لا تنقضى واسيرها لا يفتدى بجلايل الاخطار وكذا ساير الابيات فهذه الابيات كلها من الطويل الا انها على القافية الثانية من ضربه الثانى وعلى القافية الاولى من ضربه الثامن والقافية عند الخليل من آخر حرف فى البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التى قبل ذلك الساكن ويروى عنه ايضا ان المتحرك الذى قبل ذلك الساكن هو اول القافية فالقافية الاولى من قوله يا خاطب الدنيا هى من حركة الكاف من شرك الردى الى الاخر ومجموع قوله كالردى والقافية الثانية من فتحة الدال من الاكدار الى الاخر او لفظ دار منه وههنا اقوال اخر مذكورة فى علم القوافى ولو قال هو بناء البيت على قافيتين او اكثر لكان احسن ليشمل نحو قول الحريرى جودى على المستهتر الصب الجوى وتعطفى بوصاله وترحمى ذا المبتلى المنكسر القلب الشجى ثم اكشفى عن حاله لا نظلمى فان قيل اذا وجد البناء على اكثر من قافيتين فقد وجد البناء على قافيتين قلنا الظاهر من قوله هو بناء البيت على قافيتين انه يكون مبنيا عليهما فقط ومنه اى من

اللفظ

اللفظى لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات ايضا وهو ان يجيء قبل حرف الروى وهو الحرف الذى يبنى عليه القصيدة وينسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية مثلا سمى بذلك لانه يجمع بين الابيات من رويت الحبل اذا فتلته وهذا لان الفتل يجمع بين قوى الحبل او من رويت على البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذى يجمع به الاحمال او من الرى لان البيت يرتوى عنده فينقطع كما ان عند الارتواء ينقطع الشرب او ما فى معناه اى قبل الحرف الذى هو فى معنى حرف الروى من الفاصلة يعنى الحرف الذى وقع فى فواصل الفقر موقع حرف الروى فى قوافى الابيات ما ليس بلازم فى السجع مثل التزام حرف او حركة يحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة حال مما فى معناه وقوله ما ليس بلازم فاعل يجيء والمراد ان يجيء ذلك فى بيتين او اكثر وقرينتين او اكثر والا ففى كل بيت يجيء قبل حرف الروى ما ليس بلازم فى السجع مثلا قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل قد جاء قبل اللام ميم مفتوح وهو ليس بلازم فى السجع وانما يتحقق لزوم ما لا يلزم لو جيء فى البيت الثانى ايضا بميم وقوله ما ليس بلازم فى السجع معناه الذى يؤتى قبل حرف الروى من قافية البيت او قبل ما فى معناه من فاصلة الفقرة بشيء لا يلزم الاتيان به فى مذهب السجع يعنى لو جعل هاتان القافيتان او الفاصلتان سجعتين لم يحتج الى الاتيان بذلك الشيء ويصح السجع بدونه

يظهر فساد ما قاله اذ كان ينبغي ان يقول ما ليس بلازم
في السجع او القافية ليوافق قوله قبل حرف الروي او في
معناه فيجيء ما ليس بلازم في السجع قبل ما هو في معنى
حرف الروي من الفاصلة نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما
السايل فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف الروي وقد جيء
قبلها في الفاصلتين بالهاء وهو ليس بلازم لتحقق السجع
بدون ذلك مثل فلا تنهر ولا تنهز وينظفر ونحو ذلك
وكذا فتحة الهاء لتحقق السجع في نحو لا تنهر ولا تصغر
كما ذكر في قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر
وان يروا اية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ومجيء قبل
حرف الروي نحو قوله ساشكر عمرا ان تراخت منيتي
ايادي لم تمنن وان هي جلت اي لم يقطع او لم تخلط
بمنة وان عظمت وفي الاساس شكرت لله نعمته واشكروا
لي وقد يقال شكرت فلانا يريدون نعمته وكانه اراد
ساشكر لعمرو فحذف الجار وجعل ايادي بدل اشتمال
من عمرو فتى اي هو فتى غير محجوب الغنى عن صديقه
ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت يقال في الكناية عن
نزول الشر وامتحان المرء زلت القدم به وزلت النعل به
اي لا يظهر الشكاية اذا نزل به البلايا او ابتلى بالشدة بل يصبر
على ما ينوبه من حوادث الزمان وفي طريقته قول الاخر
اذا افتقر المرء لم ير فقره وان ايسر المرء ايسر صاحبه
خلتي اي فقري من حيث يخفى مكانها الى كنت استرها
بالتجمل فكانت خلتي قذى عينيه حتى تجلت اي انكشفت

وذلك

وذلك باصلاحه لها بالايادي يعني من حسن اهتمامه
بخلته كالامر الملازم له حتى تلافاه بالاصلاح فحرف الروي
هو التاء وقد جيء قبلها في الابيات بلام مشددة
مفتوحة وهو ليس بلازم في مذهب السجع لتحقق السجع
في نحو جلت ومدت ومنت وانشقت ونحو ذلك
ففي كل من الاية والابيات نوعان من لزوم ما لا يلزم
احدهما التزام الحرف كالهاء واللام والثاني فتحهما وقد
يكون الاول بدون الثاني كالقمر ومستمر وبالعكس
كقول ابن الرومي لما تؤذن الدنيا به من صروفها
يكون بكاء الطفل ساعة يولد والا فما يبكيه منها وانها
لاوسع مما كان فيه وارغد حيث التزم فتح ما قبل
الدال فان قلت قد ذكر المص في الايضاح ان ذلك
قد يكون في غير الفاصلتين ايضا كقول الحريري وما
اشتار العسل من اختار الكسل فانه كما التزم في الفاصلتين
اعني العسل والكسل السين التي يحصل السجع بدونها
كذلك قد التزم في اشتار واختار التاء التي يحصل السجع
بدونها فهل يدخل مثل ذلك في التفسير المذكور قلت
يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروي او ما في معناه
اعم من ان يكون ذلك في حروف القافية والفاصلة
او غيرها لان جميع ما في البيت الى حرف الروي يصدق
عليه انه قبل حرف الروي وكذا ما في معناه من الفاصلة
فيصدق على التاء في اشتار واختار انه قبل اللام

التي هي بمنزلة حرف الروي لكن هذا بعيد والظاهر
ان لزوم مالا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية
او الفاصلة لانهم فسروه بان يلتزم المتكلم في السجع
والتقفية قبل حرف الروي مالا يلزم من مجيء حركة
مخصوصة او حرف بعينه او اكثر وان قوله قبل حرف
الروي او في معناه يعني من حرف القافية او الفاصلة
والا لكان المناسب ان يقول في البيت او الفقرة وقوله
في الايضاح وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين ايضا
معناه ان مثل هذا الاعتبار الذي يسمى لزوم مالا
يلزم قد يجيء في كلمات الفقرة او الابيات غير الفواصل
والقوافي واصل الحسن في ذلك كله يعني في الضرب
اللفظي من المحسنات ان تكون الالفاظ تابعة للمعاني
دون العكس اي لا تكون المعاني توابع للالفاظ وذلك
ان المعاني اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها
الفاظا تليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وان اتى
بالالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة
لها كان كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس حسن
على منظر قبيح وغمد من ذهب على نصل من خشب
فينبغي ان يجتنب عما يفعله بعض المتاخرين الذين
لهم شعف بايراد شيء من المحسنات اللفظية فيصرفون
العناية الى جمع عدة من المحسنات ويجعلون الكلام
كانه غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالة

ودكاك

ودكاك المعاني قال المص هذا ما تيسر لي باذن
الله جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت
اشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنفين وهو
قسمان الاول ما يتعين اهماله ويجب تركه لغرض
ذاتي العدم دخوله في فن البلاغة ولعدم كونه راجعا
الى تحسين الكلام البليغ وهو ظن بان احدهما مثل ما
يرجع الى التحسين في الخط دون اللفظ مع ما فيه من
التكلف مثل كون الكلمتين متماثلتين في الخط كما
ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل وهو ان يؤتى بكلام
يكون كلا من كلماته متصلة الحروف كقول الحريري
سننني فتنتني تجنى بتجن تيجن يفتن غب
تجني ومثل المقطع وهو ضد للموصل كقول الو
وادرك ان زرت دار ودود دنا وورد داوود دا
ومثل الخيفاء وهي الرسالة او القصيدة التي يكون
حروف احدى كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف الاخرى
غير منقوطة باجمعها كقول الحريري الكرم ثبت الله جيش
سعودك يزين الى آخر الرسالة ومثل الرقطاء وهي التي
احد حروف كل كلمة منها منقوطة والاخر غير منقوطة
ومثل الحذف وهو ان يتكلف الكاتب او الشاعر فياتي
برسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض
حروف المعجم والثاني ما لا اثر في التحسين قطعا مثل
الترديد وهو ان يتعلق الكلمة في المصراع او الفقرة

بمعنى ثم تعلق بعينها بمعنى اخر كقوله تعالى مثل ما
اوتى رسل الله الله اعلم وكقول زهير ؛؛ من يلق
يوما على علاته هرما يلق السماحة فيه والندى خلقا ؛؛
وقول ابى نواس صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها
لو مسها حجر مسته سراء ؛؛ ومثل التعديد ويسمى سياقة
الاعداد وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد
ومثل ما يسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف
بصفات متوالية واما لعدم الفايدة فى ذكره لكونه
داخلا فيما ذكرنا مثل ما سماه بعض المتاخرين
الايضاح وهو ان ترى فى كلامك خفاء دلالة فيأتى
بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل فى الاطناب
مثل التوشيع بالمعنى المذكور فى باب الاطناب وقد
اورده فى المحسنات او لكونه مشتملا على تخليط مثل
ما سماه حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله
الى النفس فانه قد يجيء مع الايجاز وقد يجيء مع
الاطناب ومع المساواة ايضا القسم الثانى ما لا
باس بذكره لاشتماله على فايدة مع عدم دخوله فيما
سبق مثل القول فى السرقات الشعرية وما يتصل بها
ومثل القول فى الابتداء والتخلص والانتهاء وا
قد ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء وعقد لها
خاتمة وفصلا وعلم بذلك ان الخاتمة انما هى خاتمة الفن
الثالث وليست خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون

الثالثة

الثالثة كالمقدمة على ما توهمه بعضهم خاتمة فى السرقات
الشعرية وما يتصل بها اى بالسرقات مثل الاقتباس والتضمين
والعقد والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول فى الابتداء
او التخلص والانتهاء اتفاق القايلين ان كان فى
الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن
الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة
ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤدى هذا المعنى لتقرره اى الغرض
هذا الغرض العام فى العقول والعادات يشترك فيه
الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم وان كان اتفاق القايلين
فى وجه الدلالة على الغرض وهو ان يذكر ما يستدل
به على اثبات وصف من الشجاعة والسخاء وغير ذلك
كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على
الصفة لاختصاصها بمن هى له اى لاختصاص تلك
الهيئات بمن تثبت تلك الصفة له كوصف الجواد بالتهلل
عند ورود العفاة اى السايلين وكوصف البخيل
بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس
فى معرفته اى معرفة وجه الدلالة على الغرض لاستقراره
فيها اى فى العقول والعادات كتشبيه الشجاع بالاسد و
الجواد بالبحر فهو كالاول اى فالاتفاق فى هذا النوع من وجه
الدلالة على الغرض كالاتفاق فى الغرض العام فى انه لا يعد
سرقة ولا اخذا فقوله فهو كالاول جزاء لقوله فان اشترك
الناس وهذه الجملة الشرطية جزاء لقوله وان كان فى

وجه الدلالة والآي وان لم يشترك الناس في معرفته
ولم يصل اليه كل احد لكونه مما لا يناله الا بفكر جاز ان
يدعى فيه اي في هذا النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة
بان يحكم بين القايلين فيه بالتفاضل فيه وان احدهما
فيه اكمل من الاخر وان الثاني زاد على الاول او نقص عنه وهو
اي ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على
الغرض ضربان احدهما خاصي في نفسه غريب لا يناله الا بفكر
والآخر عامي تصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر في
باب التشبيه والاستعارة من تقسيمها الى الغريب الخاصي المبتذل
العامي اما مع البقاء على الابتذال او مع التصرف فيه بما يخرجه
من الابتذال الى الغرابة كما في الامثلة المذكورة واذا تقرر هذا
فالاخذ والسرقة اي ما يسمى بهذين الاسمين نوعان ظاهر وغير
ظاهر اما الظاهر فهو ان يؤخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ
كله ولا بعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما
ان يوخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثاني ان يوخذ
المعنى مع وحده والضرب الاول قسمان لان الماخوذ مع
المعنى اما كل اللفظ او بعضه اما مع تغيير النظم او بدونه
فهذه عدة اقسام يشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله
من غير تغيير لنظمه اي لكيفية الترتيب والتاليف الواقع بين
المفردات فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا
كما حكي عن عبد الله بن الزبير انه فعل بقول معن ابن
اوس اذا انت لم تنصف اخاك يعني اذا لم تنصف صاحبك

النسخ والانتحال

النصفة ولم توفر حقوقه ولم تعطه النصفة وجدته لو لم توجب
له عليك مثل ما توجبه لنفسك عليه وجدته على طرف
الهجران ان كان يعقل اي وجدته هاجرا لك مبتدلا
بك وبمواخاتك ان كانت به مسكة و له عقل ويركب
حد السيف اراد به ركوب حد السيف تحمل المشقة
في قطع تقطيع السيف وتوثر تاثيره وادم الصبر
على الحرب والموت من ان تضيمه اي بدلا من ان تضيمه
اذا لم يكن عن شفرة السيف اي عن ركوبه حد السيف
مزحل اي مبعد اي لا يبالي ان يركب من الامور
ما يوثر فيه تاثير السيف مخافة ان يدخل عليه ضيم
او يلحقه عار واهتضام حتى لم يجد عن ركوبه مبعدا وبعدا
فقد حكي ان عبد الله بن الزبير دخل على معاوية
فانشد هذين البيتين فقال له معاوية لقد شعرت
بعدي يا ابا بكر ولم تفارق عبد الله المجلس حتى دخل
معن بن اوس المزني فانشد قصيدته التي اولها لعمرك
ما ادري واني لاوجل على اينا تعدو المنية اول حتى اتمها
وفيها هذان البيتان فاقبل معاوية على عبد الله
بن الزبير وقال له الم تخبرني انهما لك فقال اللفظ له
والمعنى لي وبعد فهو اخي من الرضاعة وانا احق بشعره
وفي معناه اي في معنى ما لم تغير فيه النظم ان يبدل با
لكلمات كلها او بعضها ما يرادفها يعني انه ايضا مذموم
وسرقة محضة كما يقال في قول الحطيئة دع المكارم لا ترحل

بغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسي وقال المأثر
لاتذهب لمطلبها واجلس فانك انت الاكل اللابس
وكقول امرئ القيس وقوفا بها صحبي على مطيهم
يقولون لاتهلك اسى وتجمل اورده طرفة في داليته
الا انه اقام تجلد مقام تجمل وقال عباس بن عبد المطلب
وما الناس بالناس الذين ولا الدار بالدار التي كنت
تعلم فاورده الفرزدق في شعره الا انه اقام تعرف
مقام تعلم وقريب من هذا ان يبدل بالالفاظ ما يضادها
في المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال في قول
حسان بيض الوجوه كريمة احسابهم شم الانوف من
الطراز الاول سود الوجوه لئيمة احسابهم فطس الانوف
من الطراز الاول وان كان اخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه
اي نظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ لا كله سمي هذا الاخذ
اغارة ومسخا وهو ثلثة اقسام لان الثاني اما ان يكون
ابلغ من الاول او دونه او مثله فان كان الثاني ابلغ
من الاول لاختصاصه بفضيلة لا يوجد في الاول
كحسن السبك او الاختصار او الايضاح او زيادة معنى
فممدوح اي فالثاني ممدوح ومقبول كقول بشار من
راقب الناس اي حاذرهم في الاساس رقبه وراقبه
حاذره لان الخايف يرقب العقاب ويتوقعه لم يظفر
بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج اي الشجاع القتال
اي الذي له ولوع بالقتل وقول سلم الخاسر لانه باع مصحفا

بالخاء المعجمة سمي بذلك لخسرانه في تجارته في الاما
سمي سلم الخاسر لانه باع مصحفا ورثه فاشترى
بثمنه عودا يضرب به من راقب الناس مات هما
اي حزنا انتصب على انه مفعول له او تمييز وفاز باللذة
الجسور اي الشديد الجراءة فبيت سلم اجود سبكا
واخصر لفظا روي عن ابي معاذ رواية بشار انه
قال لما انشدت بشارا قول سلم فقال ذهب والله
بيتي فهو اخف منه واعذب والله لا اكلت اليوم
ولا شربت وكقول الاخر خلقنا لهم في كل عين و
حاجب بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا وقول
ابن نباتة بعده خلقنا باطراف القنا في ظهورهم
عيونا لها وقع السيوف حواجب فبيت ابن نباتة
ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى
انهزامهم حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم
وان كان الثاني دونه اي دون الاول في البلاغة
لفوات فضيلة توجد في الاول فهو اي الثاني
مذموم مردود كقول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد
وكان قد استشهد في بعض غزواته هيهات لا
ياتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل اي بعدان
ياتي الزمان بمثله بدليل ما بعده او بعد نسياني
لم يبد لاثر ساقبله وهواه نبي ابا نصر نسيت اذن
يدي من حيث ينتصر الفتى وينيل قال الشيخ عبد القاهر
في المسايل المشكلة قال الشيخ ابو علي في هذا البيت تقصير

لان الغرض في هذا النحو نفي المثل وان يقال انه يعز وانه لا يكون فاذا جعل سببه فقد مثله بخل الزمان به فقد اخل بالغرض وجوّز وجود المثل ولم يعتبر من حيث هو بل من حيث بخل الزمان بان يجود بمثله وقول ابي الطيب اعدى الزمان سخاؤه فسخا به ولقد يكون به الزمان بخيلا فالمصراع الثاني ماخوذ من المصراع الثاني لابي تمام لكن مصراع ابي تمام اجود سبكا لان قول ابي الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يصب محزّه اذ المعنى على الماضي ولقد كان فان قلت ههنا مضاف محذوف والفعل المضارع على معناه اي يكون الزمان بخيلا بهلاكه اي لا يسمح بهلاكه ابدا لعلمه بانه سبب اصلاح الدنيا ونظام العالم قلت السخاء بالشيء هو بذله للغير فالزمان اذا سخا به فقد بذله فلم يبق في تصرفه حتى يسمح بهلاكه او يبخل كذا ذكره المص واعترض عليه بانا سلمنا ان ايجاده لم يبق في تصرفه لكونه تحصيلا للحاصل واما اعدامه وافناؤه فباق بعد في تصرفه فلان يسمح بهلاكه وان يبخل فنفى الشاعر ذلك والحاصل ان ايجاده واعدامه كان بيد الزمان فسخا بايجاده لكنه لا يسخو باعدامه قط لكونه سبب الصلاح قلنا وعلى تقدير صحة هذا المعنى يكون مصراع ابي تمام اجود سبكا لاستغنائه عن تقدير المضاف الذي لا يظهر قرينة تدل عليه على ان هذا

المعنى مما لم يذهب اليه احد ممن فسر البيت قال ابن جني اي تعلم الزمان من سخائه فسخا به واخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذي استفاد منه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن فورجه هذا تاويل فاسد وغرض بعيد لان سخاءه غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد سخا به علي وكان بخيلا به علي فلما اعداه سخاؤه اسعدني بضمي اليه وهدايتي له وعلى التفاسير الثلثة فالمصراع الثاني ماخوذ من مصراع ابي تمام لان معناه بخل الزمان بهلاكه او بايجاده او بالشاعر كما ان معنى مصراع ابي تمام بخله بمثل المرثي باذا اشترط في الاخذ اتحادهما في المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت تاما كما سبق الى بعض الاوهام لما كان ماخوذا منه على واحد من التفاسير لان ابا تمام قد علق البخل بمثله صريحا ولهذا قال الامام الواحدي بعد ما ذكر معنى ابن جني وابن فورجة ان المصراع الثاني من قول ابي تمام هيهات البيت وان كان الثاني مثله اي مثل الاول فابعد اي فالثاني ابعد من الذم والفضل للاول كقول ابي تمام لو حار مرتاد المنية لم يجد الا الفراق على النفوس دليلا الارتياد الطلب واضافة المرتاد الى المنية للبيان اي المنية الطالبة للنفوس لو تحيرت في الطريق الى اهلاكها ولم يمكنها التوصل اليها لم يكن دليل عليها الا الفراق وقول ابي الطيب لولا مفارقة الاحباب

ما وجدت لها المنايا الى ارواحنا سبلا المضمير
فى لها المنايا وهو حال من سبلا وقيل انه جمع لها
وهو فاعل وجدت اضيفت الى المنايا وروى
يد المنايا فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ كا
لمنية والفراق والوجدان وبدل بالنفوس الارواح
وكذا قول القاضى الارجانى لم يبكنى الاحديث فراقكم
لما اسر به الى مودعى هو ذلك الدر الذى اودعتم
فى مسمعى القيته من بذمعى وقول جار الله فى مرثية
استاده وقايلة ماهذه الدرر التى تساقطها
عيناك بسمطين سمطين فقلت هى الدرر اللاتى
حشابها ابو مضر اذنى تساقط من عينى وقوله
فهو ابعد من الذم انما هو على تقدير ان لا يكون
فى الثانى دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية
والا فهو مذموم جدا كقول ابى تمام مقيم الظن عندك
والامانى وان قلقت ركابى فى البلاد ولا اسافرت
فى الافاق الا ومن جدواك راحلتى وزادى وقول
ابى الطيب وانى عنك بعد غد لغاد وقلبى عن
فنائك غير غاد محبتك حيث ما اتجهت ركابى
وضيفك حيث كنت من البلاد ولما فرغ من القسم
الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع
فى الضرب الثانى منه وهو ان يوخذ المعنى وحده
فقال وان اخذ المعنى وحده وهو عطف على قوله

الالمام

وان اخذ اللفظ سمى اخذ المعنى وحده الماما
من ألمّ اذا قصد واصله من الم بالمنزل اذا نزل
به وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها فان
اللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكانه كشط من المعنى
جلدا والبسه جلدا آخر وهو ثلثة اقسام ككل اى
مثل ما سمى اغارة وسلخا يعنى ان الثانى اما ابلغ من
الاول او دونه او مثله اولها اى اول الاقسام وهو
ان يكون الثانى ابلغ من الاول كقول ابى تمام هو ضمير
الشان الصنع اى الاحسان وهو مبتداء خبره الجملة
الشرطية اعنى قوله ان يعجل فخير وان يرث اى يبطؤ
فللريث فى بعض المواضع انفع وقول ابى الطيب
ومن الخير بطؤ سيبك اى تاخر عطائك عنى اسرع
السحب فى المسير الجهام اى السحاب الذى لا ماء فيه
يقول لعل تاخر عطاياك عنى يدل على كثرتها كالسحاب
انما يسرع منها ما كان جهاما لا ماء فيه وما فيه الماء
يكون ثقيل المشى فبيت ابى الطيب ابلغ لاشتماله
على زيادة بيان للمقصود حيث ضرب المثل بالسحاب
وثانيها اى ثانى الاقسام وهو ان يكون الثانى دون
الاول كقول البحترى واذا تألق اى لمع فى الندى اى فى
المجلس الغاص باشراف الناس كلامه المصقول
المنقح خلت لسانه من عضبه اى من سيفه القاطع
نبّه لسانه بسيفه وقول ابى الطيب كأن ألسنهم فى
النطق قد جعلت على رماحهم فى الطعن خرصانا

خرصان الشجر قضبانها وخرصان الرماح اسنتها
واحدها خرص بالضم والكسر يعني لفرط مضاء
اسنتر ماحهم ونفاذها كانت السنتهم عند النطق
جعلت اسنتر على رماحهم عند الطعن فصارت
الالسنة في النفاذ كاسنتهم فبيت ابي الطيب دون
بيت البحتري لانه قد فاته ما افاده البحتري
بلفظي تالق والمصقول من الاستعارة التخييلية
حيث اثبت التالق والصقالة للكلام كاثبات
الاظفار للمنية ويلزم من هذا تشبيه كلامه
بالسيف وهو استعارة بالكناية وثالثها اي ثالث
الاقسام وهو ان يكون الثاني مثل الاول كقول الاعرابي
ابي زياد ولم يك اكثر الفتيان مالا ولكن ما
كان اكثرهم سوامًا السايمة والسوام والسوايم الابل
الراعية ولكن كان ارحبهم ذراعًا في الاساس فلان
رحيب الباع والذراع ورحبهما اي سخي وقول
اشجع بمدح جعفر بن يحيى وليس باوسعهم في الغنى
الخير في اوسعهم للملوك في البيت قبله يروم الملوك
مدى جعفر ولا يصنعون كما يصنع ولكن معروفه
اي احسانه اوسع وكقول الآخر في مرثية ابن ادراء العصر
محمد في المواطن كلها الا عليك فانه مذموم
وقول ابي تمام بعده وقد كان يدعى لابس الصبر
جازما حين جزع هذا هو النوع الظاهر من الاخذ
والسرقة واما غير الظاهر فمنه ان يتشابه المعنيان

اي معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني كقول
جرير فلا يمنعك من ارب اي حاجة لحاهم باضم
لحية سواء ذو العمامة والخمار اي لا يمنعك من
الحاجة كون هولاء على صورة الرجال لان الرجال منهم
والنساء سواء في الضعف وقول ابي الطيب في
سيف الدولة يذكر خضوع ابي كلاب وقبايل
العرب له ومن في كفه منهم قناة كمن في كفه منهم
خضاب فتعبير جرير عن الرجل بذي العمامة كتعبير
ابي الطيب عنه بمن في كفه قناة وكذا التعبير عن
المراة بذات الخمار ومن في كفه خضاب ويجوز في
تشابه المعنيين ان يكون احد البيتين نسيبًا
والآخر مديحًا او هجاء او افتخارا او غير ذلك فان
الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه
احتال في اخفائه فغير لفظه وصرفه عن نوعه من
النسيب او المدح او غير ذلك وعن وزنه وعن
قافيته ومنه اي من غير الظاهر ان ينقل المعنى الى محل آخر
كقول البحتري سلبوا اي ثيابهم واشرقت الدماء عليهم
محمرة فكانهم لم يسلبوا لان الدماء المشرقة صارت
بمنزلة ثياب لهم وقول ابي الطيب يبس النجيع عليه
اي على السيف وهو مجرد من غمده فكانما هو مغمد
لان الدم اليابس صار بمنزلة غمد له فنقل المعنى من
القتلى والجرحى الى السيف ومنه اي من غير الظاهر ان
يكون المعنى الثاني اشمل من معنى الاول كقول جرير

اذا غضبت عليك بنو تميم ، وجدت الناس كلهم
غضابا لانهم يقومون مقام كلهم وقول ابى نواس
ليس من الله بمستنكر ، ان يجمع العالم فى واحد الاول
يختص بعض العالم وهو الناس وهذا يشملهم
وغيرهم ومنه اى من غير الظاهر القلب وهو ان
يكون معنى الثانى نقيض معنى الاول كقول ابى
الشيص اجد الملامة فى هواك لذيذة ، حبا لذكرك
فليلمنى اللوم وقول ابى الطيب ، احبه الاستفهام
للانكار والانكار راجع الى القيد الذى هو الحال اعنى
قوله واحب فيه ملامة كما يقال اتصلى وانت محدث
هذا اذا جعلت الواو للحال واما على تجويز تصدير
المضارع المثبت بالواو كما هو رأى البعض او على
تقدير المبتدا اى وانا احب واذا جعلتها للعطف
فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين اعنى محبته ومحبة
الملامة فيه يعنى لا يكون الا واحد ان الملامة فيه من
اعدائه وما يكون من عدو الحبيب يكون مبغوضا
لا محبوبا فهذا نقيض معنى بيت ابى الشيص والاحسن
فى هذا النوع ان يبين السبب كما فى هذين البيتين
الا ان يكون ظاهرا كما فى قول ابى تمام ونغمة معتف
جدواه احلى على اذنه من نغم السماع وقول ابى الطيب
والجراحات عنده نغمات سبقت قبل سيبه بسوال
اراد ابو تمام ان الممدوح يستلذ نغمات السائلين لما فيه من
غاية الكرم ونهاية الجود واراد ابو الطيب انه ان سبقت

نغم من سائل عطاء الممدوح بلغ ذلك في مبلغ الجراحة
من المجروح للتضاد لان يعطى بغير سوال ومنه اى من
غير الظاهر ان يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه
كقول الافوه وترى الطير على اثارنا راى عين اى عيانا
تقة حال اى واثقة على انا ستميرها بقيم مقام الصفة اى
مفعول له من الفعل الذى يتضمنه قوله على اثارنا اى كائنة
على اثارنا لوثوقها واعتمادها ان ستمار اى ستطعم من
لحوم من نقتلهم من القتلى وقول ابى تمام وقد ظللت اى
القيت عليها الظل عقبان اعلامه ضحى بعقبان طير فى
الدماء نواهل من نهل اذا روى نقيض عطش اقامت
اى عقبان الطير مع الرايات اى الاعلام اعتمادا على انها
ستطعم لحوم قتلاه حتى كانها من الجيش الا انها لم تقاتل
يعنى ان رايات الممدوح التى هى كالعقبان قد صارت
مظللة بالعقبان من الطيور النواهل فى دماء القتلى
لانه اذا خرج للغزو تسايرت العقبان فوق راياته لاكل لحوم
القتلى فتلقى ظلالها عليها فان ابا تمام لم يلم بشئ من معنى
قول الافوه راى عين ومعنى ثقة ان ستمار يعنى ان ابا تمام
لما اخذ بعض معنى بيت الافوه لا كله لان الافوه افاد بقوله
راى عين قرب الطير من الجيش لانها اذا بعدت كانت
متخيلة لا مرئية براى عين وقربها انما يكون لاجل توقع الفرائس
وهذا يؤكد المعنى المقصود اعنى وصفهم بالشجاعة والاقتدار
على قتل الاعادى ثم قال ثقة ان ستمار فجعل الطير

والقطر بالمسيرة لاعتيادها بذلك وهذا ايضا يوكد المقصود

واما ابو تمام فلم يكمل شئ مما افاده قول الافوه داى عين

وقوله تقتران ستمار لا يقال قول ابي الطيب تمام ظللت

امام بمعنى قوله راى عين لان وقوع الظل على الرايات

يشعر بقربها من الجيش لانا نقول هذا ممنوع اذ قد يقع

ظل الطير على الراية وهو في جو السما بحيث لا يرى اصلا

لكن زاد ابو تمام عليه اى على الافوه زيادة محسنة لبعض

المعنى الذى اخذه من الافوه وهو تساير الطير على

اثارهم بقوله الا انها لم يقاتل وبقوله في الدماء نواهل

وباقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش وبها يتم

حسن الاول اعنى قوله الا انها لم يقاتل اذ لو قيل ظللت عقبان

الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثنا

المنقطع ذلك الحسن لان اقامتها مع الرايات حتى كانها من

الجيش نظننا انها ايضا تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك

الذى هو دفع التوهم الناشي من الكلام السابق بخلاف

وقوع ظلها على الرايات ويحتمل ان يكون معنى قوله وبها يتم

حسن الاول ان بهذه الزيادات يتم حسن معنى البيت الاول

اعنى تساير الطيور على آثارهم وما ذكرناه اولا هو الموافق لما

في الايضاح وعليه التعويل واكثر هذه الانواع المذكورة لغير

الظاهر ونحوها مقبولة منها اى من هذه الانواع ما يخرجه

حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان

اى كل نوع من هذه الانواع يكون اشد خفاء بحيث لا يعرف

ان الثاني ماخوذ من الاول الا بعد اعمال روية ومزيد تامل

كان اقرب الى القبول لكونه ابعد من الاخذ والسرقة

وهو وادخل في الابتداع والتصرف هذا الذى ذكره

في الظاهر وغيرها من ادعاء سبق احدهما واتباع الثاني

وكونه مقبولا او مردودا وتسمية كل بالاسامي المذكورة و

غير ذلك مما سبق كله انما يكون اذا علم ان الثاني اخذ من

الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او بان

يخبر قول الاول حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه

انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الاخر

ولا يترتب عليه الاحكام المذكورة لجواز ان يكون الاتفاق

اى اتفاق القايلين في اللفظ والمعنى جميعا او في المعنى

وحده من قبيل توارد الخواطر اى مجيئه على سبيل الاتفاق

من غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن ميادة انه انشد

لنفسه مفيد ومتلاف اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز

المهند فقيل له اين يذهب بك هذا للحطيئة فقال الان

علمت اني شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وكما حكي

ان سليمان بن عبد الملك اتي باسارى من الروم

وكان الفرزدق حاضرا فامره سليمان بضرب واحد

منهم فاستعفى فما اعفي وقد اشير الى سيف غير

صالح للضرب ليستعمله فقال الفرزدق بل اضرب

بسيف ابي رغوان سيف مجاشع يعني نفسه وكانه

قال لا يستعمل ذلك السيف الا ظالم او ابن ظالم ثم ضرب

بسيف الروقي واتقوا ان بناء السيف وضحك سليمان
ومن حوله فقال الفرزدق ايعجب الناس ان اضحكت
سيدهم خليفة الله يستسقى به المطر لم ينب سيفي
من رعب ولا دهش من الاسير ولكن اخر القدر
ولن يقدم نفسا قبل ميتتها جمع اليدين ولا الصمصامة
الذكر ثم اغمد سيفه وهو يقول ما ان يعاب سيد اذا
صبا ولا يعاب صارم اذا نبا ولا يعاب شاعر اذا كبا
ثم جلس يقول كاني بابن المراغة يعني جريرا قد هجاني
بسيف ابي رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب
بسيف ابن ظالم وقام وانصرف وجاء جرير فخبر الخبر
ولم ينشد الشعر فانشا يقول سيف ابي رغوان مجاشع
ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم فاعجب سليمان
ما شاهد ثم قال جرير يا امير المؤمنين كاني بابن
القين يعني الفرزدق قد اجابني فقال ولا نقتل الاسرى
ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم ثم اخبر الفرزدق
بالهجو دون ما عداه فقال مجيبا كذاك سيوف الهند تنبو ظباتها
ويقطع احيانا مناط التمائم ولا نقتل الاسرى ولكن
نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم وهل ضربة الرومي
جاعلة لكم ابا عن كليب او اخا مثل دارم فاذا علم
ان الثاني اخذ من الاول قيل قال فلان كذا وقد سبقه اليه
فلان فقال كذا ليغتنم بذلك فضيلة الصدق ويسلم
من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص

الاقتباس

ومما يتصل بهذا اي بالقول في السرقات الشعرية القول
بالاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح بتقديم
اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ووجه اتصال القول
فيها بالقول في السرقات ان في كل منها اخذ شيء من الآخر
اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام نثرا كان او نظما شيئا
من القرآن او الحديث لا على انه منه اي لا على طريقة ان
ذلك الشيء من القرآن او الحديث يعني على وجه لا يكون
فيه اشعار بانه من القرآن او الحديث وهذا احتراز
عما يقال في اثناء الكلام قال الله تعالى او قال النبي عم
كذا او في الحديث كذا او نحو ذلك وقد مثل في الكتاب امثلة
لان الاقتباس اما من القرآن او من الحديث وعلى التقديرين
فالكلام اما منثور او منظوم فالاول كقول الحريري فلم
يكن الا كلمح البصر او هو اقرب حتى انشد فاغرب والثاني
مثل قول الآخر ان كنت ازمعت اي عزمت على هجرنا
من غير ما جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا
الله ونعم الوكيل والثالث مثل قول الحريري قلنا شاهت
الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه فان قوله شاهت الوجوه
لفظ الحديث على ما روي انه لما اشتد الحرب يوم حنين
اخذ النبي صم كفا من الحصا فرمى بها وجوه المشركين وقال
شاهت الوجوه اي قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن
وقول الحريري وقبح اللكع اي لعن اللئيم وقيل ابعد من
قبحه الله بفتح العين اي ابعده عن الخير والرابع مثل

قوله ابن عباد قال الحبيب ذاك دقيبى يثنى الخلق فداره
من المداراة وهى المخاتلة والملاطفة وضمير المفعول للخلق
قلت دعنى وجهك الجنة حُفّت بالمكاره اقتباساً من
قوله عم حُفّتِ الجنةُ بالمكاره وحُفّتِ النارُ بالشهوات
يقال حففته بكذا اى جعلته محفوفا محاطا يعنى ان
وجهك جنة فلا بد لى من تحمّل مكاره الرقيب كما لا
بد لطالب الجنة من مشاق التكاليف وهو اى الاقتباس
ضربان احدهما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلى كما
تقدم من الامثلة الاول بعده والثانى خلافه اى ما نقل فيه
المقتبس عن معناه الاصلى كقوله اى قول ابن الرومى لئن
اخطأت فى مدحك ما اخطأت فى منعى لقد انزلت حاجاتى بواد غير ذى زرع فقوله بواد غير ذى زرع مقتبس
من قوله تعالى حكاية ربّ انى اسكنت من ذريتى بوادٍ
غير ذى زرع عند بيتك المحرم لكن معناه فى القرآن وادٍ
لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومى عن هذا المعنى
الى جناب لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف هذا الضرب
قول بعضهم فى صبيح الوجه دخل الحمام فحلق راسه تجرد للحمام
عن قشر لؤلؤ والبس من ثوب الملاحة ملبوسا وقد جرد الموسى لنفى بين راسه فقلت لقد اوتيت سؤلك يا موسى
ولا باس بتغيير يسير فى اللفظ المقتبس للوزن او غيره كالتقفية
كقوله اى قول بعض المغاربة عند وفات بعض احبابه
قد كان اى وقع ما خفت ان يكون انا الى الله راجعونا فى

القران

التضمين

القران انا لله وانا اليه راجعون واما التضمين فهو
ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بيتا كان او ما
فوقه او مصراعا او ما دونه مع التنبيه عليه اى على انه من
شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء وان
كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه وبهذا يتميز عن الاخذ
والسرقة ولو قال مكان قوله من شعر الغير من شعر
آخر لكان احسن ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شيئا من شعره
من قصيدة له اخرى لكنه لم يلتفت اليه لندرته فى اشعار
العرب اما تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر
الغير فكقول عبد القاهر بن الطاهر التميمى
اذا ضاق صدرى وخفت العدى تمثلت بيتا
بحالى يليق فبالله ادفع ما ارتجى ؛ و بالله ادفع
ما لا اطيق وبدون التنبيه كقول بعضهم كانت بلهنية
الشبيبة سكرة ؛ فصحوت واستبدلت سيرة مجمل و
قعدت انتظر الفناء كراكب ؛ عرف المحل فبات دون
المنزل البيت الثانى لمسلم بن الوليد الانصارى ومما
شُهّر فيه على انه من شعر الغير مع كونه مشهورا لا
حاجة اليه قول ابن العميد كانه كان مطويا على احن
ولم يكن فى قديم الدهر انشدنى ان الكرام اذا ما اسهلوا
ذكروا من كان يالفهم فى المنزل الخشن البيت الثانى
لابى تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على انه من
شعر آخر كقوله اى قول الحريرى يحكى ما قاله الغلام

الذى عرضه ابو زيد للبيع على انى سانشد لمشتد

يعنى ه‍ اضاعونى واى فتى اضاعوا المصراع الثانى

للعرجى وهو عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان

نسب الى العرج وهو منزل بطريق مكة وقيل هو

لامية بن ابى الصلت وتمامه ليوم كريهة وسداد

ثغر اللام فى ليوم للوقت والكريهة من اسماء الحرب

وسداد الثغر بكسر السين لا غيره هو سده بالخيل

والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان

اى اضاعونى فى وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم

يراعوا حقى احوج ما كانوا الى واى فتى اى كاملا من

الفتيان اضاعوا وفيه تنديم وانما بدون التنبيه

فكقول الاخر قد قلت لما اطلعت وجناته حول الشقيق

الغض روضة آس اعذاره الساري العجول توقفا

ينبيك وتوقف ساعة من بابن المصراع الاخير لابى تمام وعلم

ان تضمين ما دون البيت ضربان احدهما ان يتم المعنى

بدون تقدير الباقى كما مر آنفا والثانى ان لا يتم بدونه

كقول الشاعر كنا معا امس فى بؤس نكابده والعين

والقلب منا فى قذى واذى والآن اقبلت الدنيا عليك

بما تهوى فلا تنس ان الكرام اذا اسحوا ذكروا. بيت لابى تمام ولا

بد من تقدير الباقى منه لان المعنى لا يتم بدونه

اى احسن التضمين ما زاد على الاصل بنكتة اى يتضمن البيت

او المصراع المضمن فى شعر الشاعر الثانى على لطيفة لا

توجد

توجد فى شعر الشاعر الاول كالتورية وهو ان يذكر

لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد فى قوله

اى قول صاحب التحبير اذا الوهم ابدى اى اظهر لى

لماها اى سمرة شفتيها وثغرها تذكرت ما بين العذيب

وبارق ويذكرنى من الاذكار من قدها ومدامعى

مجر عوالينا ومجرى السوابق انتصب مجر على انه مفعول

يذكرنى وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت ما بين

العذيب وبارق مجر عوالينا ومجرى السوابق مطلع

قصيدة لابى الطيب والعذيب وبارق موضعان

معروفان وما بين ظرف للتذكر او للمجر او المجرى

وقد عرفت جواز تقديم الظرف على المصدر ويجوز

ان يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجر عوالينا

بدلا منه والمعنى انهم كانوا بين هذين الموضعين

وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان و

يسابقون على الخيل فهذا الشاعر اراد فى تضمينه بالعذيب

وبارق معنييهما البعيدين لانه جعل العذيب

تصغير العذب وهى بر شفة الحبيبة وببارق ثغرها

الشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها وشبه تبختر قدها

بتمايل الرمح وجريان دمعه على الينابيع بجريان الخيل

السوابق فزاد على ابى الطيب بهذه التورية والتشبيه

ولا يضر فى التضمين التغير اليسير لما قصد تضمينه

ليدخل فى معنى الكلام كقول بعضهم فى يهودى به داء

الثعالب اقول لمعشر غلطوا وغضوا من الشيخ الرشيد
وانكروه هو ابن جلا وطلاع الثنايا متى يضع العمامة
يعرفوه فالبيت لسحيم بن وثيل واصله انا ابن جلا و
طلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني فغيره الى طريق
الغيبة ليدخل في المقصود وقوله غلطوا وغضوا
اى وقعوا في الغلط في حقه وحطوا من رتبته ولم
يعرفوه مقداره وفيه تهكم وكذا تهكم ولهذا وصفه
بالرشيد واراد به الغوي على طريق التهكم وربما
سمي تضمين البيت فما زاد على البيت استعانة و
تضمين المصراع فما دونه ايداعا لان الشاعر الثاني
قد اودع شعره شيئا من شعر الاول وهو بالنسبة
الى شعره قليل مغلوب لانه رفا خرق شعره بشعر الغير

العقد

واما العقد فهو ان ينظم نثر قرآنا كان او حديثا او
مثلا او غير ذلك لا على طريق الاقتباس وقد عرفت ان طريق
الاقتباس هو ان يضمن الكلام شيئا من القرآن او الحديث
لا على انه منه فالنثر الذى قصد نظمه ان كان غير القرآن
والحديث فنظمه عقد على اى طريق كان اذ لا دخل فيه
للاقتباس كقوله اى قول ابى العتاهية ما بال من اوله
نطفة وجيفة آخره يفخر حالا اى ما باله يفخر عقد قول على
وما لابن آدم والفخر وانما اوله نطفة وآخره جيفة وان
كان قرآنا او حديثا فانما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا
لا يحتمل مثله في الاقتباس او لم يغير تغييرا كثيرا ولكن لينه

انه من القرآن او الحديث وح لا يكون على طريق
الاقتباس كقول الشاعر اللتي بالذى استقرضت خطا
واشهد معشرا قد شاهدوه فان الله خلاق البرايا
عنت لجلال هيبته الوجوه يقول اذا تداينتم بدين الى اجل
مسمى فاكتبوه وقال الامام الشافعي عمدة الخير
عندنا كلمات اربع قالهن خير البرية اتق المشبهات
وازهد ودع ما ليس يعنيك واعملن بنية عقد قوله
الحلال بين والحرام بين وبينهما امور متشابهات
وقوله وازهد في الدنيا يحبك الله وقوله من حسن
اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات

الحل

واما الحل فهو ان ينثر نظم وشرط كونه مقبولا ان
يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وان يكون
حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق كقول بعض المغاربة
فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته اى صارت
اى صارت ثمار نخلاته كالحنظل في المرارة لم يزل سوء الظن
يقتاده اى يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة
ويصدق توهمه الذى يعتاده اى يعاوده ويرجع
فيعمل على مقتضى توهمه حل قول ابى الطيب اذا ساء فعل
المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم يشكو
سيف الدولة واستماعه لقول اعدائه اى اذا قبح فعل
الانسان قبحت ظنونه فيسيء ظنه باوليائه وصدق
ما يخطر بقلبه من التوهم على اصاغره واما التلميح

التلميح

ح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ونظر اليه
وكثيرا ما تسمعهم يقولون في تفسير الابيات في هذا البيت
تلميح الى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان الى غير
من العبارات واما التمليح بتقديم الميم على اللام فهو
مصدر ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح وقد ذكرناه في
باب التشبيه وهو هنا خطاء نشاء من قبل
العلامة حيث سوى بين التلميح والتمليح وفسرهما
بان يشار الى قصة او شعر او مثل سائر من غير ذكره اى
ذكر تلك القصة او الشعر او المثل فالضمير لواحد من
القصة او الشعر واقسام التلميح ستة لانه اما ان يكون
في النظم او في النثر وعلى التقديرين فاما ان يكون اشارة
الى قصة او شعر او مثل اما في النظم فالتلميح الى القصة
كقوله اى قول ابى تمام لحقنا باخريهم وقد حوم الهدى
قلوبا عهدنا طيرها وهي وقع فردت علينا الشمس والليل
راغم بشمس لهم من جانب الخدر تطلع نضا ضوءها
صبغ الدجنة وانطوى لبهجتها ثوب السماء المجزع فوالله
ما ادرى احلام نائم المت بنا ام كان في الركب يوشع
في اخريهم وللهم للاحبة المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر في
اللفظ وحام الطير على الماء دار وحوم مبالغة نضا ذهب
به وازاله الضمير في ضوءها وبهجتها الشمس الطالعة من
الخدر الدجنة الظلمة انطوى المجزع ذو لونين وقوله
احلام نائم استعظام لما راى واستغراب اشار الى قصة

يوشع بن نون فتى موسى عم واستيقافه الشمس في طلبه وقوف
الشمس فانه روى انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما
ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل
السبت فلا يحل له قتالهم فدعا الله فرد له الشمس
حتى فرغ من قتالهم والتلميح الى الشعر كقوله لعمرو مع الرمضاء
ارض رمضاء اى حارة يرمض فيها القدم اى يحترق
والنار تلتظى ادق من رقة اذا رحم واحفى من حفى عليه
تلطف وتشفق منك في ساعة الكرب اللام للابتداء و
عمرو مبتداء خبره ادق ومع الرمضاء حال من الضمير في
ادق والنار عطف على الرمضاء وتلتظي حال من النار
اشار الى البيت المشهور المستجير اى المستغيث بعمرو
عند كربته الضمير الموصول الذى يستغيث عند كربته
بعمرو كالمستجير من الرمضاء بالنار وعمرو وجساس بن مرة
ولهذا البيت قصة وهى ان البسوس زارت اختها
وهي ام جساس بجار لهما من جرم بن ريان له ناقة وكليب
قد حمى رضا من العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس لصهر
بينهما فخرجت في ابل جساس ناقة الجرمي ترعى في حمى كليب فانكرها
كليب فرماها واختلط ضرعها فولت حتى بركت بفناء صاحبها
وضرعها يشخب دما ولبنا وصاحت البسوس واذلاه و
واغربتاه فقال جساس ايتها المرة اهداى فوالله لاعقرن
فحلا هو اعز على اهله منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب
حتى خرج وتباعد عن الحمى فبلغ جساسا خروجه فخرج على

فرسه واتبعه فرمى صُلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو
اغثني بشربة ماء فاجهز عليه فقيل المستجير بعمرو البيت
ونشب الشر بين تغلب وبكر اربعين سنة كلها
لتغلب على بكر ولهذا قيل اشأم من البسوس والتلميح
الى المثل كقول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط القتاد
اشار الى المثل السائر دون عليان للقتادة والخرط وهو
خرط القتاد يضرب للامر الشاق قال كليب اذا سمع
قول جساس لا تعقرن فهل يظن ان تعرض بفحل الهيسى
هنا عليان والخرطان تمر يدك على القتادة من اعلاها
الى اسفلها حتى يتنثر شوكها واما في النثر فالتلميح الى
القصة والى الشعر كقول الحريري فبت بليلة نابغية واحزان
يعقوبية اشار الى قول النابغة فبت كاني ساورتني ضئيلة
من الرقش في انيابها السم ناقع والى قصة يعقوب
والتلميح الى العترة فيا لها من هرة تعق اولادها اشار
الى المثل اعق من الهرة تاكل اولادها ومن التلميح ضرب
يشبه اللغز كما روى ان تميميا قال لشريك النميري ما
في الجوارح احب الي من البازي فقال النميري وخاصة
اذا كان يصيد القطا اشار الى التميمي الى قول جرير
انا البازي المطل على نمير اتيح من السماء لها انصبابا
اشار الى قول الطرماح تميم بطرق اللوم اهدى من القطا ولو
سلكت طرق المكارم ضلت وروى ان رجلا من بني
محارب دخل على عبد الله بن يزيد الهلالي فقال عبد
الله ماذا لقينا البارحة من شيوخ محارب ما تركونا
ننام واراد قول الاخطل تكش بلا شيء شيوخ محارب
وما خلتها كانت تريش ولا تبري ضفادع في ظلماء
ليل تجاوبت فدل عليها صوتها حية البحر فقال الاصلحي
الله اضلوا البارحة برقعا وكانوا في طلبه اراد قول القائل
لكل هلالي من اللوم برقع ولابن يزيد برقع وجلال فصل
من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء ينبغي
للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان يتانق اي ان يفعل فعل
المتانق في الرياض من تتبع الآنق والاحسن ان يقال
تانق في الروض اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه اي يعجبه في
ثلاثة مواضع من كلامه حتى تكون تلك المواضع الثلثة
اعذب لفظا بان يكون في غاية البعد من التنافر
والثقل واحسن سبكا بان يكون في غاية البعد من التعقيد
والتقديم والتاخير الملبس وان يكون الالفاظ متقاربة
في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة ويكون المعاني مناسبة
لالفاظها من غير ان يكتسى اللفظ الشريف المعنى السخيف
او على العكس بل يصاغان صياغة تناسب وتلازم
واصح معنى بان يسلم من التناقض والامتناع ومخالفة
العرف والابتذال ونحو ذلك ومما يجب الحافظ عليه ان
يستعمل الالفاظ الرقيقة في ذلك الاشواق ووصف ايام
الفراق في استجلاب المودات وملاينات الاستعطاف
وامثال ذلك احدها الابتداء لانه اول ما يقرع السمع فان
كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع على

الكلام فوجب جميعه والاعراض عنه ورفضه وان كان
الباقي في غاية الحسن فالابتدا الحسن في تذكار الاحبة
والمنازل كقوله اي قول امرئ القيس قفا نبك من ذكرى
حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل السقط
منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج يلتوي
الدخول وحومل موضعان والمعنى بين اجزاء الدخول
فيصير الدخول كاسم الجمع مثل القوم والا لم يصح الفاء وقدح
بعضهم في هذا البيت بما فيه من عدم التناسب لانه
وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل
في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق له
ذلك في النصف الثاني بل اتى فيه بمعان قليلة في الفاظ
غريبة تباين الاول فاحسن من هذا بيت النابغة كليني
لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطي الكواكب وكقوله
اي وحسن الابتداء في وصف الديار كقول اشجع السلمي
قصر عليه تحية وسلام خلعت عليه جمالها الايام في
الاساس خلع عليه اذا نزع ثوبه فطرحه عليه وفي ذكر
الفراق قول ابي الطيب فراق ومن فارقت غير مذمم
وأمّ ومن يممت خير ميمم وفي الشكاية قوله ايضا فؤاد ما
تسليه المدام وعمر مثل ما تهب اللئام وفي الغزل قوله ايضا
ادِ يقلك ام سماء الغمام ام خمر بفي برد وهو في كبدي
جمر ويجب ان يجتنب في المديح مما يتطير به كقوله اي قول
ابن مقاتل الضرير في مطلع قصيدة انشدها للداعي
العلوي موعد احبابك بالفرقة غد فقال له الداعي

موعد

موعد احبابك يا اعمى ولك المثل السوء وروي ايضا
انه دخل على الداعي في يوم المهرجان وانشده لا تقل بشرى
ولكن بشريان غرة الداعي ويوم المهرجان فتطير به
الداعي وقال يا اعمى يبتداء بهذا يوم المهرجان وقيل
بطحه اي القاه على وجهه وضربه خمسين عصى ما سبق
الكلام لاجله ليكون المبتداء مشعرا بالمقصود والانتهاء
ناظرا في الابتداء ويسمى كون الابتداء مناسبا للمقصود
براعة الاستهلال من برع الرجل براعة اذا فاق اصحابه
في العلم او غيره كقوله في التهنية اي قول ابي محمد الخازن
يهني الصاحب بولد لابنه بشرى فقد انجز الاقبال
ما وعدا وكوكب المجد في افق العلا صعدا وقوله في
المرثية اي وكقول ابي الفرج الساوي في مرثية فخر الدولة
هي الدنيا يقول بملا فيها حذار حذار اي احذر من
بطشي اي اخذي الشديد وفتكي اي قتلي بغتة وكقول
ابي تمام يهني المعتصم بالله بفتح عمورية وكان اهل التنجيم
زعموا انها لا تفتح في ذلك الوقت السيف اصدق انباء
من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفائح
لا سود الصحائف في متونهن جلاء الشك والريب
وكقول ابي العلاء فيمن عرضت له شكاة عظيم لعمري
ان يلم عظيم بادعائه والانام سليم وكقول ابي الطيب
بزوال المرض المجد عوفي اذ عوفيت والكرم وزال عنك الى
اعدائك السقم ومنه ما يشار في افتتاح الكلام الى
الفن المصنف فيه كقول جار الله في الكشاف الحمد لله

الذي انزل القرآن كلاما مؤلفا منتظما وفي المفصل
الله احمد على ان جعلني من علماء العربية وثانيها اى
ثاني المواضع الثلاثة التي ينبغي للمتكلم ان يتانق فيه
التخلص اى الخروج مما شبب الكلام به اى ابتدئ وافتتح
قال الامام الواحدي معنى التشبيب ذكر ايام الشباب
واللهو والغزل وذلك يكون في ابتداء قصايد الشعر
فسمي ابتداء كل امر تشبيبا وان لم يكن في ذكر الشباب
من نسيب اى وصف للجمال او غيره كالادب والافتخار
والشكاية وغير ذلك الى المقصود مع الملائمة بينهما اى بين
ما شبب به الكلام وبين المقصود احترز بهذا القيد عن
الاقتضاب وقوله اراد به المعنى اللغوي والا فالتخلص
هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية
المناسبة وانما كان التخلص من المواضع التي ينبغي
ان يتانق فيها لان السامع يكون مترقبا للانتقال
من الافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا كان حسنا
متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع واعان على
اصغاء ما بعده والا فبالعكس ثم التخلص قليل في كلام
المتقدمين واكثر انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب واما
المتاخرون فقد لهجوا به لما فيه من الحسن والدلالة
على براعة الشاعر كقوله اى قول ابي تمام في عبد الله بن
طاهر يقول في قومس اسم موضع وقد اخذت منا السرى
اخذ منه اى اثر فيه ونقصه والسرى مصدر سريت اذا
سرت ليلا ويقال سرينا سرية واحدة والاسم السرية

بالضم

بالضم والسرى وبعض العرب يؤنث السرى والهدى
وهم بنو اسد توهما انهما جمع سرية وهدية لان هذا
الوزن من ابنية الجمع ونقل في المصادر كذا في الصحاح
وخطى المهرية القود الخطى جمع خطوة وهي ما بين القدمين
والمهرية المنسوبة الى مهرة بن حيدان اى قبيلة ينسب
اليها الابل والقود الطويلة الظهور والاعناق والواحد
اقود اى يقول قومي والحال ان مناولة السرى ومسايرة
المطايا بالخطى قد اثرت فينا ونقصت من قوانا وقوله
وخطى المهرية عطف على السرى لا على قوله منا بمعنى ان السرى
اخذت منا واخذت من خطى الابل على ما يتوهم
ومفعول يقول قوله امطلع الشمس تبغي ان تؤم بنا فقلت
كلا ردع للقوم وتنبيه ولكن مطلع الجود واحسن التخلص
ما وقع في بيت واحد كقول ابي الطيب فودعهم والبين
فينا كانه قنا ابن ابي الهيجاء في قلب فيلق وقد ينتقل
منه اى مما شبب به الكلام الى ما يلايمه ويسمى ذلك الانتقال
الاقتضاب وهو الاقتطاع والارتجال وهو اى الاقتضاب
مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين بالخاء
والضاد المعجمتين وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام
مثل لبيد قال في الاساس ناقة مخضرمة جدع نصف اذنها
ومنه المخضرم الذين ادرك الجاهلية والاسلام كانما
قطع نصفه حيث كان في الجاهلية والاقتضاب وان
كان مذهب العرب والمخضرمين لكن الشعراء الاسلامية
ايضا قد يتبعونهم في ذلك ويجرون على مذهبهم

وان كان الاكثر فيهم التخلص كقوله اى قول ابي
تمام وهو من الشعراء الاسلامية فى الدولة العباسية
لو راى الله ان فى الشيب خيرا جاورته الابرار
فى الخلد شيبا جمع اشيب وهو حال من الابرار ثم
انتقل من هذا الكلام الى ما يلايمه فقال كل يوم
تبدى صروف الليالى خلقا من ابى سعيد غريبا
ومنه اى من الاقتضاب ما يقرب من التخلص فى
انه يشوبه شيئ من الملاءمة كقولك بعد حمد
الله اما بعد فانى قد فعلت كذا وكذا وهو اقتضاب
من جهة انه قد انتقل من حمد الله والثناء على رسوله
الى كلام آخر من غير رعاية ملايمة بينهما لكنه يشبه
التخلص من جهة انه لم يؤت بالكلام الاخر فجاءة من غير
قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله بل اتى بلفظ اما بعد
اى مهما يكن من شيئ بعد حمد الله فانى فعلت
كذا وكذا قصدا الى ربط لهذا الكلام بما سبق عليه قيل
هو اى قولهم بعد حمد الله اما بعد هو فصل الخطاب
قال ابن الاثير والذى اجمع عليه المحققون من علماء
البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه
فى كل امر ذى بال بذكر الله تعالى وتحميده فاذا اراد ان
يخرج منه الى الغرض المسوق اليه فصل بينه وبين
ذكر الله تعالى بقوله اما بعد ومن الاقتضاب الذى
يقرب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله تعالى
بعد ذكر اهل الجنة هذا وان للطاغين لشر مآب فهو

اقتضاب

اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال
ولفظ هذا اما خبر مبتدأ محذوف اى الامر هذا او مبتدأ
محذوف الخبر اى هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا
مثل قوله تعالى حيث ذكر جمعا من الانبياء واراد ان يذكر
عقيبه الجنة واهلها ~~واراد ان يذكر عقيبه الجنة واهلها~~
هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب قال ابن الاثير لفظ
هذا فى هذا المقام من الفصل الذى هو احسن من الوصل
وهى علامة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام آخر ثم
قال وذلك من فصل الخطاب الذى هو احسن موقعا
من التخلص ومنه اى من الاقتضاب الذى يقرب من
التخلص قول الكاتب عند ارادة الانتقال من حديث
الى حديث آخر هذا باب فان نوع ارتباط حيث لم يبتدأ
الحديث الآخر فجاءة ومن هذا القبيل لفظ ايضا فى
كلام المتاخرين من الكتاب وثالثها اى ثالث المواضع
التى ينبغى ان يتانق فيها الانتهاء فيجب على البليغ
ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة باحسن
خاتمة لانه آخر ما يعيه السمع ويرتسم فى النفس
فان كان مختارا حسنا تلقاه السمع واستلذه
حتى جبر ما وقع فيما سبق من التقصير كالطعام
اللذيذ الذى يتناول بعد الاطعمة التفهة وان
كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما انساه
المحاسن الموردة فيما سبق كقوله اى قول ابي

نواس فی الحصیب بن عبد الحمید وانی جدیر ای خلیق
اذا بلغتک بالمنی ای جدیر بالفوز بالامانی وانت
بما املت منک جدیر فان تولنی ای تعطنی منک
الجمیل فاهله ای فانت اهل لاعطاء ذلک الجمیل والا فانی عا
ذر ایاک فی هذا المنع وشکور لما صدر عنک من الاصغاء
الی المدیح او من العطایا السابقة واحسنه ای احسن
الانتهاء ما اذن بانتهاء الکلام حتی لا یبقی للنفس تشوق
الی ما وراءه کقوله ای قول الغزی بقیت بقاء الدهر یا کهف
اهله وهذا دعاء للبریة شامل لان بقاءک سبب لکون
البریة فی امن ونعمة وصلاح حال وقد تلقت عنایة
المتقدمین بهذا النوع والمتاخرون یجتهدون فی رعایته
ویسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع وجمیع فواتح السور
وخاتمها واردة علی احسن الوجوه واکملها من البلاغة
فانک اذا نظرت الی فواتح السور جملها ومفرداتها رایت
من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة ما یقصر عن
کنه وصفه العبادة واذا نظرت الی خواتمها وجدتها
فی غایة الحسن ونهایة الکمال لکونها بین ادعیة ووصایا
ومواعظة وتحمید ووعد ووعید الی غیر ذلک من
الخواتم التی لا یبقی للنفوس بعدها تطلع ولا تشوق الی
شیء آخر وکیف لا وکلام الله تعالی فی الطرف الاعلی من
البلاغة والغایة القصوی من الفصاحة وقد اعجز
مصاقع البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء ولما کان

فی هذا النوع خفاء بالنسبة الی بعض الاذهان حیث
افتتحت بعض السور بذکر الاهوال والافزاع و
احوال الکفار وامثال ذلک کقوله تعالی یا ایها
الناس اتقوا ربکم ان زلزلة الساعة لشیء عظیم وقوله
تبت یدا ابی لهب وغیر ذلک وکذا خواتم بعض السور
مثل قوله تعالی غیر المغضوب علیهم ولا الضالین
وان شانئک هو الابتر ونحو ذلک اشار الی هذا انما
یظهر عند التامل والتذکر للاحکام المذکورة فی
علمی المعانی والبیان وان لکل مقام مقالا لا یحسن فیه
غیره ولا یقوم مقامه وهذا معنی قوله یظهر ذلک بالتامل
مع التذکر لما تقدم من الاصول المذکورة من الفنون
الثلاثة وتفاصیل ذلک مما لا تفی بها الدفاتر بل لا یمکن
الاطلاع علی کنهها الا لعلام الغیوب هذا اخر ما اوردنا
جمعه من الفواید ونظمه من الفراید مع توزع البال وتشتت
الحال وتفاقم الاحزان والمحن وتکاثر الافزاع والفتن وتوا
تر حوادث او رثت الطمع ملالا والخاطر کلالا لکن الله جلت
حکمته قد وفقنا للاتمام وحقق لنا الفوز بهذا المرام والحمد
لله ولی الانعام والصلوة علی سیدنا محمد صلعم وعلی آله واصحابه
الکرام تمت الکتاب بعون
الملک الوهاب الغفور
التواب بید اقل العباد
محمد سنة ۱۰۶۹

[illegible]

فهو عن فالك فهو ... سكوت وناف ... نحو الفاظ ... برحسن ...
... رجعت القهقرى ... رجعت القهوى ... الامر لا ...
القهقرى ضبط ... وان قول ... بركونك ... دو بادشاه
بن شيبان اوزرينه غزايه كلدكده بنى شيبان اكا غالب اولدى غزيك اوزرينه غالب
اولمسنك ابتداسى اول كونده واقع اولدى ...

جامعة الرياض
المكتبة المركزية - قسم المخطوطات